

مَوْسُوعَةٌ

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء الثاني عشر

البَيِّنَات



المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات و پژوهش در علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

موسوعة الشهيد الأوّل

الجزء الثاني عشر



مركز تحقيقات كميّات علوم إسلاميّة

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

تعداد اموال

درکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ش. اموال ۵۱۹۳۹



مركز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول
الجزء الثاني عشر (البيان)
مجموعة من المحققين
إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية
معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة
الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي



الطبعة الأولى: ۱۴۳۰ ق / ۲۰۰۹ م
الكتبة: ۱۰۰۰ نسخة
سعر الدورة: ۲۰۰۰۰۰ تومان
العنوان: ۱۰۰: التسلسل: ۱۶۱
حقوق الطبع محفوظة للناشر

العنوان: قم، شارع الشهداء (صفانية)، زقاق امار، الرقم ۴۲
التلفون والفاكس: ۷۸۳۲۸۳۲، التوزيع: ۷۸۳۲۸۳۱، طهران ۸۸۹۱۰۲۰۳
ص. ب: ۳۷۱۸۵/۲۸۵۸، الرمز البريدي: ۱۶۴۳۹ - ۳۷۱۵۶
وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: nashr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الثاني عشر: البيان) / مجموعة من المحققين: إشراف علي أوسط الناطقي، الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي، قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية، ۱۴۳۰ ق - ۲۰۰۹ م - ۱۳۸۸ ش.
ج ۲۱

ISBN: 978-600-5570-11-3 .. (دوره)	ISBN: 978-600-5570-12-0 .. (مدخل)	۲۰۰۰/۰۰۰/۰۰۰ ريال (دوره)
ISBN: 978-600-5570-13-7 .. (ج ۱)	ISBN: 978-600-5570-14-4 .. (ج ۲)	
ISBN: 978-600-5570-15-1 .. (ج ۳)	ISBN: 978-600-5570-16-8 .. (ج ۴)	
ISBN: 978-600-5570-17-5 .. (ج ۵)	ISBN: 978-600-5570-18-2 .. (ج ۶)	
ISBN: 978-600-5570-19-9 .. (ج ۷)	ISBN: 978-600-5570-20-5 .. (ج ۸)	
ISBN: 978-600-5570-21-2 .. (ج ۹)	ISBN: 978-600-5570-22-9 .. (ج ۱۰)	
ISBN: 978-600-5570-23-6 .. (ج ۱۱)	ISBN: 978-600-5570-24-3 .. (ج ۱۲)	
ISBN: 978-600-5570-25-0 .. (ج ۱۳)	ISBN: 978-600-5570-26-7 .. (ج ۱۴)	
ISBN: 978-600-5570-27-4 .. (ج ۱۵)	ISBN: 978-600-5570-28-1 .. (ج ۱۶)	
ISBN: 978-600-5570-29-8 .. (ج ۱۷)	ISBN: 978-600-5570-30-4 .. (ج ۱۸)	
ISBN: 978-600-5570-31-1 .. (ج ۱۹)	ISBN: 978-600-5570-32-8 .. (ج ۲۰)	

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیه
کتابنامه

۱. اسلام - مجموعه ۲، فقه جعفری، قرن ۸ ق - مجموعه ۲، شهید لول، محمد بن مکی، ۷۲۴ - ۷۸۶ ق - سرگزشتنامه الف
ناطقي، علي أوسط، به مكتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي.

دليل

موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وآثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية


الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكليفية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعين في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الألفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النفلية
١٢. الطلاعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباراً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = الحوار والرسائل المتفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأشعار
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

فهرس الموضوعات

١٩	مقدمة التحقيق
٢٢	النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٢٥	نماذج من مصورات النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٣١	خطبة الكتاب
	
	كتاب الطهارة
٣٥	الطرف الأول فيما يُشرع له
٣٩	الطرف الثاني في أسبابها
٤٢	الطرف الثالث في الكيفية
٤٢	الفصل الأول في الرضوء
٤٧	البحث الأول في مستحباته
٤٨	البحث الثاني في أحكامه
٥١	الفصل الثاني في الغسل
٥١	البحث الأول في الجنابة
٥١	المقام الأول في سبب الجنابة
٥٢	المقام الثاني في كيفية الغسل
٥٣	المقام الثالث في أحكامه

٥٤	البحث الثاني في الحيض
٦١	البحث الثالث في الاستحاضة
٦٢	البحث الرابع في النفاس
٦٣	البحث الخامس في غسل الأموات (أحكام الميت)
٦٣	الحكم الأول: الاحتضار
٦٤	الحكم الثاني: التفسير
٦٧	الحكم الثالث: التكفين
٧٠	الحكم الرابع: الصلاة عليه
٧٤	الحكم الخامس: الدفن
٧٧	البحث السادس: غسل الميت
٧٨	الفصل الثالث في التيمم
٧٨	البحث الأول في مسوِّغه، وهو عدم وجوب الماء
٨٠	البحث الثاني في المستعمل
٨٠	البحث الثالث في الاستعمال
٨٢	البحث الرابع في الأحكام
٨٥	الطرف الرابع في النجاسات
٨٥	البحث الأول في حصرها
٨٧	البحث الثاني في المطهرات
٨٨	البحث الثالث في الأحكام
٨٨	المقام الأول: يجب إزالة النجاسة
٨٩	المقام الثاني فيما عفي عنه
٩١	المقام الثالث: لو صلى مع النجاسة عامداً عالماً مختاراً
٩٢	المقام الرابع في الآنية
٩٣	الطرف الخامس في المياه
٩٣	البحث الأول في المطلق
٩٦	البحث الثاني في المضاف والأسار

١٧.....	البحت الثالث في الأحكام
---------	-------------------------

كتاب الصلاة

١٠٥.....	النظر الأول في المقدمات
١٠٥.....	المقدمة الأولى في المواقيت
١٠٥.....	البحت الأول في تقديرها
١٠٧.....	البحت الثاني في الأحكام
١١٠.....	المقدمة الثانية في القبلة
١١٠.....	البحت الأول: يجب معرفة القبلة
١١١.....	البحت الثاني في الاستقبال
١١٤.....	البحت الثالث في الأحكام
١١٧.....	المقدمة الثالثة في اللباس
١١٧.....	البحت الأول فيما لا يجوز فيه الصلاة
١١٩.....	البحت الثاني فيما يستحب فيه ويكره
١٢١.....	البحت الثالث في المستور
١٢٢.....	البحت الرابع في الأحكام
١٢٦.....	المقدمة الرابعة في المكان
١٢٦.....	البحت الأول: حكم الصلاة في المكان المنسوب
١٢٨.....	البحت الثاني فيما يكره الصلاة فيها
١٣١.....	البحت الثالث فيما يُسجد عليه
١٣٢.....	البحت الرابع في المساجد
١٣٥.....	المقدمة الخامسة في الأذان والإقامة
١٣٦.....	البحت الأول في المؤذن
١٣٨.....	البحت الثاني فيما يؤذن له
١٤٠.....	البحت الثالث في الكيفية
١٤٢.....	البحت الرابع في الأحكام

١٤٥	النظر الثاني في المقاصد
١٤٥	المقصد الأول في أفعال الصلاة
١٤٥	الفصل الأول في الواجبات
١٤٥	الأول: القيام
١٤٨	الثاني: النية
١٥٠	الثالث: التكبير
١٥٣	الرابع: القراءة
١٥٣	البحث الأول في واجباتها
١٥٥	البحث الثاني في سببها
١٥٨	الخامس: الركوع
١٦٢	السادس: السجود
١٦٢	البحث الأول في واجباته
١٦٣	البحث الثاني في مستحباته
١٦٥	البحث الثالث في الأحكام
١٦٨	السابع: التشهد
١٧٠	الثامن: التسليم
١٧٣	الفصل الثاني في مستحبات الصلاة
١٧٣	الأول: ما يستحب أمامها
١٧٣	الثاني: ما يستحب فيها
١٧٥	الثالث: ما يستحب بعدها
١٧٦	الفصل الثالث في منافيات الصلاة
١٧٦	البحث الأول في مبطلاتها
١٧٩	البحث الثاني في منافيات الأفضية
١٨١	المقصد الثاني في باقي الصلوات
١٨١	الفصل الأول في صلاة الجمعة
١٨١	البحث الأول: الماهية

١٨٢	البحث الثاني في الشرائط
١٨٢	القسم الأول في شرائط وجوبها
١٨٣	القسم الثاني: شرائط الصحة
١٨٣	الأول: الكمال
١٨٣	الثاني: الذكورة
١٨٣	الثالث: الإسلام
١٨٣	الرابع: الاتّحاد
١٨٣	الخامس: الخطبتان المشتطتان
١٨٤	السادس: اجتماع خمسة أحدهم الإمام
١٨٥	السابع: فعلها جماعة
١٨٦	البحث الثالث في الأحكام
١٩٠	البحث الرابع في سنن الجمعة
١٩٥	الفصل الثاني في صلاة العبدین
٢٠١	الفصل الثالث في صلاة الآيات
٢٠١	النظر الأول: انسهب الموجب
٢٠٤	النظر الثاني في الكيفية
٢٠٧	الفصل الرابع في الصلاة الواجبة بالذّر وشبهه من العهد واليمين
٢٠٩	الفصل الخامس في باقي النوافل
٢٠٩	النوافل المختصة بوقت معین
٢٠٩	أحدها: نافلة شهر رمضان
٢١١	ثانيها: صلاة ليلة الفطر
٢١١	ثالثها: صلاة يوم القدير
٢١١	رابعها: صلاة يوم الجمعة
٢١١	خامسها: صلاة النصف من شعبان
٢١١	سادسها: صلاة أول يوم من ذي الحجة
٢١١	سابعها: صلاة اليوم الرابع والعشرين من ذي الحجة

٢١١	ثامنها: صلاة يوم المباهلة.....
٢١١	تاسعها: صلاة ليلة نصف من رجب
٢١١	عاشرها: صلاة فاطمة <small>عليها السلام</small>
٢١١	حادي عشرها: صلاة ساعة نفقة
٢١٢	ثاني عشرها: صلاة الأسبوع
٢١٣	النوافل الغير المحتصة بوقت معين
٢١٣	أحدها: صلاة الاستسقاء
٢١٥	ثانيها: صلاة علي <small>عليه السلام</small>
٢١٥	ثالثها صلاة فاطمة <small>عليها السلام</small>
٢١٦	رابعها: صلاة جعفر <small>عليه السلام</small>
٢١٦	خامسها: صلاة الحاحة
٢١٧	سادسها: صلاة التكري <small>عليه السلام</small>
٢١٧	سابعها صلاة الاستغارة
٢١٨	ومنها صلاة الريارة
٢١٨	وصلاة التحية
٢١٩	المقصد الثالث في الجماعة
٢١٩	الفصل الأول: حكم الجماعة في الفرائض والجمعة والعيد والنوافل
٢٢٣	الفصل الثاني في شرائط الائتداء
٢٢٣	الشرط الأول أهلية الإمام
٢٢٨	الشرط الثاني: العدد
٢٢٨	الشرط الثالث: مساواة موقف الإمام للمأموم أو تقدمه عليه
٢٢٩	الشرط الرابع: نية الانتماء
٢٢٩	الشرط الخامس: تعيين الإمام
٢٢٩	الشرط السادس: اتحاد الإمام
٢٢٩	الشرط السابع: قرب المأموم من الإمام
٢٣٠	الشرط الثامن: مساواة موقف المأموم للإمام أو علوه عند

- ٢٣٠ . الشرط التاسع: مشاهد المأموم الإمام
- ٢٣١ الشرط العاشر: توافق الصلاتين نظاماً لا نوعاً
- ٢٣٢ الفصل الثالث في الواحق
- ٢٣٢ المسألة الأولى: يجب متابعة الإمام في الركوع والسجود والأذكار
- ٢٣٣ المسألة الثانية: يستحب استواء الصفوف في الأثناء
- ٢٣٣ المسألة الثالثة: يستحب للمعرد إعادة صلاته
- ٢٣٤ المسألة الرابعة: لو قام الإمام إلى الحاسنة سهواً
- ٢٣٤ المسألة الخامسة: يجوز للمأموم طلب تطويل ركوع الإمام
- ٢٣٤ المسألة السادسة: يستحب للمسبوق متابعة الإمام
- ٢٣٥ المسألة السابعة: يجوز التسليم قبل الإمام مع بقاء الأفراد
- ٢٣٥ المسألة الثامنة: يُعلم الإيمان بالإقرار بالشهادتين والتولي والتبري
- ٢٣٥ المسألة التاسعة: لو حالف المأموم ستة الموقف ترك الأولى
- ٢٣٦ المسألة العاشرة: لا ينبغي ترك الجماعة إلا لحس عام كالخطر
- ٢٣٧ المسألة الحادية عشرة: يستحب حضور جماعه أهل الحلاف
- ٢٣٧ المسألة الثانية عشرة: لو ركع لحوف عوت الركوع بالتحافه
- ٢٣٧ المسألة الثالثة عشرة: يستحب التسبيح لمن لم يقرأ خلف الإمام
- ٢٣٧ المسألة الرابعة عشرة: لو عرص للإمام يبطل الصلاة
- ٢٣٨ المسألة الخامسة عشرة: لا يجب الجماعة عيماً ولا كفاية
- ٢٣٨ المسألة السادسة عشرة: لا يكره أن يؤم الرجل جماعة النساء
- ٢٣٨ المسألة السابعة عشرة: لو أذن الأكل لأكمل في الإمامة جاز
- ٢٣٨ المسألة الثامنة عشرة: ... لو وقف في طرف المسجد والإمام في طرف آخر
- ٢٣٩ المسألة التاسعة عشرة: جوار إمارة من يسبح أبويه غليظ الكلام
- ٢٣٩ المسألة العشرون: يُحرئ المصني خلف من يتقي في الجهرية
- ٢٣٩ المسألة الحادية والعشرون: لا تفوت القدوة بفوات ركن أو أكثر
- ٢٤٠ المسألة الثانية والعشرون: لو مئع من حضور المسجد صلى جماعة في منزله
- ٢٤٠ المسألة الثالثة والعشرون: أن المعتبر في الموقف بتساوي الأعقاب

٢٤٠	المسألة الرابعة والعشرون: في مُدرك الإمام في التشهد
٢٤٢	المقصد الرابع في الخلّ الواقع في الصلاة
٢٤٢	البحث الأول: العمد
٢٤٢	البحث الثاني: السهو
٢٤٣	القسم الأول: ما لا حكم له
٢٤٥	القسم الثاني: ما يتدارك من غير سجود
٢٤٥	القسم الثالث: ما يتدارك مع سجود السهو
٢٤٧	البحث الثالث في الشك
٢٤٧	القاعدة الأولى: لا حكم للشك إذا غلب الظن على أحد طرفيه
٢٤٧	القاعدة الثانية: كلّ من شك في فعل وهو في محله أتى به
٢٤٧	القاعدة الثالثة: كلّ من شك في فعل وقد تجاوز محله لم يلتفت
٢٤٨	القاعدة الرابعة: كلّ من شك في عدد الثانية أو الثالثة
٢٤٨	القاعدة الخامسة: من شك في رباعية بعد إحراز الأولتين
٢٤٨	القاعدة السادسة: لو تعلّق الشك بالخامسة مع الشك فيما ذكر
٢٤٩	القاعدة السابعة: لا حكم للشك مع الكثرة
٢٥١	المقصد الخامس في القضاء
٢٥٤	المقصد السادس في الفصر
٢٥٤	النسب الأول: السفر
٢٥٤	الأول في الشروط
٢٥٤	الشرط الأول ربط المقصد بسفر معلوم
٢٥٤	الشرط الثاني: كون المقصود مسافة
٢٥٥	الشرط الثالث: استمرار المقصد
٢٥٦	الشرط الرابع: أن لا يمرّ على بلد له فيه منزل قد استوطنه ستة أشهر
٢٥٧	الشرط الخامس: أن لا يكون سفره معصية
٢٥٩	الشرط السادس: أن لا يكون متن يلزمه الإتمام في سفره

٢٥٩	الشرط السابع: أن يتوارى عن جدران بلده ويخفى عليه أذانه
٢٥٩	الشرط الثامن: أن لا يصادف الوقت حصراً
٢٦٠	الشرط التاسع: كون الفريضة مؤداةً
٢٦٠	الشرط العاشر: أن لا يكون في مسجد مكّة والمدينة والكوفة والحائر
٢٦١	الثاني في الأحكام
٢٦٢	السبب الثاني: الخوف

كتاب الزكاة

٢٧١	القسم الأول: زكاة المال
٢٧١	الركن الأول فيمن تجب عليه
٢٧٧	الركن الثاني في السهل
٢٧٧	المقصد الأول فيما يجب فيه
٢٧٨	الفصل الأول في زكاة الأنعام
٢٧٨	البحث الأول في زكاة الإبل، ويشترط فيها خمسة.
٢٧٨	أولها: الحول.
٢٧٨	ثانيها: أن تكون سائمةً طول الحول.
٢٧٩	ثالثها: أن تكون غير عوامل
٢٨٠	رابعها: بقاء عين النصاب طول الحول
٢٨٠	خامسها: بلوغ النصاب
٢٨٤	البحث الثاني في زكاة البقر
٢٨٥	البحث الثالث في زكاة الغنم
٢٨٧	الفصل الثاني في زكاة المملات الأربع
٢٨٧	البحث الأول في شروطها
٢٨٧	الأول: التملك بالرداعة
٢٨٧	الثاني: بلوغ النصاب

٢٨٧	الثالث: إخراج المُوْن كُنْها من المبتدئ إلى المنتهى
٢٩٠	البحث الثاني في لمخرَج
٢٩٤	الفصل الثالث في ركاء لتقدين
٢٩٤	الشرط الأول: أن يكونا مصريين دينائير أو دراهم
٢٩٥	الشرط الثاني: حوول الحوول المعبر في الأتعام
٢٩٥	الشرط الثالث: بلوغ النصاب
٢٩٦	الفصل الرابع في اللوحق
٢٩٩	المقصود الثاني فيما يستحب فيه الركاء
٢٩٩	الفصل الأول في مال التجارة
٣٠٠	البحث الأول في النصاب
٣٠١	البحث الثاني في الحوول
٣٠٣	البحث الثالث في الأحكام
٣٠٤	الفصل الثاني في بامي ما يستحب فيه الركاء
٣٠٤	أحدها جميع ما تثبت الأرض عدا الأربع
٣٠٤	ثانيها: الحويل الإناث السائمة إذا حال عليها الحويل
٣٠٤	ثالثها: الخَلْي، وركاته الإعارة على الرواية
٣٠٤	رابعها: ما يفتر به من الزكاة قبل الحويل
٣٠٤	خامسها: المال الغائب إذا عاد بعد سنين
٣٠٤	سادسها: القفار المتحد لسماء كاندگان والهان والدار
٣٠٥	الركن الثالث في المستحق
٣٠٥	أحدها: الفقراء
٣٠٥	ثانيها: المساكين
٣٠٧	ثالثها: العاملون عليها
٣٠٧	رابعها: المولفة قلوبهم
٣٠٨	خامسها: الرقاب

٣٠٨	سادسها: العارمون
٣٠٩	سابعها: سبيل الله
٣١٠	ثامنها: ابن السبيل
٣١٠	مسائل
٣١٠	الأولى: يشترط الايمان في الجميع إلا المؤلفة
٣١٠	الثانية: العدالة شرط في المؤمن عند المرتضى
٣١١	الثالثة: لا يجوز صرف الزكاة إلى رجبى النعقة
٣١١	الرابعة: لا يجوز صرفها إلى لهاشمى من غير قبيله
٣١٢	الخامسة: تقبل دعوى الفقر إلا مع عدم الكذب
٣١٢	السادسة: يجوز أن يضي الفقير مع تحاد الدافع
٣١٢	السابعة: لا يجوز إعطاء الزكاة للعبد
٣١٢	الثامنة: يجوز الدفع إلى العارم في إصلاح ذات البين
٣١٣	التاسعة: لو تعدد السبب حذر أن تتناول بحسبه
٣١٣	العاشرة: أقل ما يعطى الفقير ما يحب في أول نصاب من النقدين
٣١٣	الحادية عشرة: لا يملك أهل السهمان إلا بالتقبض
٣١٤	الثانية عشرة: يكره تملك ما أحرجه من الزكاة اختياراً
٣١٤	الثالثة عشرة: لو وكل في جراحها مستحقاً
٣١٤	الرابعة عشرة: فيما لو مات العبد المبيع من الزكاة ولا وارت له
٣١٥	الركن الرابع في دفع الزكاة
٣١٥	الفصل الأول في الدافع
٣١٧	الفصل الثاني في كيفية الدفع
٣١٩	الفصل الثالث في وقت الدفع
٣٢٢	القسم الثاني في زكاة الفطرة
٣٢٢	الفصل الأول: فمن يجب عليه
٣٢٨	الفصل الثاني في وقتها

٣٣٠ الفصل الثالث في المخرج

كتاب الخمس

٣٣٥ الفصل الأول في محله

٣٣٥ أحدها، غنائم دار الحرب

٣٣٦ ثانيها: المعادن

٣٣٨ ثالثها الكوز

٣٣٩ رابعها العوص

٣٤٠ خامسها، أرض الدمي المتقلة إليه من مسلم

٣٤١ سادسها الحلال المحتل بالمحرم

٣٤٢ سابعها جمع أنواع التكتسب من تجاره وصناعة وريادة وغير ذلك

٣٤٣ ثامنها العسل المأخوذ من الجبال ولعن.

٣٤٤ الفصل الثاني في مصرف الخمس

٣٤٦ الأنفال

كتاب الصوم

٣٥٣ الركن الأول فيما به يتحقق الصوم

٣٥٣ الفصل الأول في النية

٣٥٣ المطلب الأول في صحتها

٣٥٦ المطلب الثاني في وقتها

٣٥٩ الفصل الثاني في الإمساك

٣٥٩ الأول فيما يمسك عنه، وهو أقسام:

٣٥٩ القسم الأول، الابتلاع

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين،
أبي القاسم محمد، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعد، قبل عشرين سنة تقريباً، كانت لي وقفة مع هذا الكتاب الشريف، الذي خطّه
يراع أحد كبار فقهاء الطائفة الحقة، الشهيد السعيد أبي عبد الله محمد بن مكّي
الحرّيني (م ٧٨٦هـ)، إذ همّت بتصحيحه معتمداً على ثلاث نسخ خطيّة ثمينه له،
وقامت بطبعه مشكورة مؤسسة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)
الثقافيّة في مدينة قم المقدّسة.

وقبل عدّة أشهر أخبرني صديقي العزيز سماحة حجة الإسلام الشيخ عليّ أوسط
الناطق مسؤؤل مركز إحياء التراث الإسلامي في مركز العلوم والثقافة الإسلاميّة
بعزم هذا القسم على نشر تراث الشهيد الأوّل في مجموعة واحدة، وطلب منّي إعادة
النظر في هذا الكتاب لينشر ضمن هذه المجموعة، فاستجبت لطلبه على الرغم من
كثرة المشاغل وتشتت البال، فقابلت الكتاب على النسخ الخطيّة، وأعدت تخريج
الروايات والأقوال من الطبعات الحديثة لهذه الكتب، وأصلحت مازاغ عنه البصر في
الطبعة السابقة، فجاءت هذه الطبعة مصحّحة منقّحة إن شاء الله تعالى.

وأشير هنا إلى بعض النقاط المتعلّقة به وهي:

أولاً: نسبة الكتاب ثابتة لمؤلفه، لا يناقش بها أحد، ويتّضح ذلك من النقاط التي

نذكرها هنا.

ثانياً: سَمَّاهُ مصنّفه بالبيان في خطبته، إذ قال:

أما بعد؛ فإنّ الأدلّة العقلية والنفسية متطابقة على شرف العلوم، ومن أهمّها معرفة
شرع الحيّ القيوم، وهذا البيان كعمل بالمهمّة منه والمعنوم، على طريق العترة
الطاهرة أولى المهوم، الذين نقلهم سناد معصوم عن معصوم، واستعنت على إتمامه
بإلله القادر العالم على كلّ مقدور ومعلوم^١.

وسمّاه به أيضاً مصنّفه في كتابه الآخر عاية المراد قائلًا:

وقد حقّقنا الحال في ذلك فيما خرج من كتاب البيان^٢.

وذكره أيضاً في كتابه الدروس الشرعية قائلًا

فكتبنا في ذلك ما تيسر من الذكرى والبيان^٣.

ومما يؤيد نسبة هذا الكتاب للشهيد لأوّل، أنّه ذكر فيه كتابين من كتبه، هما:

القواعد والفوائد وذكرى الشعة، حيث قال:

وقد بيّنا صورته المتعدّدة في الفوائد^٤.

وقد بيّنا ذلك في الذكرى^٥.

ولا بأس به كما ذكرناه في الذكرى^٦.

وقد استوفينا هذا الباب في الذكرى^٧.

وتعالم الآداب مذكور في الذكرى^٨.

وقد حقّقناه في الذكرى^٩.

١. راجع ص ٣١

٢. عاية المراد، ج ١، ص ١١٠ (ضمن الموسوعة، ج ٤).

٣. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٣ (ضمن الموسوعة، ج ٩).

٤. راجع ص ٤٦.

٥. راجع ص ٤٥.

٦. راجع ص ٦٤.

٧. راجع ص ٧٦.

٨. راجع ص ١٩٤.

٩. راجع ص ٢٥٣.

ثالثاً: لم يذكر الشهيد تاريخ تأليفه لهذا الكتاب، ولم نثر على تاريخ دقيق له. وما ذهب إليه الشيخ محمد رضا شمس الدين، من كون تاريخ تأليفه هو سنة ٧٦٣ هـ، بعيد عن الصواب؛ إذ لو صحَّ هذا لتأريخ، يعني أنَّ الشهيد ترك إكمال تأليفه له ثلاث وعشرين سنة، بل يترك فصلاً شرع فيه دون أن ينته؛ إذ تأريخ استشهاده - كما هو معلوم - سنة ٧٨٦ هـ.

هذا بالإضافة إلى قرائن أخرى، منها عدم ذكره في إجازته لابن نجدة، الصادرة عام ٧٧٠؛ وعدم ذكره أيضاً في إجازته لابن الحارون، الصادرة عام ٧٨٤. ومنها أنَّ الشهيد أشار في البيان إلى كتاب ذكرى الشيعة مراراً، كما تقدّم. ومن المعلوم أنَّه ألف ذكرى الشيعة في أواخر عمره الشريف، فرغ من تأليف الجزء الأول - أي ذكرى الشيعة - في الحادي والعشرين من صفر عام ٧٨٤. كما جاء في آخر مخطوطة قديمة منه؛ فرغ ناسخها من نسخها بعلم فروع الشهيد من تأليفه بحوالي أربعين يوماً^١.

رابعاً: خرج من هذا الكتاب أبواب الطهارة، والصلاة، والزكاة، والخمس، وأول الأركان الأربعة من الصوم.

أوله: الحمد لله رب العالمين، حمداً يستندر أحلاف كرمه...

وآخره: الفصل الثاني في الإمساك. وفيه مطالب: الأول: فيما يمسك عنه، وهو أقسام: القسم الأول: الابتلاع، يجب فيه.

خامساً: طبع هذا الكتاب أولاً على الحجر سنة ١٣١٩ هـ^٢، فكانت طبعة رديئة مليئة بالأخطاء، إضافة لرداءة الطبع والتجليد.

وطبع ثانياً مع بعض الحواشي عليه سنة ١٣٢٢ هـ، فزاد في الطين بلة؛ إذ جاءت

١. حياة الإمام الشهيد الأول، ص ١٦٣.

٢. راجع الشهيد الأول، حياته وآثاره، مؤلفات الشهيد وآثاره العلمية، ذكرى الشيعة (ضمن الموسوعة، المدخل).

٣. الدررمة إلى تصانيف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٤، الرقم ٦٢١.

هذه الطبعة أُرِدْأ من سابقتها، حيث يصعب على القارئ - وفي كثير من المواضع - تمييز الأصل عن الهامش.

وطبع ثالثاً في مجمع الذخائر الإسلامية في قم بالأوقست على الطبعة الثانية.
وطبع رابعاً بتصحیحها سنة ١٤١٢ هـ في مؤسسة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف) الثقافية في مدينة قم المقدسة
ومن نسخه المخطوطة.

١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى لإسلامي (رقم ١)، المرقمة ٢٧٥٠/١.
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي (رحمة الله عليه)، المرقمة ٦٧/٢.
٣. أيضاً مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي (رحمة الله عليه)، المرقمة ١٦٧٧.
٤. مخطوطة مكتبة مدرسة النّواب في مدينة مشهد، المرقمة ٨ فقه
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ١٨٠٠.



النسخ الحظيئة المعتمدة في التحقيق

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على ثلاث نسخ حظيئة معتبرة، هي:

١. نسخه المكتبة المرعشّية العامة في مدينة قم المقدسة، ضمن المجموعة المرقمة ٦٧، تأريخ كتابتها سنة ٨٤٣ هـ، وهي بخطّ عليّ بن حسن العاملي، وتحتوي على حواشي وإجازة أحمد بن محمد بن عليّ بن خاتون، وهي منقولة من نسخة مقروءة على المصنّف، تقع في ١٤٢ ورقة، وقد رمزنا لها بالحرف «ش».
٢. نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، ضمن المجموعة المرقمة ٢٧٥٠، تأريخ كتابتها التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول من شهر سنة ٨٢٢ هـ، منقولة من نسخة مقابلة على نسخة الأصل، تقع في ١١٣ ورقة، وقد رمزنا لها بالحرف «م».

٣. نسخة مكتبة مدرسة نواب في مدينة مشهد المقدسة، ضمن المجموعة المرقمة (٨ فقه)، كتبت في القرن التاسع لهجري، وهي بخطّ شهاب الدين بن كليب

النسبي النجفي، تقع في ٨١ ورقة، وقد رمزنا لها بالحرف «ن»
وقد نُقلت الكتب الخطية لهذه المدرسة إلى المكتبة الرضوية في مدينة مشهد
المقدّسة، فأصبح رقم هذه النسخة ١٣٨٥٣

شكر وثناء

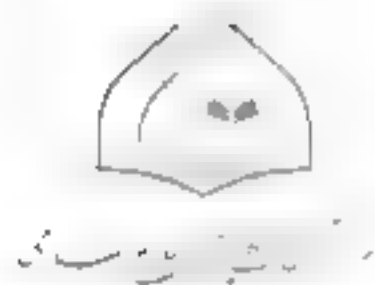
ختاماً أقدم جزيل شكري وثنائي إلى كلّ من ساهم بمساعدتي على إعادة النظر
وإصلاح ما زاغ عنه البصر وهم الإخوة الفضلاء الشيخ عباس المعتمد، والشيخ
روح الله الملكيان، والشيخ عليّ الأسدي، والشيخ محسن النوروزي، والأخ
إسماعيل الإسماعيلي.

وأخصّ بالذكر صديقي العزيز سماحة الشيخ عليّ أوسط الناطقي مدير مركز
إحياء التراث الإسلامي حيث أتاح لي الفرصة من جديد إلى إكمال هذا العمل.
جزاهم الله سبحانه خير الجزاء.

والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين،
أبي القاسم محمد، وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين.

محمد العتوم

١٤ جمادى الأولى ١٤٢٨



الكافر والمنكح ولا من العبي بن المير ونحو من المير ويكون صوراً في الجوع ولو كان
 العلم في اللان في علم حكم الشيخ نفسه صوم من باب الايمان باني الله فلا ينظر اليه
 النوم ولا السكول لئلا يجرها في المنام وما يجب العمل من ان يترجم في ضرورة العمل
 بما لا يصوم فيرمل حكم اليه ومن حصول شوط الصوم وقال الشيخ بالعمل فابعد
 قال الشيخ في المبسوط اليه ان كانت لزيادة لا متعلق الا بالحديث بان يكون الشيء قابلاً
 للصوم باحداث تعلق النفس فيه من غير ما لا متعلق بعدد الخوف من عذاب الله
 وجل او من غير كراهية لحدوث هذه الاشياء فكون متعلقاً بهذه الوجة فلا ي
 صوم وقال ابو الصلاح اليه في العزم على كراهية الامور المذكورة لكن الصوم
 في العايب العليل ان كان لها اجاباً وطعاماً السبب العليل ان كان يميل ولا يميل الى
 العدم غير ضروري لا سوار هو المكلف في صوم من غير ذلك الى ان لا يكون في الاما
 تولى في النفس او احداث الكراهية ومن هذا ايضاً ان الصوم سقوطاً عن معناه
 العموي ولا يلزم العايب معرفة ذلك لعمول هو من مرفق العلم بالصوم
 في الامساك وفيه مطالب الاول بما يكفه وهو اقسام الصوم الاول لا ينفع
 في كراهية ما احسب ان كراهية للصوم من جهة وكراهية من العايبين والصلوات في العمل كراهية

معرفة الطاهرين وسلم بما آتاه

في قوله من الذي رب العالمين

لحمه من شدة الجوع

على ما في نسخة

واجوبهم في

بعض النسخ

في باب

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسْرُ وَأَعْن

الحمد لله رب العالمين، حمداً يَشْتَدِرُ^١ أحلاف^٢ كرمه، ويستمطر شأبيب^٣ نِعَمِهِ،
حمداً يكون لنا في الآخرة هجاً مَهْتِجاً^٤ إلى أممه^٥، وفي الدنيا حصناً منيعاً من نقمة.
وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، شهادة تُنجي من أليم عذابه وتُؤلنا
جزيل ثوابه. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ابتغى لإنفاذ أمره، وإنهاء عذره،
وتقديم نذره. صلى الله عليه وعلى أهل بيته خير معشره.
أما بعد، فإن الأدلة العقلية والنقلية متطابقة على شرف العلوم، ومن أهمها معرفة
شرع الحي القيوم. وهذا اليباد كافل بالمهم منه والمحتوم على طريق العترة الطاهرة
أولي الفهوم، الذين نقلهم إسناد معصوم عن معصوم.
واستعنت على إتمامه بالله القادر لعالم على كل مقدور ومعلوم.

١. استدره، طلب دزته، أي لبسه. لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٠، «دززه».

٢. الخلف بالكسر - خلعتُ ضرع الناقة القادمان والآخرا - الصحاح، ج ٣، ص ١٣٥٥، «خلف».

٣. الشؤبوب: الذقعة من المطر وغيره، والجمع: الشأبيب. الصحاح، ج ١، ص ١٥٠، «شأب».

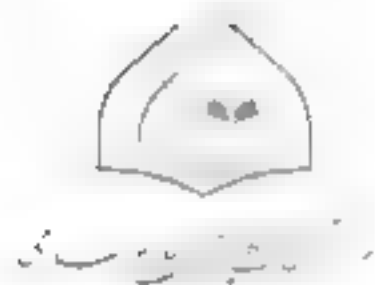
٤. وطريق مَهْتِج يَبِين القاموس المحيط، ج ٣، ص ١٠١، «هيج».

٥. في هامش «ش»: أسمه أي فضله.



كتاب الطهارة





كتاب الطهارة

وهي تُطْلَق على النزاهة من الأدناس وعلى رفع الخبث وعلى كل واحد من الوضوء والغسل والتميم إذا أثر في استباحة الصلاة، وهو المعنى الذي استقرَّ عليه اصطلاح علماء الخاصة.
والنظر في أطراف خمسة:

الطرف الأول فيما ينشزع له

لا ريب في توقف استباحة الصلاة وإن كانت تدياً، والطواف الواجب خاصة، ومس كتاب القرآن عليها، وتوقف صوم لجنب والحائض والنفساء والمستحاضة الكثيرة الدم على الغسل وكذا دخول المساجد، وقراءة العرائم، والجواز في المسجدين الأعظمين.

والتميم بدلاً من الوضوء والغسل، ويختص بخروج الجنب والحائض من المسجدين، وقيل: عند تعدد الغسل^١، وظاهر الأصحاب الإطلاق.

والأكثر على انحصار وجوب الطهارة في هذه الأمور حيث تجب، واستثنى بعضهم غسل الجنابة من البين^٢، وهو تحكّم طاهر، وفرغوا على ذلك الإيقاع قبل

١ قاله المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٨٩، والعلامة في منتهى المطلب، ج ٢، ص ٣٥٢

٢ منهم ابن حمزة في الوسيلة، ص ٥٤؛ والعلامة في معتمد الشيعة، ج ١، ص ١٥٩، المسألة ١٠٩؛

ومنتهى المطلب، ج ٢، ص ٢٥٦، وولده فخر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٤٧

هذه الأسباب بنّة الوجوب أو السبب، مع اتفاقهم على أنّ الوجوب موسّع، وأنّ تضييقه تابع لتضييق هذه الغايات وهو مسدّد قويّ على تعلّق وجوبها بها، وليكن الأقرب على الأقرب.

وقد تجب بالدر وشبهه، فإن عيّن أحدها تعيّن، وإن حثّر مطلقاً تحثّر بين الوضوء والغسل وإن قيّد التحثّر بشيئتم اشترط عدم الماء، كما يشترط عند تعيينه. وإن أطلق الطهارة فالأقرب حملها على المائة الرافعة للحدث والمبيحة للصلاة.

ولا يجزئ التيمّم إلا مع التعلّز، ولا يجزئ وضوء الحسب، وغسل الجمعة، نعم يجزئ مع تعيينه.

وأما ما يسحبّ له: فالوضوء لبدنيّ صلاة والطواف، وقراءة القرآن، وحمل المصحف، ودخول المسجد، وصلاة الجنازة، وقضاء الحاجة، وزمارة القبور، وعقيب الحدث لاستدامة الطهارة، وأفعال الحجّ الباقية، والمدى^١ والودي^٢، والتقبيل شهوة، ومسّ الفرج، ومع الأغصان المستحبّة، ولحروج بلل مشتبّه بعد الاستنجاء للمتنوّض قبله ولو كان قد استحمر، وكذا لو خرج بلل بعد الاستبراء، وللتأهّب لصلاة العرس، ولجماع العامل، وكلّ هذه ينوي فيها الرفع أو الاستباحة والتجديد، وجماع المعتلم، وغاسل الميت، وذكر الحائض، ونوم الحنّس، وهذه لا يُتصوّر فيها رفع الحدث.

وروي للرعاف^٣، والقي^٤، والتخليل ثمّ صاحب للدم^٥ إذا استكرههما الطبع،

١ المدى - يسكون اللدال وتخفيف الياء - البذل الفرج ندي يخرج من الذكر عند ملاعبة النساء النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٣٦٢، «مدى».

٢ الودي - يسكون اللدال ويكسرهما وتشديد الياء - البذل الفرج الذي يخرج من الذكر بعد البول، وقيل التشديد أصح وأفصح من السكون، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٥، ص ١٦٩ «ودا».

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣، ج ٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٨٥، ج ٢٦٨.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢، ج ٢٣، الاستبصار، ج ١، ص ٨٣، ج ٢٦٢.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢، ج ٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٨٣، ج ٢٦٣.

والزيادة على أربع أبيات شعر باطل^١، وانتهت في الصلاة عمداً^٢.

وأوجبه هنا ابن الجنيد^٣، كما أوجبه لمعدي والحقنة، والدم الخارج من السبيلين إذا شك في خلوه من الحدث، والقبلة بشهوة في المحرم، وفي المحلل احتياطاً عنده^٤. ولكنه ضعيف.

والفصل للجمعة منذ طلوع فجرها إلى لزوال أداء، وقربه منه أفضل، ثم يقصى إلى آخر السبت، ويُعجل يوم الخميس لخائف فوت الأداء وإن علم التمكن من القضاء، وآخر المعجل أفضل، كما أن أول لتضاء أفضل. وفراى شهر رمضان، ويتأكد أول ليلة والنصف وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين أول الليل وآخره.

وليلة الفطر والعيدى والمولد والمبىث والغدير والدحو والمباهلة وعرفة والتروية والتيروز، وليلى نصف رجب وشعبان، والإحرام والطواف، وزيارة أحد المعصومين، وصلاة الحاجة والاستخارة، ودخول الحرم، ومكة ومسجدها والكعبة، والمدينة ومسجدها، والتوبة عن فسق أو كفر، والسعي إلى رؤية المصلوب، عمداً بعد ثلاثة، وترك الكسوفين عمداً مع الاستيعاب، والمولود حين ولادته والاستسقاء، وقتل الوزغ، وإعادة الفصل عند زول الرخص كالمسح على الجبائر، والفصل عند الشك في الحدث لواحد من المنى في اشوب المشترك، وهذان ينوي فيهما رفع الحدث.

وقيل: للإفاقة من الجنون^٥، ولم يثبت، فإن قلنا به نوى الاستباحة؛ لما قيل: إن المجنون يُثني.

والتيتم بدلاً من الوضوء في موضع استحبابه، وفي غسل المنوي به رفع الحدث.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦، ح ٣٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٧٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢، ح ١٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٣، ح ٢٦٢.

٣. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٢-٩٦، المسألة ٥٠-٥٤.

٤. قاله العلامة في نهاية الإحكام، ج ١، ص ١٧٩.

وقيل: ومن غسل الإحرام^١، ويمكن طَرَّاده مع كلِّ غسل، وخصوصاً عند المرتضى^٢، حيث يقول بأنَّ الأعمال المنسوبة ترفع الحدث. ويجوز التيمُّم ندباً للنوم مع انقذاره عني الماء فيل وكذا لصلاة الجأزة^٣، والأقرب تقييده بخوف فوت الصلاة عليها

فروع:

الأقرب جواز نقل الطواف للمُحدث، ووجوب التيمُّم للصوم حيث يتعذر الغسل. ولو قدَّم غسل الجمعة ثمَّ تمكَّن منه في وقته استحبَّ إعادته ولو فقد التمكَّن بعد مضيَّ زمانه فالأقرب استحباب امضاء. ويُقدَّمُ أعمالُ العمل إلَّا التوبة والسعي بُنى رؤية المصلوب. وما قيل بوجوبه كهذا الغسل وعمل تارك الكسوف وغسل الجمعة والإحرام والمولود آكُذ من غيره. واستحباب هذه الأعمال عامٌّ في حقِّ الرجال والنساء، وإن كان قد رُحِّصَ فيه للنساء سِفرًا مع فلة الماء. والأقرب تداخلها، وخصوصاً مع انضمام واجب إليها وفي اشتراط التيمُّم للصوم بعدم الماقص الأصفر قبل الفجر نظر، نعم لا يشترط بعده. وفي شرعية تجديد التيمُّم كالوضوء نظر.

١ قاله ابن حمزة في الوسيلة، ص ٦٢

٢ حكاه عنه العلامة في منتهى المطلب، ج ٢، ص ٢٤٠

٣ قاله المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٤٢؛ والعلامة في مسهب المطلب، ج ٣، ص ١٤٢؛ وتذكُّر الفقهاء، ج ٢، ص ٦١، المسألة ٩ ٢

الطرف الثاني في أسبابها

فللوضوء: البول والغائط من المخرج الطبيعي، وغيره إذا اعتيد واعتبر الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمته الله تعتيّة المعدة^١، وابن إدريس حكم بالنقض مطلقاً^٢، والريح كذلك، لا من قبل المرأة على قول قويّ، والنوم المزيل للإحساس وإن كان في الصلاة، أو قاعداً لم يفرج وما يُفهم من كلام أبي حنيفة بن بابويه من عدم نقضهما^٣ ضعيف، وعدم ذكر والده النوم^٤ لا دليل فيه على نفي نقضه، وكلّ ما أزال العقل، والاستحاضة مع القلّة أو التوسط بالنسبة إلى مكرّ عدا الصبح، ولا ينقض الطهارة غير ذلك من الحارج من السيلين - إلا أن يحالطه ناقض - ومن لمس النساء، وقلم الظفر، وحلق الشعر، وأكل الجزور، وممسوس النار، ومس فرج البهيمة.

وللغسل: الجنابة، والدماء الثلاثة، ومس ميت آدمي نجساً، والموت، وكلّ هذه أسباب التيمّم.

ولا خلاف في تداخل أسباب الوضوء، والأقرب تداخل أسباب الغسل أيضاً، فإن نوى الخصوصية استتبت حكمها نعم غسل المستحاضة المتحيّرة لا يدخل مع غسل الحيض. ولو أطلق الاستباحة أو الرفع في الوضوء والغسل أجزاء من غير وضوء وإن كان عليه ما فيه الوضوء، وهو ما عدا الجنابة.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٢٢ الخلاف، ج ١، ص ١١٥، المسألة ٥٨.

٢. السرائر، ج ١، ص ١٠٦.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٦٣ - ٦٤، ح ١٤٢ - ١٤٤.

٤. أنظر مختلف الشیعة، ج ١، ص ٨٩ - ٩٠، المسألة ٤٨.

أما غسل الأموات فلا يحامعه غيره على الأصح، ووضوؤه ندب على الأقرب، ولا فرق في انتفاء الوضوء مع غسل الحسبة بين من أجنب مع نقص الوضوء، وبين غيره، واستحبته الشيخ مع الغسل مطلقاً^١

ويجب على المتخلى ستر العورة، وغسل البول بالماء خاصة، أقله مثلاً مع روال العين، والاختلاف هنا في مجزئ عبارة، ولا يجب ذلك، وغسل الفائط مع التعذي، ولا معه تحزئ مسحات ثلاث بظاهر مريل للعين، ولا عبرة بالأثر إلا في الماء، أما الريح فمغتفر فيهما.

ويحرم بالروث والمطعوم والمحترم والعظم، ويحرئ، ومنعه الشيخ^٢ وابن إدريس^٣ ويحرم استقبال القبلة واستدبارها في لصحاري والأبسة على الأصح. وينحرف في مستقبلهما وجوباً، والأقرب حوازه لو وجد ما يمكن فيه من تمام المخالفة وإن كان مكروهاً.

ويستحب ستر البدن وتغطية الرأس وتقدم السرى دحولاً والبس خروهاً، ونزع ما فيه اسم الله تعالى، والتسمية والدعاء داخلأً وخارجاً ومستنجياً، والتنصح ثلاثاً، والصرير^٤ حيث يمكن - وأوجه الشيخ أبو يعلى سلاًره^٥ - وزوال الرائحة إذا أمكن، وذلك لبول، وإدارة أداة المسح على وجه الالتقاط والاستيعاب، ولو لم يثق بالثلاث وجب لرائد، ولو بقي بدونها أكملها وجوباً على الأصح.

ويستحب الوتر، والجمع بين المطهرين، والاستبراء للرجل - وأوجه في

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠، دليل الحديث ٣٩٣

٢ الميسوط، ج ١، ص ١٦

٣ السرائر، ج ١، ص ٩٦

٤ الصرير: الصوت، أي الحاصل من شدة التنظيف، سار: عرب، ج ٤، ص ٤٥٠، «صرر».

٥ المراسم، ضمن سلسلة التبايع الفقهية، ج ١، ص ٢٤٤ وحكاها عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٩٧،

والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٠٥، المسألة ٦٣؛ ولكن في المراسم، ص ٢٢، المطبوع مستقلاً «يطهر»

بدل «يهر» وهو سهو

الاستبصار^١ - بمسح ما بين المقعدة إلى أصدى ثم نثره ثم عصر الحشفة ثلاثاً. فلو وجد بعده بللاً مشتبهاً لم يضر، وبدونه يعيد الوضوء دون الصلاة الواقعة قبله. ومسح بطنه قائماً عند الفراغ يمينه. وقيل، تستبرئ المرأة عرضاً^٢، فيمكن انسحاب الفائدة فيها. والاعتماد على اليسرى، وفتح اليمنى، والاقتصار في الاستجمار على الأرض وما ينبت منها، ليخرج من خلاف سائر^٣.

ويكره الشارع والمشرع والملعن والفناء وتحت المشرة وفيء الثزال وما يتأذى به والجحرة واستقبال النثرين والريح بالبول والقيام والتطهير، والبول في الصلبة، والكلام بغير ذكر الله تعالى أو آية الكرسي أو حكاية الأذان أو حاجة يضر قوتها وإطالة المكث، ومس الذكر باليمين ومصاحبة دراهم بيض والسواك والأكل والشرب، والاستنجاء باليمين، وباليار وفيها حاتم قطه حجر رمزد، أو عليه اسم الله تعالى أو أحد المعصومين (عليهم الصلاة والسلام) وفي الماء، والجاري أحف كراهة. ويجزئ المعجر ذو العهات، واحتاط في المبسوط بالعدد والتجزئة^٤.

وليس الاستنجاء شرطاً في صحة الوضوء على الأقرب، وظاهر ابن بابويه شرطيته^٥. وكذا لا يشترط طهارة غير محل الأفعال، نعم يعيد الصلاة لو صلى بدونه في موضع أعادتها لو صلى بنجاسة.

ولو استعمل نجساً وجب الماء وإن كان بالغاظ، وينتقل حكم الاستنجاء بانتقال محله، ويختص الخارج من الحدثين بالاستنجاء، والصقيل الذي يزلج عن النجاسة لا يظهر، ولو تعذر الاستنجاء فالموضع على نجاسته، وتصح الصلاة ثم يغسل عند الإمكان

١ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨، باب وجوب الاستبراء قبل الاستنجاء من البول.

٢، لم نثر على قائله.

٣، حيث قال. ولا يجزئ إلا ما كان أصله الأرض في الاستجمار المرسم، ص ٣٢

٤، المبسوط، ج ١، ص ١٧

٥ كما يستظهر من المقنع، ص ١٣ عند قوله: فأعد الوضوء، وتصلاته: والفقهاء ج ١، ص ٣٦، دليل الحديث ٥٩.

الطرف الثالث في الكيفية

وفيه فصول ثلاثة

[الفصل الأول في الوضوء

ويجب فيه ثمانية:

[الأول] النية المشتملة على الوضوء والقرينة والاستباحة أو الرفع - في موضع إمكانه - على الأقوى. ومحلها القلب، ولا يستحب الجمع بينه وبين اللسان. ولا تعتبر النية في رفع الحبت وإن توقف عليها استحباب الثواب. ويستحب تقديمها عند غسل تكبيرة التستحب، أو عند المصضة والاستنشاق في المشهور، وإيلاؤها غسل أول الوجه أولى.

ويجب الاستمرار على حكمها إلى آخره، فلو نوى القطع بطل حينئذ لا قبله، فعند النية لباقي الأعضاء مع بقاء البدن، ويسانف مع الجفاف.

ويبطل بصميمة ما بناهيا أو يلزمها على الأقوى، والمرفوع هو القدر المشترك في المنع من الصلاة، فلو نوى الحصوصية لغا، ولو جمع بين النفي والإثبات في حدثين واقعين بطل، وكذا في صلاتين.

ولا يضر عزوب النية في الأثناء ولو استند إلى غفلته عمداً، إلا أن يتوي ما يبطل ضميمته ابتداءً.

ولو غلط في تعيين الحدث، أو الصلاة التي لا يتصور وقوعها حينئذ فالأقرب الفساد. وأولى منه لو تعدد مع احتمال عرق بين الصورتين؛ لأن الفرض في الصلاة الاستباحة لا الوقوع.

والجزم معتبر في النية، فلوردد بطل. ونجزم من الشاك في الحدث مع تيقن الطهارة

لغو، والتركّد من عكسه مُبطل. ولو نوى استباحة موقوف الكمال كفى على الأصحّ، بخلاف استباحة الممتنع، كنيّة الحائض الاستباحة ولو ظهر انقطاعه بعد الوضوء. ولا يجرى أفراد الأعضاء كلّ عضو بنية وبو قصد فيها الاستباحة المطلقة أو الرفع المطلق، ولو نوى مشغول الذمّة بالوجوب الندب لم يُجزر، وكذا بالعكس، وقيل: يصحّ العكس؛ لأنّه يؤكّد الندب.

ولو نوى في الغسلة الثانية الوجوب فالأقرب خروج مائها عن الوضوء، ولو نوى بها الندب فصادت لمعة لم تصبها الأولى فالأقرب عدم الإجزاء. ولو صادف المجدّد الحدث فالأصحّ عدم إجزائه، ولو صادف الوقت الباوي ندباً استأنف. ولا عرة بتقرّب الكافر، فلا تصحّ منه طهارة ولو كانت الكافرة في عصمة المسلم، وقد ظهرت من الحبص فالأقرب إباحتها، ولو منعنا منه في المسلمة نعم، قل: يصحّ من الكافر تغسيل المسلم للضرورة^١، وهي رواية عمّار^٢، وهو قطّعي^٣، وعمرو بن خالد^٤، ومحمد بن زبيدي^٥، ومن ثمّ أعرض

١ ذهب إليه الشيخ المهد في المفقعة، ص ٢٢٠، والشيخ في المبسوط ج ١، ص ١٧٥؛ والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٦٦، المسألة ١٣٠، ومنه المطلب ج ٧، ص ٢٠٥.
٢ رواه الكليني في الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، باب الرجل يحمل المرأة، ج ١٢، والصدوق في الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ج ٤٣٦؛ والشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٠، ج ٩٩٧.
٣ عمّار بن موسى الساباطي، أبو الخطاب، وقيل أبو الفضل، وثقه النجاشي والشيخ في تهذيب الأحكام، وعده المهد من أصحاب الإمامين أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ومن أعلام الرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يطمعن عليهم ولا طرب إلى دم واحد منهم، وعده الشيخ من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام، وقال في الفهرست: إنّه قطّعي، وروى الكشي ما يؤيد ذلك. راجع رجال النجاشي، ص ٢٩٠، الرقم ١٧٧٩، ورجال الطوسي، ص ٢٥١، الرقم ٢٥٢٧، ص ٢٤٠، الرقم ١٥٠٥٤، والفهرست، ص ٣٣٥، الرقم ١٥٢٧ واختيار معرفة الرجال، ص ٢٥٢، ج ٤٧١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٢، ج ١٤٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢، ج ٧١٨.
٥ قال الشيخ في رجاله عمرو بن خالد الواسطي، يثري وعده من أصحاب الباقر عليه السلام، وذكره في الفهرست في باب الكشي، وقال: له كتاب، وروى في الاستبصار - ج ١، ص ٦٥، ج ١٩٦ - رواية في سندها عمرو بن خالد ثمّ قال: وهذا الخبر موافق للعامة. يبيّن ذلك أنّ رواية هذا الحديث كنّه من رجال العامة ورجال زيدية وروى الكشي في ذيل ترجمة محمد بن سالم بن عاصم القصب ما يدلّ على أنه زيدي. راجع رجال الطوسي، ص ١٤٢، الرقم ١١٥٣٤، ورجال النجاشي، ص ٢٨٨، الرقم ٧٧١، والفهرست، ص ٥٢٨، الرقم ١٨٤٨، واختيار معرفة الرجال، ص ٢٣١، ج ٤١٩.

عنه الشيخ نجم الدين بن سعيد ^١.

الثاني: غسل الوجه، وحذّه من قصاص شعر الرأس إلى مُحاذِر شعر الذقن طولاً، وما اشتمل عليه الإبهام والوسطى عرضاً، وغير مستوي الخلقة يُحال عليه.

وتجب البدأة بالأعلى على الأقوى، وتخليل ما خفّ من الشعر لا ما كثف وإن كان للمرأة، ولا يجب غسل ما استرس من الدحية، ولا إفاضة الماء عليها. والواجب في الغسل مسّاه - ولو دهناً - مع صدق الجري.

الثالث: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، ويجب البدأة بالمرفقين، وإدخالهما في الغسل، فلو نكس احتباراً بطل.

واللحم النابت والأصابع الرائدة بنفس ما كان تحت المرفق أو فيه. واليد الرائدة كذلك، ولو كانت فوق المرفق غُسلت إن لم تميّز عن الأصلية، وإلا فالأصلية. والجلدة المزالة عن محلّ الفرج إلى غيره يسقط غسلها، بخلاف العكس. والمشاركة بين المرفق وما قوفه يغسل ما يحاذي المرفق منها ولو قطع بعض اليد غسل الباقي، وإن قطعت من المرفق استحبّ غسل ما بقي من عضده وخبر عليّ بن جعفر - الصحيح - عن أخيه أبي الحسن الكاظم ^٢ يفهم منه الوجوب، كما فهمه المفيد ^٣.

والأطمار من اليد وإن طالّت، ويجب تخليل ما تجافى منها إن كانت تحتها ما يمنع، وإلا فلا.

ويجب تحريك ما يمنع وصول الماء إلى البشرة من حاتم، وغيره.

١.المعتبر، ج ١، ص ٣٢٤

٢.الكاظمي، ج ٣، ص ٢٩، باب حدّ الوجه الذي يغسل ج ١٩، الفقيه، ج ١، ص ٤٨ - ٤٩، ح ٩٩؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٠٨٦

٣.لم أجده في المقصدة، وقال السيّد العاملي في مفتاح الكرامة، ج ٢، ص ٣٩٩: ولا أجده خلافاً إلا ما نقله في البيان عن المفيد، وهو أيضاً قول ابن الجهم: راجع مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٠، المسألة ٧٣

ولو كان ذا رأسين وأيدي فالأحوط وجوب غسل جميع الأعضاء كلّ منهما،
والاعتبار بمساواة^١ الميراث متوجّه.

ولو وضّأه غيره لحذر فالتّمّة من القابل لا الفاعل، ولو نوى الفاعل معه كان حسناً.
ولو لم يتبرّع على المعذور متبرّع وجبت الأحرّة عليه مع المكنة من صلب ماله
ولو كان مريضاً، فإن تعذّرت، توقّع المكنة ولو قضاءً، ولا يجب على الزوج فعل ذلك
بالروجة، ولا مؤونة المعين.

الرابع: مسح الرأس، ويختصّ بمقدّمه من مستوي الخلقة، وغيره يُحال عليه.
والواجب مسّاه ولو إصبعاً، وفي النهاية ثلاث أصابع^٢، والوجه الاستحباب،
ويجوز مدبراً على الأصح، والأفضل الاستقبال.

ولو استوعب الرأس حرم إن اعتقده، ولا يبطل المسح، خلافاً لابن الجبّار^٣. ولو
غسل موضع المسح لم يجزئ، وكذا لو مسح على حائل وإن كان شعراً إذا لم يختصّ
بالمقدّم. ولو استرسل عن المقدّم فمسح عليه لم يجزئ، وكذا لو كان جمداً يخرج
بمدّه عن حدّه.

ويجب ببقية بلل الوضوء، فلو استأنف ماءً بطل المسح. ولو جفّ كفّاه ما على
لحيته أو أشفار عينيه، فلو جفّت استأنف الوضوء. ولو تعذّر البلل لإفراط الحرّ
وشبهه، فإن أمكن الصبّ على اليسرى، وتعجيل المسح وجب، وإن تعذّر جاز
استئناف الماء.

الخامس: مسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، وهما قُبنا القدمين،
وتفرّد الفاضل جمال الدين (قدّس الله سرّه) بمقتضى الساق والقدم^٤. وقد بيّنّا ذلك
في الذكرى^٥، والعمل به أحوط. ولو مكس فالأقرب المنع

١. في «ش، م»: «بمساواة» بدل «بمساواة».

٢. النهاية، ص ١٣.

٣. حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥، المسألة ٧٧.

٤. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٥، المسألة ٧٨؛ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٠٣.

٥. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٦٥ وما بعدها (في الموسوعة، ج ٦).

وفي تقديم اليمى على اليسرى قولان^١، أحوطهما الوجوب.
ويستحب مسح كل رجل باليد الموارية لها، ويجب بالليل كالرأس. ولو
غسل للتقية أجزأ، ولا يجب الاستيعاب حينئذ، ولو تأدت التقية بغسل موضع
المسح أجزأ.

ولو عدل إلى المسح في موضع لتقية فالأقرب البطلان. ولا يبطل الوضوء بزوالها
على الأصح، ولا يشترط فيها عدم المندوحة.
ولا يجوز المسح على حائل كالعبامة والخف، إلا لضرورة، ولا يضر زوالها،
والتقية مسوغة. ولو دارت التقية بين انمسح على الخف وغسل الرجلين وجب
الفصل. ولو قطع بعض الرجل مسح على الباقي.

السادس: الترتيب فيه، فيبدأ بغسل الوجه ثم اليمى، ثم اليسرى، ثم الرأس، ثم
الرجلين، ولا تحرى المعية ولو خالف أعاد على ما يحصل معه الترتيب. وقد تنكأ
صوره المتعددة في القواعد^٢

ولا يُعذر الباسي والعاقل في الترتيب، ولا عجزه من أفعال الطهارة.
السابع: الموالاة، والأصح أنها مراعاة الجفاف، والأقرب الاكتفاء بعطو البلل
وإن كان على عضو متقدّم، وإما يبطل بحفاف جميع ما تقدّم.
نعم، لو أفرط في التأخير عن المعتد فالأقرب التحريم، أمّا البطلان فلا، إلا مع
الجفاف، ومع العذر لا تحريم ولا إبطال ما دام البلل.

ولو التزم الإتياع نذر وشبهه فأخلّ به ففي الصعّة نظر؛ من مراعاة الأصل،
والحال. وكذا نادر المستحب في العبادة فيجزيها عنه، أمّا الكفارة فلازمة إذا كان
معيّناً، وإلا فلا.

الثامن: المباشرة، إمّا بذلك العضو، أو غمبه في الماء أو إيصاله إليه بسبب

١ ذهب إلى الوجوب الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٤٥. ذيل الحديث ١٨٨ وسأله في الرسم، ص ١٣٨ وإلى عدم
الوجوب العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣، المسألة ٨١.

٢ القواعد والقوائد، دليل قاعدة ٥٤ (ضمن الموسوعة ج ١٥).

المكلف، فلو وَلَّى وضوءه غيره اختياراً بطل، وتحويل ابن الجنيد ذلك^١ مردود، لا يعدّ من المذهب، كما لا يعدّ تجويزه استئناف الماء للمسح^٢. ويلحق بذلك بحثان:

[البحث الأول في مستحبّاته]

وهي السواك ولو كان صائماً آخر النهار على قول^٣، وليكن عرضاً، وتجزئ المسبّحة والإبهام لماقده، والتسمية، ولدعاء عند النظر إلى الماء، ووضع الإناء على اليمين.

وغسل يديه قبل إدخالهما الإناء مرّة من لتوم والبول والغائط، والمشهور فيه مرّتان. ثم يأخذ الماء باليمين لغسل الوجه بها، ويغسلها بإدارته إلى اليسرى، وقصر غسل الوجه على اليمين، ولو استعان باليسرى فالمشهور الكراهة، إلا لضرورة أو نقيّة، وروي حوازه^٤.

والمضمضة ثلاثاً، ثم الاستنشاق ثلاثاً، كل بفرفة ويست أفضل مع سعة الماء. وتثنية غسل الأعضاء على الأصح، والثالثة بدعة على الأصح، ويبطل المسح بمائها على الأقرب. وبدأة الزجل بظاهر ذرعيه في الأولى، وفي الثانية بسباطه وتعكس المرأة، وتخير الخنثى في الوظيفتين، ولو جمعت المسلتين على الظهر أو البطن لم تأت بالمستحب.

والوضوء بعد، ووضع المرأة القناع ويتأكد في الصبح والمغرب، وتقديم غسل الرجلين لو احتيج إليه للنظافة أو التبرّد، فإن أخره تراخى به عن المسح شيئاً. والدلك على الأصح، وضرب الوجه بالماء شتاءً وصيفاً، وغسل مسترسل الإلحية

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٥، المسألة ٨٣.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٨، المسألة ٨٠.

٣. راجع منتهى المطلب ج ١، ص ٢٨٨.

٤. رواها الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٦، ح ١٥٨.

إفاضة، وتقديم الاستنجاء على الوضوء، وتحريك ما لا يمنع وصول الماء، والدعاء عند كل فعل، وبعد الفراغ يقرأ «القدر» ويقول: «الحمد لله رب العالمين، اللهم إني أسألك تمام الوضوء، وتمام الصلاة، وتمام رضوانك والجنة».

والمكروه: التكرار في المسح - وقيل بحرم^١ - والطهارة من إثناء فيه تماثيل أو مفضض، وفي المسح - وتخف الكراهية من الريح والنوم - وعند المستنحي واستعمال المشمس والآجن احتياطاً، والمستعمل في الكبرى على الأقرب، واستعمال ما أسأره مثل البعل والعمار، والاستعانة والتعديل وتقديم الاستنشاق على المضمضة على الأصح.

البحث الثاني في أحكامه

يجب في الغسل مسعى الجريان، والتمثيل بادهن لتقليل الحريان لا لعدمه، أما المسح فتكفي الإصابة ومن كان على أعضائه حائراً أو لصوقاً وحسب برعها مع المكنة، أو إصال الماء إلى البشرة، فإن تعذراً مسح عليها.

ولو كان هناك حرج لا لصوق عليه أجزاء غسل ما عداه، ولو وضع عليه اللصوق كان أولى، فيمسح عليه، ولو زال العذر لم تبطل الطهارة في الأصح.

والمشهور جواز المسح على النعل بعبية بغير إدخال اليد تحت الشراك. ويستباح بالوضوء ما سلف، وفي مس كتابه المصحف قول بالجواز للمحدث^٢، والأقرب عدمه، أما التمسير والحديث وبقه فلا. ولا يجب تجفيف الرأس والرحلين في المسح إذا غلب ماء الوضوء.

١ ادعى السيد في الانتصار، ص ١١٦ - ١١٧، مسألة ١٧، والسلامة في تدكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٠، ومنتهى المطلب، ج ٢، ص ١٢٢ الإجماع على تحريمه، وقال الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٧٩، المسألة ٢٧: إنه يدعى

٢ ذهب إليه الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٢؛ وابن البرج في المهذب، ج ١، ص ٣٢؛ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٢٧

وأكتفى ابن الجنيد^١ وابن إدريس بمطلق المسح^٢، وتوغل ابن الجنيد فجوز إدخال يده في الماء والمسح على الرجلين^٣، وهو شاذ، كما شدّ قوله بغسل اللمة وحدها إذا نسيها ونقصت عن سعة الدرهم^٤.
ويحرم غسل الأذنين ومسحهما والتطويق^٥ لا لتقية، وليس مبطلاً.
والسّلس والمبطون يتوضّآن لكل صلاة عند الشروع فيها كالاستحاضة، فإن فجأهما الحدث فالمشهور في المبطن البناء، ويمكن انسحابه على السّلس.
والشاك في كل من الطهارة والحدث بعد تيقن الآخر يأخذ باليقين، ولو تكافاً تظنّ، ولو استفاد من التعاقب والاتحاد استصحاباً بني عليه.
ولو شك في أثناء الطهارة في حدث أو تية^٦ واجب استدرك، وبعد الفراغ لا يلتفت، ولو تيقن ترك واجب استدرك مطلقاً.
ولو أخلّ بالموالاة استأنف، ولو ذكره بعد الصلاة أعادها.
فلو ترددين وضوءين واحبين، أو مندوبين رافعي الحدث أو مبيحي الصلاة أجزأ.
ولو تردد بين واجب وتحديد فوجهان، وربما قطع بالاستئناف على القول باشتراط الوجوب والاستباحة^٧، وخُرج عدم الالتفات مطلقاً السيّد جمال الدين بن طاوس^٨، وهو متّجه وإن كان الأولى الإعادة.
ولو تعددت الصلاة فكل صلاة عن طهارتين صحيحة، وغيرها باطلة. ولو اشتبهت الصلوات أتى بما يعلم معه البراءة، ويسقط التعيين هنا على الأصح.

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٧، المسألة ٨٦.

٢. السرر، ج ١، ص ٩٩.

٣. على ما حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٧، المسألة ٨٦ حيث قال. قال ابن الجنيد: ومن تظنّ إلا رجليه فدهمه أمر احتاج معه إلى أن يحوص بهما يهرأ مسح يديه عليهما وهو في النهار إن تطاول خوصه، وخاف جفاف ما وضأه من أعصائه.

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٤١، المسألة ٩٣، حيث قال، قال ابن الجنيد: إذا بقي موضع من الأعصاء التي يجب عليه غسلها لم يكن منه فإن كان دون سعة الدرهم بلّها.

٥. قاله أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٣٦ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٤١.

٦. لم نثر على قوله ولا على من حكاة عنه.

ولا فرق بين المسافر والحاضر على لأقرب، ولا بين فساد طهارة وما زاد عليها إذا أتى بالمحتمل فواته

ويشترط في الماء الملك - أو حكمه - والطهارة فيعيد لو تطهر بالنحس مطلقاً على الأصح، وبالمغصوب مع العلم، ونسيان على قول^١ ولا يعيد مع الجهل بالغصب، بخلاف جهل الحكم، وتصح صلاة به وإن بقي عليه بطل، نعم يضمه بالمثل، والشراء الفاسد كالغصب مع العلم بالفساد

أما لو كان الإباء معصوباً أو آله الصب عصياً أو ذهباً أو فضةً أو كان أحدهما مصباً للماء فالوجه الصحة وإن أئتم

أما المكان المغصوب فالأصح البطلان مع العلم، أو جهل الحكم.

ولو استعمل الماء المغصوب في الإزالة طهر، وفي غسل الأموات نظر، والأقرب المنع؛ لا اعتبار النية.

ولا يبطل الوضوء بالردء على الأصح، ولا بحروح المقعدة حالبة، ولو خرحت ملطحة ثم عادت من غير انفصال فالأولى البطلان

والمراد باليد المفسولة قبل الوضوء من الزند، ولو أدخلها قبل الغسل كره.

وفي استحباب الغسل بعد ذلك بعد، فإن قلنا به حجب بمره، فيبني عليها والأقرب استحباب العدول إلى ماء آخر أو إتي هذا بعد ملاقاته الكثير، فيبقى استحباب الغسل بحاله

ولا يستحب غسلها من الريح، ولا في الوضوء من الكثير، أو من إباء لا يُغترف منه، ولو قيل بالعموم كان حساً ولا فرق بين كون التائم مشدود اليد أو مطلقها، مستورة أو مكشوفة، مستور العورة أو لا، ولا بين نوم الليل والنهار

ولا يشترط فيها النية، ولا التسمية، نعم يستحبان، وتتداخل الغسلات لو اجتمعت الأسباب.

الفصل الثاني في الغسل

ومباحثه ستة:

[البحث] الأول في الجنابة

ومقاماته ثلاثة:

[المقام] الأول، لها سببان:

أحدهما: إنزال المني مطلقاً، وترمه الشهوة والدفق وفتور الجسد عالياً، والمِلَظ في مني الرجل أكثرية، والرقّة في مني المرأة، وإن نأثت الطلع ويكفي في المريض الشهوة، ولو علم كونه متناً وجب الغسل وإن سجد عس الصعات، ولو اشتبه وتخلّفت الصفات فلا

ولو خرج من غير المعتاد فكأن حدث لأصغر في اعتبار العادة وعدمها.

ولو وجد على جسده أو ثوبه أو قرشه وحب العسل، ولو شاركه غيره سقط عنهما والظاهر أنه باجتماعهما يقطع بحسب، فلا يأتّم أحدهما بصاحبه، ولا يكمل بهما العدد في الجمعة

ويعيد الواجد كلّ صلاة وصوم وطواف يعلم عدم سبقها. وقيل: يعيد ما يحتمل سبقه^١، وهو احتياط، ويقضي بنجاسة الثوب أو البدن في أقرب أوقات الإمكان.

ولو حبس المني في الآلة فلا غسل، وكذا لو احتلم ولتاً يخرج ولا غسل على المرأة بخروج مني الرجل، إلا أن تعلم خروج منيها معه، ولو شكّت فالأولى الغسل الثاني: الجماع في قبل أو دبر الآدمي، مع عسوبة العشفة ولو ملفوفة، أو قدرها

١. ذهب إليه الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٨.

من مطوعها، أنزل أو لا، فاعلاً وقابلاً، وفي البهيمة قولان^١. والغشي المشكل لو أولج وأولج من واضح وجب عليه الغسل، ولا يجب بأحد الأمرين إلا أن يوطأ دبراً. ولو توالج الخنثيان فالأقرب عدم الغسل مع عدم الإنزال.

والأقرب وجوبه بالإيلاج في الميتة. وقال الشيخ: لا نص فيه، ولكن الظواهر والاحتياط يقتضيه^٢ ولو استدخلت ذكر لميت قوي الإشكال.

ويلحق بالصبي والصبيّة أحكام الجذبة بعصول الإيلاج على الأقرب، فيجب الغسل عند البلوغ، وقبله يستحب تمريناً، والأقرب استحابة ما يستبيحه المكلف. والكافر يجب عليه، ولا يصح منه إلا بإسلامه، ولا يحبه الإسلام، وكذا باقي الأحداث والارتداد لا يسقط وجوب الغسل، ولا يقضه لو تقدّم في الأصح.

[المقام الثاني في كيفية الغسل]

يستحب البدأة بغسل الدين ثلاثاً والمصافحة والاستنشاق ثلاثاً والدعاء. وتجب النيّة مقارنة لغسل الرأس، أو بتقدمية كما سلف^٣ - والعنق من الرأس - ثم الحائِب الأيمن، ثم الأيسر. فلو حالف الترتيب أعاد وإن كان ناسياً أو جاهلاً، إلا لشبهة المذهب، ويجب تخليل ما يجمع وصول الماء إلى البشرة ويسقط الترتيب بالارتماس، وقيل يرتب حكماً^٤، وقيل يرتب نيّة^٥، أمّا المطر والمجرى فالأقرب الترتيب

ويستحب تثليث الأعضاء، والدلك والدعاء، وتخليل ما يصل إليه الماء.

١. قال بعدم الوجوب الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٨، وخلاف، ج ١، ص ١١٦، المسألة ٥٩؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٦؛ وقال العلامة بالوجوب في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٦٨، المسألة ١١٢.
٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٨، والخلاف، ج ١، ص ١١٦، المسألة ٥٩.
٣. تقدّم في ص ٤٢.

٤. ذهب إليه الشيخ في الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ديل الحديث ٤٢٤.

٥. لم يثر على القائل ولمزيد الاطلاع راجع روض الجسد، ج ١، ص ١٥٧ - ١٦٠؛ كشف اللثام، ج ٢، ص ٢٠؛ معارج الكرامة، ج ٣، ص ٥١؛ جواهر الكلام، ج ٢، ص ١٧٤.

والغسل بصاع، والموالة، وتقديم الاستبراء على الأصح بالبول ثم الاجتهاد. ولو
تعدّر البول فالاجتهاد؛ فلو خرج بطل مشتبّه بعده فلا شيء، ولو تركهما أعاد الغسل،
وكذا لو ترك البول مع إمكانه، ولو ترك الاجتهاد خاصة أعاد الوضوء.
ويجب تقديم إزالة النجاسة عن العضو أولاً، فلا يكفي غسلها عن الحدث
والخبث على الأصح، بل يجب إمرار الماء بعد زوال الخبث.
والحدث في أثناؤه يطله وإن كان أصغر، وكذا في أثناء غيره من الأغسال،
وبعيد فيها الوضوء أيضاً لو كان قد قدمه، ممّا الأغسال المسنونة فلا أثر؛ إذ
لا يشترط فيها الطهارة من الحدثين على لأقرب.
ولا يجب على المرأة نقض الضفائر إذا وصل الماء إلى البشرة، نعم يستحب،
ولا يضرّهنّ بقاء صفرة الطيب إذا عدم تحنّ الماء.
ولو وحد لعدة بعد الغسل غسلها وما بعدها إن كان مرتباً، واستأنف إن كان مرتباً
ولا استبراء على من لم ينزل، ولم يشك في الإكزال بعد الجماع استحب الاستبراء،
وفي استبراء المرأة قول^١.
وتجب المباشرة إلا مع الضرورة
وتكره الاستعانة، واستعمال المياه السالقة، والأقرب وجوب الماء على الزوج
لفصل الزوجة، وكذا يجب إسخانه لو احتجح إليه

[المقام الثالث في أحكامه]

يحرم قبل الغسل ما سلف، ولا فرق في العزيمة بين الجميع والبعض، حتى
البسمة المنوية منها.

ومسّ خطّ المصحف ولو نسخ الحكم، بخلاف منسوخ التلاوة وإن بقي الحكم.
وكذا يحرم مسّ ما عليه اسم الله تعالى، أو أحد أنبيائه، أو الأئمة عليهم السلام على الأقرب.

١. قاله الشيخ في النهاية، ص ٢١؛ وقال الشيخ المعتمد في المقمّة، ص ٥٤؛ ويسمي لها أن تسترى قبل
الغسل بالبول.

ووضع شيء في المساجد على الأصح.
ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات على الأصح، وما زاد أشد كراهة، وحمل
المصحف، ولمس هامشه، والأقرب كراهة من الكتب السماوية المنسوخة.
والنوم ما لم يتوصاً، والأكل والشرب ما لم يتمضمض ويستنشق، والخضاب،
والدهن، والجماع لو كان جنباً عن احتلام، ولا بأس بتكرار الجماع من غير
غسل يتخلل.
ولو اضطرَّ الجنب إلى المقام بالمسجد، وتعدَّر الغسل تيمم، ويجب إعادته كلما
أحدث ولو أصغر.

المبحث الثاني في الحيض

وعسله كالجنبابة مع الوضوء، وكذا باقي الأغسال. وهو الدم الأسود أو الأحمر
الحارج من الرحم بحرارة وجُرقة عالياً، وله تعلق بانقضاء العدة.
والحكمة فيه إعداد الرحم للحمل، ثم اغتداؤه به جيناً، ثم رضعاً باستحاله لسا
ومن ثم قل حيض الحامل، وقيل بعده مطلقاً^١، وقيل: مع الاستبانة^٢
والمرضع قد تحيض إجماعاً، وإذا حلب المرأة انتابها في كل شهر عالياً

فرع: لو خرج الدم من غير الرحم في أدور الحيض؛ لانسداد الرحم بشرائط الحيض
فالأقرب أنه حيض مع اعتياده، كما حكى في زماننا عن امرأة يخرج الدم من فيها.
ولا حيض مع الصبر والياس، وهو ستون سنة للقرشية والبطية، وخمسون لغيرهما
وبالتطوق تعلم العُدرة، وبالخروج من الأيمن يُعلم القرح، وقيل: من الأيسر^٣.

١. قاله المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٤.

٢. قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٦٨؛ والعلل، ج ١، ص ٢٣٩ المسألة ٢٠٥؛ وابن إدريس في السرائر،
ج ١، ص ١٥٠.

٣. لعل قائله هو ابن الجبيل على ما يفهم من كلامه. راجع للمعتبر، ج ١، ص ١٩٩، ومختلف الشيعة، ج ١، ص ١٩٤،
المسألة ١٤٠.

وكل دم يمكن كونه حيضاً يحكم به، وأقله ثلاثة أيام متواليات على الأصح، وأكثره عشرة، وأقل الطهر عشرة، فالدم المتعقب بدونها لا يكون حيضاً.
ولا حد لأكثر الطهر، وحده أبو الصلاح بثلاثة أشهر^١، ولعله نظر إلى عدة المسترابة أو إلى الأغلب.

وتثبت العادة باستواء مرتين عدد ووقتاً، ولو اختلفا ثبت ما تكرر منهما، إن وقتاً وإن عدداً. ثم قد تتعدد العادة على اتساق وعدمه، وهي المرجع عند تجاوز الدم العشرة، فالمتسعة تأخذ نوبة ذلك الشهر إن علمتها، وإلا أخذت الأقل فالأقل إلى آخر العادات.

وقد يكون التمييز طريقاً إلى العادة، كما إذا استوى الدم القوي مرتين مع ضعيف بينهما أقل الطهر فصاعداً، وتقدم العادة على تمييز عند التعارض على الأقوى.

وشروطه اختلاف اللون وتجاوز الدم العشرة وعدم نقص القوي عن ثلاثة وعدم رباته على عشرة، وما بعد الثلاثة إلى العشرة حيض كيف اتفق إذا لم يتجاوزها.

ولو تجاوز العادة استظهرت بيوم أو يومين بدياً ثم يغتسل وتتعدد، فإن تجاوز العشرة تبثاً الصحة، وإلا فلا ولو استظهرت إلى العشرة مع ظنها بقاء الحيض جاز أيضاً. وتقضي صلاة أيام الاستظهار إن صادفت الطهر في الأصح والمبتدأة والمضطربة ترجعان مع التجاوز إلى التمييز، فإن فقدتا رجعتا المبتدأة إلى عادة نسانها فأقرانها من بلدها فالروايات وهي ستة أو سبعة في كل شهر؛ لرواية يونس المرسلة عن الصادق عليه السلام^٢ وعشرة من شهر وثلاثة من آخر، رواه عنه عبد الله بن بكير^٣، وفي مقطوعة سماعة: «أكثر جلوسها عشرة، وأقله ثلاثة»^٤.

١. الكافي في الفقه، ص ١٢٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٨٧، باب جامع في العائض والمنسحضة، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١١٨٣.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨١ و ٤٠٠، ح ١١٨٢ و ١٢٥١، الاستبصار، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٦٩ و ٤٧٠.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٧٩، باب أول ما تحيض المرأة، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١٨١.

الاستبصار، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٧١.

وفي المعتبر: ثلاثة من كل شهر^١.

وفي المبسوط: عشرة طهر وعشرة حيض دائماً^٢

وابن بابويه عشرة في كل شهر أكثر جلوسها^٣.

والمرتضى: تجلس من ثلاثة إلى عشرة^٤.

والمضطربة مع فقد التمييز ترجع إلى لروايات، والمعول منها على الستة أو السبعة أو الثلاثة والعشرة

و لو ظنت عدداً فهو أولى بالجلوس هذا إذا سويت العدد والوقت، والاحتياط هنا بالرد إلى أسوأ الاحتمالات ليس مذهباً لنا وإن جاز فعله.

ولو ذكرت العدد خاصة جلست في وقت تطئه، فإن فقد ظنها تخيرت وإن كره الزوج، وتفتسل بعده ثم هي مستحاضة

فإن تذكرت بعده استدركت، وقصت عبادة أيام الجلوس وصوم أيام الحيض وإن كان في زمان بقصر نصلاً عنه فأرائد من النصف، ومثله معلوم، والطرف الأول متردد بين الطهر والحيض، فتجتمع به بين تكليفي الحائض والطاهر، والطرف الثاني متردد بين الانقطاع وعدمه، فتجتمع فيه بين تكليفي الحائض والمستحاضة. والمنقطعة إن أرادت الاحتياط، وإلا فلها وضع الرائد حيث شاءت مع اتصاله بالمتيقن.

ولو ذكرت الوقت خاصة، فإن تعين لأوّل أضافت إليه يومين بعده، ثم احتاطت بهتمام العشرة، ولو اقتضرت على الثلاثة فلا قرب الجواز، إذا لم تعلم تجاوزها، وكذا إذا ذكرت آخره، وإن علمت اليوم فقط فهو الحيض، وتحتاط بتسعة قبله ليس فيها غسل الحيض، وبتسعة بعده فيها ذلك في أوقات الاحتمال. ويجوز الرجوع إلى

١. المعتبر، ج ١، ص ٢١٠.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٤٢.

٣. المقنع، ص ٤٧-٤٨؛ الهداية، ص ٩٨؛ الفقيه، ج ١، ص ٩٢، ج ١٩٨.

٤. المسائل الناصية، ص ١٦٤، المسألة ٥٨.

الستة أو السبعة أو الثلاثة والعشرة
والعادة قد تتقدم وتتأخر، ولو رأتها ونظرين أو أحدهما وتجاوز العشرة
فالحيض العادة، وإلا فالجميع

فروع:

لو قالت: حيضي عشرة، وتمزج لصف لأول من الشهر والثاني يوم، فالستة
الأولى والستة الأخيرة من الشهر طهر، والخامس عشر والسادس عشر حيض،
والثمانية الأولى مشكوك فيها بين الحيض ولطهر، والثمانية الأخيرة مشكوك فيها
أيضاً لكن يتعلق احتمال الانقطاع بالثامن، فعلى الاحتياط تجمع، وعلى الأصح
تتخير في ضم أي الثمانيتين شاءت إلى اليومين

وهذه المسألة راجعة إلى زمان بقصر نصفه، فإن العشرة ضالة في ثمانية عشر و
لو علمت المرجع يومين فهي ضالة في ستة عشر، فأربعة حيض، وهكذا.
ولو قالت: حيضي عشرة، وتمزج إحدى العشرات بالأخرى يوم فالطهر اليوم
الأول والأخير، ولا حيض هنا متيقناً، فعلى التخصيص جعلها في باقي الشهر،
وعلى الاحتياط تفتسل للحيض على الحادي عشر والتاسع عشر والحادي
والعشرين والتاسع والعشرين، والباقي بجمع فيه بين تروك الحائض وأفعال
المستحاضة.

ولو امتزجت يومين، فمثلها طهر من أوله وطهر من آخره. وكذا بثلاثة هي طهر
من أوله، ومثلها من آخره بستة.

ولو كان الحيض تسعة والمزج بحاله، فالمزج بيوم يقتضي يومين طهراً من أوله
ويومين من آخره، وهكذا.

ولو كان الحيض تسعة ونصفاً ويمتزج أحد النصفين بالآخر بيوم كامل والكسر
من آخره، فمن أول الشهر إلى آخر الرابع عشر طهر، وكذا من نصف الرابع
والعشرين إلى آخره، والباقي حيض.

ولو كان الكسر من أوله، فالحيض من نصف السابع إلى آخر السادس عشر، والباقي طهر. ولو اشتبه فالخامس عشر والسادس عشر حيض يتيقن، والباقي مشكوك فيه. ولو كان الامراج بنصف يوم، فإن عمت انكسر من أوله فحيضها من نصف الخامس عشر إلى آخر الرابع والعشرين. وإن كان من آخره فحيضها من أول السابع إلى نصف السادس عشر، وإن شتبه عيها فنصف الخامس عشر ونصف السادس عشر حيض يتيقن لا غير.

وأما الأحكام: فيحرم عليها كل عبادة شرطها الطهارة من الحدث، ولا يصح منها أيضاً. والكون في المسجدين، والنَّبت في باقي المساجد، وتتيقن للخروج من المسجدين كالجنب، وسَلار جعل ترك مساجد للجنب والعائض من قبيل المستحب، ولم يفرق بين المسجدين وغيرهما، وجور الاجتياز أيضاً لهما وأطلق^١. والأقرب كراهة الجوار في غير المسجدين^٢، والأخذ منها إلا لضرورة، أما الوضع فيها فحرام، إلا مع الضرورة.

وقراءة العزائم أو شيء منها، ولو كان مشتركاً بينها وبين غيرها حرم، وكرهه بالقصد، ويكره ما عداها. ورخص بعضهم في السبع^٣ أو السبعين كالجنب^٤. ومن كتابة القرآن، وكراهه ابن الجنيد لها وللجنب^٥. وكذا ما عليه اسم الله تعالى أو أحد أنبيائه أو الأئمة^٦، والاعتكاف.

ويحرم طلاقها مع الدخول بها وحضور الزوج أو حكمه، ولا يقع ووطؤها قبلاً. ويكره ما بين السرّه والركبة، وحرّمه لمرتضى^٧، ويباح غير ذلك.

١ المراسم، ص ٤٢.

٢ منهم العلامة في منتهى المطلب، ج ٢، ص ٣٥٤؛ وتحرير الأحكام الشرعية ج ١، ص ٩١، الرقم ٢٠١.

٣ كالشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٩.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٩٢ مسألة ١٣٥.

٥ نسبته إلى السيد في شرح الرسالة المحقق في المحتصر، ج ١، ص ٢٢٤؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٨٥، المسألة ١٣٠.

ويجب عليها قضاء صوم شهر رمضان، وفي نذر المعين وشبهه إذا وافق الحيض وجهان، أقربهما الوجوب.

والأقرب عدم وجوب الصلوات غير اليومية عليها، عند عروض أسبابها حالة الحيض، فلا تقضى، أما ركعتا الطواف فلاحقة بالطواف في القضاء.

ولو عرض الحيض بعد التمكن من صلاة قضت. ولو انقطع وقد بقي من الوقت قدر الطهارة وركعة وجب الأداء، ومع الإخلال بقضاء. وفي المبسوط: إذا طهرت بعد الزوال إلى دخول العصر قضتهما^١، ويستحب لها قضاؤهما إذا طهرت قبل مغيب الشمس بقدر خمس ركعات

وعنى بدخول العصر مضي أربعة أقدام، فتحب العصر، ويستحب قضاء الظهر، والأول أصح

ولو تلت السجدة فعلت حرماً وسعدت على الأصح، وكذا لو استتمت أو سمعت، ولا تحريم فيهما.

ويجب تعزير الواطن عالماً متعمداً، وعليها ممكنة التعزير أيضاً.

والأحوط وجوب الكفارة بدنار في ثلثه لأوّل، ونصفه في ثلثه الثاني، وربعه في ثلثه أخيراً، ويتكرر بالتكرر مطلقاً.

وفي الفقيه^٢ والمقنع: يتصدق على مسكين بقدر شيعه^٣، وهو ضعيف، نعم لو كانت أمته تصدق بثلاثة أمداد طعام.

ويكره وطؤها بعد الانقطاع قبل الغسل، ويستحب أمرها بغسل الفرج، وحرّمه ابن بابويه^٤.

ولو عرض الحيض في أثناء الوطء نزع، فإن استدّام عُرّر وكفّر واستعفر.

١. المبسوط، ج ١، ص ٤٥.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ح ٢٠٠.

٣. المقنع، ص ٥١.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٩٥، ذيل الحديث ١٩٩، الهداية، ص ٢٦٤.

ويقتل مستحل وطء الحائض قبلاً، ولو اشتبه البعض فالأحوط الامتناع تغليباً للحرمة، والأقرب أن القيمة غير مجزئة.

ويستحب لها الجلوس في مصلاتها بعد الوضوء، ذاكراً لله تعالى بقدر زمان الصلاة. وأوجب الجلوس علي بن بابويه^١

والمفيد قال: نحس ناحية من مصلاتها^٢، فيمكن حملها على موضع من مصلاتها، وعلى مكان آخر.

وليكن الذكر تسبيحاً وتهللاً وتحميداً وشبهه: لرواية زرارة عن الباقر^٣

مسائل:

تعلق الأحكام برؤية الدم في المعتادة، وفي المستأذة قولان^٤، أقربهما مذهب المرتضى بمضي الثلاثة بالسبب إلى الأفعال، وأما تركها فالأحوط تعلقها برؤية الدم المحتمل. والمصطربة كالمبتدأ عند بعضهم^٥، وعندي أنها إذا ظنت الدم حياً تركت، وعليها تحمل رواية إسحاق بن عمار عن الصادق^٦، إذ قدر الفلانة بيومين^٧، لأنه يكون أقرب إلى الطئ.

١. حكاه عنه ابنه في الفقيه، ج ١، ص ٩٠، ديل الحديث ١٩٥.

٢. المفصلة، ص ٥٥.

٣. الكافي، ج ٢، ص ١٠١، باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٥٦.

٤. القول الأول: ترك الصلاة إذا رأت الدم يوماً أو يومين، قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١١٢، والعلامة في منتهى المطلب، ج ٢، ص ٦٣.

والمقول الثاني لا ترك الصلاة حتى تمضي ثلاثة أيام، ذهب إليه المرتضى، حكاه من مصباحه المحقق في المختار، ج ١، ص ٢١٣، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٩٨، المسألة ١٤٣، وذهب إليه أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١١٢٨ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٤٩، والعلامة في أحد قوليه في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٩٨، المسألة ١٤٣.

٥. منهم أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١١٢٨ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٤٩.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٧٨، باب المرأة ترى الصفرة قبل الحيض أو بعده، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٣٦.

ولتنو في كل من الوضوء والغسل الرفع أو الاستباحتة أو إياهما، سواء قدمت الغسل أو الوضوء.

وابن إدريس: إن قدمت الوضوء نوت الاستباحتة لا الرفع؛ لبقاء حدثها^١. وهو يعطي توزيع الغسل والوضوء على الأكبر والأصغر، وليس بذلك. ولو أحدثت بين الغسل والوضوء لم يقدح في لغسل، ولو كان المقدم الوضوء أعادته لا غير، وفي أثناء الغسل كالحنب مع قوة الاجتزاء بالوضوء هنا مع إتمام الغسل.

البحث الثالث في الاستحاضة

ودمها غالباً أصفر، بارد، رقيق، يخرج بفتور، ولأعلية لندور غير هذه الصفات. فلو اتفقت في رمانها فاستحاضة، كما أن هذه الصفات قد تجامع الحيض. والضابط أن كل دم يخرج من الرحم وليس بحيض ولا نفاس ولا قرح ولا جرح فهو استحاضة. ومنه ما زاد على العادة وتجاوز أو عن غاية النفاس، أو لم يتوال، أو نقص عن الأقل.

ولا يشترط في الاستحاضة إمكان الحيض، والاشتقاق للغالب. ولا يحرم عليها شيء من محرمات الحيض إذا أتت باللائم شرعاً وهو الوضوء لكل صلاة مع تغيير القطن، وغسل العرج لما لم يغمس، وذلك مع تغيير الخرقة، والغسل للصباح إذا غمس، والجميع مع غسلي الطهرين والعشاءين المجموع بينهما إذا سال، ويحصل الجمع بدخول وقت الثانية وقال ابن أبي عقيل: إن ظهر الدم على الكرسف وجبت الأغسال الثلاثة، وإلا فلا شيء^٢.

وقال ابن الجنيد: إن لم يثقب الكرسف فغسل واحد، وإن ثقب فثلاثة^٣.

١ السرائر ج ١، ص ١٥١

٢ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٠٩، المسألة ١٥١

٣ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢١٠، المسألة ١٥١

وهما متروكان.

وصحّة الصلاة موقوفة على الكلّ، وصحّة الصوم يكفي فيها غسلا النهار، فتقضي لو تركت، أمّا الوطء فالأقرب إباحته مطلقاً

ويجب عليها الاستظهار في التحفظ بقدر الإمكان، ولو فحأها في أثناء الصلاة فلا شيء، وانقطاع الدم لا حكم له إن كان لا براء، وإلا وجب ما كان سابقاً إن غسلاً وإن وضوءاً، ولو شكّت في البرء فكال مستمر.

ويجوز لها دخول المساجد مع أمّ السريان، وكذا المجروح والسّيس والمبطون، ولو اختلعت دفعات الدم عملت على أكثرها، ما لم يكن لبرء

ولتبو الاستباحة بالوضوء أو الغسل لا الرفع، ولو برأت حازت سيئة الرفع، وابن حمزة جواز الرفع مطلقاً، وليس بعيد إذا أريد به رفع حكم ما مضى.

ولسّنع الطهارة بالصلاة، فإن أخربها ولمّا ببعض الحدث لم يضر، وإلا استؤنفت الطهارة

ولو انقطع الدم في أثناء الصلاة ثم يضرّ عند الشيخ في المبسوط^١، وهو حسن ولو انقطع قبلها حكم بالوضوء، وهو قويّ إن كان السابق بوجوه، وإلا فالأقوى الغسل.

البحث الرابع في النفاس

واشتقاقه من النفس التي هي الدم.

ولا بدّ من خروجه مع الولد - ويكفي خروج جزء منه - أو بعده إلى تمام عشرة ولو رأت قبل خروج بعض الولد فهو استحاضه وأقلّه مسّاه وأكثره للمعادة عاداتها ولغيرها عشرة.

ولو لم تر دماً إلّا في آخر العادة أو آخر العاشر فهو النفاس.

١. الوسيلة، ص ٤٨.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٦٨.

ولو رأت دميين في العشرة فهما وما بينهما نفاس.
ولو تعدد الولد فلكل نفاس مفرد، ويكفي في الولد كونه مضغاً أو علقة، أما
النفطة فلا.

ولو انقطع الدم استبرأت بالفطنة، فتنسل مع النقاء وتستظهر كالحائض.
ولو كانت مبتدأة وتجاوز العشرة، فالأقرب الرجوع إلى التمييز، ثم النساء،
ثم العشرة.

والمضطربة إلى العشرة مع فقد التمييز، وحكمها كالحائض في المحرمات
والمكروهات، إلا الأقل، وفي التعلق بانقضاء العدة، إلا على تقدير الحمل من الزنى
في عدة الطلاق، وقد مضى لها دمان في الحمل، فإن النفاس يحسب بثالث.

فرع: لو وطئها فتنقست، أو فارق الوطء النفاس، ثم انقطع عند انتهائه أو في
أثنائه، أمكن ثلاث كفارات، لصدق الوطء في الأحوال الثلاثة، أما لو قصر زمانه
عما يحتمل الوطء ثلاثاً فلا، وفيه نظر.

البحث الخامس في غسل الأموات

ولذكر أحكاماً خمسة:

[الحكم] الأول: الاختصار، أعان الله عليه، ونسبنا بالقول الثابت لديه.
يستحب الاستعداد للموت بالتوبة والعمل لصالح، والإكثار من ذكره قلباً ولساناً،
والوصية لمن عليه حق أو له.
ويكره تمنّي الموت لضّرر له، والشكبة للمريض كقوله «لم يتل أحد مثلي»،
بل ينبغي الصبر على المرض احتساباً للأجر
وفي عيادة المريض ثواب عظيم وخصوصاً في الصباح والمساء، ويستحب له
الإذن للعائد في الدخول، ويستحب للعائد استصحاب هدية معه، والدعاء له،
وترغيبه في التوبة، وتذكيره بالوصية، وبخفيف العيادة إلا مع التماس المريض.

ويستحب أن يلي أمره أرفق أهله به أو أصحابه، فإذا ظهرت أمارات الموت رُغِبَ في حسن الظن، وتلا عليه الآي والأخبار المتضمنة لذلك.

فإذا حصل السَّوْقُ^١ وجب استقبال قبلة لوجهه وأحمصيه - على الأصح - على الكفاية. واستحب تلقيه الشهادتين، وإقرار بالاثني عشر^٢، وكلمات الفرج، ولينقل إلى مصلاه إن تعسر خروج روحه.

فإذا مات غُصَّتْ عيناه، وأُطْبِقَ فوه، ومُدَّتْ يده إلى جنبيه وساقاه، وُغْطِيَ بشوب. ولينور البيت إذا مات ليلاً، ولا يترك وحده، وليقرأ عنده القرآن، وقراءة «الصفات» تعجل الفرج، وقراءة «يس» للمركة.

وليعجل تجهيزه، إلا مع الاشتباه فيصبر عليه ثلاثة أيام أو يستبرأ بالعلامات. ويكره أن يجعل على بطنه حديد، أو يحضره جنب أو حائض.



الحكم الثاني: التفسير

وأولى الناس به أولاهم بالإيرت، فيأمر أوصيائهم. وتعيب المساواة في الذكورة والأنوثة، إلا من لم يتجاوز سه ثلاثاً من صبي أو صبية، وإلا الزوجين والمالك ومملوكته، والزوج أولى من المالك.

ويجب كون الفاسل بالياً - فلا يكفي الممير في الأصح - وعاقلاً ومسلماً، إلا أن يفقد، فيغسل أهل الدمه بتعليم المسلم الذي لا يمكنه المباشرة، فيعاد الفسل لو وجد. ويجوز لذوي الرحم التفسير من وراء الثياب مع فقد المماثل، والحنثي المشكل محارمه تفسله، ولا يغسلهم إلا مع فقد أمماثل، ولا يغسل الحنثي حنثي.

وقيل: مع فقد ذي الرحم يجوز تفسير الأجانب من وراء الثياب مغمضي الأعين^٣، ولا بأس به كما ذكرناه في الذكرى^٤.

١ السَّوْقُ. وقت نزع الروح. لسان العرب ج ١٠، ص ١٦٧، سوق.

٢ قاله أبو الصلاح العلبي في الكافي في الفقه، ص ٢٣٧.

٣ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٢٤٧ وما بعدها (صن الموسوعة، ج ١٥).

وقيل: يغسل الرجال مواضع التيمم من المرأة^١، والسند ضعيف^٢، والأقرب للزوجين التغميل من وراء الثياب.

وإنما يغسل المسلم ومن بحكمه من لأطفال وإن كان يقطأ له أربعة أشهر، و لدونها يُلَفُّ في خرقة ويدفن.

وحكم الصدر كالميت، حتى العنوط، إن بقي من محالِّه شيء.

ولا يُغسل الكافر، ويكره تغسيل المخالف، فإن فعل فليغسله تغسيلهم، ولو باشر المخالف تغسيل المؤمن فالأقرب الإجزاء.

ولا يُغسل الخوارج ولا العلاء وإن أظهروا الإسلام، والناصي خارحي وفي المحسمة بالحقيقة نظر، أقرب المنع، أمّا المجسمة بالتسمية المجردة فلا منع.

والشهيد إذا مات في المعركة لا يُغسل ولا يُكفَّن وإن لم يقتل بعدد أو كان صبيّاً، ولو مات في غير المعركة غُسل.

وتُغسل كلّ قطعة فيها عظم بغير صلاة، لا الصدر.

ولو كان الشهيد جسيماً فالأقرب عدم الغسل، ويدفن شبابه بعد الصلاة عليه، ويُنزع عنه الخفان والعرو وإن أصابهما الدم.

ومن أريد قتله أمر بالغسل والنكفين قبله.

ويجب إزالة النجاسة عن بدنه أولاً، وستر عورته، وليكن بقعيصه مستحبّاً، وإلا فخرقة. ويستحبّ شقّ القميص لينزع، بي العورة، فإذا فرغ الغسل رفع.

ويستحبّ وضعه على ساجدة، مستقبل لقلبة على الأصحّ، وفي المبسوط ظاهره الوجوب^٣، وليكن تحت ظلّ، وتليين أصابعه برفق.

١ قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٥٧؛ والنهاية، ص ٤٢.

٢ وهي رواية الفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام، راجع الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة.

والمرأة تغسل الرجل، ج ١٢، والعقيد، ج ١، ص ١٥٦، ج ٤٣٥؛ وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٢، ج ١٤٢٩.

والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢، ج ٧١٤.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٧٧.

وقال ابن أبي عقل: لا يغمر مفاصله^١، ثم يوضأ من غير مضمضة ولا استنشاق، ثم تُغسل يده ثلاثاً، ثم تجب النية.

وغسله ثلاث مرّات بماء السدر ثم الكافور ثم القراح، مرتباً كغسل الجنابة، ويكفي في السدر والكافور مسماً، ولو خرج به عن الإطلاق فالأحوط المنع، وأوجب أبو الصلاح الوضوء^٢ واجترأ سائر القراح^٣، وابن حمزة جعل ترتيب المياه مستحباً^٤.

ولو فقد الخليط غُسل ثلاثاً بالقراح، وكذا مُحَرَّم لو مات غُسل عن الكافور بالقراح ويستحبّ غسل رأسه أولاً برغوة السدر، وفرجيه بالغرغرض والسدر ثلاثاً أمام الفسل بالسدر، ثم غسل فرجيه بالغرغرض والكافور ثلاثاً أمام الفسل بماء الكافور، ثم غسلهما بالقراح ثلاثاً أمام الفسل بالقراح

والدأء بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر وتثلث كل عضو، وعمر بطنه في العسلتين الأولتين فيلهما، إلا الحامل وقد مات ولدها، وغسل يدي العاسل مع كل غسل، ووقوفه على بعينه لا راكباً له، وصب الماء في حفيرة أو بالوعة لا كيف، وتنشيفه بثوب صواباً للكفر.

ويكره إعادته وقلم أطعاره، وترجيل شعره، فلو فعل أدرج ذلك معه في كفته ويكفي في العسل إمرار الماء، ولو غمسه في غير المنفعل بالملاقاة أجراً وسقط الترتيب. نعم يشترط الخليط مع وجوده، ولا يكفي الفرق عن الغسل؛ لفقد النية والخليط.

ولو خرج منه نجاسة في الأثناء أو بعد الفراع فالمشهور الاكتفاء بغسلها، وأوجب ابن أبي عقيل استئناف الغسل^٥.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف النية، ج ١ ص ٢٢٠، المسألة ١٦٠.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٣٤.

٣. المراسم، ص ٤٩.

٤. الوسيلة، ص ٥٦.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٦، المسألة ١٦٦.

ولو عدم الماء يُمَّم ثلاثاً، ولو وجد لغسلة فهي للأولى ويُمَّم للأخيرين، وكذا لو وجد لغسلتين يُمَّم للأخرى

ولو خيف من تفسيله التناثر - كالمحترق والمجدور - يُمَّم.
والمقتول يُغسل دمه ثم يصب الماء عليه، ولا يبالي في ذلك، ويربط جراحاته بالقطن والعصابة، فإن أبين الرأس غُسل أولاً، ثم الجسد، ثم يوضع القطن فوق الرقبة تحت الرأس ويجعل في الكفن.

الحكم الثالث: التكفين

ويجب في ثلاثة أثواب - مع القدرة -: مئزر، وقميص، وإزار، من جنس ما يُصَلَّى في طاهره

واجترأ سَلار باللباغ الواحدة^١ وهو متروك، نعم لو تعذر بعض اللعائف سقط.
ولا يجوز التكفين في الحرير، ولا في الجند، على الطاهر، ولو تعذر غيرهما جاز العبد الذي تصح فيه الصلاة. وفيما يمنع الصلاة فيه من الجلود والأوبار، والنحس الذي لا يمكن تطهيره، والحرير نظراً، أما المغصوب فلا يحوز مطلقاً.

ويستحب التكفين في القطن الأبيض، وزيادة الرجل والمرأه خرقه لشدة الفخذين، وحبرة بمنية عبرية غير مطرزة بلذهب. وليكن طول الخرقه ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر تقريباً، يشد طرفاها على العقوين، ويُلف بالمسترسل الفخذان لفاً شديداً بعد وضع قطن تحتها.

ويُزاد الرجل عمامة، والمرأة قناعاً وتمطد. ويكره التكفين في الحرير الممزج بما يجوز التكفين فيه، وعمل أكمام للأكفان ابتداءً، والتكفين في السواد.

ويستحب كتابة اسمه، وأنه يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن علياً خليفته من بعده، ثم الحسن والحسين إلى آخر الأئمة عليهم السلام، على القميص واللباغ والحبرة والعمامة، بترية الحسين عليه السلام، فإن فُقدت فبالطين والماء، فإن فُقدت فبالإصبع.

ويكره بِلُ الخيوط بالريق، وأن يقطع لكفن بالحديد، ويستحب أن يكون خيوط الكفن منه، ويستحب حريدتان حضراون من الخل ثم الصدر ثم الخلاف^١ ثم الرمان ثم شجر رطب، طول كل واحدة قدر عظم الذراع، وليكتب عليهما ما سلف. ويستحب فرش الحبرة أولاً، ويشترعها ذريرة، ثم الإزار وعليه ذريرة، ثم القميص. فإذا فرع من تحيطه بعد الغسل أرره بالإزار، وليكن عربضاً يبلغ من صدره إلى رجليه مستحباً، ثم أدرجه فيها

والواحب في الحنوط مسماه، ويستحب أن يكون ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً، وأقله في الفضل أربعة دراهم، وأدون منه درهم

وكافور الغسل غير هذا في لأصح، ويستقط مع التعذر، وتُسحق باليد ويوضع على مساحده السبعة، فإن فصل منه شيء جعل على صدره

ويستحب جعل قطن على المرحمين مصاحباً للذريرة، وحشو الدبر إن خشي حدوث حادث، وليجعل إحدى **الحريدتين** بجانب الأيمن مع سرقوته، لاصقةً بحلده، والأخرى مع ترقوته اليسرى بين القميص والإزار.

ولكن العمامة على التدوير بالحنك لا كعامة الأعرابي، ويطرح طرفيها على صدره، ثم يطوي جانب اللعانة الأيسر على جانبه الأيمن، ثم جانبها الأيسر على جانبها الأيسر - وكذا الحبرة - ثم يعصب طرفيها على رأسه ورجليه، وإن حيف بروز شيء منه حاز ضمتها بخيط وشبهه.

ويكره أن يجعل في سمعه أو بصره كفور، وقال ابن بابويه: يستحب^٢. ويكره أن يجعل فيهما قطن، إلا أن يخاف خروج شيء.

ولا يجوز تطيبه بغير الكافور والذريرة، ولو كان مُحرمًا منع منهما.

ويستحب اغتسال الفاسل قبل تكفينه غسل انصلاة أو وضوءها، فإن تعذر غسل يديه.

١ شجر الخلاف معروف وموضعه المخلقة الصحاح ج ٣، ص ١٢٥٧، حلفه.

٢، المقتب، ص ٥٩.

مسائل:

كفن الميت من أصل التركة، ويُقدَّم على الدين المقدم على الوصية. ولو كان الكفن أو قدره مرهوناً فالأقرب تقديم الكفن؛ لأنَّ استيفاء الدين ممَّا يفصل عن الكفن، ووجه تقديم الدين سبق تعلُّقه به.

أمَّا العبد الجاني فالجناية مقدَّمة، ولو جنى بعد الموت^١ ولم يكن كفن إلاَّ منه تعارض سبق تعلُّق الكفن بعينه، ولحقوق تعلُّق الجناية، وهو أقوى؛ لأنَّ الكفن جهة بيت المال وسهم السبيل من الزكاة، ولو فقداً فتردَّد.

والمخرج إنَّما هو قدر الواجب، ويراعى قُلَّ المجزئ، مع احتمال التوسط، فللغرماء والوارث المنع من الزائد.

ولو أوصى بالزائد فمن الثلث، إلَّا مع الإجازة. ولو استوعب دينه بطلت الوصية، ولو أحاز الدتان نفذت، والأقرب أنَّها تنفذ لعلَّ الموصي، فيبقى قدر الكفن الزائد في ذمِّه للذَّيَّان.

ولا يحوز الريادة على الدُّب في العدد وإن قلت القيمة، لا في الجودة وإن كثرت. وتدخل العمامة في الوصية بالكفن المدوب، ونفي كونها من الكفن يُراد به الواجب، فيزال^٢ تفريع عدم القطع بسرقتها.

ولو لم يحلَّف كفاً ولا بيت مال ولا زكاة ذُلِّين عارياً، ولا يجب على المسلمين بذل كفته، بل يستحبُّ مؤكِّداً، وكذا انماء واخليطان من أصل التركة.

وكفن المرأة الدائمة العقد على الزوج ولو كانت ذات مال، والماء والخليطان على الظاهر. ولو كان مُتَّعِماً إلَّا بما يرث منها، ففي وجوبه في حصَّته من الإرث أو في مالها وجهان.

١. أي ولو جنى العبد بعد موت مولاه.

٢. في «ش»: «فزاد» وفي «هـ»: «فزال»، وما أثبتناه من نسخة «م». أي ببأنَّ العمامة ليس من الكفن الواجب، فلا يقطع ما يش القبر عند سرقتها؛ لأنَّ القبر حرر للكفن الواجب خاصةً.

ويطرح ما سقط من البدن في الكفن وحبوياً، ويكره تجمير الأكفان، وكذا إتباع الجنازة بمحبرة

ولو نجس الكفن غُسل، فإن كان بعد طرحه في القبر قرض إن لم يمكن الغسل. ويجب تغطية رأس المحرم ووجهه على الأصح، خلافاً للحسن^١، وكذا رجلاه كالمجلى.

ولا توضع الحريدة مع مخاف، وتوضع مع الصبي والمجنون، فإن تعذر وضعها في الكفن وضعت في القبر، فإن تعذر عُزِّرت على ظهره.

الحكم الرابع: الصلاة عليه

وهي فرض كفاية على كل مسلم ومن يحكمه مئة بلع ست سنين، ويستحب على من نقص عن ذلك إذا ولد حياً؛ وقيل: يجب على المستهل^٢؛ وقيل: إنما تجب على البالغ^٣.

ويشترط حضور الميت ولو في القبر، فلا صلاة على الغائب، وصلاة النبي ﷺ على النجاشي دعاء^٤.

ولو اشتبه المسلم بالكافر جمعهما ونوى على المسلم. ويصلى على النفساء؛ لفعل النبي ﷺ^٥، وكونها معدودة من الشهداء غير مانع^٦. وكذا المبطلون والغريب والمقتول في لدفاع عن نفسه أو حرمه أو ماله، وقاطع

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ١ ص ٢٣٠ مسألة ١٧١

٢ استهل الصبي. صاحب عند الولادة. الصحاح، ج ٤، ص ١٨٥٢، «هـ». والقاتل هو ابن الجيد على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٨، المسألة ١٩٣

٣ ذهب إليه ابن أبي عقيل، على ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٨، المسألة ١٩٣.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ١٤٧٢، الاستبصار ج ١، ص ٤٨٣، ح ١٨٧٣

٥ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٢٥، سنن النسائي، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٣٩٠.

٦ وردت به عدة روايات، انظر مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٢٦، ح ١٧٣٣٢، و ج ٦، ص ٥٦٨، ح ٢٢٩٦٥، والموطأ، مالك بن أنس، ج ١، ص ١٥٥-١٥٦، ح ٣٤-٣٥، أبيه عن أبيه عن أبيه.

الطريق والمقتول حداً أو قوداً أو الغال^١ من لهيمه، وقاتل نفسه.
ولا صلاة على الغلاة والخوارج والمجسمة، ومنع المفيد^٢ وأبو الصلاح^٣ من
الصلاة على غير المؤمن، وهو متروك. ومنع بن إدريس من الصلاة على ولد الزنى^٤،
وهو ضعيف.

ولو وجد ميت في دار الإسلام صلى عليه
والأولى بالتقدم الأحق بالإرث، والأب أولى من الابن، والزوج أولى مطلقاً،
والذكر أولى من الأنثى، والحرّ مقدّم على العبد؛ لعدم إرث العبد وله أن يتقدم
غيره، وليس لغيره التقدم بغير إذنه ولو أوصى إليه الميت، خلافاً لابن العنيد^٥.
ولا يشترط الإذن في الإمام الأعظم.
ولو تعدّد الولي فالأقرب فالأقرب فالأقرب فالأقرب فالأقرب مع التشاخ، وكذا لو
تعدّد الأئمة.

ويستحب تقديم الهاشمي في المشهور إذ جمع الشرائط.
والمرأة والنساء لا يبرز إمامهم بخلاف غيرهم فإنه يبرز وإن كان واحداً، ولتأخر
النساء وجوباً أو استحباباً
ويستحب أفراد الخيض بصف.

ولو اجتمعت جنائز روعي في تقديم أوليائهم ما يراعى في أولياء الميت الواحد،
ولا يجوز للمأذون الاستنابه إلا بإذن الولي
وكيفيتها أن ينوي ويكبر ويشهد الشهادتين، ثم يكبر ويصلي على النبي ﷺ، ثم
يكبر ثالثاً ويدعو للمؤمنين والمؤمنات.

١. الغال، يقال: غاله يفوله واعتاله، أي أحبه وأهلكه. وعائنه أن يكون مسروقاً. لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠٩،
«غول»

٢. المفيد، ص ٢٣٦.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٧.

٤. السرر، ج ١، ص ٢٥٧.

٥. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣١١، المسألة ١٩٦.

ثم يكبر رابعاً ويدعو للميت إن كان مؤمناً، ويلعنه إن كان منافقاً، ويدعو للمستضعف بدعائه، والمجهول بالحشر مع وليه، وفي الطفل الدعاء لأبويه وللمصلي.

ثم يكبر لخامسة، ويقتصر في المخاف على الأربع. ويجب جمع ما ذكر مع الاستقبال، وحمل رأس الميت عن يمين المصلي، وقيام المصلي مستور العورة في الأصح مع القدرة.

ويجب تأخر الصلاة عن التكفين والغسل، وتقديهما على الدفن، فلو فقد الكفن وضع في القبر وستر عورته ثم صلى عليه، ولو دفن بغير صلاة صلى على قبره يوماً وليلة في قول^١، والأقرب عدم التحديد، وكذا من فاتته الصلاة عليه.

ولا بشرط فيها العدد ولا الجماعة وإن اشجبتا، ويكفي الواحد ولو كان امرأة. ولو تبين بعد الدفن حمل رأس الميت عن يسار المصلي لم تُعد، ولو كان قبله أعيدت.

ولا قراءة فيها إجماعاً، ولا استفتاح ولا استعاذة ولا تسليم، إلا للتقية؛ وجوزه ابن الجسد^٢ ولو أدرك المأموم بعض التكبيرات أتم ما بقي ولائاً، ولو رفعت الحسابة أتم ولو على القبر.

ولو لم يكبر المأموم مع الإمام حتى كثر آخره، فإن تعمد أتم، وإلا فلا إثم، ويتم بعد الفراغ.

ولو سبق المأموم بتكبيرة فما زد عمداً أتم، ونسياناً لا إثم، ويستأنفها مع الإمام. ولو أدركه بين التكبيرات لم ينظر تكبيرة أخرى، بل يتابعه وتكون تكبيرة الإمام من بعد ثانية للمأموم.

ولو حضرت حنازراً فالأفضل تفريق لصلاة على كل واحدة، ثم على كل طائفة، وإن جمعهم حاز، فيجعل الرجل ممّا يلي لإمام والعبد بعده ثم الخنثى ثم المرأة. ولو

١. قاله ابن رهرة في غية التروع، ج ١، ص ١٠٥ وابن دريس في السرائر، ج ١، ص ٣٦٠.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٢٠٧، المسألة ١٩٠.

كان هناك صبيّ فإن وجبت الصلاة عليه قدّم على المرأة، وإلاّ أُخّر.
ولو كانوا رجالاً أو كنّ نساءً جعلهم صفّاً مدرّجاً، ووقف في الوسط. ولو
حضرت جنازة في الأثناء فالمرؤى احتساب ما بقي من التكبيرات لهما بدعائِي
التكبير^١. فلو حضرت الثانية في الثانية نوى لتشريك فيها، ثمّ تشهد وصلى على
النبي وآله، ودعا للمؤمنين، وهكذا يتم ما بقي على الثانية.
ويقدّم الحاضرة ندباً لو اجتمعتا واتسعتا، وإلاّ قدّم المضيق، ولو تضيقتا قدّمت
الحاضرة. وفي المبسوط إذا خيف على الميت ظهور حادث قدّم على الحاضرة
المضيق^٢. وتجاوز في الأوقات التي يكره فيها بتداء النافلة
والمستحبّ إعلام المؤمنين والتشجيع، وأن يمشي المشيخ خلفها أو إلى جانبها،
وتربيعها بالعمل، فيبدأ بمقدّم السرير الأيمن ثمّ يدور من ورائه إلى رجله اليمنى ثمّ
رجله اليسرى ثمّ يده اليسرى.
ووضع الممنين على الكتف اليمنى، واليسار على اليسرى وقول المشاهد:
«الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحتزم». قيل: والإسراع^٣. والتفكر في
أمر الآخرة
وتكره التحدّث بأمور الدنيا ورفع الصوت والضحك والركوب إلاّ لضرورة،
والمشي أمامها إلاّ لتقيّة، والجلوس حتّى توضع في اللحد.
وتستحبّ الجماعة، والطهارة من الحدث والخبث، ووقوف الإمام عند وسط
الرجل وصدر المرأة، فإن اجتمعا حاذى بصدرها وسطه؛ وقال عليّ بن بابويه: يقف
عند رأس الرجل^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٩٠، باب في الجارية توضع وقد كثر على الأوّلة، ح ١١ وتهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٧، ح ١٠٢٠.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٨٥.

٣. قاله الشافعي، وأبو حنيفة، ومالك، وغيرهم من علماء العامة. انظر المصنوع المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٥٢-٣٥٣، المسألة ١٥٢٣.

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف التقيّة، ج ٢، ص ٣٠٦، المسألة ١٨٩.

ونزع نعليه ورفع اليدين في كل تكبيرة على الأقوى، والوقوف حتى ترفع،
والصلاة في المواضع المعتادة لذلك - إن كان - ولو في المساحد، وترك تعدد الصلاة
إذا نافي التعجيل، وإن لم يناف فلا بأس إذا تعابر المصلّي، وتقديم الأفضل إلى
الإمام، ولو تساووا فالقرعة أو التراضي مع عدم إمكان التدرّج.
ولا يستحبّ لرأيي الجنائز القيام، وقيل: بلى^١، ويجوز التيمّم مع وجود الماء لو
خاف الفوت باستعمال الماء.

الحكم الخامس الدفن

ويجب على الكفافة في حفرة تكفي الرائحة وتعرس البدن، مستقبلاً بمقادير
بدنه القبلة، مُضْغَعاً على يمينه.
وستحبّ تعميق القبر فامةً أو إلى الترقوة، والدّخْد إلى ما يلي القفلة، إلا مع
رَخَاوَةِ الأرض فالشقّ أفضل، ووضعُه على الأرض، ونقل الرجل ثلاثاً لا المرأة،
وإنزاله في الثالثة سابقاً برأسه، ولعراة عرساً إن أمكن.
وحفا البازل، وكشف رأسه، وحلّ زرّاره، والدعاء عند وضعه في القبر،
وكونه رحماً في المرأة لا الرجل، وتغشية قبرها بثوب لا قبره، ويجوز تعدّد
البازل واتّحاده.

وحلّ عَقْد الكفن من عمد الرأس ولرجلين والشّداد إن كان، وجعل تربة
الحسين ﷺ تحت خَدّه على الأصحّ، وتنقيته بما سلف، والدعاء له بالثبات.
وشرح اللّين^٢، والخروج من قبْل ارجلين، وهَيْل التراب بطهر الكفّ، ولا يوضع
فيه من غير ترابه، والاسترجاع، ورفع ثقب أربع أصابع مفرّجات، مربّعاً مسطحاً،
ويكره مستنماً ومخدّداً بالحاء المعجمة

وصبّ الماء عليه من قبل رأسه دوراً، ثم في الوسط، ووضع اليد عليه مؤثّرة في

١ لم نثر على قائله.

٢ شرجت اللين شرحاً، نهدته، أي ضمت بعضه إلى بعض الصحاح، ج ١، ص ٢٢٤، شرح.

التراب أو الطين، والترحم. وتلقين الوبي أو مأذونه بعد الانصراف بأرفع صوته، مستقبلاً للقبر مستديراً للقبلة، وقيل بالعكس، وهو التلقين الثالث^١. وقيل يلقن أيضاً عند التكفين^٢.

والتعزية بالدعاء للحَيِّ والمَيِّت، قبل الدفن وبعده، وأقلها الرؤية. ولا كراهة في الجلوس لها ثلاثاً على الأقرب، ويعزى الرجال والنساء إلا الشواب الأجنبيات. ويكره تعزية الذمي إلا بقريبه المسلم، وعزى المسلم بقريبه الذمي، والدعاء للحَيِّ، ويجوز البكاء والتؤج بغير الباطل، ويحرم اللطم والحدش وجز الشعر وإظهار السخط والنياحة بالباطل.

ولشتم المصاب بإرسال طرف العمامة، أو أخذ منزر فوقها، أو طرح الرداء، ويكره لغيره ذلك.

ويسحب وصع لينة وشبهها عند رأس القبر ليحرم به، ووضع الحصى عليه. وترك فرش القبر بالساح إلا لضرورة، وترك تبصيله وتعديده بعد اندراسه، ويجوز تظليله ابتداءً، وترك هتيل ذي الرحم، وترك النقل إلا إلى أحد المشاهد الشريفة. ويكره الاسناد إلى القبر، والمشي عليه، ودفن ميتين في قبر ابتداءً - ولا يجوز النيش لدفن آخر إلا لضرورة - والتفوط بين قبور، وبناء مسجد على القبر والصلاة عليه، ولو بنى المسجد حوله فلا بأس. والمقام عندها، والتظليل إلا المشاهد الشريفة، وحمل ميتين على جنازة بدعة، إلا لضرورة، وقال ابن حمزة: يكره^٣، وفي مكاتبة الصفار العسكري رحمه الله «لا يعمل الرجل مع المرأة على سرير واحد»^٤، والأقرب الكراهة، وخصوصاً في مدلول الرواية.

ويحرم نيش القبر إلا في الأرض المخصصة، أو المستأجرة مع انقضاء المدة، أو

١. لم يشر على قائله.

٢. لم يشر على قائله.

٣. الوصلة، ص ٦٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٤٨٠.

لشهادة على العيين، أو لأخذ مال محترم منه، أو لاستدراك غسله أو تكفينه أو توجيهه إلى القبلة، ما لم يؤذ شيء من ذلك إلى المثلة فيحرم. والتقل بعد الدفن حرام وإن كان إلى أحد المشاهد، وشق الثوب على غير الأب والأخ، ودفن غير المسلم في مقبرة المسلمين، إلا الذميمة الحامل من مسلم حملاً يلحقه الولد، ويستدبر بها القبلة. ولو تعذر الأرض - كالميت في شجر - تقل أو حبل في وعاء^١. ولو ماتت الحامل دون الحمل، شق جوفها من لجانب الأيسر، وأخرج وخيط الموضع. ولو مات دونها قطع وأخرج، ولا دية مع تعذر خروجه إلا بذلك

والمصلوب يُنزل بعد ثلاثة، ويغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن.

ويستحبّ الدفن في البقاع المتبركة ولو بالنقل إليها إذا لم يحش فساد، وأفضلها الحرمان ومشاهد المعصومين وبست القديس ومقابر الشهداء والصلحاء.

ويستحبّ جمع الأقارب في مقبرة، ولو اختلعت لنفسه قبراً جار. ويستحبّ اتحاد مقبرة له ولأقاربه، ومع عدمها فالدفن في المسبلة أولى من الدفن في الملك، ودفن النبي ﷺ في بيته من خصوصياته ثم السابق إلى المسبلة أولى بما سبق إليه

ولو تساوا أو تعذر الجمع أفرع

ولو علم اندراس عظام الميت جاز نصرف في القبر ولو دهن في أرض مشتركة بين الورثة لم يكن لهم قلعه بعد، ولو كن بعضهم غائباً أو لم يرض قلعه، وتركه أفضل، ويقدم محتار المسبّل على محتار الملك من الوارث.

ويستحبّ إصلاح طعام لأهل الميت، تأسيّاً بالنبي ﷺ في موت جعفر^٢

ويستحبّ زيارة القبور، فيضع الراث يده عليه ويترحم، ويقرأ شيئاً من القرآن وأفضله «القدر» سبعاً. وكلّ ما يهدي إلى الميت بفعله، وقد استوفينا هذا الباب في الذكرى^٣.

١. في «ع»: «أو حبل في وعاء وأرسل».

٢. رواه الكليني في الكافي، ج ٣، ص ٢١٧. باب ما يجب على الجيران لأهل المسبلة... ح ١١ والصدوق في الفقيه، ج ١، ص ١٨٢-١٨٣، ح ٥٤٩.

٣. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٤٢-٤٤٦ (ضمن الموسوعة، ج ٥).

البحث السادس: غسل الميت

يجب بمسّ الآدمي ميتاً بعد برده بالموت، وقبل تطهيره بالغسل، وقال المرتضى: مستحب^١.

وكذا لو مسّ قطعة فيها عظم أبينت من حيٍّ أو ميت، وقيد ابن الحنيد بالسنة^٢، فمفهومه لو مسّها بعد قطعها بأزيد لا غسل، وم نقف لهما على حجة مقنعة. ولو خلت من العظم غسل موضع اللمس لا غير، والظاهر أنّ الرطوبة هنا غير شرط، فيتعدّى مع اليبوسة.

ويجب غسل العضو اللامس كسائر الأخبات، وغسل البدن كسائر الأحداث، ويجب معه الوضوء.

ولو مسّ ما تمّ غسله من البدن ما لأقرب عدم وجوب الغسل، بناءً على تغليب الخبث أو على تبعض العسل وإن عُبنا جانب التعبد. ولا غسل بمسّ غير الآدمي ميتاً، وينجس اللامس مع الرطوبة، لا مع عدمها في الأقرب.

ولا فرق بين المسلم والكافر، ولا بين المؤمن وغيره، وكذا مفسول الكافر. أمّا الشهيد فلا غسل بمسّه، وكذا من قدّم غسله في الأصح. ولو مات بسبب غير القتل وجب الغسل بمسّه؛ لو حوب تفسيله، وكذا لو قتل بغير ما اغسل له. وفي انتقاض هذا الغسل بالحدثين أو أكبرهما نظراً، أقربه عدم النقض.

١. حكاه عنه الشيخ في الخلاف ج ١، ص ٢٢٢، المسألة ١٩٣.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٥١، المسألة ١٠٦.

الفصل الثالث في التيمم

ومباحثه أربعة:

[البحث الأول في مسوقه، وهو عدم وجدان الماء، ويحصل بأمور:

أحدها: فقده، فيجب عليه في مظائه، ويوشم إذا كان مقدوراً غير ضار به في الحال ولو زاد عن ثمن المثل على الأصح، ونو وهب لماء وجب القبول بخلاف الثمن والآلة كالشمس. يجب استحارها أو شراؤها أو قبول إعارتها، ولا يجب قبول هبتها. ولو افتقر تحصيله إلى احتقار وجب مع سعة الوقت والقدرة، فإن ضاق الوقت عن تحصيله فهو فاقد.

ولو سع ثمن في الدمه، يقدر عليه عند المطالبة وجب وإن عجز في الحال، ولو امتنع البائع من قبض الثمن المقدور له وجب أيضاً، إلا أن يعلم العجز عنه وقت المطالبة. ولو وجد الماء مع غير بادل تيمم، ولم يكابره عليه.

ومن مطنة الطلب العلوات الأربع من الجواب الأربع في حزن الأرض، وضيقتها في سهلها، ويتوزع باختلافها في الحزونة والسهولة

ويجوز النيابة فيه، ويسقط مع عدم لعدم ولو ظنه في الزيادة على النصاب وجب. ويجدد الطلب للفرض الثاني إن لم يعلم العدم بالأول. وليكن الطلب بعد دخول الوقت، فإن سبق وأفاد انعدم فأقرب الاكتفاء، وإلا وجب.

ولو أخل به حتى ضاق الوقت عصى، وصحت الصلاة بالتيمم، فإن وجده بعدها في رحله أو مع أصحابه البادلين أو في لفوات أعادها ويقدم إرالة النجاسة على الطهارة، ولا يحزى لو خالف.

وكذا خائف عطشه أو عطش رفيقه أو حيوان محترم ولا يجوز له شرب التجس لو كان. ويكفي في توقّع العطش في المآل قول عارف ولو كان فاسقاً، أو كافراً أو صبيّاً.

وكذا من معه ماء لا يكفيه لطهارته، وضوءاً كانت أو غسلًا نعم لو كان مكلفاً بالوضوء والغسل فوجد لأحدهما وجب، وتيمّم للآخر بعد استئصال الماء. ويحتمل صحته قبله؛ لأنّ الذي تيمّم له لا ماء له.

ولو كان الماء يحضرته وهو في قيد أو حبس، أو كان مريضاً لا حراك به وليس هناك ناقل تيمّم. ولو وجد مشرع أو بأجرة مقدورة وجب ولو تناوبوا على الماء وظنّ فوت الوقت قبل نوبته تيمّم، فإن كذب ظنّه فكواجد الماء بعد التيمّم.

ولو أراق الماء في الوقت عصى مع علّة باستمرار العقد، ويقضي، ولو أراقه ظانّاً غيره فلا معصية ولا قضاء.

ولو وهبه بعد الوقت ولا ماء غيره بطلت الهبة، وكذا لو ياعه بثمن لا يفيد تحصيل بدله ولو فعل ذلك قبل الوقت عالماً باستمرار لفقد أمكن إلحاقه بالوقت. ويحتمل العدم؛ إذ لا تكليف حينئذٍ، ولا يعلم حياته إلى لوقت

وثانيتها: الخوف من استعماله على النفس من موت أو مرض أو شين أو ألم لا يحتمله. ولو تمكّن من إسخاته وجب ولو بأجرة زائدة عن ثمن المثل، ولو كان يضرّ مع الإسحاح سقط.

ويكفي في ذلك قول عارف ولو كان كافراً، ولو احتمل الألم ولم يخش العاقبة تطهر.

وثالثها: الخوف من تحصيله على النفس أو البضع أو المال من لصّ أو سبع، أو على العقل فيمن يفرض فيه ذلك، أمّا بمجرد الوهم فلا.

وكذا لو كان عنده مريض أو ضعيف أو طفل أو مجنون ويخاف عليه في زمان تحصيل الماء، ولا يمكن استصحابه معه.

البحث الثاني في المستعمل

وهو الصعيد الطاهر بأيّ لون تُفق، احتتمعت أجزاؤه كالمدر، أو تفرقت كالتراب، ولو من الطحاء والسيخة والرمل وإن كُره، ومع ابن الجنيد من السيخة^١ ويحزى الحجر على الأقرب، وترت القبر وأرض النورة والجص، وحوزه سلار بالنورة^٢، لرواية السكوي^٣، ولمحتط مع بقاء الاسم وستحب من الزبا والعولي، ومع فقد الصعيد غبار الثوب ولئد السرج وعُرف الدابة، ثم الوخل فيحفف إن أمكن، ولا ضرب عليه ثم أزاله، ثم الشلح إن تعذر الغسل به، ولو أمكن المسح به ففي شرعيته ثم تقديمه على التيمم خلاف. ولا يحوز بالمعادن والرماد، والمنسحق كالأشنان والذهيق وبشرط فيه الملك أو حكمه، فيبتل بالمغصوب ولو تبين الغصب بعده فلا حرج، بخلاف ما لو تبين الحاسة فإنه بعيد. وقاعد الطهورين لا يؤذي، والأقرب القضاء مع التمكن، فلو مات قبله سقط عن الولي

البحث الثالث في الاستعمال

وفي وقته أقوال، ثالثها التأخير للرحاء به^٤، فلا يتيمم للفائتة، لأن وقتها العمر على القول بالتوسعة، والأقرب الجوار في الحال نعم يستحب التأخير مع انطمع وباقي الصلوات يكفي أسبابها كالخسوف، والاستسقاء سببه الاجتماع له ولو دخل عليه الوقت متيمماً جرت الصلاة في الحال، وعلى القولين الآخرين

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٥، المسألة ١٩٨

٢. المراسم، ص ٥٤.

٣. رواها الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٣٩.

٤. راجع لتوضيح الأقوال مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥٣، المسألة ١٩١

يتوقع على الأقرب، وجوزه في المبسوط مع قوله بالمضايقة^١.
ولا يشترط الحلّ عن نحاسة في غير محاله كالوضوء، ولو تعذرت الإزالة عن
محاله فالأقرب الجواز مع عدم التعدي إلى مستعمل
وكيفيته أن ينوي الاستباحة والبدئية على الأقرب، لا رفع الحدث فيبطل، إلا أن
يُقصد به رفع ما مضى، والوجوب أو الدب، والقربة مستديماً حكمها إلى آخره،
مقارناً وضع اليدين معاً.
ثم مسح وجهه بهما معاً من القصاص إلى طرف الأنف الأعلى، ثم مسح ظهر
كفه اليمنى بباطن اليسرى من الزيد إلى آخر الأصابع^٢، ثم اليسرى بباطن اليمنى.
واحتراً ابن الجنيد في مسح الوجه باليمنى^٣.
ويجب استيعاب مواضعه، والموالاته، سواء كان بدلاً عن غسل أو وضوء.
والترتيب كما ذكر، فلو نكس استأنف، ولو قلنا لا يُجِلُّ هذا بالموالاتة بنى على
ما يحصل معه الترتيب ولو قطع بعض الأعضاء مسح على الباقي.
ويجب في بدل الوضوء ضربة، وفي غيره ضربتان، ولو اجتمعا تكرر، كغسل الحيض.
ويجب نزع الحائل كالحاتم ولسير، وبحب المباشرة إلا مع التعذر، ووضع اليد
على الصعيد، فلو استقبل الصعيد المحمول بالريح أو بآلة لم يُخرب. ولو ضرب على
تراب ببعض أعضائه أجراً، ولا يجزئ إيصال التراب إلى الأعضاء بغير ضرب.
ويستحب النفض، واعتبر ابن الجنيد المسح بالغبار^٤.
ولا يجب استيعاب الوحد والذراعين، ولا تخليل الأصابع وتفريجها في الضرب
أو في المسح، ولو قيل باستحباب الاستيعاب والتفريج أمكن. أمّا تخليل الشعر على
الوجه أو اليدين فلا.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٤.

٢. في «د» «إلى طرف آخر الأصابع».

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٤، المسألة ٢٠٤.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٢، مسألة ١٩٥.

ولو نوى اسباحة صلاة معينة استباح غيرها، فرضاً كانت أو نقلاً.

البحث الرابع في الأحكام

يَسُوغُ التَّيَمُّمُ سَفَرًا وَحَضْرًا، قَصْرَ السَّفَرِ أَوْ طَالَ، طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً، وَلَا يَعِيدُ مَا صَلَّاهُ بِهِ مَسَافِرًا أَوْ غَيْرَهُ، إِلَّا مُتَعَمِّدَ الْجَنَابَةِ. وَلِلمَنْعُوعِ بِرَحَامِ الْجُمُعَةِ، وَمَنْ عَلَى يَدَيْهِ نَجَاسَةٌ لَا يُمْكِنُ إِزَالَتُهَا، فَإِنْ فِيهِمْ قَوْلًا بِالْإِعَادَةِ^١ ضَعِيفًا، وَكُلُّ مَا يَسْتَبَاحُ بِالْمَبْدَلِ يَسْتَبَاحُ بِهِ حَتَّى الطَّوْفِ.

وَيَحُوزُ أَنْ يَصَلِّيَ بِهِ مَا شَاءَ، مَا لَمْ يَنْقُصْ بِحَدِّثٍ أَوْ وَجُودِ الْمَاءِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ، فَلَوْ وَجَدَ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَطَهَّرَ، وَبَعْدَهَا لَا التَّمَتُّاتِ، وَفِي الْأَثْنَاءِ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْأَقْرَبِ عَدَمُ جَوَارِ لِعُدُولِ إِلَى السَّافِلَةِ، وَعَدَمُ تَجْدِيدِهِ لَوْ هَفَدَ بَعْدَ الصَّلَاةِ قُلُوبَ النَّمَكْرِ. سَوَاءٌ كَانَ فِي فَرْضٍ أَوْ نَفْلِ، وَيُلَوِّحُ مِنَ الْمَسْطُوطِ تَجْدِيدَ التَّيَمُّمِ^٢

وَلَوْ بَلَغَ الْمَيِّتُمُ فَلِأَقْرَبِ إِعَادَتِهِ كَالْمَاتِيَّةِ، وَلَوْ أُعِدَّتْ أَصْعَرُ ذُو الْأَكْبَرِ أُعَادَ عَنْ الْأَكْبَرِ، وَلَوْ وَجَدَ هَذَا مَاءً لِلْوُضُوءِ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ عَلَى الْأَقْرَبِ وَلَا نَعَصَهُ الرَّدُّ. وَيَحِبُّ تَغْسِلُ الْمَيِّتَ لَوْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ تَيَمُّمِهِ مَا لَمْ يَدْفُسْ، فَعَادَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْغَسْلِ.

وَلَا يَبْطُلُ التَّيَمُّمُ بِوُجُوبِ طَلَبِ الْمَاءِ مَا لَمْ يَحْدِثْ وَإِنْ طُنَّ وَجُودُهُ وَالْحَرِيحُ إِنْ أُمْكِنَتْهُ غَسْلُ مَا عَدَّ لِحَرِّحٍ وَجِبَ، ثُمَّ إِنْ أُمْكِنَتْهُ اللَّصُوقُ عَلَى الْحَرِّحِ فَعَلَّ وَمَسَحَ عَلَيْهِ، وَلَوْ اسْتَوْعَبَ الْعَدْرُ عَضْوًا تَيَمُّمًا. وَاحْتِطَا الشَّيْخُ بِغَسْلِ الصَّحِيحِ وَالتَّيَمُّمِ الْكَامِلِ، وَيَقْدَمُ مَا شَاءَ، أَمَّا التَّيَمُّمُ فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ فَلَا^٣.

١. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي النِّهَاةِ، ص ٤٦-٤٧ وَ ٥٥. وَالْمَسْطُوطُ، ج ١، ص ٢٠-٢١ وَ ٢٥.

٢. الْمَسْطُوطُ، ج ١، ص ٢٢.

٣. الْمَسْطُوطُ، ج ١، ص ٣٥.

ولو ترك القادر على الماء استعماله حتى ضاق الوقت عنه فتيمم وصلى فالأقرب الإعادة. وكذا لو حُبس بحق وهو قادر عليه فترك حتى ضاق الوقت، بخلاف المحبوس ظلماً أو بما لا يقدر عليه.

ولا يحرم الجماع على فاقد الماء، ولا على غير المتمكن من استعماله على الظاهر، نعم يكره على الأقرب. ولو قلنا بأن فاقد الطهورين يؤدي بحاله فوجد أحدهما في أثناء الصلاة بطلت، سواء بقي من الوقت قدر يمكن أدائها فيه أو لا على الأقرب.

ولا يسوغ التيمم للحاسة في البدن واشوب، ولو حرّمنا وطء الحائض الطاهر قبل الغسل فالأقرب جواز التيمم له مع تعذر الغسل ولا يعع من الكافر وإن نوى الإسلام به.

ولو رأى بعد التيمم مظنة الماء - كالخضرة والركب - وجب الطلب مع سعة الوقت لا مع عدمه، ولا يبطل بذلك ولا يتزع العمامة والخف. ولو نسي الأكبر فتيمم بدلاً من الأصغر لم يجزئه ولو قلنا بالتسوية في الضرب؛ لعدم بنية البدلية، وكذا العكس.

ولو احتسنت الأغسال أحرأ تيمم عن الغسل المحرئ، ويخصّ الجنب بالماء المبدول للأحوج وإن كان معه ميت، ومحدث وحائض ومائس ميت على الأقوى. ولو كفى المحدث خاصة فالأقرب اختصاصه، ويمكن صرفه إلى بعض أعضاء الجنب توقّعاً للماقي، أمّا لو قصر عنهما فعين الجنب؛ لاشتراط الموالاة في الوضوء دون الغسل، فلو استعمله وتعدّر الإكمال تيمم.

وكذا كل موضع يتعدّر إكمال الوضوء أو الغسل، وإن لم يجز التبويض لولاء. ولا يجب الحدث ليستفي السبيض، وفي حواره مع توقّع الإكمال اختياراً بظن. وكذا في جوازه اختياراً في الوضوء أو الغسل؛ لأنه إبطال للعمل.

ويحرم في أثناء الصلاة إجماعاً، ولا يحرم بعد الطهارة مع سعة الوقت وإمكان الطهارة إجماعاً. ولو أحدث التيمم في أثناء الصلاة ووجد الماء تطهر وبني في

صباح الأخبار^١، وفي خبر زرارة عن نافع^٢ البناء لغير المحدث أيضاً إذا تطهر بالماء^٣ وأوجب ابن أبي عقيل إعادة الصلاة لو وحد الماء بعدها في الوقت لا في خارجه^٤، وهو فائل بالمصافحة؛ لصحبة يعقوب بن يعطى عن أبي الحسن^٥، ويكره الإقامة في بلد يُخْرَج إلى التيمم غالباً، لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما^٦، وفي تعديته إلى سفر يُخْرَج إلى التيمم وجه، ما لم يكن واجباً أو مضطراً إليه

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٥ ح ١٥٩٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٧، ح ٥٨
 ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢، ح ١٢٦٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٧، ح ٥٧٩
 ٣ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨٦ المسألة ٢١٢
 ٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٣ ح ٥٥٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٥١
 ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥، ح ١٢٧٠

الطرف الرابع في النجاسات

ومباحثه ثلاثة:

[البحث] الأول في حصرها

وهي عشرة: البول والغائط من الحيوان ذي النفس غير مأكول اللحم ولو بالعرض، كالجلل والوطء وشرب لبن الخنزير. وفي ذرق الطيور قول بالطهارة، وإن حرم لحماها، إلا الخشاف^١ وفي ذرق الدجاج قول بالنجاسة وإن أكل لحمه^٢، وهما ضعيفان. ولا ينجس فضلة المأكول (غيره إجماعاً) ولا فضلة ما لا نفس له. والدم والمني من ذي النفس وإن حل لحمه، ولا ينحسان من غير ذي العرق الذي يجري منه الدم ولا القيح، وفي الصديد للشيخ قول^٣، فإن أراد به المخالط للدم منع. ولا ينجس ما لا يقذفه المدبوح من الدم، وتنجس العلقة وإن كانت في البينة

والميتة من ذي النفس السائلة حلأكه أو حرم، وكل ما أبين من حي دون ما لا تحل الحياة منها كالعظم والشعر، والأظفة ملحقه به، وكذا البيضة مع اكتساء القشر الأعلى. وهي اللبن قول مشهور بالطهارة^٤.

١ قاله ابن أبي عقيل على ما حكاه عنه العلامة محتجب الشيعة، ج ١، ص ٢٩٨، المسألة ٢٢٠؛ والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٩

٢ ذهب إليه الشيخ المعيد في المقفة، ص ١٧١، والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٦

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٨

٤ ذهب إليه جمع من علمائنا، منهم ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٣٦؛ وابن زهرة في غية النور، ج ١، ص ٤٣

والكلب والخنزير وفروعهما، ومروع ما تولد بينهما وبين طاهر العين إذا صدق عليه اسم أحدهما، ولعابهما وأجروهما وإن لم تعلها الحياة. خلافاً للمرتضى^١، دون كلب الماء وخنزيره في وجهه.

والخمر والنبيذ - خلافاً لابن بابويه^٢ وابن أبي عقيل^٣ - وإن كان في حب العنب، وكل مسكر مانع بالأصانة والحق بهما عصير العنب إذا علا واشتد بمعنى السفانة، ولم أقف على نص يقتضي تنجسه إلا ما دلّ على نجاسة المسكر، لكنه لا يسكر بمجرد غليانه واشتداده والفقاع وإن لم يسكر، سواء اتخذ من الزبيب أو الشعير أو غيرهما.

والكافر سواء جحد الإسلام أو انتحبه وحده بعض ضروراته كالخوارح والعلاء والمجسمة بالحقيقة، والمشبهة كذلك.

ويكره بول البغال والحمير والدمائب، وأروائهم والأصح طهارة المسوخ والسباع والفأرة والورعنة والشعلب والأرنب، وعرق الجنب من الحرام، وعرق جلال الأبل، والمذى خلافاً لابن الجنيد فيه إذا حرج عن شهوة^٤، والقيء خلافاً لما نقله الشيخ^٥، ومقرب خلافاً لابن البراج^٦، وفي النهاية ينجس الماء بموتها فيه^٧.

ولا ينجس طين الطريق إلا يعلم النجاسة كغيره، نعم يستحب إزالته بعد ثلاثة أيام منذ انقطاع المطر وشبهه عنه.

١. المسائل الناصيات، ص ١٠٠، المسألة ١٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٥، ديل الحديث ٢٠، وانظر ص ٧٣ - ٧٤ ديل الحديث ١٦٧.

٣. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٠، المسألة ٢٣٠.

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٤، المسألة ٥٢.

٥. الميسوط، ج ١، ص ٢٨.

٦. المهدّب، ج ١، ص ٥٢.

٧. النهاية، ص ٧.

[البحث الثاني في المظهورات

وهي عشرة:

الماء، ويظهر سائر النجاسات مع روالها والأرض أسفل القدم والنعل ومحل الاستنجاء وإناء الولوغ، وروي أن بعضها يظهر بعضها^١.

والشمس ما جففته من كل نجاسة، لم يبق لها جرم مما لا يقل، أو كان حصيراً أو بارية، ولو بمشاركة الريح.

والإسلام بدن الكافر أو المرتد وإن كان عس فطرة، وفضلاته الظاهرة من المسلم ولو كان عليه نجاسة خارجة لم يظهرها الإسلام. ولا تظهر ما كان باشره برطوبة من إناء أو ثوب أو غيره قبل الإسلام، وأدوات الاستنجاء كالكرسف والحشب.

والاستحالة بالنار بحيث يصير رماًداً، وفي الحزف والأحر وجه بالطهارة قوى. وبضرورة الخمر والتبيذ والعصير النجس خيلاً وإن كان يملح، لا إذا كان فيه نجاسة أخرى وبالحَيوان، ومنه الدود من العذرة، وبالتراب كضرورة العذرة والدم تراباً، وبالملح كضرورة نحس العين ملحاً، وبالاتقال إلى الحيوان الذي لا نفس له كدم البراغيث والبق، وبضرورة نباتاً وقد نما بالماء النجس وشبهه، وبضرورة فضلة حيوان ما كول اللحم.

ونقص ثلثي العصير بالغليان، ولو بالشمس ونزع البشر وزوال العين في نحو باطن العين والأنف والفم وصماح لأذن وإحليل وفرج المرأة، والحيوان غير الإنسان وإن لم يغيب.

وليس الدبغ عندنا مطهراً، وقول ابن الجبجد شاذ^٢.

١، الكافي، ج ٣، ص ٢٨-٢٩، باب الرجل يطأ على العذرة...، ح ٢-٣ و ٥.

٢، حكاية عبد الملامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٤٢، المسألة ٢٦٢.

[البحث] الثالث في الأحكام

وفيه مقامات:

[المقام] الأول يجب إزالة نجاسة عن الثوب والبدن للصلاة والطواف ودخول المساجد، وعن الأواني؛ لاستعمالها، وعن المصحف والضرائح المقدسة والمساجد، ولا يستقر الوجوب إلا مع استقرار سببه، وعدم غير النجس، والواجب الإنقاء، ثم إن كان بدنًا أو إناءً وشبهه فالصَّب كَف عليه بعد زوال العين. وإن كان ثوباً يمكن عصره وجب في غير الجاري والكثير، ولا يحب التعدد إلا في إناء الولوغ من الكلب، فيجب مرتين بعد تعفيره بالتراب الطاهر، أو شبهه مع تعذره أو فساد الإناء وهي الفأرة والخنزير والحمر قول بالسيب^١ قريب، ويستحب التشبه والتثليث في غير ذلك وفي الجاري والكثير يسقط التعدد، ولكن في الولوغ ينبغي تقديم التراب واعتبر ابن الجنيّد هي الولوغ سبعا^٢، والمفد حصن الثانية بالتراب^٣، والأقرب إجزاء التراب اليابس والمنمّزح بالماء، ولا يتكرر الغسل بكثر الولوغ، اتحد الكلب أو تعدد. ولو ولع في الأثناء استأنف وألحق به في الخلاف والمسوط الخنزير^٤، نظراً إلى اللغة، وفيه منع.

ولو نجس بالولوغين فالسبع بالماء بعد التراب، بخلاف نجاسة أخرى مع ولوغ الكلب، فإنها تتداخل. وكذا تتداخل النجاسة الأخرى مع نجاسة الخنزير والفأرة، ولو تعدد الخنزير أو الفأرة فالسبع، ولو جتمعا فالأجود التداخل. والقرع والحزف غير المغضور^٥، وأخشب كغيره بعد الاستطهار، ولا يجب

١ قال الشيخ بالسبع هي الفأرة والحمر في النهاية، ص ٥-٦ وفي ولوغ الخنزير العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣٨، المسألة ٢٥٨

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣٦ المسألة ٢٥٤

٣ المقنعة، ص ٦٥ و ٦٨

٤ الخلاف، ج ١، ص ١٨٦، المسألة ١٤٣ المبسوط، ج ١، ص ١٥

٥ البصرة، الطين اللارب الأخضر لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢، «عصر»

تجفيف الإثاء بعد الغسل. ويسقط العصر فيما لا يمكن، ويكفي الدق والتغميز.
ولو شرب نجساً فالأقوى وجوب استفرغه إن أمكن، وكذا لو اختلج في جلده
دم أو جبر عظمه بعظم نجس، أو خاط جرحه بخيط نجس، ولو حيف الضرر سقط.
والرائحة واللون العسير الإزالة عفو، كدم نحيض، ويستحب صيفه بالمسح^١
وشبهه، ولا يجزئ في المني فركه.

ويستحب حتّ النجاسة وقرصها ثم غسبها بالماء، وخصوصاً الدم والمني. ولو
أخلّ بالعصر في موضعه فالأقرب عدم لطهارة؛ لأننا نستخيل خروج أجزاء
النجاسة به.

ولو اشتبه النجس بغيره غسلاً، اتحد الثوب^٢ وتعدّد، ولو كان في غير محصور سقط.
وتطهر الأرض بالغيث أو الجاري أو الرائد على الكثير أو الشمس أو بالزيادة
عليها أو كشط النجاسة منها، وتسمية هذين مطهريين تسامح. وفي الذنوب^٣ رواية
مشهورة بتطهيرها^٤.

وطهر المرتضى الصفيل - كالسيل - بالمسح^٥، ولم يشيت. ولو غسل بعض الثوب
أو البدن طهر ما غسله. ويكفي في بول الرضيع^٦ لذي لم يتعدّ بالطعام الصب عليه.
ولا تطهر المائعات غير الماء بالغسل، ولا ما لا يمكن فصل الماء عنه، نعم لو
ضرب في الكثير حتى تخلّله الماء أمكن لطهارة ويشترط ورود الماء على
النجاسة، فلو عكس نجس الماء القليل، ولم يطهره، لا في نحو الإثاء، فإنه يكفي
الملاقاة ثم الانفصال.

[المقام الثاني فيما عفي عنه وهو لدم من غير الثلاثة ونجس العين والميتة]

١ الميثق - بالكسر - المفرّة، وهو طين أحمر، وقيل هو صبيح أحمر لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٣٥، دمشق ٥.

٢ الذنوب - بفتح الذال - الدلو العظيم، ولا يقال لها ذنوب، لأنها ماء، لسان العرب، ج ١، ص ٣٩٢، «قريب».

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ٨٩، ح ٢١٩؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٩٩/٢٨٤.

٤ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٤٥٠ والملازمة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٢، المسألة ٢٤٩.

وما خالطه مائع آخر على الأقرب، إذا نقص عن الدرهم البغلي سعةً أو كان دم قرح أو جرح لا يرقاً.

ويستحب غسل الثوب في اليوم مرةً، وفي قدر الدرهم قول بالعفو^١ ضعيف. وكذا في المتفرق، والأقرب المساواة للمجتمع، ولو نثني الدم في الرقيق فواحد، وهي الصفيق اثنان

وعفي عن المربة أو المربي للطفل^٢ إذا لم يكن إلا ثوب واحد، إذا غسل في اليوم والليلة مرةً، ويستحب جعلها آخر النهار أمام الظهرين، ولا يعفى لو نجس بنجاسة غير الطفل، وعن النجاسة مطلقاً مع تعدد الإزالة ولو وجدت المربة ثوباً طاهراً وجب استعماله وطرح النجس. ولو وجده صاحب القروح لم يجب في ظاهر النص^٣، وإن كان الإبدال أحوط.

ويستحب رش الثوب الذي أصابه بكلب أو الخنزير ياسين بالماء، ومسح البدن بالتراب.

وعفي عن نجاسة ما لا تتم الصلاة^٤ به وحده، كالثكة والحدود والحق والقلنسوة والعمل والخاتم والسرور^٥ وأضاف ابن تايوبه^٦ العمامة^٧، وبعضهم لم يعتبر الملابس^٨، وظاهر الرواية ذلك، ومن هذا القارورة المضمومة المشتعلة على النجاسة، والأقرب المنع من غير الملابس ومنها في غير محالها، وإنما يختص بالعفو إذا كانت في محالها، ولم يتعد بالرطوبة إلى ما يلاصقها.

ولو صلى حاملاً لحيوان طاهر غير مأكول صحت.

ولو شدّ وسطه بحبل مشدود في نجاسة تستحرك بحركته صحت الصلاة ما لم يصدق الحمل.

١. قال به سائر في المراسم، ص ٥٥.

٢. أي وعفي عن ثوب المربة أو المربي للطفل.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٨-٢٥٩، ج ٢، ص ٧٤٩-٧٥٢.

٤. المقنع، ص ١٤، الفقيه، ج ١، ص ٧٣، دليل المديت ١٦٧.

٥. كاهن إدريس في المراتر، ج ١، ص ١٨٤، والعلامة في مختلف الشعة، ج ١، ص ٣٢٥-٣٢٦، المسألة ٢٤٢.

ويجوز الصلاة في ثياب الصبيان، ومن لا يتوقى النجاسة، وثياب مَذْمُون الخمر و
القصابين ما لم يعلم النجاسة، ولكنه يكره. ولأقرب أن ظنَّ النجاسة غير مانع وإن
استند إلى شهادة عدل، أمّا العدلان فيجب القبول.

[المقام الثالث] لو صَلَّى مع النجاسة عامداً عالماً مختاراً أعاد في الوقت
وخارجه؛ ولو فقد الاختيار فلا إعادة مطلقاً، ولو نسي فالأقرب أنه كالعامد، إلا في الإثم.
والجاهل لا يعيد مطلقاً، وقيل: يعيد في الوقت^١. وجاهل الحكم لا يُعذر. ولو علم
بالنجاسة في الأثناء وعلم سبقها بنى على الجاهل بالنجاسة، والأقرب إزالتها أو
الإبدال إن أمكن، ولم يفتقر إلى فعل كثير، وإلا ستأنف مع سعة الوقت، واستمرَّ مع
ضيقة. ولو لم يعلم سبقها لم يُعَدَّ قطعاً، بل يزيلها مع الإمكان.

ولو لم يجد إلا ثوباً نجساً وهناك ضرورة صَلَّى فيه، ولا إعادة في الأصح،
ولو انتفت الضرورة ففيه قولان^٢، أقربهما التخفيف بين الصلاة فيه أو عارياً،
والأول أفضل.

ولو اشتبه النجس بمحصور وتعذر الطاهر يتيقن تعددت الصلاة، ويزاد على عدد
النجس بواحد مع سعة الوقت، ومع الضيق يصلي فيما يحتمله أو عارياً على
الغلاف، ولو كان بغير محصور صَلَّى فيما شاء.

وإذا صَلَّى في المشتهين فليصل الفريضة الواحدة في كل واحد، ثمَّ يصلي
الأخرى كذلك. فلو صلاهما في ثوب ثمَّ في آخر فالأقرب الإجزاء.

ولو صَلَّى الأولى في ثوب ثمَّ الثانية في آخر ثمَّ الأولى فيه ثمَّ الثانية في الأول
صَحَّت الأولى لا غير؛ لإمكان طهارة الثاني. ولو كان الصلاتان لا ترتيب فيهما
صَحَّتا معاً. ولو لبس الثوبين وصَلَّى فيهما بطلت، ولو عمل أحدهما وصَلَّى فيه
وحدّه صَحَّت قطعاً.

١. قاله الشيخ في الميسوط، ج ١، ص ٣٨.

٢. راجع القولين في مختلف الشعة، ج ١، ص ٣٢٨ - ٣٣٠، المسألة ٢٤٥.

[المقام الرابع في الآنية، وأقسامها ثلاثة]

المتَّخذ من الذهب والفضة، ويحرم استعمالها في أكل وشرب وغيرهما، والأقرب تحريم اتخاذها لغير الاستعمال ولا فرق بين لرحل والمرأة ويكره المفضض، ويجب اجتناب موضع الفضة.

ولو تطهر من إناء الذهب أو الفضة أو صبَّ به أو جعله مصباً لماء الطهارة صحَّت وإن فعل حراماً؛ لخروجه عن حقيقة الطهارة.

والمتَّخذ من الجلود بشرط طهارة حيوان والذكية، وفي اشتراط الدبغ في غير المأكول قولان^١، أقربهما اشتراطه، ولا يشترط طهارة ما يدبغ به - نعم يجب غسله بعده - ولا قصد الدبغ، فلو وقع في المدبغة طهر مع التأثير.

ولو اتخذت من حيوان البحر ممّا لا نفس له فهي طاهرة، سواء خرج حتّاً أو ممّاً، وكذا من عظم الحيوان الطاهر، والمتَّخذ من سائر الأشياء، ويشترط فيه الطهارة، ويحور استعماله وإن كان من الجواهر سميّة وأواني المشركين طاهرة كسائر ما بأيديهم حتّى نعلم الحاسّة ولو اتخذ بناءً من حلد الميتة حرم استعمال ما باشره من المائع، إلّا أن يكون الملاقي له من الماء ممّا لا ينفعل بالنجاسة كالكثير والجاري، فتصحّ الطهارة منه حينئذٍ إذا كان الباقي ممّا لا ينفعل

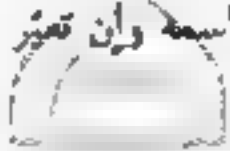
١ قال بالاشتراط السيّد المرتضى على ما حكاه عنه محقق في المستبر، ج ١، ص ٤٦٦؛ والشيخ في النهاية، ص ٥٨٦؛ والمبسوط، ج ١، ص ٦٤؛ وقال بعدم الاشتراط العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٤٣، المسألة ٢٦٣.

الطرف الخامس في المياه

ومباحثه ثلاثة:

[البحث] الأول في المطلق

وهو ما يتسارع إلى الفهم عند إطلاق اللفظ، ويستغني عن قرينة، ويمتنع فيه السلب، وهو طاهر مطهر من الحدث والخبث في أصل خلقته.

ولو مازحه طاهر لا يخرجه عن اسمه وإن تغير وصفه، نعم يكره الطهارة به لو أجن. ولو خرج عن الاسم فمضاف

ولو لاقته نجاسة فأقسامه ثلاثة:

أحدها الجاري عن مادة كالنبع، ولا ينجس إلا بتغير أحد الثلاثة، أعنى اللون أو الطعم أو الريح، ولو تغير بعضه نجس دون ما فوقه مطلقاً، وما تحته إن لم يستوعب التغير عمود الماء، أو استوعبه وكان كزاً فصاعداً.

وماء المطر مازلاً كالجاري، وكذا الحمام مع المادة كزاً فصاعداً ولو كان الجاري بلا مادة نجس بالملاقاة إذا نقص عن الكز، ولا ينجس ما فوق النجاسة. وطهر الأول بالتدافع حتى يزول التغير، والثاني بجاري ذي مادة أو كثير مزيل للتغير، وماء المطر به حتى يزول التغير، وبالجاري وبالعكس، وماء الحمام بذلك أيضاً.

والمعتبر في التغير المحسوس لا المفذر، إلا أن يكون الماء مشتتاً على صفة تمنع من ظهور التغير، فيكفي التقدير.

والحرية حكمها حكم النهر وإن نقصت عن الكز ومزّت على النجاسة القائمة ما دامت متصلة.

وثانيها الواقف، وهو ما كان منه كراً، قدره ألف ومائتا رطل بالعراقي، أو مساحته في جميع أبعاده اثنان وأربعون شيراً وسبعة أثمان شبر، بشبر مستوي الحلقة، فإنه لا ينجس إلا بالتغير ولو تغير بعضه نجس المتغير، ثم إن كان الباقي كراً طهر بتموجه، وإلا نجس أيضاً.

وما نقص عن الكرّ يحس بالملافة على الأصح وإن كان بدم لا يدركه الطرف على الأقوى ولا فرق بين مياه القدر والحياض والأواني وغيرها. ولا يغتفر نقص شيء من الورر أو المساحة وإن قلّ وطهر الجميع بإلقاء كرّ طاهر، فإن طاب وإلا فأخر حتى يطيب، وبالجاري ولو نثم كراً لم يطهر على الأقوى، سواء كان بطاهر أو نجس ويطهر أيضاً بالجاري وماء نطر العالين.

ولو اتصل الواقف القليل بالجاري وتحد سطحهما أو كان الجاري أعلى اتحدا. ولو كان الواقف أعلى فلا والعوران كالسبع الحاري مع دوام الاتصال ونظير المياه وغيرها يورودها عليها

ولو وجد نجاسة في الكرّ وشك في سبقها عليه فالأصل الطهارة، ولو شك في البلوغ فالنجاسة ولو أخذ ماء من الكرّ ومنه نجاسة فائمه غير مقيّرة فقص بها فالماخوذ طاهر، وباطن الإبناء والباقي نجس، بخلاف ما لو كانت مستهلكة، فإن الجميع طاهر ولا يجب ترك قدر لها.

وثالثها: ماء البئر، ونجس بالتغير، ويطهر بمطهر غيره، وبالرح حتى يرول التغير. والأصح نجاسته بالملاقاة أيضاً، ويطهر بما مرّ، وبريح جميعه للمسكر، والمنّي، وأحد الدماء الثلاثة، والعقّاق، وموت البعير أو الثور، وما لا يصّ فيه. وراد ابن البرّاج عرق النحس من الحرام، وعرق حلال لا يبل^١، وأبو الصلاح ألحق بول وروت غير مأكول اللحم^٢ فإن غلب تراوح عليها أربعة رجال يوماً منى. وكّر للذابة والبغل والحمار، والبحرة.

١ المذهب، ج ١، ص ٢١

٢ الكافي في الفقه، ص ١٢٠

وسبعين دلواً معتادة للإنسان وإن كان كافراً.
 وخمسين لرطب العذرة وكثير الدم، كذبح لشاء.
 وأربعين للشعلب والأرنب والكلب والخنزير والسنور - على الأصح، وقال
 الصدوق: له سبع^١ - والشاء - وروى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: أن علياً عليه السلام
 قال: «ينزح منها تسع أو عشر للشاء»^٢ - وبول الرجل.
 وثلاثين لماء المطر وفيه البول والعذرة، وخرء الكلاب أو أحدها.
 وعشر لقليل الدم - كالرعاف اليسير - ولياس العذرة.
 وسبع لبول الصبي فوق الرضيع، وللغارة مع التفتيح أو الانسحاق، ولاغتسال
 الحنب - وفي طهارته وحها، أقربهما المنع - ولوقوع الكلب وخروجه حياً.
 وحسن لذرق الدجاج الجلال.
 وثلاث للغارة مع عدم الأمرين، والحنّة والعرب^٣ والوزعة
 ودلو لبول الرضيع ابن المسلم قبل اغتذاته بالطعام، وللعصفور وشبهه
 وكل ذلك بعد إخراج النجاسة أو استحالتها وجرء الحيوان وكله سواء، وكذا
 كبيره وصغيره، وذكره وأنثاه، ولا تداخل وإن تماثلت النجاسة.
 ولا يكفي إخراج الدلاء ياناء كبير دفعة
 والنية غير معتبرة، فيصح من الصبي في غير انراوح، ومن الكافر مع عدم المباشرة.
 ويسقط النزح بغور الماء ولو عاد فهو طاهر.
 ويعفى عن المتساقط، وعن جواب البئر ولحمأة^٤، وما أصاب المائع^٥ والمائع^٥.
 ولو صب دلواً فيها سقط من العدد، ولا يستأنف له نرح وإن كان الأخير ولو صبّه

١ المفتح، ص ٢٠

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨ و ٤٣، ح ١٠٥ و ١٢٢.

٣ الحمأة - جسكي الميم - الطين الأسود، الصحاح ج ١، ص ٤٥، «حمأ»

٤ المائع، المستقي من أعلى البئر لسان العرب، ج ٢، ص ٥٨٨ «مائع»

٥ المائع، الذي يملأ الدلو من أسفل البئر لسان العرب، ج ٢، ص ٥٨٨ «مائع»

في غيرها فالأقرب وجوب منزوحه، وكذا لو صبّ الجميع، ولو وقع المنزوح له وماؤه المنزوح فيها أو في غيرها فالصاهر التداخل.

ولو زال تعيّرهما من نفسها فهو كالباقي، ينزح له الجميع أو ما كان يزيل التغيّر لو دام، ولو تعيّرت بالحيقة حكم بالنجاسة من حين التغيّر، ولو لم تتغيّر حكم بالنجاسة من حين الوجدان، ولا يظهر انماء بزور تغيّره من نفسه، ولا بتصفيقه الرياح، ولا بوقوع أجسام تزيل عنه التغيّر، نعم يكفي الكثر حينئذ وإن كان لولاه لم يكف، ولو فعل ذلك قصد.

[البحث] الثاني في المضاف والأسر

فالمضاف ما قابل المطلق كماء الأنوار^١، وعصارة الأشجار، وما مزح بالأجسام كماء العجين والزعفران وكلّه طاهر غير مطهر في الأصح، ويسحس بالملافة وإن كثر.

وطهره بصيرورته ماءً مطلقاً، وقيل: بملافة المطلق الكثير وإن بقي اسمه^٢، وإذا نجس لم يحز استعماله.

والسور تابع للحيوان في الطهارة ونجاسة والكراهة.

ويكره سور ما لا يؤكل لحمه كالجلال، وسور آكل الجيف مع الخلو عن النجاسة، ومن عدا المؤمن والمستضعف من المسلمين، إلا من حكم بنجاسته، والحائض المتهمة، وكذا كلّ متهم.

والدجاج واليغال والحمير ولعارة ولحيته وولد الزنى - ومنعه ابن بابويه^٣ والمرتضى^٤ - وما مات فيه العقب والوزغ.

١ النور والتورة، حبيماً الزهر وعيل، النور الأبيض والزهر الأصفر - وحسم النور أسوار، لسان العرب، ج ٥، ص ٢٤٢، «نور».

٢ لم يشر على قائله.

٣ الهدية، ص ٦٨، الفقيه ١، ص ٩، ذيل الحديث ١٦.

٤ - حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ٦٥، المسألة ٣٣.

ولا كراهة في استعمال سؤر المرأة وإن خلت به ما لم تنهم.

[البحث] الثالث في الأحكام

يحرم استعمال الماء المتجس في الطهارة وريالة النجاسة، فيعيد الصلاة لو صلى بطهارة منه، عامداً كان أو ناسياً، في الوقت أو خارجاً، أما ما أزال به النجاسة فحكمه حكم الصلاة في الثوب النجس، ويجوز استعماله أكلاً وشرباً عند الضرورة وفقد غيره، وكذا يجوز سقي الحيوان والشعر والريع به.

والماء المستعمل في غُسل النجاسة نجس، سواء كان في الأولى أو الثانية أو ثالثة الولوغ أو سبع الخنزير، ولو اجتزأ بالأولى في موضعها حكمنا بطهارة الثانية.

وعفي عن ماء الاستنحاء ما لم يتلوّن بالنجاسة، أو يقع على نجاسة خارجة، ولا فرق بين المتعدي وغيره.

والمستعمل في الوضوء طاهر طهور، وفي الأعمال المسنونة كذلك، وفي الحدث الأكبر طاهر، والأقرب الطهورة وإن كره وتكره الطهارة بالمشمس في الآتية وإن صفا جوهرها، أو كان في قطر بارد قصد إلى تشميسه أو لا. وكذا يكره تغسيل الأموات بالمسح بالنار، إلا أن يخاف الفاسل على نفسه.

وماء البحر كفيه. ولا تكره الطهارة بماء زمزم.

ولا ينجس القليل بموت الحيوان غير ذي النفس فيه.

ولو شك في نجاسة متيقن الطهارة أو بالعكس بنى على اليقين. ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة.

ولو بلغ المستعمل في الكبرى كراً لم يرل المنع على الأظهر، فيبقى على الكراهية، بخلاف ما لو ارتمس ابتداءً في كراً.

وغسالة الحمام لا يجوز استعمالها إلا مع العلم بخلوها من النجاسة، وعليها

تُحْمَلُ الرواية بأنه «لا بأس به»^١.

ويستحبّ تباعد البئر عن البالوعة خمس أذرع مع صلابة الأرض أو تحتية البالوعة، وإلا فسبح.

وابن الجنيّد اعتبر اثني عشر ذراعاً مع رِحاوة الأرض وتحتية البئر، وإلا فالسبح^٢ وهو نادر.

ولا ينجس بها وإن تقاربتا، ما لم يعلم اتصال النجاسة إليها.

ولو سَمَّ المطلق بالمصاف وبقي الإطلاق صحّت الطهارة به وإزالة النجاسة، وتخير بينه وبين المطلق المحض وهل يعب المرح لو فقد غيره؟ الأقرب نعم، ومنعه الشيخ^٣

ويعتبر في حيوان الماء النعس السائلة كغيره، ولو اشتبه موت الصيد ذي النفس في قليل الماء احتساً؛ لأصالة عدم الذكاة الملوّمة لحاسة الماء ولا يصحّ القلب؛ إذ طهارة الماء لا تسلم حلّ الصيد [ولو أصاب] الماء دمه فلا بحث.

والحمد من الماء كبقية الجوامد فلا ينجس بالملافة، سوى ما اتصل بها، ولا تدفع كرثته أفعال الملافي، ولا تمنع أبصاً نجاسة قليل الماء المتصل به. ولو نحس أحد الإنانين أو الأتنية المعصورة، احتسب الجميع مع الاشتباه، ولا يتحرى إلا للشرب. ولا تجب الإراقة قبل التيمم؛ لأنه في حكم المعدوم، ولو استعملهما مجتمعين أو متفرقين لم تُجْزِ الطهارة، بخلاف المطلق المشتبه بالمضاف. ولو تعارضت البيّنات في الآية على وجه لا يمكن التوفيق، فالأقرب أنه كالاشتباه، والتساوط قويّ فيحكم بطهارة ماء.

وروى عبد الله بن مُسْكَان مرسلاً عن نَصَادِقٍ عليه السلام أنه إذا انتهى الجنب إلى ماء قليل وليس معه ما يفترق به وإن اعتسل منه رجع غسله في الماء: «ينضح بكفّ عن

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١١٧٦

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٨٠ المسألة ٤٢

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٠

يمينه ويساره وأمامه وخلفه، ثم يغتسل»^١.

والظاهر أنَّ المراد به رش الأرض؛ ليمع عود الماء المستعمل إليه، وفيه إشارة إلى المنع من المستعمل. ومنهم من جعل الرش على بدن الجنب ليفرقه عليه ولا يعود إلى الماء.

ولو امتزج المطلق بمضاف يساويه في الصفات - كما - وزد منقطع الرائحة - وغلب أحدهما، فالحكم له. فإن تساويا قوى الشيخ جوار الاستعمال، واحتاط بالتيتم معه^٢. ومع ابن البراح من الاستعمال^٣، وصار بعض الأفاضل إلى اعتبار التسمية بتقدير بقاء المضاف على أوصافه^٤.

ولو عجن بالجبس لم يظهر بالخبر، وفي موضع من النهاية يظهر^٥، وفي مرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام «السع على مستحل الميتة»^٦، وفي أخرى «دفعه»^٧، وفي آخر «طهارته»^٨ وطريق الكل صحيح.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٣١٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٢

٢. المبسوط، ج ١، ص ٨

٣. المهذب، ج ١، ص ٢٤

٤. منهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٧٣، المسألة ٢٨

٥. النهاية، ص ٨

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٣٠٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩، ح ٧٦

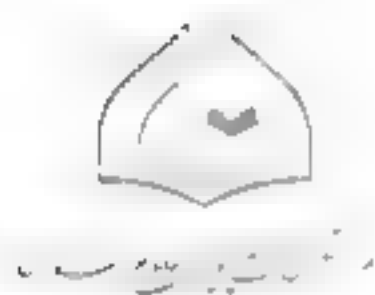
٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٣٠٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩، ح ٧٧

٨. النقيض، ج ١، ص ١٤، ح ١٩



كتاب الصلاة





كتاب الصلاة

وهي لغة: الدعاء^١ وشرعاً: الأفعال المعهودة والأدكار المخصوصة تقرّباً إلى الله تعالى وتنقسم إلى واجبة ومندوبة.

فالواجبات سبع: اليومية، والجمعة، والعيدان، والآيات، والجنائز، والطواف، والمنذورة، وشبهها

فاليومية: الظهر والعصر والعشاء أربع حضراً وركعتان سراً، والصبح ركعتان، والمغرب ثلاث فيهما. والوسطى هي الظهر عند الشيخ في الحلاف^٢، والعصر عند المرتضى^٣، وكلاهما نقلاً بالإجماع وفي صحيحه زرارة عن الباقر^٤ ورواية عبد الله ابن سنان عن الصادق^٥: «أنها الظهر»^٥، وهي الأولى أيضاً. ولا يكره تسمية العشاء بالعتمة، ولا أصبح بالمجر؛ لوجودهما في الأخبار^٦، وكثره الشيخ^٧.

١ الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٠٢، صلاه

٢ الخلاصة، ج ١، ص ٢٩٤، المسألة ٤٠.

٣ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٧٥.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٧١، باب فرض الصلاة ح ١١ الفقيه، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٠٠ تهذيب الأحكام، ج ٢،

ص ٢٤١، ح ٩٥٤: تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٤١٨/٥١٩

٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٤٢٠/٥٢١.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٤٣، باب صلاة النوافل ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤ و ٦ و ٧، ح ٢ و ١١ و ١٢،

الاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧٢.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٧٥.

وصلاة الضحى بدعة.

والمندوبة إما راتبة أو غيرها. فالراتبة ثمان للطهر قبلها، وثمان للعصر قبلها، وأربع للمغرب بعدها، وركعتان من جلوس للعشاء الآخرة بعدها، ويجوز أن من قيام يُعدّان بواحدة، وثمان صلاة الليل، وركعتا لشفع، وركعة الوتر، وركعتا الصبح قبلها. وفي السفر تسقط نوافل المقصورات، وكُنّ النوافل مثنى بتشهد وتسليم، إلا الوتر وصلاة الأعرابي ولا ينعقد الرائد على ركعتين في الأقرب، وكذا الركعة إلا الوتر، وسيأتي باقي الصلوات إن شاء الله^١.
والنظر في المقدمات والمقاصد.

الفصل الأول في المقدمات

وهي ست^١؛

[المقدمة] الأولى في المواقيت

وفيها بحثان:

البحث الأول في تقديرها

فوقت الظهر روال الشمس المعلوم بزيادة الظل بعد بقعه، أو حدوثه بعد عدمه، كما في مكة وصنعا في بعض الأزمنة، ويعمل الشمس إلى الحاجب الأيمن لجاعل الجدي على منكبه الأيمن. فإذا مضى قدر أداها دخل وقت العصر، ثم يشترك الوقت إلى أن يبقى للغروب قدر العصر فيختص به، ثم يدخل وقت المغرب ويختص بقدر أداها، ثم يشترك مع العشاء إلى أن يبقى لانتصاف الليل قدر العشاء فتختص به.

ويعلم الغروب بذهاب الحمرة المشرقية، لا باستتار القرص في الأقوى. ولا يتوقف على ظهور النجوم كما في ظاهر كلام ابن أبي عقيل^٢؛ لدلالة الأخبار على نفيه، وتبديع الصائر إليه^٣.

ووقت الصبح طلوع الفجر الثاني المستطيل في الأفق إلى طلوع الشمس، هذا وقت الإجزاء.

١. ذكر منها إلى الخامسة وهي الأذان والإقامة، وليس من الوجبات. وأهمل السادسة.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيع، ج ٢، ص ٥٩ المسألة ١٥

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٠، ح ٦٦٠؛ الأمالي، الشيخ الصدوق، ص ٢٢٠، ح ٢.

وأما الفضل: فللظهر مصير الطلّ مثل الشخص ريادةً على ما زالت عليه الشمس، وللعصر المثلان، وللمغرب عيوبه الشقّ الغربي، وللغشاء ثلث الليل، وللصبح طلوع الحمرة.

والمعذور يدرك الفضل وإن أحرّ، وغيره بترك الأولى في الأصح. وتدخل نافلة الظهر بالروال إني أن يصير الفيل، قدمين زائدين على مقدار الزوال، ونافلة العصر إلى أربع، وقيل: ما دام وقت الاختيار للفرضين^١، وهو حسن. ونافلة المغرب إلى ذهاب المغربة في المشهور، والوئيرة تمتدّ كوقت الغشاء، ويستحبّ أن يوتر بها موافق النصف الأول، والنسبة بعد انتصافه، والقرب من الفجر أفضل، وركعتا الصبح عند فراغ الوتر، وتأخيرها إلى الفجر الأول أفضل، وتمتدّ إلى ظهور الحمرة المشرقية.

ويظهر من كلام ابن بابويه اشتراك الوقت بين الظهرين بالروال^٢، وعليه دلّت رواية عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام في الظهرين والغشاءين^٣، وفُسّر المرئى بالاحتصاص ثم الاشتراك^٤، غير نفع الخلاف.

وتظهر فائدته فما لو صلى الثانية طائناً أو ناسياً في ذلك العدر، والظاهر بطلانها، إلا أن يدخل عليه المشترك وهو فيها، أو يعدل بها إلى الأولى.

ويكره ابتداء النافلة عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها في دائرة نصف النهار إلى الروال - إلا يوم الجمعة - وبعد الصبح والعصر إلا ما له سبب، ومنه إعادة المصلي منفرداً إذا وجد جماعة وإن كان في هذه الأوقات، ومكّة كغيرها. وفي النهاية: يكره صلاة النافلة وقصاؤها عند طلوع الشمس وغروبها^٥، وحرم

١. قال به ابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٧٠؛ وحسن بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ٦٢.

٢. الهداية، ص ١٢٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢١٦، ج ٦٤٧: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩، ج ٥١: الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٦ و ٢٦٠، ج ٨٨١ و ٩٣٤.

٤. المسائل الناصريات، ص ١٨٩، المسألة ٧٢: الاستبصار، ص ١٥٩، المسألة ٥٨.

٥. النهاية، ص ٦٢.

المرتضى التنقل المبتدأ بعد طلوع الشمس إلى الزوال إلا يوم الجمعة^١، وروي كراهة قضاء الفريضة أيضاً عند طلوع الشمس^٢، وهو نادر.

البحث الثاني في الأحكام

تحب الصلاة بأول الوقت وجوباً موشعاً، فلو أخر لظن البقاء فلا إثم وإن مات، وأوجب المرتضى في التأخير العزم لتمييز عن لندب^٣.

قلنا: الامتياز بتحتّم فعل الواجب في الوقت، ولتخير إنما هو في إجزائه كالواجب المحيّر، وليس وجوب العزم من خصوصيات هذا الواجب، بل هو عام في كلّ واجب؛ لاقتضاء الإيمان ذلك.

وظاهر المفيد^٤ وابن أبي عقيل^٥ أن وجوب الصلاة مصتق، وأنه لو أخره ثم أتى به عفي عنه؛ لقول النبي ﷺ: «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله»^٦. قلنا: العفو قد يُسبب إلى نارك الأولى؛ لقوله تعالى: «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ»^٧.

ويستحبّ التعجيل إلا في العصر والعشاء، فإنّ الأفضل تأخير العصر إلى مصير الظلّ مثله، والعشاء إلى ذهاب الشفق الغربي، وللمتنقل في الظهرين، والمستحاضة للجمع، والناسك يؤخر العشاء بين ليلة المزدلفة إليها إلى ربع الليل، والصائم إذا توفّعه غيره أو نازعته نفسه، وللإبراد بالظهر جماعة في شدة الحرّ، ولانتظار الجماعة ما لم يطل، وفي نافلة الليل، وناقلة الصبح حتى أنّه يستحبّ إعادتها لو قدّمها على طلوع الفجر الأوّل.

١ راجع المسائل الناصريّة، ص ٢٠٠، المسألة ٧٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠-٢٧١، ح ١٠٧٧.

٣ الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٤٦؛ وحكاة عنه علامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦٤، المسألة ١٧.

٤، المقنعة، ص ٩٤

٥، حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦٢، المسألة ١٧.

٦، الفقيه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥١.

٧ التوبة (٩): ٤٣.

ولا يجوز التقديم على الوقت إلا في باملة الليل للمسافر والشاب وشبههما، وقضاؤها أفضل؛ وإلا في نافلتى الظهرين يوم الجمعة، وروى جوازه مطلقاً، ويزيد يوم الجمعة أربع ركعات.

ويستقر الوجوب بمصّي قدر الطهارة وأداء العريضة، فلو حصل المانع بعده كالحيض وجب القضاء بعده ولو أدرك لصبي والمجنون والحائض والتفساء والمسلم عن كفر والمغمى عليه من آخر الوقت قدر الطهارة وركعة وجب الأداء، فإن أخلّ بالقضاء.

ولو أدرك خمساً في الظهرين أو العشاءين وحبتاً معاً والأربع بعالها للعصر، وإن صلى الظهر في ثلاث منها فلا يحب العشاءان بأربع.

ولو ظنّ التضيق وجبت المبادرة، فإن أخر عصى، فإن ظهرت السعة والوقت باق فآداء، ولا عبرة بظنه الخروج من قبل، ولو بوي القضاء لظنّ الخروج فينبى الكذب أحراً مع خروج الوقت، وأعاد مع بقاءه على الأقرب

ولو ظنّ البقاء فنوى الأداء فكذب ظنه أجراً ولو كان عليه فائتة سابقة، إلا أن يظهر الحال وهو فيها، فيجب العدول ما دام ممكناً.

ولا يكفى الصبي ما فعل لو بلغ في أثناء الوقت، ولا يعتد بطهارته السابقة في الأصح، ولو بلغ في الأثناء بغير المبطل أطلها مع بقاء الوقت لركعة والطهارة، وإلا بنى على نافلتته.

ويُعبد المصلي قبل الوقت عامداً وإن دخل عليه وهو فيها على الأصح، والظان والناسي إلا أن يصادف شيئاً من الوقت.

وتجب معرفة الوقت ومراعاته للمتمكّن، فلو صلى بغير مراعاة بطلت إلا مع حصول اليقين، ويجوز للمعذور الركون إلى المؤذن العدل والمخير بالوقت. ولو شك في الوقت أخر حتى يعلم أو يظنّ، ويجب الاجتهاد مع إمكانه. ولو

صلّى مع الشكّ فسدت وإن صادف الوقت. ولو قلّد المعذور فظهر الخطأ أعاد، إلا أن يصادف جزءاً من الوقت، أمّا لو كان المغير بالخطأ عن اجتهاد فلا التفات. وكلّ من أدرك ركعةً من الوقت فهو مؤدّ على الأطهر، وإذا استشعر ضيق الوقت اقتصر على الواجب في الصلاة، فإن ضاق عن السورة تركها، وكذا يخفّف في النافلة عند ضيق وقتها.

ويكفي إدراك ركعة من نافلتَي الظهرين في إتمامها، والأقرب أنّها أداء. ويعتبر في الليلة أربع. ولا يزاحم بنافلة المغرب في المشهور، ولا بنافلة الصبح. ووقت قضاء الفائتة الذكر، ولا يجب تقديمها على الحاضرة وإن اتّحدت، أو كانت فائتة يومه على الأقوى، فلو صلّى الحاضرة متعمّداً صحت وليس له العدول، وإن كان ناسياً استحبّ العدول ما دام في محلّه.

ويستحبّ تعجيل قضاء فائت الساقطة ولا يستظر بها مثل زمان فوائتها، بل تقضى الليلة في النهار، والنهارية في الليل وتترتب الفرائض أداءً وقضاءً، ويستحبّ في النوافل.

المقدمة الثانية في القبلة

ومباحثه ثلاثة-

[البحث] الأول يجب معرفة القبلة لتوجّه إليها في الصلاة الواجبة مع القدرة، وللدبح وأحوال الميت السالفة. وفي صلاة نفل خلاف، أقربيه وجوب الاستقبال بمعنى الشرط، إلا أن يكون راكباً أو مسافراً، ويحرم الاستقبال فيما مرّ.

وستحبّ الجلوس إليها دائماً، وخصوصاً في الدعاء والتلاوة، وفي

القاضي قولان^١.

ولو حُوب الاستقبال حرمت القريضة على الراحلة اختياراً ولو تمكّن من الواجب على الأصح، كما في البعير المعقول ولكنيسة^٢ على البعير الواقف أو المتوخّجه إلى سمت القبلة، أما الأرجوحة المعلقة بالحبال فحائز مع الاستقرار ويسقط الاستقبال مع تعدّره كشدة الخوف والمصطرّ إلى الصلاة ماشياً أو راكباً، ويستقبل مهما أمكن ولو بالتحريم وكذا عند دبح الدابة الصائلة^٣، والمتردّية إذا لم يمكن صرفها إلى القبلة.

والمتنقّل على الراحلة قبلته رأسها حيث توجهت، ولو عدل عنه جان، وإن أمكنه الاستقبال ولو بالتكبير فهو أولى، والصلاة على الأرض أفضل، ويؤمى بالركوع

١ القول بالاستقبال ذهب إليه الشيخ في أحد قويه في المبسوط، ج ٨، ص ٩٠

والقول بالاستدبار ذهب إليه الشيخ المعيد في النظم، ص ١٧٢٢، والشيخ في النهاية، ص ١٣٣٨ وأبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ٤٤٤.

٢ الكنيسة شبه هودج يُغرر في المعمل أو في الزجر قضبان ويلقى عليه ثوب يستظل به الراكب ويستتر به. المصباح المنير، ج ٢، ص ٥٤٦، «كنست»

٣ صؤل البعير إذا صار يئس الناس ويحدو عليهم. سـ العرب، ج ١١، ص ٢٨٧-٢٨٨، «صول».

والسجود مع تعذرهما ولو في الفريضة، ويجعل السجود أخفض. ومهما يمكن من الاستقبال في الفريضة وجب، ويجوز تمام صلاة على الراحلة، وبالعكس على الأرض ما لم يكن بينهما فعل كثير. ويجوز التنقل للماشي مختاراً والصلاة المنذورة والجنائز كاليومية.

البحث الثاني في الاستقبال

وهو إلى عين الكعبة للمشاهد أو بحكمه، ويتحيز في أي الجدران شاء، والأقرب أن له تغير الجهة ما لم يؤد إلى الكثرة، ولو صلى فوقها أو تحتها فستها. والمعتبر الجهة لا الشيئية، فلو وقف بحذاء العرصة أجراً، وإن وقف فيها أبرز بين يديه شيئاً، وكذا المصلي على سطحها، ولا يفتقر إلى نصب شاخص، ولو صلى إلى بابها مفتوحاً جاز وإن لم يكن هناك عتبة. نعم، تكره العريضة في جنوبها ولا تحرم على الأصح، ويستحب النافلة، ولو انحرف ببعض بدنها عنها لم يجز ولو طال الصف فخرج بعضهم عن السمت بطل، بخلاف الصلاة في الآفاق ولو صلوا جماعة فلمهم الاستدارة حولها، وينبغي أن لا يكون المأموم بها أقرب من الإمام.

وأهل الآفاق يتوجهون إلى الجهة لا إلى الحرم، وكذا أهل الحرم لا إلى المسجد على الأصح، وتوجه أهل كل ربع إلى ركنهم

فعلمة العراق وسمتهم التوسط بين مشرق لا اعتدال ومغرب، وجعل الجدي طالعاً بحذاء المنكب الأيمن، وعين الشمس عند الروال على طرف العاجب الأيمن مما يلي الأنف.

وعلمة الشام جعل الجدي طالعاً خلف المنكب الأيسر، وسهيل وقت طلوعه بين العينين ومغيبه على العين اليمنى، وبات بعش غائبة خلف الأذن اليمنى. وعلمة المغرب التوسط بين الثريا والعبوق، وجعل الجدي على صفحة خده الأيسر.

وعلمة اليمن جعل الجدي طالعاً بين العينين، وسهيل غائبة بين الكتفين.

وقد يستدل بالرياح - وهي ضعيفة - وبمنازل القمر.

وروى المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام: التياسر لأهل العراق؛ ليتمكنوا في الحرم^١. فهو تياسر في القبلة، وأوجبته الشيخ في فعوى كلامه^٢، والمشهور استحبابه. ويعول على قبلة المساجد^٣ إلا أن يعلم فيها الخطأ. والأقرب جواز الاجتهاد في التياسر، إلا في محراب رسول الله صلى الله عليه وآله بالمدينة، ومحراب أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة.

والأقرب وجوب تعلم الأمارات على الأعيان، وإنما يجب عليه معرفة أمارات بلده، فلو سافر إلى آخر وحب عليه معرفه علاماته ولو فقد الأمارات صلى إلى أربع جهات مع سعة الوقت، وإلا فالمحتمل ولو واحدة، وابن أبي عقيل احتراً بالواحدة اختياراً^٤. وهو فعوى كلام بن بابويه^٥، والأول أشهر.

ومن لا يُخمين الأمارات يحب عليه التعلم، فإن تعدد قلده، وقيل: تجب الأربع^٦. وكذا قاعد البصر وهو بعيد ولو تعدد الاجتهاد على العالم به فالوجه جوار الرجوع إلى الغير، وخصوصاً المخبر عن علم، وأوجب في المبسوط صلاته إلى أربع^٧، ولو اختلف اجتهاده وإخبار الغير فالأقرب التعويل على أقوى الطنئين.

فروع:

لا يتعدّد الاجتهاد بتعدّد الصلاة إلا مع شك، ولا ينقض الاجتهاد اللاحق سابقه. ويشترط في المخبر العدالة وإن كان امرأة، وجوز في المبسوط تقليد الصبي^٨.

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٤، ج ٨٤٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤، ج ١٤٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٧٨.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨٤، المسألة ٢٨.

٤. راجع الفقيه، ج ١، ص ٢٧٦، ج ٨٤٦: ومختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨٤، المسألة ٢٨.

٥. راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨٤-٨٥، المسألة ٢٨.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٧٨.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٨٠.

ولو رجع الأعمى إلى رأيه أعاد وإن أصاب، خلافاً للمبسوط^١.
ولو اختلف المعبرون رجع إلى الأعمى فالأعدل فالتخيير، ولو فقد العدل
فالأقرب إجزاء الفاسق مع ظن صدقه، بل والكافر، ويحتمل في الموضعين
الصلاة أربعا.

ولو صلى بالتقليد فأخبره آخر بالخطأ، فإن كان عن اجتهاد لم يلتفت، إلا أن
يكون في الأثناء وهو أعلم أو أعدل فينصرف، إلا مع الخروج الكثير فيعيد. ولو
تساويا في الشروط أو شك في الرجحان، ستم، وإن كان المخبر عن يقين استدرك
ما يجب استدراكه.

ولو كُفَّ المجهل في الأثناء استمر، فلو لبس عليه قلّد، فإن تعذر أبطل مع سعة
الوقت، وإلا استمر كيف اتفق. ولو أبصر في الأثناء اجتهد، فإن تعذر أو كان
عامياً استمر. فإن انفر المجهل إلى فعل كثير فالأقرب الاستمرار، ولو تبين
الخطأ ولم يحصل القبلة قطع مع سعة الوقت، واجتهد أو قلّد مع تعذره ومع الضيق
يعدل إلى غير الخطأ مستأنفاً إن كان الانحراف كثيراً، وإلا استقام إلى ما لا يعلم
كونه خطأ.

ولو صلى ذو الأربع إلى جهة فتبين قلبه أو الانحراف عنها يسيراً أجزأت
وسقطت الباقيات، وكذا لو كان إلى جهتين أو ثلاث.

ولو اختلف اجتهد اثنين عمل كل على اجتهد نفسه وإن كان أحدهما أعلم من
الآخر. ولو رجع ظن المفضول على إصابة الفاصل فالأقرب تقليده، ولو انعكس
احتمل ذلك أيضاً؛ لأنه أقوى الظن.

ويقلّد العامي والمكفوف الأعمى منهما، ولو جاوزنا رجوع الأعمى إلى العالم مع
ظن رجحانه قلّد العامي المفضول أيضاً. ولو قلّد المفضول لا مع ظن الأفضل

١ قال الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٨٠: لو لم يرجع - لأعمى - إلى غيره، وصلى برأي نفسه وأصاب القبلة
كانت صلاته ماضية

رجحانه فالأقرب المنع. ولو طرّ رححه ومنعه من الرجوع إليه، ففي وجوب رجوع العائى إلى المفضل هنا احتمال. ولو طرّ المفلد إصابة المفضل لا لسبب فلا التفات، وإن كان لسبب أمكن صيرورته إلى تقليده، والأقرب اجتزاء كل منهما بصلاة الآخر على الجارة، وحوار إقامتهما جمعين في أقل من فرسخ، والخطبتان مجزئتان، ولا تكمل عدد أحدهما بالآخر ولا يقضى به. أمّا لو كان اختلافهما في التيامن والتماسر قليلاً فالأقرب أنه غير ضائر، سواء كان ابتداءً أو في أثناء الانتماء، ولو كثر في أثناء نوى الانفراد

ولو اشبه على المصلى إلى أربع ما صلى إليه أعاد إلى تيقن الأربع. وهل يجب في الأربع اقسامها اتجاهات على خط مستقيم؟ يحتمل ذلك؛ لأنه المعلوم منه، ويحتمل إجراء أربع كيف تشاء؛ لأن الغرض إصابة جهة القبلة لا عسها وهو حاصل نعم، بشرط التباعد في الجهات بحيث لا يكون بين الجهد الأولى والثانية ما يعجز عنه واحدة لقلة الانحراف. وتطرد الصلاة إلى أربع في جميع الصلوات الواجبة، حتى في الجمعة والحائز، أمّا احتصار الميت ودفنه والدمع فلا.

والأقرب وجوب الاجتهاد للمتعلّي مع جهل القبلة؛ للتفصي من المحرم، ولا اجتهاد بمكة في الفلة مع إمكان العلم، وكذا في الحرم

البحث الثالث في الأحكام

الاستقبال في الصلاة مع القدرة شرط، فلو أحل به عمداً أعادها أو قضاها. ولو كان ظاناً مع تعدد العلم أعاد ما استدبر أو شَرَق فيه أو غَرَب أو حكمهما، وقيل: يقضي ما استدبر^١، وأنكره المرتضى^٢ وهو أقرب ولو انحرف بسيراً صححت، ولو كان

١ قاله الشيخ المعيد في المقفلة، ص ٩٧؛ وأبو الصلاح العيني في الكافي في الفقه، ص ١٢٨؛ والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٨٠؛ وسأله في المرسى، ص ٦١

٢ المسائل الناصريّة، ص ٢٠٢، المسألة ٨٠

ناسياً أو لشبهة فالأقرب أنه كالظان كقول الشيخين رحمهما الله،^١ وسحتمل الإعادة والقضاء لتفريطه.

ويعول على معاريف أهل الكتاب إن علم منها جهة القبلة، وعلى المستور مع عدم العدل، لا على مجهول الإسلام إذا كان في دار الكفر، ولو كان في دار الإسلام فالأقرب البقاء على إسلامه؛ عملاً بالظاهر كاللقيط.

والأقرب المنع من الصلاة في السفينة لسائرة إلا لضرورة، قاله أبو الصلاح^٢ وابن إدريس^٣، فيستقبل القبلة ما أمكن ولو بالتكبير، ولا فرق بين راكب البحر والنهر.

وروى عبد السلام عن الرضا رحمهما الله في المصلي فوق الكعبة: يستلقي على قفاه ويقصد بقلبه القبلة في السماء إلى البيت المعمور، ويفتح عينيه قارئاً، ثم يغمضهما في الركوع والسجود، ويفتحهما في الرفع منهما، وقال: «إن قام لم يكن له قله»^٤ وفيه إشارة إلى اعتبار البنية. ورَدُّها بِتَخَرُّجِ الأصحاب؛ للإخلال بالأركان المقدورة ولا يتعدى الحكم إلى سجل أبي قيس وإن كان أعلى منها، ولا إلى العرصة لو رالت البنية والعياذ بالله. وروي في الكافي أنه يستلقي في بطن الكعبة^٥ ولا فرق في الصلاة على الراحلة بين راكب التماسيف^٦ وغيره.

فروع للشيخ في المبسوط:

يجوز لمن فرضه الأربع الاقتداء بمجتهد ظنَّ جهةً، وهو بناء على كون المأموم

١ المقنعة، ص ٩٦، المبسوط، ج ١، ص ٧٩

٢ الكافي في الفقه، ص ١٤٧

٣ السرائر، ج ١، ص ٣٣٦

٤ الكافي، ج ٣، ص ٣٩٢، باب الصلاة في الكعبة ورواها، ج ٢١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٦، ج ١٥٦٦

٥ لم نعر عليه.

٦ التماسيف: السير على غير علم ولا أثر لسان العرب، ج ٩، ص ٢٤٥، «عسف»، وفي تذكرة الفقهاء، ج ٢،

ص ٢١، وراكب التماسيف هو الهائم الذي لا مقصد له، بل يستقبل دارة ويستدير أخرى.

مجتهداً، وعدم جواز التقليد له، ويفتدي ذو الأربع أيضاً بذي الأربع^١.
والوجه عندي عدم جواز اقتداء المجتهد بذي الأربع في جهة المجتهد، أمّا
غيرها فلا يجوز قطعاً.

ولو صاق الوقت إلا عن جهة، فلمجتهد تقليد مجتهد ظنّ جهةً، ويمكن
الوجوب هنا؛ للرجحان، والشيخ لم يوجبه^٢.

و ظهور الخطأ للمقلّد كظهوره للمجتهد فيما يعاد وفيما لا إعادة فيه.
ولو صلى ذو الأربع إلى جهة ثم غلب طئه في الأثناء على أخرى انصرف إليها،
إلا أن يكون مستديراً، قاله الشيخ^٣، والأقرب أو مشرقاً أو مغرباً.

١. المبسوط، ج ١، ص ٧٩.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٨.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٨١.

المقدمة الثالثة في اللباس

ومباحته أربعة:

[البحث] الأول:

لا تجوز الصلاة في جلد الميتة ولو دُبِغ، ولا في جلد غير المأكول وصوفه وشعره ووبره وريشه، إلا في الخَزَّ والسِّنْجَابِ عَنِ الْأَصْحَ.

ومذْكَى الكافر وما في يده من لجلود ميتة، إلا أن يعلم خلافه. وكذا ما في دار الكفر، إلا أن يعلم المسلم بعينه. وكذا المطروح من الجلود بالدارين، إلا مع حرية خلافه. وفي الأخذ من مسلم يعلم منه استحلال الميتة بالدباغ وجه بالمنع، إلا أن يحبر بالدكاء فيقبل على الأقرب، وأقوى في الحوار إذا جهل حاله في الاستحلال. ولو علم منه إباحتها ذبيحة الكتابي فالظاهر أنه كالعلم باستحلال المدبوغ من الميتة، والوجه الحكم بالطهارة مطلقاً، إلا أن يحبر بخلافه.

ولو لم يعلم جنس الجلد والشعر فالأقرب المنع، إلا مع القرينة القويّة. وفي الثعلب والأرنب رواية بالجواز^١ مهيورة، وكذا في الحواصل الخوارزمية^٢ والفنك والسمور^٣.

ولا تجوز في الحرير المحض للرجال والخنثى، إلا في الحرب، وعند الضرورة كالبرد والقمل، ويجوز للنساء مطلقاً على الأصح.

١. راجع وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٣٥٥، الباب ٧ من أبواب لباس المصلي.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢٣ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٨.

٣. راجع وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٣٤٧، الباب ٣ من أبواب لباس المصلي.

ولا فرق بين كون الممنوع منه ساتراً للعبورة أو لا، ولا بين كون جلد الميتة ممّا تتم الصلاة فيه وحده أو لا، ولو كان شنعاً. وفيما لا تتم الصلاة فيه من جلد ما لا يؤكل لحمه أو شعره قول^١، والأقرب لنعم، وكذا في الحرير، نعم يجوز الكفّ به واقتراشه والقيام عليه على الأقرب وإن كره. وكذا يكره المزروح وإن غلب الحرير ما لم يطلق عليه اسمه، ولا يحرم تمكين لفصل من الحرير

وكذا تحرم الصلاة في الذهب للرجال، ولو خانماً أو ممّوهاً أو فراشاً.

ولا يجوز في الثوب المغصوب ولو حيطاً، فتبطل الصلاة مع علمه بالفصب وإن جهل الحكم أو نسه، ولو جهل العصب صغّت، وعليه الأجرة إن كان له أجرة عادة، وفي ناسي الفصب احتمال أقرب الصغّة، ولو كان المغصوب من المعصوّ عن نحاسته، كالخاتم ملبوساً أو مستصحباً ففي البطلان نظر، من اشتماله على الهي في الصلاة؛ إذ هو مخاطب بالردّ، ومن خروجه عن الصلاة وعلى التعليل بالردّ يلزم البطلان ولو لم يستصعبه، ويلزمه الصغّة إذا لم يتمكن من ردّه وإن استصعبه ما لم يكن التصرف فيه من لوازم الصلاة.

ولو أذن المالك صغّت الصلاة إن أذن له، والضمان بحاله لو أذن للغاصب، ولو أذن مطلقاً جاز لغير الغاصب لا له لقرينة.

ولا في الثوب السجس وقد سلف^٢، وفي بعل ساتر ظهر القدم بغير ساق خلاف، والأشهر التحريم وإبطال الصلاة، ولو نسي أو جهل فالأقرب أنّه يُعذّر ولو كان جاهل الحكم؛ لتحقيق الخلاف فيه؛ إذ الشيخ في المبسوط قائل بالكراهة^٣.

ولو علم بالأتناء به أو بالحرير أو المغصوب أو غير المأكول ألقاه وصلى في غيره، فإن تعذّر استبداله إلا بمنافي الصلاة بطلت مع سعة الوقت، وإلا صلى عارياً. أمّا الميتة فكالنجسة في أحكامه.

١. قال به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٨٤.

٢. تقدّم في ص ٨٨.

٣. المبسوط ج ١، ص ٨٢.

وتجوز الصلاة في شعر المأكول وإن كان من ميتة، فإن قلع غسل الملاقى للميتة، ومنع الشيخ من الصلاة فيه^١.

وتجوز الصلاة في جلد الخنز، ودكاته خروجه من الماء حياً، ولو عُشَّ بوبر الأرناب والثعالب بطلت الصلاة فيه وإن كان خنز أعطب، ولو مزج بالإبريسم جاز.

البحث الثاني فيما يستحب فيه ويكره

يستحب في الثياب البيض من القطر، والعمامة، والتحكك - ومنع ابن بابويه من الصلاة بغير حنك^٢ - والرداء وخصوصاً للإمام، وستر الرجل ما بين السرة والركبة، وأكمل منه ستر جميع جسده، وكثافة الثوب، وللمرأة ثلاثة أثواب درع وخمار وإزار، وللرجل النعل العريضة، ويمكن استعابها للمرأة.

ويكره في الرقيق - ولو حكى لم يجزئ - وفي الثوب الذي تحت وبر الأرناب أو الثعالب أو فوقه - خلافاً للشيخ في النهاية^٣ - لمرسلة علي بن مهزيار عن الماضي^٤ بالمنع^٥ وفي الثياب السود عدا العمامة والكساء والخف، وفي المزعفر والمعصر والأحمر للرجل، وفي ثوب المتهم بالنجاسة أو الغصب.

وأن يأتزر فوق القميص أو يشتمل الصماء بأن يلتحف بالإزار ويدخل تحت يده طرفه، ويجمعهما على منكب واحد، وقيل: أن يلتف بالإزار ولا يرفعه على كتفيه، ويسمى السدل^٦. وفي خاتم حديد، واستصحاب الحديد بارزاً، وروي نجاسته^٧.

١. المبسوط، ج ١، ص ٨٢.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٥-٢٦٦، ذيل الحديث ٨١٧.

٣. النهاية، ص ٩٨.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٩، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره، ج ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٦.

ج ٨٠٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٤٥١.

٥. نسبة إلى قائل العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٣.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٠، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره، ج ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢.

ص ٢٢٧، ح ٨٩٤.

وهو محمول على استحباب اجتنابه وفي ثوب مُحْتَل ولو بصور غير الحَيَوَان - خلافاً لابن إدريس في التقييد بالحيوان^١ - أو حاتمِ مَصُور، ومنع الشيخ منهما^٢. وخلخال مصوَّت، أو معه دراهم ممثلة، أو متلثماً إلا أن يسمع القراءة أو سماع الجهرية فيحرم، أو متقبة كذلك؛ أو عَطْلًا.

والمشهور الكراهية في القباء المشدود في غير العرب، ولم نعلم مستنده، وعزَّمه ابن حمزة^٣، وكذا يكره شدُّ الوسط عند الشيخ^٤ وعند ابن البرَّاج من المكروه ثوب المرأة للرجل^٥، ولعلَّه يريد غير المأمونة؛ لصحيح العيص عن الصادق^٦ بجوازه في المأمونة^٧.

وفي النهاية: يستحبَّ غَسْل ما عمله المحوسي^٨، ومنع من الصلاة فيه قبل الغسل في المبوط^٩، والأولى الجوار، رواه في الصحيح عن الصادق^{١٠} معاوية بن عمار^{١١}.

وكرَّه ابن الحنبل الصلاة في سيف فيه تماثيل^{١٢}، ومنع ابن البرَّاج الصلاة في ثوب فيه سلاح مشهور مثل سكين أو سيف، وفي مفتاح الحديد والدراهم السود بارزين، والحاتم المصوَّر، والخلخال المصوَّت، وفي ثوب زيجه حرير^{١٣}، والوجه الكراهة

١ السرار، ج ١، ص ٢٧٠.

٢ المبوط، ج ١، ص ٨٤.

٣ الوسيلة، ص ٨٦.

٤ المبوط، ج ١، ص ٨٣.

٥ المهذب، ج ١، ص ٧٤.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٠٢، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره، ج ١٩، الفقيه، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٧٨٥؛

تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥١١.

٧ النهاية، ص ٩٩.

٨ المبوط، ج ١، ص ٨٤.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٤٩٧.

١٠ حكاة عبد الملانة في مختلف الشعة، ج ٢، ص ١٠٣، المسألة ١٣.

١١ المهذب، ج ١، ص ٧٥. لم ترد فيه هو في ثوب زيجه حرير.

في الجميع. وروي كراهة القناع للأمة^١.

البحث الثالث في المستور

وهو العورة، فيجب على الرجل ستر الفرحين والأنثيين في الصلاة والطواف وعن أعين الناظرين، ويستحب في الخلوة وقال أبو الصلاح: من الشرة إلى نصف الساق^٢، وابن البراج، من الشرة إلى الركبة^٣، وهما مبالغة في الاحتياط. ومن الحرّة البالغ والخنثى جميع البدن، إلا الوجه والكفين وظهر القدمين على الأصح، قال الشيخ: وستر جمع بدنّها أصل^٤ ومن الأمة ذلك إلا الرأس، وكذا الصبيّة الحرّة. ولو أعتقت في الأثناء استترت، فإن استلزم فعلاً كثيراً بطلت، ويلوح من المبسوط الإتمام هنا^٥، أما مع ضيق الوقت فالإتمام، ولو لم تنعم فلا حرج. والصبيّة تبلغ كالأمة تعتق عند الشيخ^٦، والوجه استشافها إن بقي ما يدرك فيه ركعة والطهارة، فالمعتق بعضها كالحرّة، لا المدبرة والمكاتب وأُم الولد، سواء كانت مزوجة أو لا.

وقاعد الساتر يستتر بما أمكن من ورق الشجر والحشيش والبارية والطين، ولو تعذر صلى عارياً قائماً مع أمن المطلع، وجالساً مع وجود المطلع، ويومئ للركوع والسجود برأسه؛ لرواية زرارة عن الباقر^٧، والمرضى أوجب الجلوس على الإطلاق^٨. ولو وجد حفيرة دخلها صلى قائماً أو جالساً، ويركع ويسجد إن أمكن. ولو وجد

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٥٠، ولمزيد الاستصلاح راجع وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٢٩٧، باب ٢٩ من أبواب لباس المصلي

٢. الكافي في الفقه، ص ١٢٩.

٣. المهذب، ص ٧٣.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٨٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٨٨.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٨٩.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٦-٣٩٧، باب الصلاة في ثوب واحد. ح ١١٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤.

٨. ح ١٥١٢، وج ٣، ص ١٨٧، ح ٤٠٢.

٨. جمل العلم والعمل، ص ٨٥.

وَحَلًّا أَوْ مَاءً كَدْرًا وَأَمَكْنَ الدَّخُولَ فِيهِ فَالْأَقْرَبُ الْوَحْشُوبُ، إِلَّا مَعَ الضَّرَرِ أَوْ
الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ

ولا يجب على العاري وغيره من أولي الأعداد توقع آخر الوقت، وأوجهه
المرتضى^١ وسأله^٢، وهو حس إن رحا سائر أو زوال العذر في الوقت. ولو وهب
الثوب لم يجب القبول خلافاً للشيخ^٣. بخلاف ما إذا أعيره. ولو وجد بأجرة أو ثمن
وجب وإن زاد عن عوض المثل إذا لم يستضر به في الحال.

البحث الرابع في الأحكام

لو تعدد كشف العورة بطلت صلاته، ولو نسي فالأقرب ذلك. ولو انكشف في الأثناء
بغير قصد ولمّا يعلم صحت، وإن علم تسرّ، وقيل: تبطل؛ لأن الشرط قد فات^٤،
والوجه عدمه؛ لامتناع تكليف العاقل وهو فتوى المسوط^٥؛ سواء كشف ببعض
العورة أو كلها.

ويستحبّ التضمّن للعاري بحالة القيام والجلوس، وبحب إخفاء العورة
كف أمكن.

ويجوز الجماعة للقراء، والأصحّ أنهم يصلّون حدوساً مومنين، إلا أن يكونوا
في ظلمة أو فاقد البصر ويأمّون لمطلّع فيقومون، وليبرز الإمام عنهم
جالساً بركتيه تدباً، وروي أنّ الإمام يأمي جالساً، ويركعون ويسجدون خلفه
على الأرض^٦، وليس بمعتمد، ولا فرق بين الرجال والنساء، ولو اجتمعوا
فليجلس النساء خلف الرجال، لتحريم المعازاة أو كراهيتها، ولكن على الكراهة

١. جمل العلم والعمل، ص ٨٥

٢. لم نشر عليه في المراسم ولكن حكاه عنه العلامة في مخدع الشيعة ج ٢، ص ١١٧، المسألة ٥٩.

٣. المسوط، ج ١، ص ٨٨

٤. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٥٤، المسألة ١١٣

٥. المسوط، ج ١، ص ٨٧

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ج ٤٦.

تُحتمل مسامحة النساء للرجال حذراً من نظرهنَّ إلى عورة الرجال لو تأخرن، بل يحتمل ذلك على القول بالتحريم؛ لأنَّ تحريم المحاذاة أخفَّ من تحريم نظر العورة.

وفي المبسوط:

لا يقتضي النساء هنا بالرجال؛ لاستلزامه المحذور؛ لأنَّه مع المحاذاة تبطل صلاة الجميع، ومع التأخر يطرأ إلى عورات رجال ولعلَّه بناءً على ركوع الرجال وسجودهم، وجوَّزه مع العائل^١.

ويجوز للرجال الصغوف إذا لم يمكن المحاذاة، فيومئ الجميع على الأصح، وعلى الرواية يومنون إلَّا الصفَّ الأخير؛ فإنَّه يركع ويسجد. وذو الثوب بين المرأة يستأثر به، فلو أعاره وصلى عارياً بطلت. وفي صحَّه صلاة المستعير مع ضيق الوقت نظر ولو جهل الحكم فالأقرب أنَّه معذور. ولو صلى فيه مالكة استحبَّ له إعارته، فيخصَّ لله النساء، ثمَّ القارئ العدل ليؤمَّ به. ولو كان المالك صالحاً للإمامة أمَّ بهم، وإنَّ لم يصلح لها صلى منفرداً؛ لأنَّ انتظام القائمة بالقاعد ممتنع ولو اتسع الوقت تناوبوا على ثوب. ويستحبُّ للعاري وضع شيء على كتفيه ولو خطأ، سواء ستر فرجيه أولاً.

فروع:

لو صلى العاري بغير إيماء بطلت صلاته وإن نسي أو جهل، أمَّا لو عدل إلى الركوع والسجود فإنَّ تعمد أو جهل بطلت، وإن نسي أمكن الصلَّة؛ لعدم توجُّه النهي على الناسي، والبطلان؛ لأنَّ ذلك غير فرضه.

ولو سترت المرأة فرجها فلا إيماء، ولو أمكن ستر بعض العورة وجب والإيماء بحاله.

ولو وُجدَ ساترٌ أحدهما فالقبل أولى، فإن خولف عمداً فالأقرب البطلان. ويغذر

الجاهل هنا لخباء الحكم، والباسي لرفع القلم. ويمكن رجحان الدبر لاستقامة الركوع والسجود بستره مع كون القبل مستوراً بالمغذين. ويحتمل جعل الساتر على القبل في حال القيام، وعلى الدبر في حالتي الركوع والسجود، ولا يعد ذلك مبطلاً؛ لأنه من أفعال الصلاة.

ولا يجوز لبس المعصوب وإن تعذر غيره، وكذا الحرير وجلد غير المأكول وإن كان طاهراً، وقول الشيخ في المسوط يستر بالجلد الطاهر من لم يجد ثوباً^١، يُعْمَل على المأكول، ويكون فيه إيحاء إلى أن الصلاة في الثوب أفضل من الجلد؛ ولهذا ذكر معه الورق.

ويجوز أن يصلي وفي كتمه طائر^٢، خاف ضياعه، وكذا في خرق الخضاب للرجل والمرأة وأن يصلي الرجل في قميص واحد أزراره محلولة، وإن كان واسع الحبيب دقيق الرقبة بغير منزر تحته، والأفضل^٣ رزّه وجعل منزر تحته.

ولو انكشفت العورة عند الركوع بطلت حينئذٍ لا من رأس، والعائدة لو تَسْتُر بعد النية ولو كان في الثوب حرق لا يحاذي العورة جاز، وكذا إن جمع الثوب بيده على الحرق، ولو ستر الخرق بإصمعه وهو يحاذي العورة لم يجز.

وروي عن النبي ﷺ: «لعن الواصلة والمستوصلة» أي بشعر الفير، «و النامصة والمنتمصّة» أي تتنف الشعر من الوجه «و الواشرة والمستوشرة» أي تبرد الأسنان لتحذدها، «و الواشمة والمستوشمة» أي التي تفرز الجلد بإبرة ثم تحشوه كحلأ^٤، ولعله لقوله تعالى: «وَلَا تُرْثَهُمْ فَلْيَغَيِّرُوا خُلُقَ اللَّهِ»^٥، وعُلِّل بتحريم نظر الزوج إلى شعر الأجنبية، والتدليس والتهمة.

وروي الصدوق عن الفضيل، عن لباقر^٦: «أن فاطمة^٧ صلّت في درع

١ المسوط، ج ١، ص ٨٨.

٢ معاني الأخبار، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، باب النامصة والمنتمصّة ... ج ١

٣ النساء (٤) ١١٩

وخمارها على رأسها، ليس عليها أكثر مما ورت به شعرها وأذنيها^١. وهو يشعر
بوجوب تغطية ذلك على المرأة، أمّا العنق فيجب، ولعلّ الوجه المعفو عنه هو
محلّ الوضوء.

ويجوز لبس ما امتنعت الصلاة فيه في غير الصلاة، إلا الميتة والحريير والذهب
للرجال، ويجوز لبسه في الصلاة عند انصرورة كالبرد، والنجس أولى ثم الحرير ثم
جلد ما لا يؤكل لحمه ثم ميتة المأكول ثم ميتة غير المأكول. وفي تقديم المدبوغ من
الميتة على ما لم يدبغ وجه ضعيف، مأخذه قول ابن الجبجد بطهارته بالدبغ^٢. نعم
مذكى الكتاني أولى من الميتة، والمدبوغ من مذكى غير المأكول أولى من غير
المدبوغ منه.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٨٩

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ٣٤٢، المسألة ٢٦٢.

المقدمة الرابعة في المكان

ومباحثه أربعة:

[المبحث الأول:]

لا تجوز الصلاة في المكان المعصوب فبطل عندنا إن علم المصعب، سواء علم التحريم أو جهله أو نسيه، وسواء علم ابطلان أو لا، وسواء كانت جمعة أو لا، وسواء كان المصلّي هو الغاصب أو لا، وسواء كان الغصب للرقبة أو المنفعة أو الهواء أو الماء أو البساط تحت المصلّي، وسواء بهي المالك عن الصلاة فيه أو لا، وسواء كان ممّا يصحّ الصلاة فيه بشاهد الحال كالصحاري أو لا، خلافاً للمرتضى^١ هـ. ولو جهل الغصب أو كان محبوساً فيه أو ضايق الوقت فيصلّي وهو آخذ في الحروح، أو أذن له المالك ولو كان المأذون له العاصب، أو أذن مطلقاً وصلّي غير الغاصب، أو نسي على أقوى لو جهس، أو أذن في الصلاة ثمّ رجع بعد التلبّس وإن اتسع الوقت أو قبل التلبّس مع صيق لوقت إذا صلّي ماشياً مومئاً بالركوع والسجود، ويستقبل ما أمكن، ولا يفعل حراماً بخروجه، أو أذن في الكون في المعصوب فصلّي، أو كان السبع أو النحدر معصوباً صحّت الصلاة.

وتحوز الصلاة في المأذون فيه فحوى - كالصريح - مثل الصحاري والبساتين غير المحوّطة - حيث لا ضرر على المالك - أو المحوّطة غير المغلقة بابها، ويكفي في السمع رده، إلّا أن يعلم بشاهد الحال لإذن ومن ذلك دار القريب والصديق إلّا أن يعلم الكراهة.

١. وحكاه أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٢ (صن الموسوعة ج ٧).

فروع:

لو أذن بالكون فصلّى فرجع المالك بعده فلا أثر له، وفي الأثناء الأقرب الإتمام.
ولو علم هنا بقرينة كراهة المالك للصلاة كسرل الكافر، أو استلزامه الاطلاع على
عورة لصاحب المنزل لم تصح الصلاة

ومن فروع المبسوط في المقصوب:

أنه لا فرق بين أن يكون هو العاصب أو غيره متى أذن له في الصلاة فيه؛ لأنه إذا
كان الأصل منصوباً لم تجز الصلاة فيه^١.

وفسر بالإذن من المالك، فلم يستقم الحكم إلا أن نقول: يشترط تمكن
المالك من التصرف بالإقباض وغيره، كما يشترط ذلك في السمع. وفسر بالإذن
من العاصب، فلم يستقم التعليل ولو حمل على الإذن المستفاد من الفعوى استقام
الحكم والتعليل.

مسائل:

لا تحور الصلاة في المكان الجس، إذا تعدت النحاسة إلى بدن المصلّي أو ثوبه
أو ما هو معه غير ما عفي عنه. ولو لم تتعد صعدت إذا طهر موضع الجبهة على
أشهر الحبرين^٢.

واشترط أبو الصلاح طهارة موضع الأضواء السبعة^٣، والمرضى طهارة جميع
مصلّاه^٤، ولو فرش عليه طاهر فالأقرب الحوز عندهما وإن كان الجس يتحرك

١. المبسوط، ج ١، ص ٨٤.

٢. حبر الجواز، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٦ ٨، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ١٥٣٧، الاستبصار، ج ٣، ص ٣٩٣، ح ١٤٩٩ و ١٥٠٠.

وخبر المنع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ١٥٣٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٣، ح ١٥٠١.

٣ الكافي في الفقه، ص ١٤٠.

٤ حكاه عنه المحقق في المعبر، ج ١، ص ٤٣١.

بحركة المصلّي، وكذا لو اتّصل حبل معه بنجاسة متحرّكة بحركته، إلّا أن يقلّها.
ولو نحس طرف ثوبه أو عمامته وهما مُلقَّيان على الأرض فالأقرب المنع.
وفي صلاة المرأة بحذاء الرجل أو أمامه بلا حائل أو بعد عشر أذرع^١،
أقربهما الكراهية. ولا فرق بين المتخوّم ولأحبيّة والمفردة والمقتدية.
ولا بطلان بصلاة فاسدة من أيّهما كن، ولا بحرورها بين يديه أو جلوسها قدامه
أو نومها أو صلاتها خلفه.
وفي تنزّل الطلام أو فقد البصر منزلة الحائل نظر، أقربه المنع وأولى بالمنع منع
الصحيح نفسه من الإبصار ولا فصل تقديم الرجل في الصلاة إذا لم يتّسع المكان،
ولو ضاق الوقت فلا منع.

فرع للشيخ:

لو ائدت بإمام بطلت صلاه من حلقها أو محاديا من الرجال. ولو حادت الإمام
بطلت صلاتها وصلاته دون المأمومين^٢
ويحمل على عدم علمهم في الحال، أو على ثبوت الانفراد
وفي صلاة الفريضة في الكعبة قولان^٣، أقربهما الصحة، أمّا النافلة فلا بأس.

البحث الثاني

تكره الصلاة في المقبرة - إلّا مع الحدث ولو عترة أو بعد عشر أذرع - والمجزرة،
ومطآن النجاسة - كبيوت الفانط - والعربلة، والحمام - إلّا مسلّخه أو سطحه -

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣١، ج ١٠٧ و ٩١١

٢ المبسوط، ج ١، ص ٨٦

٣، القول بعدم الصحة للشيخ - في أحد قريبه - راجع بهاية، ص ٢٧ وابن البراج في المذهب، ج ١، ص ٧٦
والقول بالصحة ذهب إليه جمع من علمائنا، ومهم الشيخ - في قوله الثاني - في المبسوط، ج ١، ص ٨٥
والنهاية، ص ١٠١ والاستبصار، ج ١، ص ١٢٩٩ وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٢٦٦ والمحقق في
المعتبر، ج ٢، ص ٦٦.

ومعاطن الإبل، وقرى النمل، ومجرى الماء، وبطن الأودية، ووادي ضجنان^١،
 ووادي الشقرة^٢، والبيداء^٣، وذات لصلصل^٤ والطريق - إلا الظواهر - والفريضة
 جوف الكعبة؛ والهي عن أحدهما^٥ لمكراهية.

والأقرب كراهة البيع والكنائس - ولم يكرههما الشيخان إلا مع الصور^٦ - وبيوت
 المجوس، وبيت فيه مجوسي أو كلب أو يال فيه ولا بأس ببيت فيه يهودي أو
 نصراني، ولو اضطرر إلى بيت المجوسي رشه بالماء ثم فرش عليه وصلى أو تركه
 ليحترق. ومرابط الخيل والبغال والحمير، ولا بأس بمرابط الغنم. وفي بيت فيه خمر،
 ومنع المفيد منه^٧، وكذا ابن بابويه إذا كان الخمر محصوراً في آنية^٨.

ويكره في السبخة والطين والماء والثلج وأرض الخسف والمذاب كالبحر^٩، ومن
 ثم صلى عليّ^{١٠} في العائب الغربي من بين بعد ردّ الشمس له إلى وقت الفضيلة^١.
 أو كان في القبلة مصحف أو كتاب مفتوحاً، أو نار وإن كانت في سجنرة أو
 قنديل معلق، أو باب مضوح، أو إنسان موجه، أو سلاح إلا في الحرب، أو تعائيل.

١ صحاح جليل على بريدة من مكة، وقيل بين صحن ومكة خمسة وعشرون ميلاً معجم البلدان، ج ٢، ص ٥١٤-٥١٥، الرقم ٧٧٢٩.

٢ وادي الشقرة - بهم الشين وسكون القاف - موضع في طريق مكة انظر معجم البلدان، ج ٣، ص ٤٠٢، الرقم ٧١٩٩.

٣ البيداء اسم لأرض ملساء بين مكة والمدينة وهي إلى مكة أقرب، ثمّ من الشرف أمام دي الحلبة، معجم البلدان، ج ١، ص ٦٢٠، الرقم ٢٣٣٥.

٤ ذات الصلاصل، أرض صلبة يسمع منها صوت عبد تمشي عليها وهي موضع حنف في طريق مكة، وقيل في طريق المدينة. انظر القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٣، ومعجم البلدان، ج ٣، ص ٤٧٧، الرقم ٧٥٩٧.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٩١، باب الصلاة في الكعبة وغوتها... ح ١٨.

٦ المقنعة، ص ١٥١، المبسوط، ج ١، ص ٨٦.

٧ المقنعة، ص ١٥١.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٧٤٣.

٩ البحر - بالكسر ثم السكون - اسم ديار ثمود بوادي تغرى بين المدينة والشام. معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٥٥، الرقم ٣٥١٨.

١٠ الفقيه، ج ١، ص ٢٠٣-٢٠٤، ح ٦١١.

وكذا إلى جانبيه إلا أن يغطيه

والأقرب كراهة منارل أهل ادمّة، ومن يرى طهارة بعض الأنجاس - كقول ابن الحنيد^١ - وبيوت النيران، وإلى حائط يَنْزُ من بالوعة البول أو العذرة، ومنع المفيد من العبادة^٢. والصلاة إلى القبر إلا مع حائض ولو لبسة أو عَثَرَةً أو ثوباً، ولو كان قبر إمام وإن كان قد روي جواره شاداً^٣، ولا كراهة عند الرأس، ولا في سبابط على العادة أو الماء وإن كان نجساً، وإظهار كراهة الصلاة على الجمد كالثلج.

ومنع أبو الصلاح من مرابط الأنعام ولحيل والبعال والحمير وبيوت النار والمزابيل والمذابح والحقام والبساط والبيت المصوّرين واستقبال النحاسه الظاهرة والنار والصلاح المشهور والمصحف المشور وسور، ونظر في بطلان الصلاة^٤ وكراهة أيضاً الصلاة والمرأة نائمة بين يدي المصلّي، وإلى السلاح المتواري^٥، وكراهة ابن البرّاج في الروضة الصلاة على الآجر والحشب والحجر والعصى مع التمكن من الأرض^٦

تتمّة: يسحب السترة بحائط أو عَثَرَهُ أو رجل أو حجر أو سهم أو قلنسوة أو كومه تراب أو حطّ في الأرض وإن كان بمكة، والدسوّ معها بمرض عسر إلى مريض غرس.

ويجوز الاستتار بالخَيَوان والإنسان المستدير، وسترة الإمام كافية للمأموم ويستحب دفع المارّ في الطريق غير المسلوك إذا كانت له مدوحة ما لم يؤذ إلى الكثرة.

ولا يقطع الصلاة مرور المرأة والكلب الأسود أو الحمام، والنهي إن صحَّ

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١ ص ٣٤٢، مسألة ٢٦٢

٢. المقنعة، ص ١٥١

٣. رواها الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٨، ج ٦

٤. بدعال، ولنا في مسأله في هذه المحال نظر الكافي في الفقه، ص ١٤١

٥. الكافي في الفقه، ص ١٤١.

٦. الروضة لابن البرّاج فقد ولم يصل إليها.

فمنسوخ؛ لما روي أن النبي ﷺ كان يصلي وبعض نسائه نائمة بين يديه^١.
نعم يكره المرور خصوصاً بينه وبين السترة. ولا تحب السترة إجماعاً، وتحصل
بالتجسس والمقصوب وإن حرم.

البحث الثالث فيما يُستجد عليه

لا يجوز السجود على غير الأرض ونباتها، ولا على ما استحال منها كالمعادن، ولا
على المأكول والملبوس عادةً، وقول المرتضى بحواز القطن والكتان^٢ مدفوع
بالإجماع، والرواية بجوازه^٣ محمولة على اضرورة، وتجوز بعض الأصحاب
السجود على الحنطة والشعير بعيداً^٤.

ومنع الشيخ من السجود على ما يحمله محمول على كونه ممّا لا يسعد عليه^٥.
نعم يكره لغير ضروره. ولا كراهة في السجود على المروحة والسواك والعود؛ لأنَّ
النبي ﷺ سجد على الحُمْرة^٦

ولا يجوز على الرمل المنهال^٧ والوَخْل، ولو لصَطْرَ أوماً. ويجوز على القرطاس
المتَّخَذ من النبات، وبشكل بأجزاء لنورة ويكره المكتوب لمذكر الخطِّ القاري.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٧٤٨، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٠٧، ح ١٩٥٦، صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٦٦،
ح ٢٦٧/٥١٢ - ٢٦٩/٥١٢

٢ راجع جمل العلم والعمل، ص ٦٢؛ والانتصار، ص ١٢٦، المسألة ٣٤، ورسائل الشريف المرتضى، ج ٢،
ص ٢٢٠، المسألة ١٧

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧ و ٣٠٨، ح ١٢٤٦ و ١٢٤٨، الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٢ و ٣٢٣، ح ١٥٤٦
و ١٢٥٣.

٤ منهم العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٢١٧، الرقم ٧١٣

٥ الخلاف، ج ١، ص ٣٥٧، المسألة ١١٣

٦ الحُمْرة - بالهمزة - سجادة تُعمل من سعف النخل وترى بالخيوط الصراح، ج ٢، ص ٦٤٩، «خبر» والحديث
في صحيح البخاري، ج ١، ص ١٥، ح ٣٧٤، وصحيح مسلم، ج ١، ص ٤٥٨، ح ٢٧٠/٥١٢؛ وسنن ابن ماجه،

ج ١، ص ٣٢٨، ح ١٠٢٨؛ وسنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٦، ح ٦٥٦، ج ٤، ص ٣٦٢، ح ٥٢٤٧.

٧ البَيْتْهَال: الكتّيب العالي الذي لا يتمسك له به رأساً، نساب، عرب، ج ١١، ص ٦٨٢، «هل».

ويشترط كونه مملوكاً أو مآدوناً فيه، ولو سجد على الممنوع منه جاهلاً به أو ناسياً فالأقرب الصحة، ولو جهل لحكم لم يعذر، إلا أن يكون عامياً ثم استبصر. ولو شك في جنسه بركه، وفي طهارته يبني على الأصل، ومع الاشتباه يجتنب المحصور لا غيره.

ولو معه الخنز من السجود على الأرض سعد على ثوبه، فإن تعذر فعلى كفّه، وفي ترحيح المعدن على البات الملبوس نظر، نعم هما أولى من الثلج، وهو أولى من الكف.

البحث الرابع في المساجد

يستحب اتحادها وكسفها ولو بعضها، وكثرة الاختلاف إليها، وبعاقد النعل، وتقديم اليمنى به، والدعاء والخروج بالسري، والدعاء والطهارة والنعته، والسلام على الحضور، والحلوس مستقبل القبلة، وكسفها وخصوصاً يوم الخميس وليلة الجمعة، والإسراع فيها، وبراءة الخميس من آخر آل عمر. «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ - إِلَى - الْبَعَادَةِ^١ عِندَ الدُّحُولِ، وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ وَحُجُودَيْهِ وَآيَةِ السَّجْدَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَعَلَى أَسْبَاءِ^٢ سِه وَمَلَائِكَه وَرَسُولِهِ؛ وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا، وَرَوَى ابْنُ بَابُوَيْه الْمَنَعُ^٣، وَيَحْمِلُ عَلَى الزَّخْرَفَةِ وَشِبْهَيْهَا وَإِعَادَةُ الْمُسْهَدِ وَتَجْدِيدُهَا بَعْدَ انْدِرَاسِهَا وَفَرَشِهَا وَطَبْخِهَا، وَحِرَاسَتِهَا مِنْ مُؤَذِّنَاتٍ وَتَعْظِيمِهَا

ويكره التحدث فيها بأحاديت الدنيا وخذف الحصى، وكشف السرّة والفخذ والركبة، ويتأكد في العورة إلا مع ناظر مميز فيحرم، وسلّ السيف، وبري النبل، وعمل الصنائع، وإشاد الشعر، وإشاد الضالة، ونشدانها وتصويرها بمثل الشجر. والأقرب تحريم الزخرفة، والنقش والتصوير بما فيه روح ويكره الشرف بل تبنى جمّاً، وتعليقها بل نهي وسطاً، والمحارب الداخلية،

١ آل عمران (٣): ١٩٠-١٩٤

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٣٨، ح ٧١٩

والمنارة وسطها بل مع حائطها موزية له، والبيع والشراء، وإدخال السجّانين والصبيان، وإنفاذ الأحكام إذ كثر، وقامة الحدود، ورفع الصوت، وتعليق السلاح في المسجد الأكبر، وإخراج الحصى، وقيل: يحرم^١ لقول الصادق عليه السلام: «فليردها إلى مكانها»^٢، وكذا قال في التراب^٣، ولو ردها إلى غيره أجزأ، والبصاق والتنخّم، وقصع القمل فدفنها، والوضوء فيها من البول والعائط لا من النوم والريح، والنوم فيها وخصوصاً المسجدين إلا للضرورة، ورطانة^٤ لأعاصم^٥، واتخاذها طريقاً، والدخول برائحة الثوم وشبهه، والتنقل قائماً بل قاعداً.

ويحرم اتخاذها في مقصوب أو في طريق مسلوكة، وتملكها - وإن زالت آثارها فلا تدخل في ملك ولا طريق - ونقصها إلا أن يستهدم أو يريد توسعتها على الأقرب، والدفن فيها، وإدخال نحاسة مستعدّة إليها، وإزالتها فيها، وتمكين الكافر منها، ويجب إخراجها لو دخلها وتعميرها، واستعمال آلتها في غيرها، ولو استعمل آلة المستهدم في مسجد آخر جاز، وكذا ما بفضل عن المسجد يُصرف في آخر.

ويحرم التعرّض للبيع والكنائس إذا بسيت قبل الفتح أو في أرض الصلح، ويعوز نقصها في دار الحرب، أو مع اندرس أهلها، وتُبنى مساجد، ولا تجعل في ملك ولا طريق، وبنائها على النحاسة إلا مع الإزالة ولو طُست قبل الوقف ثم بني جاز.

وبحصل المسجديّة بالوقف، ويكفي جمعه مسجداً وبأذن في الصلاة فيه، ثم يصلى فيه ولو صلاة واحدة أو يقبضه الحاكم، ولا يحصل بالبيّة وإن صلى فيه، كمن اتخذ مسجداً في منزله، فإنّ له تغييره وتوسيعه وتصيقه حيث لم يجعله وقفاً.

١. قاله المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٨.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، ح ٧١٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥٦، ح ٧١١.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٢٢٩، باب كراهة أن يؤخذ من تراب البيت وحصاه، ح ٢.

٤. رطانة الأعاصم تكلمهم بلعنتهم، لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨١، «رطن».

والصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف، وفي مسجد النبي ﷺ بعشرة آلاف، وفي كل من المسجد الأقصى ومسجد الكوفة بألف، وفي المسجد الجامع بمائة، ومسجد القبيلة بخمسة وعشرين، ومسجد السور بأنتي عشرة صلاة، وفي المنزل واحدة، والناقلة في المنزل أفضل

تنبيه: الصلاة بالنسبة إلى الأمكنة تنقسم إلى حرام وبذ وبمكروه ومباح. وقد تجب الصلاة في مكان بعينه، إما بالأصالة كركعتي الطواف في المقام وخلعه وجانبه، أو بالعرض كالدر وشبهه، وكتصيق الوقت في مكان لو خرج منه لغات الوقت، فتقسم بانقسام الأحكام الخمسة، وكذا بالنسبة إلى اللباس، إلا أنه لا واجب فيه بأصل الشرع.

المقدمة الخامسة في الأذان والإقامة

الأذان لغة: الإعلام^١، وشرعاً: دُكار معهودة للإعلام بدخول أوقات المكتوبة، وهو عندنا وحى من الله تعالى، فروي أن نبي ﷺ سمعه من جبرئيل ﷺ ليلة الإسراء^٢، وروي أن جبرئيل ﷺ علّمه رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي ﷺ فسمعه، ثم أمره أن يعلمه بلالاً^٣، لا بالرؤيا^٤.

وفضله كثير، فعن رسول الله ﷺ: «من أدّن في مصر من أمصار المسلمين سنة وجبت له الجنة»^٥، وعنه ﷺ: «من أدّن في حبل الله لصلاة واحدة إيماناً واحتساباً وتقرّياً إلى الله تعالى غفر الله له ما سلف من ذنوبه، ومن أدّن عليه بالعصمة فيما بقي من عمره، وجمع بينه وبين الشهادة في الجنة، ومن أدّن سنة واحدة بعثه الله يوم القيامة وقد عفرت ذنوبه كلها، بالعة ما بلغت ولو كانت مثل جبل أحد، ومن أدّن عشر سنين أسكنه الله تعالى مع إبراهيم الخليل ﷺ في قبره أو في درجته»^٦.

رواه بلال في حديث طويل.

وروى ابن أبي ليلى عن علي ﷺ قال: «من صلى بأذان وإقامة صلى خلفه صفان

١. الصحاح، ج ٤، ص ٢٠٦٨، «أذن».

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٢، باب بدء الأذان والإقامة، ح ١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٢، باب بدء الأذان والإقامة، ح ١٢، الفقيه، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٨٦٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ١٠٩٩.

٤. كما ذهبت إليه الطائفة. انظر سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٣٢، ح ١٧٠٦، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٣٤، ح ٤٩٨.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٨١.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٩٣ - ٢٩٤، ح ٩٠٥ في العبارة تقديم وتأخير.

من الملائكة لا يرى طرفاهما، ومن صلى بإقامة صلى خلفه ملك»^١.
 وروى العباس عن أبي الحسن عليه السلام: «من صلى بأذان وإقامة صلى وراء صفان من الملائكة، وإن أقام بغير أذان صلى عن يمينه واحد وعن يساره واحد»^٢.
 وروى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «إذا أذنت في أرض فلاة وأقمت صلى خلفك صفان من الملائكة، وإن أقمت قبل أن تؤذن صلى خلفك صف واحد»^٣.
 وعن أبي جعفر عليه السلام: «يُعَفَّرُ للمؤذن مدَّ بصره في السماء ومدَّ صوته، ويُصَدِّقُهُ كُلُّ رطب ويابس يسمعه، وله من كل من يصلي خلفه حسنة»^٤.
 والإقامة أذكار معهودة للإعلام بالدخول في الصلاة، وهي أفضل من الأذان، والجمع بينهما أكمل، والإمامة أفضل منهما، والجمع بينهما وبينها أنتم فضلاً.
 وهذا مباحث:



[البحث] الأول في المؤذن

ويعتبر فيه العقل والإسلام، لا البدن ولا الذكورة ولا الحرية، فيجوز أذان المميز وإن كان للرجال، وأذان المرأة سراً للنساء أو محارم الرجال، ولا يتأكد في حق النساء، وتجوز بالشهادتين، والخشى لا تؤذن للرجال ولا تؤذن المرأة لها.
 ويستحب عدالته وطهارته من الحدث وخصوصاً الإقامة، وقيامه وخصوصاً الإقامة، ومع المفيد من ترك القيام فيها^٥، وعلو مكانه.

وكثره في المبسوط الأذان في الصومعة^٦، والظاهر أنه أراد بها المنارة؛ لرواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام وقد سأل عن لأذان في المنارة أسنة هو؟ فقال: «كان

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٨٨٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٨٨٨، وفيه: «من أذن وأقام صلى وراءه...».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٧٤.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، ح ٨٨٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ١١٣١.

٥. المقمعة، ص ٩٩.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٩٦.

يؤذن للنبي ﷺ في الأرض، لم يكن يؤذن منارة^١.
وفي المعبر للشيخ نجم الدين ﷺ: يستحب لعنؤ بمنارة أو غيرها^٢.
ويجوز أن يكون راكباً وماشياً على كراهية
واستقبال القبلة وخصوصاً الإقامة والشهادتين - وقال المرتضى: لا يحوز الإقامة
إلا على طهارة واستقبال القبلة^٣ - وندوة صوته ورفعته جهده، ويجعل إصبعه في
أذنيه، وحسن صوته، ومبصريته وبصيرته بالأوقات.
والأعمى يؤذن بمسدد، كما كان بلال يُسدد ابن أم مكتوم؛ وفصاحته، ويجوز
الألثغ؛ لأن بلالاً كان يبذل الشين المعجمة سناً مهملة، ويكره مع وجود الأفصح،
وقد يرجع الألثغ بالعدالة والمعرفة بالأوقات
ولو تشاح المؤذنون قُدم الأعلم ومن اجتمعت فيه الصعات أكثر، ومع التساوي
يُقرع، ولا ترجيح بكونه من نسل مؤذني رسول الله ﷺ كأبي معذورة وسعد القرظ
ويحوز تعدده فبؤذنون مع سعة الوقت، كعدم اجتماع المصلين متعاقبين ومع
ضيقة جميعاً ويكره بناء كل منهم على حصول الآخر، ومع الشيخ أبو علي في شرح
نهاية والده من الزيادة على اثنين؛ لأنه بدعة بإجماعاً^٤.
ويجوز الجمع بين الأذان والإقامة من واحد، وأن يتولى أحدهما أحدهما.
ووقت الإقامة حضور الإمام، وقيل: بشرط إذنه ولو فعوى^٥.
ويكره الالتفات يميناً وشمالاً، وأن يكون المؤذن لحاناً. ويستحب إظهار الهاء
من لفظة «الله» و«الصلاة»، والحاء من «الفلاح». ويكره الكلام في أثنائهما، ويتأكد
في الإقامة.

والترجيع، وهو تكرار الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد فعلهما مرتين بخفض

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ١١٣٤

٢. المعبر، ج ١، ص ١٢٢

٣ جميل العلم والعمل، ص ١٦٤ وحكاة عن مصباحه المحقق في المعبر، ج ٢، ص ١٢٨

٤ كتابه قد قد ولم يصل إلينا.

٥. لم نشر على قائله.

الصوت أو برفعين أو بخفضين. وقال شيخ في المبسوط والتكبير إلا مع إرادة الإشعار، فيجوز تكرارهما، وتكرار حيٍّ على الصلاة والفلاح مرّات^١، رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام^٢.

والثويب وهو قول: «الصلاة خير من النوم» في قول^٣، والأقرب التحريم إلا للتفتّة، وأن يقول بين الأذان والإقامة: «حيٍّ على الصلاة حيٍّ على الفلاح»، والسكوت الكثير فإن حرج به أو بالكلام عن الموالاة أعاده، وفي الإقامة يعيد بمطلق الكلام.

ولو أحدث خلالهما تظهر وسي في لأذان وأعاد الإقامة، ولو أحدث في الصلاة أعادها وحدها، وإن تكلم أعاد الإقامة. ويكره الكلام بعد «قد قامت» إلا بما فيه مصلحه الصلاة كتسوية الصف، وحرّمه الشيخان^٤ والنكلم بالمعزّم حرام، ولا يترتب عليه إلا ما يترتب على المحلّل، نعم يائّم.



البحث الثاني فيما يؤذّن له

وهو الصلوات الخمس لا غير، أداء وقضاء، للمنفرد والجماع، وأوجبها المرتضى^٥ والشيخان في الجماعة^٦، وقال المرتضى في الجمل بوجوبها على الرجال في الفجر والمغرب وإن صلّيا قرادى، ووجوب الإقامة في باقي الصلوات على الرجال أيضاً^٧، وهو قول ابن الجنيد^٨.

١ المبسوط، ج ١، ص ٩٥.

٢ الكافي ج ٣، ص ٣٠٨، باب بدء الأذان والإقامة، ج ٣١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٣، ج ٢٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٩، ج ١١٤٩.

٣ قال به السيّد المرتضى في الانتصار، ص ١٣٧، المسألة ٣٦.

٤ الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٩٨، والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٩٩.

٥ جمل العلم والعمل، ص ٥٧.

٦ الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٩٧، والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٩٥.

٧ جمل العلم والعمل، ص ٥٧.

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٣٥، المسألة ٧٢.

وقال ابن أبي عقيل: تركهما متعمداً في العدة والمغرب تبطلهما، والبواقي تبطل بترك الإقامة عمداً^١، وكل ذلك لم يثبت.

فرع: صرح أبو الصلاح بأنهما شرط في لجماعة^٢، فعلى هذا لا تنعقد الجماعة بدونهما، وحينئذ يمكن انعقادهما فرادى والبطان. وفي المبسوط: لا تحصل فضيلة الجماعة لو تركا والصلاة ماضية^٣. ويمكن حمل كلام أبي الصلاح على هذا، فيكون التقدير شرطيهما في فضل الجماعة وفي الجماعة من المبسوط: لا تنعقد إلا بشرط الأذان والإقامة^٤، وأوجبهما في القضاء جماعة كالأداء^٥.

والقاضي يكفيهِ الأذان والإقامة لأوّل ورودهِ والإقامة للبواقي. وإن كان الجمع بين الأذان والإقامة أفضل.

والأذان للجمهورية أفضل. وللغداة والمغرب أكسرو ويسقط الأذان والإقامة مع ضيق الوقت وجوباً وفي غير الخمس، بل يقول المؤذن «الصلاة» ثلاثاً، ويسقطان في الجماعة الثانية مع عدم تفرّق الأولى.

ويسقط الأذان في عصر الجمعة وعرفة وعشاء المردّفة، والأقرب أنّه حرام مع اعتقاد شرعيته. أمّا لو جمع بين صلاتين في غير هذه المواضع، إمّا في وقت الأولى أو الثانية، فقد قال في المبسوط: لا يؤذن للثانية تأسيّاً بالنبي ﷺ^٦، وتبعه الحلّيان^٧. والأذان في الحضر أكد منه في السفر، فيجزي المسافر بالإقامة، رواه عبد الرحمن بن الصادق^٨، وفي المسجد أكد منه في البيت، فيجزي في البيت بالإقامة.

١ حكاه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ١٣٦، المسألة ٧٢

٢ الكافي في الفقه، ص ١١٣

٣ المبسوط، ج ١، ص ٩٥.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٥٢

٥ المبسوط، ج ١، ص ٩٥

٦ المبسوط، ج ١، ص ٩٦

٧ المحقق في المحتصر، ج ٢، ص ١٣٦، والعلامة في منتهى المطلب، ج ٤، ص ١٨٤.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٢٩١، ج ٩٠٠

رواه عبد الله بن سنان عنه عليه السلام ^١.

وتجتزئ الجماعة والإمام بأذانٍ واحد وإقامة، والطاهر أنه لا يستحب لأحد منهم ذلك، والأقرب احتزاء المنفرد أيضاً بسماع الأذن، ولكن الأفضل له فعله.

ويعتد بأذان الفاسق، خلافاً لابن الجنيّد ^٢، لا بأذان المخالف وإقامته، بل يؤذن لنفسه ويقيم، فإن حاف الفوات تنصر عسى «قد قامت الصلاة» إلى آخر الإقامة؛ كذا رواه معاذ بن كثير عن الصادق عليه السلام ^٣، واحتاره في المعبر ^٤

ولو أذن وأقام ستة الانفراد ثم أراد جماعة، سحِبَ إعادته على الأصح، ونفاه في المعبر؛ لأنه يعتد بأذان غيره فكيف لا يعتد بأذان نفسه ^٥. ويحاط بأن المعبر أذن للجماعة ولم يؤذن ليصلي وحده، بحلاف صورة الفرض ولا يؤذن لفريضة إلا بعد دخول وقتها، ورُحِصَ تقديمه في الصبح ثم يعاد ندباً، سواء كانا مؤذنين أو لا

البحث الثالث في الكيفية

الأذان ثمانية عشر فصلاً التكبير أربع، والشهادتان، ثم الحيّعات الثلاث، ثم التكبير، ثم التهليل مثنى والإقامة سبعة عشر كلها مثنى، إلا التهليل آخرها فمرة، وبعد الحيّعات «قد قامت الصلاة».

وروى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ^٦، «أنَّ التكبير أوّل الأذان مثنى» ^٧. وروي أنهما سبعة وثلاثون فصلاً، يحسن التكبير أربعاً أوّل الإقامة ^٨. وروي اثنتان

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٦٦

٢ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٠، المسألة ٨٣

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣٠٦، باب بدء الأذان والإقامة، ح ٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨١، ح ١١١٦

٤ المعبر، ج ٢، ص ١٤٢

٥ المعبر، ج ٢، ص ١٣٧

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٩، ح ٢٠٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٥، ح ١١٣٢

٧ رواه الشيخ في النهاية، ص ٦٨

وأربعون، يجعل التكبير أربعاً أول كل منهما وآخره، وتثنية التهليل آخر الإقامة^١
قال الشيخ:

فأما قول «أشهد أن علياً أمير المؤمنين وآل محمد خير البرية» - على ما ورد في
شواذ الأخبار - فليس بمعمول عليه في الأذان، ولو فعله الإنسان لم يأت به، غير
أنه ليس من فضيلة الأذان ولا كمال فصوله^٢

وقال ابن بابويه: إنه من وضع المفوضة، وكذا: «أشهد أن علياً ولي الله»^٣.
والترتيب واجب بمعنى الشرط بين الفصول وبين الأذان والإقامة، ويجوز في
السفر أفراد فصولهما، وتكميل الإقامة أفضل من إفرادهما.
ويستحب الترتيل في الأذان، والحذر في الإقامة، والوقوف على أواخر
الفصول بالإسكان، والفصل بينهما بركعتين - فإن كان في الظهرين جعلهما
من موافقتهما - أو سحرة أو جسة أو خبطة أو تسبيحة أو سكتة، وفي
المغرب بنفس أو بالثلاثة الأخيرة لا بالجلوس لبي أشهر الروايتين^٤. والدعاء
بيهما مستجاب.

وتستحب الحكاية في غير الصلاة وإن كان في الصلاة حاز إلا الحيعلات،
ويحوز بدلها، «لا حول ولا قوة إلا بالله»، قاله الشيخ في المبسوط والخلاف^٥.
فظاهره عدم استحباب حكايته في الصلاة. قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول
إذا قال: حي على الصلاة: لا حول ولا قوة إلا بالله»^٦. يعني به حكايته في غير
الصلاة. ويقطع لأجله الكلام وإن كان قرآناً.

ودعاء السامع عند الشهادتين بالمأثور، وإتمام ما نقصه المؤذن؛ وروي ابن سنان

١ رواها الشيخ في النهاية، ص ٦٨

٢ المبسوط، ج ١، ص ٩٩، النهاية، ص ٦٩.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢٩٠، ديل الحديث ٨٩٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٢٩ و ٢٣١ الاستبصار ج ١، ص ٢٠٩، ح ١١٥٠-١١٥١.

٥ المبسوط، ج ١، ص ٩٧، الخلاف، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، المسألة ٢٩

٦ المبسوط، ج ١، ص ٩٧

عن الصادق عليه السلام: «إذا نفض المؤذن وأنت تريد أن تصلي بأذانه فأنت ما نفض»^١،
ويجزئ المرنض إسراره

ووقت القيام عند «قد قامت»، وفي: عند «حي على الصلاة»^٢، والخلاف عند
كمال الأذان يريد به الإقامة ويكره الإيماء باليد بعدها كالكلام.
ويستحب رفع الصوت بالأذان في المنزل؛ لتسمي العليل، ولطلب الولد، رواه
هشام بن إبراهيم عن الرضا عليه السلام^٣

البحث الرابع في الأحكام

لو أعرب أواخر الفصول اعتد به وترك لأفضل، بخلاف ما لو أحل بالترتيب،
ولو نام في حلالهما أو أغشى عليه ثم رآه استحب له الاستشاف، ويحوز الباء
إلا مع الخروج عن الموالاة، ولو ارتد في أثناءه فكذلك، وفي المبسوط يستأنف^٤،
ولو ارتد بعد الأذان أجراً وأقام غيره.
وإذا لم يوجد من متطوع به أعطي من سهم المصالح من بيت المال، ومسح في
الحلاف من أخذ الأجرة^٥، وكثرها المرتضى^٦، ولا يحوز مع وجود متطوع إلا أن
يعطي الإمام من خاصته.
وفي المبسوط:

إذا أدن في مسجد دعوة لصلاة فيها كان ذلك كافياً لكل من يصلي تلك الصلاة
في ذلك المسجد، قال ويجوز له الأذان والإقامة فيما بينه وبين نفسه^٧.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١١١٢

٢. قاله أبو حنيفة على ما حكاه عنه ابن قدامة في المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٥٢٨، المسألة ٦٣٧

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٨، باب بدء الأذان والإقامة، ح ١٣٣، و ج ٦، ص ٩ - ١٠، باب الدعاء في طلب الولد،
ح ٩؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٩٠٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٩، ح ٢٠٧

٤. المبسوط، ج ١، ص ٩٦

٥. الحلاف، ج ١، ص ٥٤، المسألة ٣٦

٦. حكاه عن مصباح السيد المرتضى المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ١٢٤

٧. المبسوط، ج ١، ص ٩٨

يعني به هذا المصلي في المسجد بعد الأذن.

ولو تركهما عامداً ثم صلى لم يرجع، ولو كان ناسياً رجع ما لم يركع. وروى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «ما لم يتلبس بالقراءة»^١، وللشيخ قول برجوع العامد دون الناسي^٢.

ولا يكره تقديم الأذان على الفجر في شهر رمضان، ويستحب أن يجعل للتقديم ضابطاً يدوم عليه.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام: «أقل المعري أن يفتح الليل بأذان وإقامة، والنهار بهما، وفي الباقي إقامة»^٣. وروى أن الصادق عليه السلام كان يقيم بعد أذان غيره^٤ وروى البزنطي بسنده إلى الصادق عليه السلام: «التهليل في آخر الأذان مرة، والتنويه في الفجر بعد التحصيل»^٥، وهو شاذ، وحمله الشيخ على التقيّة^٦.

وروى ابن أبيويه عن الصادق عليه السلام: «إذا تقولت بحكم العول فأذوا»^٧ وقال عليه السلام: «المولود إذا وُلِدَ يؤذن في أذنه المسمى، ويقام في السرى»^٨ وقال عليه السلام: «من ساء خلقه فأذوا في أذنه»^٩.

وعن الباقر عليه السلام: فيمن سمع الأذان وهو على انحلاء: «يحكيه»^{١٠}
وعن الصادق عليه السلام: فيمن نسي من الأذان حرفاً فذكره حين فرغ من الإقامة.

١ الكافي، ج ٣، ص ٣٠٥، باب بدء الأذان والإقامة، ح ١٤: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ١١٠٢.

الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٣، ح ١١٢٦، مع اختلاف في العبارة.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٩٥.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٨٨٥ مع اختلاف في العبارة.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١١١٢.

٥ المعتمد، ج ٢، ص ١٤٥ نقلًا عن كتاب أحمد بن محمد البرقي مع الاختلاف.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٩٥.

٧ الفقيه، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٩١٠ مع الاختلاف.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٩١١.

٩ الفقيه، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٩١٢.

١٠ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٨٩٢.

«يأتي به وبما بعده، ولا يُعيد الإقامة»^١

وعنه عليه السلام: من سمع من المؤذن الشهادتين فقال مثله، ثم قال أكتفي بهما عن كل من أبي وجحد، وأعين بهما من آمن وشهد، كان له من الآخر بعدد الجميع^٢.
وفي الميسوط: ليس من السنة أن يمتنع الإمام يميناً وشمالاً، ولا أن يقول: «استووا رحمكم الله»^٣. ولو قبل باستحباب الأمر بالتسوية كان حسناً، لاستحبابها إجماعاً فيستحب الأمر بها.

فائدة: يُؤمر الصبي بالصلاة لسبع، وبالصيام لتسع، ويضرب عليهما عند التسع، روى ذلك ابن بابويه عن الباقرين عليهما السلام^٤ وروى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام «تمرينه لست»^٥ وروى عن النبي صلى الله عليه وآله «لضرب على الصلاة لعشر»^٦، ورخص لهم في الجمع بين العشاءين.

والوجوب بالبلوغ وكمال العقل، والبلوغ بخمسة عشرة في الذكر، وتسع في الأنثى، وبالاحتلام، والإنبات فيهما، وبالحبص في النساء، وروى عمار عن الصادق عليه السلام «بلوعهما بثلاث عشرة سنة»^٧، وهو مروي، وبسوي الصبي الوجوب، ولو نوى الدب حاز، ولا تكفيه الوظيفة لو بلغ بعدها في الوقت، فلو صلى الظهر ثم بلغ في وقت الجمعة وحيت، فإن أدركها، وإلا أعاد الظهر.

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٨٩٤ مع الاختلاف.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٠٧، باب بدء الأدان والإقامة. ح ٣٠ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٨٩١ مع الاختلاف.

٣. الميسوط، ج ١، ص ١٠٣.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٨١، ح ٨٦٣.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٨١، ح ١٥٩١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٥٦١.

٦. راجع سر أبي داود، ج ١، ص ١٣٣، ح ٤٩٤ و ٤٩٥: الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٤٠٧.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١٥٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٥٦٠.

النظر الثاني في المقاصد

وهي ستة:

المقصد الأول في أفعال الصلاة

وفصوله ثلاثة:

[الفصل الأول في الواجبات

وهي ثمانية:

الأول القيام

وهو ركن في الصلاة، يُبطلها لإحلال به عمداً وسهواً، كسائر الأركان التي هي النية، وتكبير الإحرام والركوع، والسجود، لا القراءة في الأصح، ولا الاستقبال خلافاً لابن حمزة^١؛ لأنه أشبه بأشراط، وكذا دخول الوقت، ويظهر من ابن أبي عقيل ركنيته^٢.

ويجب فيه الاستقلال فلو اعتمد مختاراً بطل، وعدّه أبو الصلاح مكروهاً^٣ وفي رواية علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام إيماء إلى جواره^٤، وكذا رواية سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام^٥، ويجوز للمعطر، فلو تمكن من الاستقلال في البعض وجب، فإن عجز

١ الوسيلة، ص ٩٢.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٧، المسألة ٨٧.

٣ الكافي في الفقه، ص ١٢٥.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣٦٤، ج ١٠٤٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٦، ج ١٣٣٩.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٧، ج ١٣٤٠.

عن الاعتماد أيضاً جلس، فإن قدر على القيام أو الاعتماد في بعض وجب ويجلس كيف شاء، والأفضل التربع قارئاً، وثني لرحلين راكعاً، والتورك متشهداً ومُسَلِّماً.
ولو خاف المريض بطة بُزْئه أو زيادة مرصه بالقيام تركه، ولو قدر على القيام دون الركوع صلى قائماً وأوماً به، ولو عجز عن الجلوس مستقلاً اعتمد، فإن عجز صلى مضطجماً على الجانب الأيمن كالمسحود، فإن عجز فعلى الأيسر، وقيل بالتخيّر بينهما^١، فإن عجز عنهما صلى مستلقياً، ويومئ برأسه في الجميع عند تعذر الركوع والسجود.

ويجب إدناؤه من المسحود مهما أمكن، فإن تعذر فبعينه، فتفويضهما ركوع وسجود، وفتحهما رفعهما، ويحري الأفعال على قلبه ويتلفظ بالأذكار، وليكن السجود أخفض بمعنى زيادة الإيماء وجوباً.

ويستحب للغانم الحشوع، وأن يعزق بين قدميه ما بين شبر إلى ثلاث أصابع، وأن يستقل بأصابع رجله القبلة، وأن ينظر إلى موضع سجوده، ويضع يده على فحديه بعداء ركبيه مسوطين مضموطين^٢، الأصابع ويكره إلصاق القدم بالأخرى

قروء:

يجب القيام في النيّة والكبير؛ إذ الأصحّ جزئيهما، ولو قلنا بكونهما شرطين، أو بكون النيّة شرطاً فالأقرب وجوب القيام أبصاً، وفي المبسوط: لا تبطل الصلاة إن أتى ببعض التكبير منحنياً^٣.

ويجزي الاعتماد على ما يشاء بغير ترجيح، إلا أنه يجب مراعاة قربه إلى القيام مهما أمكن. ولو افتقر إلى إنسان بأجرة وجبت مع المكنة، ولو بدل له الاعتماد وجب قبوله، ولو بذل له الأجرة فمحتمل، ولو زادت عن أجرة المثل وجب مع المكنة. وينتقل كل من القادر والمعجز بتغيير حاله إلى ما يقدر عليه بايماً على ما سلف.

١. قال به العلامة في نهاية الإحكام، ج ١، ص ١٤٠.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٠٥.

ولا يقرأ في انتقاله إلى الأعلى، وهي الأدنى نظر من حيث وجوب الاستقرار، ومن قدرته على الأعلى.

ولو خف بعد القراءة جالساً وحب عليه قيام. وفي وجوب الطمأنينة ليركع عنها احتمال قريب. ولو خف راکعاً قام بهالة، ولا قرب عدم جواز انتصابه ثم الركوع للزيادة، ويكفي في وجوب القيام للركوع قدرته على قدر ركوع القائم وإن لم يتمكن من كمال القيام، وفي وجوب الطمأنينة هنا للركوع احتمال.

ولو خف بعد ركوعه قام لرفع رأسه من الركوع والطمأنينة، ولو خف بعد رفع رأسه قبل الطمأنينة قام لها، ولو خف بعد لطمأنينة فالأقرب وجوب القيام للسجود، ولا تجب الطمأنينة في هذا القيام على الأقوى.

ورفع مسند القاعدة أولى من الإيماء، وكذا لو تمكن منه المضطجع والمستلقي، ولو افتقر إلى الأسلفاء للعلاج فكالمعجز ولو أربعين يوماً، روى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ^١.

وكذا من اضطر إلى الصلاة فيما لا يمكن فيه القيام، كقصر السفف وشبهه. وكذا لو خاف عدواً أو كميناً للمشركين.

أما من يعجز عن القيام مع الانتماء لتطويل الإمام فإنه يصلي منفرداً، وفي المبسوط: إذا عجز عن القيام ^٢ والقائم كهينة الراكع لكبر أو مرض يكفيه ذلك.

ويجب الاستقرار في القيام، فتبطل صلاة الماشي محتاراً، وكذا مضطرب الأعضاء أو المتماثل مع خروجه عن مسعى الاستقرار. ولو قدر على القيام ماشياً وعجز عن الاستقرار بدون الجلوس ففي ترجيح أنهما نظر.

ورواية المروزي عن الفقيه عليه السلام ^٣ «إنما يصلي قاعداً إذا صار إلى حال لا يقدر فيها على المشي مقدار صلاته» ^٤ محتمله: لترجيح المشي.

١ الكافي، ج ٣، ص ٤١٠، باب صلاة الشيخ الكبير والمريض، ح ٤

٢ المبسوط، ج ١، ص ١١٠

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٤٠٢

والمعتبر في القيام نصب الفقار، فلا يحوز أن ينحي قليلاً ولا كثيراً مع القدرة، و
أما إطراق الرأس فجائز وإن كان إمامة سحر أقصّل، ويجتزئ الأعمى ووجع العين
بالأذكار عن التعميض^١

ولا يسقط القيام للجاهل بالقراءة والأداء، بل يجب القيام بقدرها على الأصح.
ولو عجز راكب السفينة عن القيام فيها وتعدّر انبَرَّ قعد ولا يجب القيام في المافلة
إجماعاً، وقول ابن إدريس بعدم جوار نفوذ في غير الوثيرة مختاراً^٢ متروك، بل
يستحب القيام وإن قرأ قاعداً ثم ركع قائماً فله أحر القائم، وليبق شيئاً من القراءة
يركع عنه، وكذا إذا احتسب ركعتين بركعة، والأقرب عدم حواز المراتب بعد القيام
في المافلة مع القدرة، ولو قلنا به حار الإيماء، وانسحب احتمال احتساب ركعتين
مضطجعا بركعه قاعداً.

الثاني النية

وهي القصد إلى إيقاع الفرض المعتبر أداء أو قضاء، لو حوّه أو ندبه، تقريباً إلى
الله تعالى ويريد المأموم نية الاقضاء، ولإمام نيّة الإمامة في الجمعة وجوباً، وكذا
في كلّ جماعة واحدة وفي غيرها ندباً على الأقرب وتعين المافلة بتعيين سببها،
كالعيد المندوب، والاستسقاء، ونافلة الصبح، ولا عبرة باللفظ بل الأقرب كراهته؛
لأنه إحداث شرع وكلام بعد الإقامة.

ولا يجب استحصار صورة الصلاة مفصّلة بل يكفي الإحمال، ولا التعرّض للتمام
والقصر وعدد الركعات، نعم الأقرب وحوّه في أماكن التخيير بين التمام والقصر،
وفي قاصي الفريضة تماماً وقصراً، ويسقط نتيين إذا نسيه ويكفيه التردد، وقد يقع

١ المستلقي العاجر عن القيام والإيماء، واجب الذكر وتسميع الصبي ومفتحها بدلاً عن الركوع والسجود.
أما الأعمى - المستلقي - العاجر عن تحريك أجهاده فيكتفي بالأذكار فقط راجع مفتاح الكرامة، ج ٦،
ص ٥٨٢-٥٨٦.

٢ السرر، ج ١، ص ٢٠٩.

الترديد بين الأداء والقضاء، كمن صلى فريضة أداء وقضاء متساويتين، ثم تطرّق الخلل إلى إحداهما لا بعنّها. ولا ترديد في الوجوب والندب، والمصلي احتياطاً قاطع بالوجوب.

ويجب مقارنتها لتكبيرة الإحرام والأقرب عدم أجزاء بسط النية عليها، واستدامتها حكماً إلى الفراغ ولو عيّن فظهرت سابقة عدل إليها وجوباً مع عدم تجاوز محلّ العدول، أداء كانت أو قضاء، وقد يعدل من السابقة إلى اللاحقة، ومن القضاء إلى الأداء؛ لصيق الوقت في الموضعين

ويستحبّ العدول في النوازل إلى السابقة، وفي الفريضة إلى النافلة، لخائب فوت الاقتداء واستدراك قراءة الجمعة والمسافتين. ولا يجوز العدول من العمل إلى الفرض، ولو فعله فكيف الواجب بالنّدب فلا يسلم له لفرض، وفي بقاء النفل وجه ضعيف.

فروع.

لا ترتيب في القصد إلى الأمور الأربعة، وفي وجوب استحصارها دفعة قبل التكبير وحده قويّ مع إمكانه، وفي وجوب استمرار الاستحصار بالفعل إلى آخر التكبير وحده، ولو تعدّر ذلك في الموضعين سقط.

وتبطل الصلاة بنية الخروج منها، أو فعل منافي على قول^١، لا بحديث النفس. ولو تردّد في الخروج فكالحزم به. ولو علّق بخروج على أمر متوقّع أو على دخوله في الركعة الثانية فأضعف في البطلان، وخصوصاً مع العود إلى نية البقاء قبل حصول المعلق عليه.

وتبطل لو نوى ببعض الأفعال الواجبة النّدب أو الرياء، ولو نوى بالنّدب الوجوب فالأقرب الصحة لتأكيد عزمه، وقيل، حكمه حكم من فعل فعلاً خارجاً من الصلاة^٢، فتبطل إن كان كلاماً بحرفين، وإن كان فعلاً بكثرتّه، أمّا لو سوى بالنّدب الرياء

١. قال به قهر المحققين في إيضاح العوائد، ج ١، ص ١٠٥.

٢. لم نشر على قائله.

فالإبطال قوي مع كونه كلاماً أو فعلاً كثيراً

ولو صلى ولم تعلم الواجب من غيره، فإن اعتقد الوجوب في الجميع أمكن الإجزاء، ولو اعتقد التدب في الجميع حثيل فويّاً البطلان؛ لعدم موافقة إرادة الشارع، والصحة، لصدق الإتيان بالصلاة وامتناع كون النية مخرجةً للشيء عن حكمه.

ولو شك في النية وهو في التكبير فالأقرب الإعادة، فلو أعاد ثم ذكر الفعل فالأقرب البطلان ولو شك بعد التكبير لم يلتزم، ولو شك هل نوى فرضاً أو نفلاً أو ظهراً أو عصرّاً أو أداءً أو قضاءً، فإن علم ما قام إليه بنى عليه، وإلا استأنف. ولو نوى الأداء فظهر خروج الوقت فالأقرب الصحة؛ لتعبد بطئه، ووجه الإعادة إخلاله بركن النية ولو نوى القضاء لطفه بالخروج فظهر في الوقت ففيه الوحان، والتفصيل سقاء الوقت فيعيد، وبحروجه فلا إعادة.

ولو شك بعد صلاة أربع أنها الظهر ^{أو العصر}، وعلم ما قام إليه بنى عليه، وإلا فالأقرب اليأس على أنها ظهر، وقول: يصلي أربعاً مرّدة بين الظهر والعصر. ولو شك في الوقت هل صلى أم لا؟ وجبت صلاة، وبعد الوقت لا التفات.

الثالث: التكبير

ويتعين «الله أكبر» بالعربية، فتبطل لو بَدّل اللفظ بمرادفه، أو فُدِمَ «أكبر» أو عرّفه، أو مَدَّ همزة «الله» أو وَصَلَهَا، أو وصل همزة «أكبر» أو مَدَّهَا وقصد الاستفهام بالأول، وجمع كَبُرَ في الثاني، أو أدخل بحرف منها ولو تشديداً، أو أخرج حرفاً من غير مخرجه، أو لم يُسمِعْه نَفْسَهُ ولو تقديراً، أو كَبُرَ بالعجميّة مع إمكان التعلّم، أو لم يوال بين كلمتيه، أو أضاف «أكبر» إلى غيره وإن كان عامّاً كقوله: «أكبر من كل شيء»، أو أدخل لفظاً بين اللفظين، ولو قصد أكبر من

كل شيء لم يضر؛ لأنه المقصود في رواية^١، وفي أخرى إنما المقصود أكبر من أن يوصف^٢.

وتبطل لو كثر قاعداً أو أخذاً في القيام أو في الهوي إلى الركوع. ويجب التعلم على الجاهل والأعجمي مادام الوقت، ومع ضيقه يُحرم بلفظه. ومؤوف اللسان يأتي بالمقدور، والأخرس بما أمكن، ولو تعذر عقّد قلبه بمعناه وحرّك لسانه وجوباً وأشار بإصبعه. ومقطوع اللسان يحرّك الباقي، فإن استُوصِل كفى تصوّر المعنى والإشارة بالإصبع.

ويجب أن يقصد به الدخول في الصلاة، فلو نوى المسبوق به تكبير الركوع بطل، ولو نواهها فالبطلان قوي؛ لأنّ الفعل لواحد لا يقع على وجهين. وفي الخلاف: تجزئ واحدة للاستفتاح والركوع بالإجماع^٣، ولرواية معاوية بن شريح عن الصادق عليه السلام^٤.



فروع.

لو كثر ثانياً للافتتاح بطلت، إلا أن يسوي بطلان الأول إن قلنا بالبطلان بالنية، ولو كثر ثالثاً له صحّت إلا أن تصحّ الثانية، وهكذا. ولو شك هل نوى الافتتاح أو لا في أثنائه أعاد، وبعده لا يلتفت.

والألفح يجب عليه إصلاح لسانه بحسب المكنة، ويجب على المولى تمكين عبده من التعلم.

والأقرب أنّ التكبير جزء من الصلاة؛ لقول النبي ﷺ: «إنما هي التكبير والتسبيح

١. تفسير نور الثقلين، ج ٣، ص ٢٤٠.

٢. الكافي، ج ١، ص ١١٧-١١٨، باب معاني الأسماء وشققها، ح ٨-٩، معاني الأخبار، ص ١١-١٢، باب معنى الله الأكبر، ح ١-٢.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٣١٤، المسألة ٦٣.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٧-٤٠٨، ح ١٢١٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٥، ح ١٥٧.

والقراءة^١ وفوله^٢: «تحریمها التکبیر»^٣ لا ینافیہ، لحوار إضافة الحزء إلى کلّه. ولیکثر المأموم بعد الإمام، وجوزہ فی المبوط معه^٤، فإن کثر قلبه قطعها بتسلیمة ثم کثر بعده.

والمستحب ترك المذ في اللفظین بما لا یشخرج إلى المبطل، ورفع الیدین به مبسوطین مضمومتی الأصابع، لا الإبهام. مستقبلاً ببطونهما القبلة، وابتداء التکبیر عند ابتداء الرفع وانتهاءه بانتهائه، وقيل یکثر عند إرسالهما^٥، وقيل وهما قارئان فی الرفع^٦.

ویکره أن ینجاوز بهما الأذنین. وهذا رفع مستحب فی کل تکبیر للصلاة وآکذه الحرمة، ولالإمام أفضل، وأوحه المرتضى فی الجميع^٧.

ویستحب ستّ تکبیرات، بدعو بعد ثالثة والحامسة والسادسة. ثم یتوجه فی الساعة، وبخیر فی تعیین الحرمة من السمع، والأفضل الأخيرة ومورده أول العریضة، وأول صلاة اللیل والور، وأول سنة الروال، وأول سنة المغرب والوتر، وأول رکعتی الإحرام وابن إدريس مورده کل صلاة^٨، والمرضى قول باختصاصه بالفرائض^٩، والعموم أولى.

ویسرّه الإمام^{١٠} ویشیع المأموم تکبیرة الإحرام، ویسرّ المأموم الجميع والظاهر أن المنفرد مخیر فی العهریة والسریة، ویحتمل تبعیة الفریضة

١ صحیح مسلم، ج ١ ص ٣٨١-٣٨٢، ج ٣٣/٥٢٧

٢ الکافی، ج ٢، ص ٦٩، باب النوادر، ج ٢: النقیه، ج ١، ص ٣٣، ج ٦٨.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٠٢

٤ قاله الکراجکی فی الروضة علی ما حکاه أيضاً عنه فی ذکر الشیعة، ج ٣، ص ٣٠٥ (صن الموسوعة، ج ٧).

٥ قاله البغوی علی ما حکاه عنه النووی فی المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ٣٠٨.

٦ الانتصار، ص ١٤٧-١٤٨، المسألة ٤٥

٧ السرائر، ج ١، ص ٢١٦.

٨ لم یعتبر علیه فی کتبه لکن حکاه عنه العلامة فی مختلف الشیعة، ج ٢، ص ٢٠٢، المسألة ١١٤

٩ أي وسرّ الإمام التوجه بستّ تکبیرات والأدعية التي ینها، ویجهر بتکبیرة الإحرام.

الرابع - القراءة

وفيه بحثان:

[البحث الأول] [في واجباتها]

تجب عيناً الحمد في الثنائية والثلاثية، وفي أولتي الرباعية، وسورة كاملة فيما عدا الأخيرتين، وثالثة المغرب على لأصح، وهي النهاية - واختاره ابن الجنيدي^١ وسألا^٢ - لا تجب السورة^٣.

وتبطل لو أخل بالفاتحة عمداً أو جهلاً، أو بالسورة كذلك لغير ضرورة، أو أخل ببعض ولو حرفاً أو تشديداً أو مدّاً متصلاً أو إدعاماً لا كبيراً، أو حركة إعراب أو بناء، أو سكون إعراب أو بناء، أو بالجرء لصوري، أو بالظم كقراءتها مقطعةً مثل أسماء العدد، أو بالبسطة من كل منهما إلا سراءً أو قدم السورة على الحمد عمداً أو جهلاً، أو قرأ خلالها من غيرهما عمداً، أو قطع القراءة طويلاً يخرج به عن الولا، أو نوى قطع القراءة، أو سكت طويلاً، أو نوى قطع القراءة لا بنية العود على القول بمأثير نسيء المنامي، أو قرأ عزيمة في الفرائض، أو ما يفوت بقراءته الوقت، أو عدل عن السورة بعد تجاوز نصفها لغير غلط أو ضيق وقت، أو عن الإحلاص والجهد بالشروع فيهما بغير الجمعة والماقيص، أو قدم السورة على الحمد عمداً، أو بسملة لا بفصد سورة معينة، أو قرأ بالشاذ لا بالسبع والعشر، أو أخرج حرفاً من غير مخرجه حتى «الضاد» و«الطاء» عالماً، أو جاهلاً ويمكنه التعلم أو جهر فيما يجب الإحفات فيه، بإسماع نفسه تحقيقاً أو تقديراً، كالظهرين، وثالثة المغرب، وأحيرتي العشاء، أو خافت فيما يحب فيه الجهر بإسماع القريب ولو تقديراً، كالصبح وأولتي العشاءين عمداً

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ١٦١، المسألة ٨٩.

٢. المراسم، ص ٦٩.

٣. النهاية، ص ٧٥.

ـ خلافاً للمرتضى^١ وابن الحنيد^٢ - لا جهلاً.

ولا جهر على المرأة، ولا يستأنف ما خالفه من الجهر أو السر ولو كان في أثناء القراءة، أو قرن بين سورتين عمداً في نهيضة، والأقرب الكراهية، أو فرق بين «الضحى» و«ألم نشرح»، أو بين «الفجر» و«لايلاف»، أو ترك البسملة بينهما عمداً على الأقوى وإن حكمنا بالوحدة، أو من عمداً إلا لتقية ولو في آخر الحمد، ولو قال: «اللهم استجب» لم تبطل وإن كان مسمى آمين.

وتحب القراءة بالعريضة، فلا تجزئ لترجمة ولو كان عاجزاً، ويلوح من المبسوط جوازها مع العجز عن التعلم^٣، وفاء في الخلاف^٤، وكذا باقي الأذكار، ويجب التعلم، ومع ضيق الوقت لو أحسن بعضها قراءاً، ولو أحسن غيرها قرأ منه بقدر حروفها فزائداً، أو قرأ سورة كاملة معه إن أحسها، وإلا فمعض سورة، ولو تعلم بعض آية أتى بها إن سُبِّحَ قرآناً، ولا يجب تكرارها بقدر الحمد، وكذا لا يجب تكرار الآية التامة، وكذا كل عاخر عن الفاتحة.

ولو لم يحبس شيئاً سُبِّحَ الله وكثره وهنَّه بقدرها عند ضيق الوقت، ويظهر من المعتبر الاجترار بمطلق الذكر وإن لم يكن بقدرها^٥، والأقرب وجوب ما بحرئ عن الحمد في الأخيرتين، ولو أحسن بعض لأذكار كثره بقدرها، والقراءة من المصحف أولى من الجميع مع إمكانها، ثم الائتماء بالعالم العدل

والأخرس يعزك لسانه بها، ويعقد فيه بمصاها إن أمكن فهمه. ومؤوف اللسان يجب عليه إصلاحه بحسب المكة، وكذا اللاعن، وفي وجوب ائتمام الأخرس وهذين نظر.

١. حكاة العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٧٠، المسألة ٩٢ من مباحده

٢. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٧٠، المسألة ٩٢

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٠٦

٤. الخلاف، ج ١، ص ٣٤٣، المسألة ٩٤.

٥. المعتبر، ج ٢، ص ١٦٩

ولو جهل السورة وجب التعلم، ومع الضيق ما يُحسن، ولو لم يحسن شيئاً فلا تعويض. ويتخير في أخيرتي الرباعيات وثالثة لمغرب بين الحمد وبين اثنتي عشرة تسبيحة صورتها: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»، ثلاثاً، مرتباً على الأقرب، وأسقطه في «المحترق»^١، وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام «مرة»^٢. وفي رواية محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام بإسقاط: «الله أكبر»^٣. وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «الحمد لله وسبحان الله والله أكبر»^٤. وقال المرتضى: عشر^٥، وابن بابويه: تسع^٦. وابن الجنيد: تحميد وتسبيح وتكبير من غير ترتيب^٧.
والحمد أفضل للإمام، ويتساويان للمنفرد، ولا يسقط التعبير لناسي القراءة على الأشهر، ورواية الحسين بن حماد عنه عليه السلام تنصّ على تعيين الحمد له في ركعة من الأخيرتين^٨.

البحث الثاني في سفلها

يستحب التعوذ في أول ركعة قبل القراءة، وحسنه: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، والإسراؤه. وقوى أبو علي وجوب التعوذ للأمر به^٩، وروى حماد عن الصادق عليه السلام أنه جهر به^{١٠}.
والجهر بالبسملة في الحمد والسورة في موضع الإخفات مطلقاً، وخصه

١. المحترق، ج ٢، ص ١٩٠.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢١٩، باب القراءة في الركعتين الأخيرتين...، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٨، ج ١٣٦٧.

الاستبصار، ج ١، ص ٣٢١، ج ١١٩٨.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٩، ج ٩٢٤، وفيه: «محمد بن عمران».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٩، ج ٣٧٢: الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٢، ج ١٢٠٣.

٥. جمل العلم والعمل، ص ٦٨.

٦. المقنع، ص ١٩٤، الفقيه، ج ١، ص ٣٩٢، ج ١١٦٦.

٧. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ٩٠.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٤-٣٤٥، ج ٥، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٨، ج ٤٧٩.

٩. أي أبو علي بن الشيخ الطوسي على ما حكاة عنه أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٠ (صن الموسوعة، ج ٧).

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٩، ج ١١٥٨.

ابن إدريس موضع تعيّن الحمد^١، وأوجه أبو الصلاح فيه^٢، وابن البرّاج أوجب الجهر بها مطلقاً^٣، وابن الجنيد إنّما يجهر الإمام^٤، وابن بابويه^٥ والشيخ يستحبّ مطلقاً^٦.

وقراءة السورة في السابعة، وترتيل لقراءة، ونعتد الإعراب، والوقوف على محلّه، فالتأمّ ثمّ الحسن ثمّ الحائز، وقرءه قصار المفضل في العصر والمغرب، ومطوّلاته في الصبح، ومتوسّطاته في الظهر - على الأقرب - والعشاء؛ لرواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^٧، وهو من سورة محمد ﷺ إلى آخر القرآن، وقراءة الجمعة والتوحيد في صبحها - وقال ابن بابويه: الثانية بالصافقين^٨ - وفي المغرب ليلة الجمعة بها وبالأعلى - وفي المصباح: التوحيد بدل الأعلى^٩ - وفي عشاءها بها وبالأعلى - وقال ابن أبي عقيل: بها وبالمنافقين^{١٠} - وفي طهرها وجمعتهما بهما، وأوجه الصدوق فيهما^{١١} وفي عصرها بهما، وفي غداة الإثنين والخميس بهل أتى والغاشية.

والجهر في موافق الليل وطوال السور، والسرّ في النهار وقصارها، وفي المبسوط^{١٢} التوحيد فيها أفضل^{١٣}، ولا يجوز الجهر في ظهر الجمعة على الأقرب، واستحبّه

١ السرائر، ج ١، ص ٢١٧

٢ الكافي في الفقه، ص ١١٧

٣ المهذب، ج ١، ص ٩٢

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٢، انصافاً ٩٤

٥ الفقيه، ج ١، ص ٨، ٣، ديل الحديث ٩٢٢، المقنع، ص ٤٥

٦ المبسوط، ج ١، ص ١٠٥

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٥، ج ٣٥٤

٨ الفقيه، ج ١، ص ٢٠٧، ج ٩٢٢

٩ مصباح المتجذّب، ص ٢٦٢

١٠ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٥، انصافاً ٩٦

١١ الفقيه، ج ١، ص ٣٠٧، ج ٩٢٢، المقنع، ص ١٤٧

١٢ المبسوط، ج ١، ص ١٠٨

الشيخ مطلقاً^١، وهو مشهور في الرواية^٢، والمرضى إذا صَلَّيَتْ جماعة^٣، ويستحب في الجمعة إجماعاً.

ولا تجزئ بعض السور في الثانية من المائة عن الحمد لمن بقى في الأولى، خلافاً لابن أبي عقيل^٤.

وقراءة الجحد ثم التوحيد في أولي سنة الروال، وأولي سنة المغرب، وأولي صلاة الليل، وفي فرض العداة إذا ضاق وقتها، وركعتي الطواف، والإحرام، وروي البداية بالتوحيد^٥، وروي قراءتها ثلاثين مرة في أولي صلاة الليل^٦.

وسؤال الرحمة والاستعادة من النعمة عند آتئهما، وتغايير السورة في الركعتين، وتطويل السورة في الركعة الأولى على الثانية، والقراءة على نظم المصحف لا نعلم استحبابها، ورفع صوت الإمام؛ لاستملاع العاموم م لم يخرج عن المعتاد، ولا منع من قراءه المعوذتين في الفرض والنفل، وقول ابن مسعود شاذ.

وقراءة الحمد أو شيء من القرآن ثم قرأ عريضة في النافلة وسجد في آخرها؛ ليركع عن قراءة، وتأخير التخطي لمريد التقدم، أو التأخر حتى يفرغ من القراءة، فلو فعله في الأثناء سكت وجوباً والسكوت عقيب قراءة الحمد، وعقيب قراءة السورة بقدر نفس، والأقرب استحبابه عقيب الحمد في الأخيرتين، بل وعقيب التسبيح.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٥١

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٢٥، باب القراءة يوم الجمعة وليلتها، ح ٥: الفقيه، ج ١، ص ٤١١، ضمن الحديث ١٢٢٠: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤ و ٢٤٤ - ٢٤٥، ح ٤٩ - ٥٠ و ٦٥٩ و ٦٦٤ ولريد من الاطلاع راجع وسائل الشيعة، ج ٤، ص ٨١٩، باب ٧٢ من أبواب القراءة في الصلاة.

٣. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٨ المسألة ١٠٠ عن مصباحه

٤. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٧٨، المسألة ٩٨

٥. رواه الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٢، ح ٢٧٢

٦. الفقيه، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٤٠٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٧٠

تنقّة: الأقرب وجوب الإخفات في لتسيح عوض الحمد لا استحبابه، ووجوب القراءة عن ظهر القلب مع القدرة في الفريضة.

وفي المعتمد: لا يجب^١؛ لرواية الصيقل عن الصادق عليه السلام^٢، وتُحتمل على النافلة أو مع العذر كما يظهر من المبسوط^٣.

ولو قرأ العريضة في الفريضة ناسياً وجب العدول ما لم يركع، ولا عبرة بتجاوز السجدة، ولو نفينا وجوب السورة حاز أن يقرأ ما عدا السجدة.

ولو جهر في موضع الإخفات جهلاً فكالمكس؛ لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام^٤، وبسقط الجهر عند النقبة، ويكفي عندها في السرّ مثل حدثت النفس.

وباقى الأذكار يستحب للإمام الجهر بها، وللمأموم الإخفات، ويتخير المنفرد؛ لرواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام^٥.

وعند في المعتمد العدول عن الإخلاص والحد مكرهاً^٦، مع روايه عمرو بن أبي نصر عن الصادق عليه السلام «يرجع من كلّ سورة إلا السورتين»^٧، وفتوى الأصحاب

الخامس. الركوع

ويجب الانحساء بحيث تصل كفاه ركنيه في كلّ ركعة مرةً، وفي الآيات خمس كلّ واحد ركن، ولو تعذر الانحساء أتى بالممكن، ولو تعذر أوماً، ولو بلغ إلى حدّ الركع -

١ المعتمد ج ٢، ص ١٧٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ٢٩٤، ج ١١٨٤

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٠٩

٤ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٤، ج ١ - ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٢، ج ٦٣٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٣ ج ١١٦٤

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٢، ج ٦٣٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٣، ج ١١٦٤

٦ المعتمد، ج ٢، ص ١٩١

٧ الكافي، ج ٣، ص ٣١٧، باب قراءة القرآن، ج ٢٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٠ و ٢٩١، ج ٧٥٢ و ١١٦٦

لكبير أو غيره - زاد انحناء يسيراً للفرق على لأقوى، وقال الشيخ: لا يجب^١ وطويل اليدين وقصيرهما ينحني كالمستوي، ولا يجزيه أن ينخنس^٢ لتصل كفاه ركبتيه.

ويجب فيه عيناً على الأظهر «سبحان ربي العظيم وبحمده»، وأبو الصلاح الثلاث للمختار والواحدة للمضطرب، قال: وأفضله الكبرى ويجوز الصغرى^٣، وابن بابويه خير بين الكبرى مرة والصغرى ثلاثاً^٤، وابن دريس اجتزأ بمطلق الذكر^٥، وهو في صحيح الهشاميين^٦ عن الصادق عليه السلام^٧، والطمأنينة بقدره ساكن الأعضاء في حدّ الراكع، فلو اضطرب أو ابتدأ به قبل الانتهاء أو أتمه بعد الرفع مختاراً بطل. ورفع الرأس على هيئة القيام في الصلاة، والطمأنينة فيه كما قلناه، وليست ركناً على الأصح، خلافاً للشيخ في الخلاف^٨، ولو بعد الرفع والطمأنينة سقطا، ولو أمكن الاعتماد وجب، ولو قدر عليهما بعد أن جلس للسجود فالأقرب أنه لا يتدارك. وكذا لو تركهما ناسياً مع احتمال الرجوع عوباً في الموضعين، وأقوى منه ما لو سقط بعد

١. المبسوط، ج ١، ص ١١٠.

٢. ورد في هامش السحرة «ش»: «ينخنس وهو أن ينزل بجسده ليصل كفاً من غير انحناء».

٣. الكافي في الفقه، ص ١١٨.

٤. الهداية، ص ١٣٦ - ١٣٧.

٥. السرائر، ج ١، ص ٢٢٤.

٦. هما هشام بن الحكم، أبو محمد مولى كننة، وكان يرل بي شيان بالكوفة، انتقل إلى بغداد سنة ١٩٩ هـ ومات فيها. وهو من أتقى الأعلام على وثاقته وجلالته وعظم قدره ورفعة منزلته عند الأئمة الأطهار، صاحب الإمامين الصادق والكاظم عليه السلامين، راجع رجال النجاشي، ص ٤٣٣، ألف ١١٦٤، ورجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٥٠، وص ٣٤٥، الرقم ١٥١٥٣، والمهرست، الشيخ الطوسي، ص ٤٩٣ - ٤٩٤، الرقم ٧٨٣.

وهشام بن سالم الجواليقي، مولى بشر بن مروان، أبو الحكم روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلامين ثقة، له كتاب راجع رجال النجاشي، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥، ورجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٤٩، وص ٣٤٥، الرقم ١٥١٥٤، والمهرست، الشيخ الطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣.

٧. الكافي، ج ٢، ص ٣٢٢، باب السجود والسيح والدعاء، ج ٨، ص ٣٢٩ - ٣٣٠، باب أدنى ما يجزئ من التشبيح...، ج ٥، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٢، ج ١٢١٧ - ١٢١٨.

٨. الخلاف، ج ١، ص ٣٤٨، المسألة ٩٨.

تمام الركوع إلى الأرض لعارض فإنه يرجع لهما، ولو سقط قبل كمال الركوع رجع له. ومنعه في المعتبر لثلاثاً بزيد ركناً^١، ولأقرب جواز قيامه منحياً إلى حد الركع لا وجوبه، ولو قام لم تجب الطمأنينة هنا قطعاً لهذا القيام.

والمستحب التكبير له قائماً رافعاً يديه كما مر، فإذا أرسلهما ركع ووضع اليدين على الركبتين مفرجات يداً باليمى، ولو تعذر سقط، ولو أمكن إحداهما فعل، وأن لا يكونا تحت ثيابه بل في الكتفين أو يبرزهما، وكثره أبو الصلاح جعلهما في الكتفين^٢. ورد الركبتين إلى خلف، وتسوية ظهره، ومدّ عنقه محاذاً لظهره، ونظره إلى ما بين رجليه، وليكن وضعهما كوضع القيام. والتعافي والتجنيح والدعاء أمام السبوح، وتليث الكبرى فما راد، والإمام يقتصر على الثلاث وقول: «سمع الله لمن حمده، نحمد لله رب العالمين، أهل الكبرياء والحدود والجبروت» وروى: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^٣ وروى: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ مِلَأَ السَّمَاوَاتِ وَمِلَأَ الْأَرْضِ، وَمِلَأَ مَا شئتَ مِنْ شَيْءٍ يُعَدُّ» والإمام وغيره في هذا الذكر سواء، ولا يكفي «من حمد الله سمع له»، وفي حواره نظر، ومعنى «سمع الله لمن حمده» قبل وأجاب.

ولو نوى مدكّر نعمة شكرها، ووظيفة الرفع أحرأ، وكذا العاطس

تنمّة: الأقرب وحسب اسحاء تبغ معه الكفان ركنتيه، ولا يكفي بلوغ أطراف الأصابع، وفي رواية يكفي^٤، والأقرب أن الطمأنينة فيه ليست ركناً خلافاً للخلاف^٥

١ المعتبر، ج ٢، ص ٢٠٥

٢ الكافي في الفقه، ص ١٢٥

٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٤٦، ج ١٧٦، ٢٠٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ١٣٥، ج ٢٦٠٥

٤ رواها الكليني في الكافي، ج ٣، ص ٣٣٤-٣٣٥، باب القيام والقعود في الصلاة، ج ١

٥ الخلاف، ج ١، ص ٣٤٨، المأثدة ٩٨

وأوجب التكبير للركوع والسجود ابنُ أبي عقيل^١ وسَلار^٢، وليس بقويّ وهل يرفع يديه للرفع من الركوع؟ المشهور عدمه، وروى فِثْلُهُ عن الصادق عليه السلام^٣ ابنُ وهب^٤ وابنُ مُسكان^٥، ولا بأس به.

وإطباق إحدى الكفين على الأخرى، وجعلهما بين الركبتين في حال الركوع إن صحَّ فهو منسوخ؛ لما ورد من النهي عنه^٦، فيحرم عند الشيخ^٧، ويكره عند أبي الصلاح^٨، وهو أشبه.

وقال الشيخ أكمل التسبيح سبع^٩، ولأقرب استعباب الزيادة بحيث لا يلحقه الملل؛ لرواية أبيان بن تعلب أنه عدَّ على لصادق عليه السلام في الركوع والسجود ستين تسبيحة^{١٠}، وعدَّ عليه حمزة بن حُمران مفتدياً به في الركوع أربعاً وثلاثين «سبحان ربِّي العظيم وبحمده»^{١١}، وترتيل الذكر.

ويكره القراءة في الركوع والسجود، ولو تمَّ ركوعه أو طمأنينته أو رفيعه غير الصلاة بطلت، وكذا يباحي الأفعال ولو نوى الرياء بالرائد على الواجب من الطمأنينة بطل إن كثر ولو كثر للركوع في هويته ترك الأفضل، ويكره أن يُذلي رأسه راکعاً، وأن يتبازخ بأن يجعل ظهره مثل السرج.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨٧، المسألة ١٠٥.

٢. المراسم، ص ٧٦.

٣. في جميع النسخ، والدروس الشرعية، ج ١، ص ١٧٢، دليل المدرس ٤٢ (صم الموسوعة، ج ٩): «ابن وهب»، وتلَّ الصحيح - كما في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٨، المسألة ١٠٦ وذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٢ (صم الموسوعة، ج ٩) - «ابن عقار». راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٥، ج ٢٧٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٥، ج ٢٨٠.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٠-٣٠٢، ج ٩١٥، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨١، ج ٣٠١.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٢٤٧، المسألة ٩٧.

٧. الكافي في الفقه، ص ١٢٥.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١١١.

٩. الكافي، ج ٢، ص ٣٢٩، باب أدنى ما يجرى من التسبيح...، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٩، ج ١٢٠٥.

١٠. الكافي، ج ٢، ص ٣٢٩، باب أدنى ما يجرى من التسبيح...، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٠، ج ١٢١٠.

السادس: السجود

ومباحثه ثلاثة:

[البحث] الأول [في واجباته]

تجب في كل ركعة سجدتان هما معاً ركس، تبطل بتركهما سهواً، إلا الواحدة سهواً في جميع الصلاة. وقال ابن أبي عقيل: تبطل الصلاة بالسهو عن سجدة واحدة مطلقاً^١، ووافقته الشيخ إن كانت من الركعتين الأولىين، ولم تبطل الصلاة بتركهما معاً من الأخيرتين سهواً إذا تداركهما ولو في ركعة أخرى^٢، والأشهر الأول.

ويجب فيه الانحناء حتى تساوي مسجده موفقه، أو يريد بليته لا أزيد، وكذا في طرف الانخفاض. وهل يجب علو الأسافل على الأعالي^٣ الأظهر لا، ولو لم يتمكن من ذلك فما قدر عليه ولم يرفع مسجته، وإن عجز أوماً، والسجود على الجهة وباطن الكفين والركبتين وبهما يبرجلين. وقال المرتضى: مفصل الكفين عند الرنديين^٤، ولو تعذر بعضها أتى بالباقي، وتكفين الأعضاء بحيث يكون ثقله على المساحد، وملاقاة الجبهة لما يصح لسجود عليه، وقدر بدرهم أو رأس الأملة، أما باقي الأعضاء فالمعتبر مستى لعضو.

ولو كان بجبهته دُمِّل احتقر ليقع السليم على المسجد، فإن تعذر فعلى أحد الجيبين، فإن تعذر فعلى الذقن، فإن تعذر أوماً، ويشترط بروز الجبهة، فلو سجد على كور العمامة أو غيره مما يعد حائلاً بطر. ولو كانت العمامة ممّا يصح السجود عليه، أو أدخل بين الجبهة والعمامة مسجداً صح، ويظهر من المبسوط المنع^٥.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣٧٢، المسألة ٢٦٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٤، دليل الحديث ٦٠٤.

٣. أي هل يجب رفع الأسافل - الذي هو الحقون - في حال السجود على الأعضاء الأعلى بحيث يكون أعلى منه؟ قيل: نعم؛ لأنه المتعارف حالة السجود، ولعل للشيخ عليه وقيل لا - وهو الأظهر لتحقيق السجود بدون ذلك.

٤. جمل العلم والعمل، ص ٦٦.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١١٢.

والذكر كما سبق في الركوع، ولكن هنا «سبحان ربّي الأعلى وبحمده»، وهي الكبرى، والطمأنينة بقدره، ولو تعذّرت سقطت ويأتي بالذكر بعدها. ورفع الرأس من السجود الأوّل، والطمأنينة فيه، ثم السجود ثانياً على الصفة، ورفع الرأس منه. ولا تجب الطمأنينة - على المشهور - لأهل السجود، وأوجه المرتضى^١، وهي جلسة الاستراحة في الركعة الأولى والثالثة، والأشهر النّدب.

البحث الثاني في مستحباته

وهي التكبير له قائماً والتخوية في هويّه والبدأة بوضع اليدين معاً - وروي السبق باليمنى ثمّ الركبتين - واستيماب الأَعْصَاء و لإِرْغَامِ الْأَنْفِ، وفسره المرتضى بطرفه ممّا يلي الحاجبين^٢. وزيادة التمكين في لجهة، والسجود على الأرض وأفضلها التربة الحسيّة، وضمّ أصابع اليدين حبال السجود، ولا يجعلهما بإزاء ركبتيه، بل يحزّفهما شيئاً عن ذلك حبال السكّين، رَوَاهُ [زُرَّارَةُ عَنْ الْبَاقِرِ] ^٣، والمشهور بحذاء الأذنين.

ونظره ساجداً إلى طرف أنفه، وجالساً إلى جِجْرِهِ، وقال ابن الحنيد: يستقبل بيديه القبلة ويفترق الإبهام^٤. ومساواة موقفه لمسجده أو نقصه بما لا يزيد عن كِبْنَةٍ، والتجافي للرجل بحيث لا يضع شيئاً من جسده على شيء. والتجنّيع بالعضدين والتفرقة بين الفخذين والذراعين، ولا يمسّط الذراعين على الأرض، وإبرز اليدين والدعاء وتكرار التسبيح، كما مرّ في الركوع

والدعاء فيه بالمباح جائز، وهو قمن^٥ بالإجابة، والتكبير بعد رفعه من الأولى معتدلاً، والدعاء بين السجدين، والتكبير للثانية معتدلاً، والتكبير بعد رفعه منها

١ المسائل الناصريّة، ص ٢٢٣، المسألة ٨٧

٢. جمل العلم والعمل، ص ٦٦

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٣٤-٣٣٥، باب القيام والقعود في الصلاة، ح ١

٤. لم نثر على من حكاه عنه.

٥. القنن - يفتح القاف أو كسرهما وفتح الميم - العربي والحيق والجدير لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٤٧، «قمن».

معتدلاً، والتورك في الحليتين، وهو أن يجلس على وركه الأيسر ويخرج رجله من تحته، ويجعل ظاهر اليسرى إلى الأرض، وظاهر اليمنى إلى باطن اليسرى.

ووضع اليدين على الفخذين مبسوطة الأصابع مضمومة، وترك الجلوس على الأليين، وترك الإقعاء بين السجدين، وهو أن يقعد على عقبيه ويعتمد بصدري قدميه على الأرض. وكذا يكره الإقعاء في جلسة الاستراحة، وقال ابن بابويه: لا بأس به بين السجدين^١، وفي المبسوط: يحوز الإقعاءان^٢، والمشهور الكراهية والاعتماد قائماً على يديه سابقاً برفع ركبتيه، ويسط الكفّين حال القيام، ويكره العجر بهما، رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام^٣ ونفع موضع السجود، ولو أثنى بحرفين بطل، ولا يكره السجود على المِرْوَحَة وسواك والقود.

ويحوز تسوية المسجد في أثناء الصلاة، ومسح العبهة من التراب، وتأخيرها حتى يفرغ من الصلاة أفصل.

ويسحب أن يقول عند قيامه: **أُبَحِّولُ لِلَّهِ وَفِيَّ تَهْ أَقُومُ وَأَقْعُدُ**، وروى عبدالله بن سنان^٤ والمعبره عن الصادق عليه السلام: **«وَأُرْكَعُ وَأَسْجُدُ»**، وهو حسن، وقال المفيد: يقوم للثلاثة تكبير^٥، وأسقط تكبير الفتوت، وتكبير في الحصى فرضاً وستة بعده أربع وتسعون^٦.

والأشهر التكبير للموت للثلاثة، فامدد خمس وتسعون، وفي حسنة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام التصريح بهذا العدد وبكبرة الفتوت خمساً^٧.

١ الفقيه، ج ١، ص ٣١٢، ذيل الحديث ٩٢٩

٢ المبسوط، ج ١، ص ١١٢

٣ الكافي، ج ٢، ص ٣٣٦، باب القيام والقعود في الصلاة، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ١٢٢٢

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨٦، ح ٢٢٠

٥ لم أجد رواية المعبره عن الصادق عليه السلام، والموجود رواية عبدالله بن المعبره عن عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام راجع السرائر، ج ٢، ص ٦٠٢

٦ لم نثر عليه في كتبه، نعم حكاه عنه المحقق في المعبر ج ٢، ص ٢٢٢

٧ عدد التكبيرات أربع وتسعون في الإشراف، ص ١٩، ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٩.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٣١٠، باب اقتناع الصلاة والحد في تكبير... ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨٧، ح ٣٢٣.

البحث الثالث في الأحكام

لو وقعت الجبهة على أزيد من لَبْنَةٍ رفعها وسجد، ولو نسي حتى رفع استدرك و
 لو في السجدين، ولو لم يذكر حتى دخل في ركن آخر فهو تارك للسجود. ولو
 وقعت على لبنة فما دون استُجِبَ سَجُّهَا إِيَّيَ الْمُعْتَدِلِ، ولو وقعت على ما لا يصح
 السجود عليه وذكر في الأثناء جرَّها بغير رفع، فلو رفع فالأقرب البطلان، وإن ذكر
 بعد رفع رأسه فالأقرب الصَّحَّةُ، وكذا لو ظَنَّهُ مِمَّا يَصَحُّ عليه السجود فظهر خلافه.
 ولو كان بيده مسجد يضعه ويرفعه لتَقِيَّةٍ أو غيرها فالأقرب أنه غير مبطل وإن
 كان السجود على ما يَتَّقَى به أولى، ولو كان عبثاً فالظاهر أنه ليس بفعل كثير.
 وحدَّ الجبهة ما بين قُصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى الْعَاحِيَيْنِ.

فروع للمعتبر:

[الأول:] لو أراد السجود فسقط بِلا قصد أجزأته إرادته، ولو لم يردده فسقط
 بالأنشبه الإجزاء.

[الثاني] ولو نوى ترك السجود فسقط لا للسجود لم يجرى، والأنشبه البطلان.

[الثالث:] ولو سجد فمرض أَلِمَ أَلْقَاءَ عَلَى جَبِهِ ثُمَّ عَادَ لِلْسَّجُودِ، فَإِنْ تَطَاوَلَ
 انْقِلَابُهُ لَمْ يَجْرُثْ، وَإِلَّا أَجْزَأَ لِبَقَائِهِ عَلَى النِّيَّةِ^١.

ويشكل بلروم زيادة سجدة إن كان قد صدق مستمى السجود.

قيل. ويلحق بذلك السجدة الخارجة عن الصلاة^٢، وهي ثلاث.

الأولى: سجدة القرآن، وهي خمس عشرة، أربع عزائم في سجدة «لقمان»^٣

١. المعتبر، ج ٢، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

٢. لم يشر على قائله.

٣. في جميع النسخ سجدة لقمان، كما هي أكثر كتب القدماء، كالحقيق، ج ١، ص ٨٧. ديل الحديث ١٩٦ والمفنع، ص ٤٠؛ والمفنة، ص ٥٢؛ والانتصار، ص ١٢١، المائة ٢٢؛ والنهاية، ص ٢٠؛ والخلاف، ج ١، ص ٤٢٥.

و«فصلت» و«النجم» و«اقرأ»، وإحدى عشر منونةً في «الأعراف» و«الرعد» و«التحل» و«الإسراء» و«مريم» وفي «نوح» سجدةً، و«الفرقان» و«النمل» و«ص» و«انشقت»، ولا سجدة في «الحجر»

وموضع السجود في «فصلت» عند نصيفة مكملة بقوله: «اللَّهُ»، قالاه في الخلاف^١ والمعتبر^٢ وفي المبسوط آخر الآية^٣، وهو حسن، وقيل: عند «تسأمون»^٤، وهو ضعيف؛ لما فاتته الفور أي هو واجب هنا.

ويجب على القارئ والمستمع في العرائم، ويستحب للمستمع في الأقرب، وفي الباقيات يستحب مطلقاً وهو أيضاً على الفور، وتضيان بالهوات وجوباً أو استحباباً بنية القضاء، وقيل بالأداء: لعدم التوقيت^٥ وهو ضعف؛ لأنه مؤقت بالسبب، وكل الأوقات صالحة به وإن كان أحد الأوقات الخمس.

والأشبه اشتراط السجود على السج، وعلى ما يصح السجود عليه، وإن تعذر فكسجود الصلاة. ويتكرر السجود بتكرر السج ولو كان للتعلم، رواه محمد بن مسلم عن الباقر^٦.

ولا يشترط سجود التالي في الوجوب على المستمع أو الاستحباب، ولا صلاحية

→ المسألة ١٧٣، وغيره؛ وكذا في رواية المروية في ثوب الأعمال، ص ١٤٦ في فضائل سورة الفعة، والهداية، ص ١٣٤ ولكن كما تعرف سورة لقمان ليست من سور العرائم وسورة السجدة وقعت بعد سورة لقمان، نعم قال الطبرسي في مجمع البيان، ج ٨، ص ٣٢٤ في وجه تسميتها وسميت أيضاً سجدة لقمان، لتلا ثلثين به «حم السجدة».

١ الخلاف، ج ١، ص ٤٢٩ - ٤٣٠، المسألة ١٧٧

٢ المعتبر، ج ٢، ص ٢٧٣

٣ المبسوط، ج ١، ص ١١٤

٤ قاله ابن عباس، والثوري، وأهل الكوفة. والشامي رجع المذهب، الشيرازي، ج ١، ص ٨٥؛ المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٦٠

٥ قال المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٢٧٤ وهل الوجه أن يقال: بالأداء، لعدم التوقيت؛ واحتماله العلامة في نهاية الأحكام، ج ١، ص ٤٩٧

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٣، ج ١١٢٩.

كون التالي إماماً للمستمع. ولا يحري الركوع عنها. ويجوز على الراحلة مع الإمكان، وليس فيها تكبير ولا تشهد ولا تسليم. والأفضل الطهارة والاستقبال، ويكبر عند رفعه منها، وأوماً ابن الجنيد إلى اشتراط الطهارة^١.

وروى ابن محبوب، عن عمار عن الصادق عليه السلام: «لا تكبر إذا سجدت ولا إذا قمت، وإذا سجدت قلت ما تقول في السجود»^٢. وهو خيرة ابن الجنيد، وقال: يكبر لرفعها إن كان في صلاة خاصة^٣.

وفي المعني للراوندي:

من قرأ في نافلة «اقرأ» سجد وقال «إلهي آمنا بما كفرنا، وعرفنا منك ما أنكرنا، وأحبناك إلى ما دُعونا، إلهي العفو العفو»، ثم يرفع رأسه ويكبر^٤.
وروي أنه يقال في العزائم: «لا إله إلا الله حقاً حقاً. لا إله إلا الله إيماناً وتصديقاً، لا إله إلا الله عبودية ورقاً. سجدت لك يا رب تعبداً ورقاً»^٥.



فروع:

لو سبق اللسان إلى تلاوة السجدة فالأقرب الوجوب مع احتمال كونه كالسامع. وعلى الوجوب لو كان في صلاة واجبة أوماً، فإذا فرغ قضى. وهل يحرم على المصلي فرضاً استماع سجدة العزيمة؟ الأقرب لا، فحينئذ يومي ويقضي.

قبل^١: ويكره اختصار السجدة، إما حذفها لتلا يسجد، أو تجريدها ليسجد. الثانية: سجدة الشكر، وهي مستحبة عند تجدد نعمة أو دفع نقمة وعقيب الصلاة.

١ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٥، مسألة ١٠٣

٢ السرائر، ج ٣، ص ١٠٥.

٣ لم نثر عليه ولا على من حكاة عنه

٤ لم نثر عليه

٥ ثواب الأعمال، ص ٢٤، ح ١.

٦ لم نثر على قائله.

وقول الصادق عليه السلام: «واجبة تتم بها صلاتك»^١ محمول على التأكيد

ويستحب فيها إصاق الذراعين والصدر والبطن بالأرض، وتعفير الخدين الأيمن أولاً، والعود إلى السجود، وتكرار «شكر» مائة مرة في عوده، أو «عفواً» كذلك، أو ما ييسر، والدعاء بالمأثور.

ولو علم نعمة في ملأ وحاف التهمة بالرياء أو ما يحني ظهره ووضع يده على أسفل البطن

ولا تكبير فيها - وفي المبسوط يكبر إذا رفع^٢ - ولا تشهد ولا تسليم. وإذا رأى مبتلياً فسجد فلا يفعله بحضوره، ولو سجد لرؤية فاسق جاز إعلامه إن رجأ تأثيره فيه

وهل يشرع السجود لاستدامة النعمة، أو ابتداء التطوع به من غير سبب؟ نظر، من قضية الأصل، وعدم النص، وتظهر الفائدة في بذره. أمّا الركوع المحرّد فلم يرد شرعته.

الثالثة: سحرة السهو، وسيأتي إن شاء الله تعالى^٣.

السابع: التشهد

وهو واجب عقيب الثانية مطلقاً، وفي ثلاثية والرابعة تشهدان ويجب فيه: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد»، ولا يجزئ المعنى بالعربية وغيرها، ولا حذف شيء منه، وفي: «وحده لا شريك له» تردّد، قربه وجوبها تحبيراً، وكذا: «عبده»، ولو أضاف الرسول إلى المصمر عند حذف «عبده» لم يجرى، ويجب مراعاة الجزء الصوري، والجاهل يجب عليه التعلم، فإن ضاق الوقت أتى بما علم، وإلا فالترجمة،

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٣٢-٣٣٤، ج ١٩٧٩ تهذيب الأحكام ج ٢، ص ١١، ج ١٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١١٤.

٣. يأتي في ص ٢٤٢ وما بعدها.

والأ احتمال الذكر - إن علمه - والسقوط.

وتجب الموالاة، بمعنى الاتباع المعتاد وعدم تحلل كلام خارج عنه، والجلوس له، والطمأنينة بقدره.

ويستحب في التشهد الأول: «بسم الله وبالله، والحمد لله، وخير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، وأشهد أن ربّي نعم الرب، وأنّ محمداً نعم الرسول، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، وتقبل شفاعته في أمته وارفع درجته»، «الحمد لله» مثنى أو ثلاث. وفي التشهد الثاني ذلك إلى «نعم الرسول»: «التحيات لله، الصلوات الطيبات الطاهرات الراكيات الغاديات الرائحات الساهيات الساعيات، لله ما طاب وزكى وطهر، وما خلص وصفاً لله». ثم يكثر الشهد إلى الساعة: «وأشهد أن الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وسلم على محمد وآل محمد، وترحم على محمد وآل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم، إناك حميد مجيد، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، واغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، ربنا إناك رؤوف رحيم، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، وامنن عليّ بالجنة، وعافني من النار، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، واغفر للمؤمنين والمؤمنات، ولمن دخل بيتي مؤمناً، ولا تزد الظالمين إلا تباراً».

وروى عمرو بن حُرَيْث عن الصادق عليه السلام استعجاب «سبحان الله» سبعاً بعد

التشهد الأول^١.

ومورد التحيات التشهد الذي يخرج به من الصلاة عند جميع الأصحاب، فلا تحيات في التشهد الأول في الرباعية والثلاثية، ولو أتى بها فيه فالظاهر الجواز؛

لقول الصادق عليه السلام: «كلما ذكرت الله عز وجل به والنبي ﷺ فهو من الصلاة»^١.
ويستحب التورك فيه، ولكن فيه الأيمان على الأرض.
وقال ابن أبي عقيل: ينصب طرف يهامه اليمنى على الأرض^٢.
وقال ابن الجنيد:

يجعل بطن ساقه اليمنى على رجله اليسرى، وباطن فخذ اليمنى على عرقوبه
الأيسر، ويلصق حرف يهام رجله اليمنى ممّا يلي حرفها الأيسر بالأرض،
ويأقي أصابعها عالياً عليها، ودل لا يحرثه غير التورك على الأيسر مع القدرة،
ثم الأيسر^٣

وقال ابن بابويه: لا يجوز الإقعاء في التشهد^٤
وليضع اليدين بهيئتها بين السجدين
وقال ابن الجنيد: يشير بالسبابة في تعظيم الله وينظر إلى حمره^٥.
ويجوز الدعاء فيه، وفي أحوال الصلاة بالمباح

الثامن: التسليم

والأولى وجوبه، ولفظه: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، والأكثر على
الاجتزاء «بالسلام عليكم». وأما «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» فالأخبار
صريحة في الخروج بها من الصلاة^٦، ولكن لم يوجبها أحد من القدماء، بل القائل
بوجوب التسليم يجعلها مستحبة - كالسلام على الأنبياء والملائكة - غير مخرجة

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٧-٢٣٨، باب التشهد في الركعتين الأولىين، ج ٦

٢ أيضاً حكاه عنه في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٠ (ضمن الموسوعة، ج ١٧)

٣ لم نثر عليه

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣١٤، دليل الحديث ١٢٩

٥ أيضاً حكاه عنه في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٠ (ضمن الموسوعة، ج ١٧)

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٧-٢٣٨، باب التشهد في الركعتين الأولىين، ج ٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١٢٩٣

من الصلاة، والقائل بندب التسليم يجمعها مخرجةً من الصلاة. وأوجبها بعض المتأخرين، وخيّر بينها وبين السلام عليكم، وجعل الثانية منهما مستحبةً، وارتكب جواز جعل «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» بعد «السلام عليكم»^١، ولم يُذكر ذلك في خبر ولا مصنف، بل القائلون بوجوب التسليم واستحبابه يجعلونها مقدّمةً عليه.

ويجب الجلوس له بقدره والطمأنينة ومرعاة الصيغة مائةً وصورةً، والأقرب أنه لا تجب تبة الخروج به، وأنه جزء من الصلاة، ولا يساقبه الالتفات فيه؛ لجواز اختصاصه بذلك. والسنة هنا أن يكون كهيئة منتهد جلوساً ونظراً ووضعاً لليدين. وتقديم قوله: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام على جميع أنبياء الله وملائكته ورسله، السلام على الأئمة الهادين المهديين، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين».

ثم يسلم الإمام واحدةً إلى القبلة، ويومئ بيمينه وجهه عن يمينه، وكذا المنفرد لكنه يومئ بمؤخر عينه، وقيل بالعكس^٢، وقال ابن الجبيل: إن كان الإمام في صفٍّ سلم عن جانبه^٣، ورواية علي بن جعفر عن أخيه عنه مشعرةً به^٤، والمأموم كالإمام إن لم يكن على يساره أحد ولا حائط، ولا سلم تسليمتين عن جانبه. ثم الإمام يقصد الأنبياء والأئمة والحفظة والمأمومين، وكذا المنفرد إلا في قصد المأمومين، والمؤتمّ يقصد بإحدهما الردّ على الإمام، وبالأخرى مقصد الإمام.

وقال ابن بابويه: يرّد المأموم على الإمام بواحدة، ثم يسلم عن جانبه بتسليمتين^٥. وقال ابن أبي عقيل: يرّد المأموم التسليم على من سلم عليه من الجانبين^٦.

١. منهم المحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٧٩.

٢. لم نعتز على قائله.

٣. أيضاً حكاه عنه في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٢ (ضمن الموسوعة، ح ٧).

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٢٩٧.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣١٩، ديل الحديث ٩٤٤.

٦. لم يشر عليه.

والكل جائز. ولو قصد المصلي مُسْلِمِي الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَجَمِيعَ الْمَلَائِكَةِ جَازًا، وَلَوْ ذَهَلَ عَنْ هَذَا الْقَصْدِ فَلَا بَأْسَ.

فرع: الظاهر أنَّ رَدَّ السَّلامِ هُنَا غَيْرُ وَاجِبٍ، لَعَدَمِ قَصْدِ الْمَصْلِيِّ التَّحِيَّةِ الْمُعْضَةِ.

تنبيه: أَوْجِبَ صَاحِبُ الدَّخْرِ التَّسْلِيمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^١، وَهُوَ مُسَبِّقٌ بِالْإِجْمَاعِ وَمُلْحَقٌ بِهِ، وَمُحْجُوجٌ بِالرَّوَايَاتِ لِمَصْرُوحَةٍ بِدْهِ^٢، وَقَوْلِهِ تَعَالَى «وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا»^٣ لَيْسَ بِمُتَعَيِّنٍ لِلسَّلامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ سَلَّمَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْوُجُوبِ الْمَدْعَى.

خاتمة: الْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ، لَا مَا اسْتَنَى، وَأَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ قَدَمَيْهَا فِي الْقِيَامِ، وَتَضُمُّ ثَدْيَيْهَا إِلَى صَدْرِهَا بِيَدَيْهَا، فَإِذَا رَكَعَتْ وَضَعَتْ يَدَيْهَا فَوْقَ رَكَبَتَيْهَا عَلَى فَخْذَيْهَا وَلَا تَرْفَعُ عَجِيزَتَهَا. فَإِذَا أَرَادَتْ السُّجُودَ بَدَأَتْ بِالرَّكَبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ، ثُمَّ تَجْلِسُ عَلَى أَلْيَتَيْهَا. لَا كَمَا يَجْلِسُ الرَّجُلُ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْبَارِ كَمَا يَجْلِسُ الرَّجُلُ^٤، وَهُوَ مِنْ سَهْوِ الْكِتَابِ

ثُمَّ تَسْجُدُ لَاطِنَةً بِالْأَرْضِ، بِاسْطِةِ ذِرَاعَيْهَا، مُصَغَّةً بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَضُمُّ فَخْذَيْهَا وَتَرْفَعُ رَكَبَتَيْهَا مِنَ الْأَرْضِ. فَإِذَا نَهَضَتْ لَمْ تَعْتَمِدْ عَلَى يَدَيْهَا وَلَا تَرْفَعُ عَجِيزَتَهَا أَوَّلًا، بَلْ تَقُومُ عَلَى قَدَمَيْهَا أَوَّلًا، وَتَجْعَلُ يَدَيْهَا عَلَى جَنْبَيْهَا ثُمَّ تَنْسَلُ اسْتِلَالًا، وَلَا تَكْشِفُ عَنْ جِهَتَيْهَا لِلسُّجُودِ مَا يَزِيدُ عَنِ الْوَاجِبِ.

١ أيضًا حكاه عنه في ذكرى الشيعة ج ٢، ص ٣٤٦ (صن الموسوعة، ج ٢).

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١٢٩٢؛ النقيض، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٠١٤.

٣ الأحزاب (٣٣): ٥٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٥٠.

الفصل الثاني في مستحبات الصلاة

وقد سلف معظمها^١، ونذكر هنا ثلاثة:

الأول: ما يستحب أمامها

وهو التأهب لها قبل دخول وقتها بالطهارة وما يمكن تقديمه من الشرائط، والمشي إلى المسجد خاشعاً بسكينة ووقار، قائلاً أمامه: «لا إله إلا الله والله أكبر، معظماً مقدساً موقراً كبيراً، الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدل وكثيره تكسراً».

فإذا أراد الدخول قال: «بسم الله وبالله ومن الله وإلي الله، وخير الأسماء كلها لله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله اللهم صل على محمد وآل محمد، وافتح لي أبواب رحمتك وتوبتك، وأغلق عني أبواب معصيتك، واجعلني من زوارك وعمّار مساجدك جل ثناء وجهك».

فإذا توجه إلى القبلة قال «اللهم إنيك توجهت، ومرضاتك طلبت، ونوابك ابتغيت، وبك آمنت، وعليك توكلت، اللهم صل على محمد وآله، وافتح مسامع قلبي لذكرك، وتبّسّي على دينك، ولا تزع قلبي بعد إذ هديتني، وهب لي من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب»، وغير ذلك من الدعاء.

الثاني ما يستحب فيها

وهو القنوت في كلّ ثابّة فريضة كانت أو نافلة، قبل الركوع لا بعده، إلا لتقيّة.

وروي التخيير^١، وهو نادر، وأوجه ابن أبي عقيل^٢، وابن بابويه مطلقاً^٣، والمفيد في الركعة الأولى من الجمعة^٤ ويتأكد في الجهرية والإمام، وهي مفردة الوتر، ولا تختص بالنصف الأخير من شهر رمضان.

ويُقْتَضَى في الجمعة في الركعة الأولى قبل لركوع، وفي الثانية بعده، وقال ابن إدريس: الجمعة كغيرها^٥.

ويستحب الجهر به - إلا للمأموم في الأقوى - والتكبير له، ورفع اليدين تلقاء وجهه مبسوطتين، مضمومتين الأصابع - غير الإبهام - بطونهما إلى السماء، ويسقط الرفع للنفقة ويجزئ عنه الرفع للركوع.

وأفضله كلمات الفرج، وأقله تسييحات خمس أو ثلاث، أو السملة ثلاثاً ويتابع المأموم فيه وإن كانت أولى له، ويرجع الناسي لو أهوى إلى الركوع ما لم يتمه فيقضيه بعده، ثم بعد الصلاة جالساً مستقبلاً، ولو ذكره بعد الانصراف قضاء ولو في الطريق

ويجوز الدعاء فيه وفي أحوال الصلاة للدين والدنيا إذا كان بطلب مباح. ويجوز بغير العربية، خلافاً للشيخ سعد بن عبد الله^٦، أمّا الأذكار الواجبة فلا، إلا مع العجز، إلا القراءة، ويجوز الدعاء فيه للمؤمن عموماً وخصوصاً

ويستحب الدعاء في قنوت الوتر لأربعين بأسمائهم، ويجوز الدعاء فيه على الكفرة عموماً وخصوصاً. ويستحب طالته مع سعة الوقت، والظر فيه إلى باطن كفيه.

١. رواه الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩١، ح ١٣٦٠ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤٠، ح ١٢٨١.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٩، المسألة ١٠٨.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣١٦، دليل الحديث ٩٣٢.

٤. المقنعة، ص ١٥٨.

٥. السرائر، ج ١، ص ٢٩٩.

٦. حكاه عنه الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٣١٦، دليل الحديث ٩٣٥.

الثالث: ما يستحب بعدها

وهو التعقيب، ولا حصر له، وثوابه عظيم. ومن أهمه تكبيرات ثلاث بعد التسليم، يرفع يديه بها كما سلف^١ وتسبيح الزهراء عليها السلام، بأن يكبر أربعاً وثلاثين مرة، ثم يُحمّد ثلاثاً وثلاثين مرة، ثم يسبح كذلك، وقدم ابن بابويه التسبيح على التحميد^٢. وسجدتا الشكر، والتعفير بينهما، والمبالغة في الدعاء فيهما. وأفضل الدعاء ما صدر عن صدق النية وحضور القلب، والانصراف عن اليمين.

١. تقدم في ص ١٧٤.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٢٠، ذيل الحديث ٩٤٥، النهاية، ص ١٤١.

الفصل الثالث في منافيات الصلاة

وفيه بحثان.

[البحث] الأول في مبطلاتها

وهي ما يُبطل الطهارة عمداً أو سهواً أو جهلاً، اختصاراً أو غيره كالحضر وسبق الحدث، وقول المرتضى^١ والشيخ بإنباء بعد الطهارة لو سبق الحدث^٢ ضعيف، والرواية معارضة بغيرها^٣.

والخروج عن التكليف بالحنون والإعفاء والردّة، ويعيّن إنقاذ العبر من الهلكة على المصلّي، وفعلها قبل الوقت، والفعل الكثير عادةً، والسكوب الطويل عادةً، ويعتد كشف العورة ويعتد التكبير، وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى حال القراءة أو غيرها، بحائل أو غير حائل - إلا لتفتة - سواء اعتقد نديه أولاً، فوق السرة أو لا، وضع الكفّ على ظهر الكفّ أو على الرند وكثره أبو الصلاح^٤ وتبعه في المعتبر^٥، والأول هو المذهب.

وتعمّد التحرف عن القبلة ولو يسيراً، ولو كان إلى محض الجانبين أو مستديراً بطلت وإن كان سهواً، إلا أن يستمرّ السهو حتى يحرج الوقت فلا قضاء فيهما على الأقرب.

١. قاله في المصباح على ما حكاه عنه المحقق في المختار، ج ٢، ص ٢٥

٢. النهاية، ص ٩٤

٣. وهي رواية الفصيل بن يسار ورواية زرارة. انظر تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٨ و ٣٣٢ ح ١٣٠١ و ١٣٧٠

الاستبصار، ج ١، ص ٤٠١ و ٤٠٢، ح ١٥٣٣ و ١٥٣٥

٤. الكافي في الفقه، ص ١٢٥

٥. المعتبر، ج ٢، ص ٢٥٧

وتعمد الكلام بحرفين فصاعداً، ما لم يكن قرآناً أو ذكراً لله تعالى أو لرسوله ﷺ، أو دعاءً مباحاً. والحرف المُنْفِهم ودو المَدَّة كلام، والمكره عليه كالناسي في قول. ولا يبطل بالإيماء وإن أفاد معنى الكلام. وفي إيماء الأخرس وجه بالإبطال؛ لأنه كلام مثله. وكذا حركة لسانه بما يفهم أو بما يجري مجرى التكلم. ولا يبطل الكلام ناسياً إلا أن يخرج به عن اسم المصلّي، ولو حصل من التأوّه أو التنحنع أو النفخ حرفان متّيران فهو كلام. وإلا فلا.

والتسليم المخرج من الصلاة كالكلام، فيبطل تعمده لا نسيانه. ولو تكلم بظنّ إتمام الصلاة، أو سلم فالأصحّ عدم الإبطال ولو قال «يَنْتَعِنُ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ»^١ وقصد القراءة مع الإفهام جاز، وإن قصد محض الإفهام مع غفلة عن القراءة فالأقرب البطلان. وكذا لو أفهم بالأذكار واتسيع.

فرع: لو تلفظ بالقرآن قاصداً طلباً محرم أو مكناً محرم بطل، وهي المحللة نظر والأكل والشرب من قبيل الفعل الخارج عن الصلاة، فيعتبر فيهما الكثرة، وقيل: يكفي مستأهماً^٢، وهو بعد واستشي الشرب في الوتر لمرّد الصيام إذا لم يستدير القبلة، أو كان على الرحلة أو مسافراً وإن استدير، وجوز الشيخ الشرب في النافلة^٣. وتعمد القهقهة لا التيسم، وتعمد البكاء لأمر الدنيا ولو على ميت، أمّا للآخرة فلا. ويجوز التباكي لذلك بل يستحب. وتعمد الصلاة في المصوب ثوباً أو مكاناً، أو النجس ثوباً أو بدنأ، أو موضع الجبهة، وقد مرّ حكم الناسي والجاهل. وتعمد ترك واجب أو زيادته، وفي الركن تبطلان سهواً، إلا الركوع والقيام على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

وتبطلها عدم تحصيل العدد، وعدم حفظ الأوليين، وتقص ركنة فما زاد ولم يذكر

١ مريم (١٩): ١٢

٢ قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١١٨؛ والمحقق في المعبر، ج ٢، ص ٢٥٩

٣ المبسوط، ج ١، ص ١١٨

حتى يأتي بالمسافر عمداً أو سهواً، وزيادة ركعة كذلك، ولم يجلس آخر الصلاة بقدر التشهد، سواء كانت رباعية^١ - وهي مورد النص^٢ - أو لا، إلا إتمام المسافر جاهلاً مطلقاً، أو ناسياً وخرج الوقت فإيهما لا يطلان

ولو حمل نجساً في أثنائها فكالثوب، ولو نقله من مكان إلى آخر احتمل ذلك، والصحة. وقد روي قطع التؤلؤل^٣ وإلقاء لدم اليايس في الصلاة^٤. أمّا لو وجد نجاسة وأمكن إزالتها بغير مناعة ولا كثرة، فلا يضّر حملها بتلك الحال، غير أنه لا يشتغل بأفعال الصلاة حتى يغسلها أو يربطها.

ويرد السلام بقوله: «سلام عليكم» أو «سلام عليك»، ولو قال «عليكم السلام» فالوجه الإبطال. والأشبه وجوب ردّ التحية بالصباح والمساء وشبههما بلفظ «السلام» أو الدعاء. ولو ردّ مثله وقصد دعاء حار، وإن قصد محرّد الردّ أمكن الحواز، وقبل. لا يكره السلام على المصلّي^٥.

ولو ترك ردّ السلام، أو ردّ الودعة المطالبة بها في الصلاة، وهو قادر على أدائها من غير إبطال، أو إيعاء الدين للواجب كذلك، فالأقرب عدم الإبطال، سواء أتى بفعل من أفعال الصلاة تلك الحالة أو لا أمّا المطالب بالودعة أو الدين فيصلّي مع سعة الوقت بعد المطالبة، فالمشهور بطلانها. وكذا باقي العبادات الموسعة. كلّ ذلك مع المسافة لأداء حقّ آدمي، ولو أمكن الجمع بينهما فلا إبطال. وحكم الزكاة والخمس كذلك وإن لم يطالب

ولو نوى المنخّير في الأماكن الأربعة عدداً فعدل عنه إلى غيره، ففي الإبطال نظر وإن شرطنا تعيين العدد، ويمكن الإبطال بـ عدل إلى الناقص لا إلى الزائد، كما لو

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٦٠ و ٧٦٦ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١٤٣٠ - ١٤٣١

٢. التؤلؤل - جمعه تأليل - وهو هذه العبارة التي تظهر في الجلد كالحمصة مما دونها النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٠٥ «ثال».

٣. رواه الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٧٧٦ والشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ١٥٦٧، والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٥٤٢

٤. قاله العلامة في منتهى المطلب، ج ١، ص ٣١٨

نوى المسافر الإقامة فإنه يتم الصلاة، ولو نوى السفر في أثناء الصلاة ففي القصر أو البقاء على التمام وجهان.

ولو نوى الصلاة بسورة معينة فله العدول إلى غيرها ولو نوى الصلاة بغير سنة فله فعل السنة، ولو نواها بسنة فله تركها، وكذا لو نوى الصلاة المطولة ثم خففها جاز، لعارض أو غيره.

ويجوز نيات العبادات في أثناء الصلاة، حتى نية الإحرام بحيث يقارن بها التلبية بعد التسليم، وفي حواز التلبية في أثناء الصلاة نظر، من أنها ذكر وتناء. ويجوز الإيماء وضرب العائط والتصفيق للحاجة ما لم يكثُر، وتركه أولى إلا لضرورة.

ويحرم قطع الصلاة اختاراً، ويجوز لحوب قوات غريم أو تردّي حيوان محترم أو تلف مال، وكل ما كان من هذه المنافيات فعلاً للمكلف فهو حرام وتسمى تركاً. واحتلف في عتق الشعر، فالشيخ: حرام^١؛ لروايه مصادف عن الصادق عليه السلام^٢، والأشهر الكراهة للرحل.

البحث الثاني في منافع الأفضلية

- أعني التروك التي يكره فعلها - وهي مدفعة الحدث ابتداءً، ولو عرض في الصلاة فلا بأس، ولا فرق بين البول والعائط والريح واليوم، ولا يجبره فضيلة الائتمام أو شرف البقعة، وهي نهي الكراهية باحتياجه إلى التيمم نظر، والدخول في الصلاة متكاسلاً، أو مشغول القلب بغيرها، بل ينبغي إرلة كل شاعل عن الخشوع وحضور القلب ثم الصلاة، والتأؤب والتمطّي والعت وفزقة الأصابع والتنخّم والبصاق والتنحنح والتبسّم والتجشّي وتفريح الأصابع في غير الركوع والأنين بعرف والتأؤه به. والالتفات يمياً وشمالاً وإن كان بوجهه، ما لم ير ما وراءه. وهي حبر ررارة عن

١ النهاية، ص ٩٥

٢، الكافي، ج ٣، ص ٤٠٩، باب الرجل يعلّي وهو متلثم، ج ٥: عهديب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢، ح ٩١٤.

الباقرة: يقطعها إذا كان بكّله^١ ولا يضر رؤية ما وراءه في حال ركوعه ونفخ موضع السجود، ولبس الخف الضيق، ونحجم بين القدمين، وشدّ البدن، والتخصّر، وهو الاعتماد على الخضر، والتورك، وهو الاعتماد على التورك، وقد سبق. رفع البصر، وتعميض العين.

والسدل، وهو وضع الثوب على الرأس أو الكتف وإرسال طرفيه، والاستناد بغير اعتماد، وتعتمد حديث النفس، بل ينبغي دفعه ما أمكن ولا يكره التفكير في معاني كلام الله، خلافاً للراوندي^٢ ما لم يسلب الحشوع.

ويحوز تسميت العاطس، بل يستحب في المؤمن وخصوصاً إذا حمد الله، والرّد على العسّت بالدعاء، والحمد لله إذا عطس هو أو غيره، والصلاة على النبي وآله أيضاً وينبغي ردّ القيء مهما أمكن، ولو دَرَعَه لم يقطعها، وكذا لو تعمّده وإن كره.

وينبغي أخذ النخامة والبصاق في ثوبه، أو رميه تحت رحله، أو عن جانبيه لا إلى القبلة، ورمي القملة والبرغوث، ويحوز قتلها.

ويحوز عدّ الركعات بالعصى والأصابع، وعدّ السبيح والاستغفار كذلك بهما وبالسُّبْحَة، وقتل الحية والعقرب، والإشارة باليد والرأس ما لم يكثر

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٩ ح ٧٨٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٥٤٣.

٢، لم نقر.

المقصد الثاني في باقي الصلوات

وفصوله خمسة.

[الفصل] الأول في صلاة الجمعة

ومباحته أربعة:

[البحث] الأول: الماهية

وهي ركعتان بدل الظهر، ووقتها كوقتها في ظاهر الأدلة، فيمتد إلى أن يسبق هدر إحزائها مع العصر كقول ابن إدريس **أبو حنيفة** **الشيخ** بخروجه بصيروره الظل مثله، بناءً على مذهبه في وقت الظهر **الآخيتاري**^١. وقال أبو الصلاح: يخرج بأن يمضي من الروال قدر فعلها بأذانها وخطبتها فيصلّي الظهر^٢. وقال الجعفي: وقتها ساعة من الروال^٣.

وهي رواية زرارة عن الباقر **عليه السلام** تلويح بهذين القولين^٤، وعن الباقر **عليه السلام** وقت الجمعة الزوال وبعده ساعة^٥، وجوّرها المرتضى عند قيامها قبل الروال^٦ ولو خرج الوقت وهو فيها أتمّها، إماماً كان أو مأموماً. وهل يشترط إدراك ركعة؟

١. لم نثر عليه في السرائر راجع جواهر الكلام، ج ١١، ص ٢٤٠.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٤٧.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٣.

٤. أيضاً حكاه عنه في ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٤٨ (ضمن الموسوعة، ج ٨).

٥. مصباح المتجئد، ص ٣٦٤، وقت صلاة الجمعة.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٤١٤، ج ١٢٢٦ مع الاختلاف.

٧. حكاه عنه الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٦٢٠، المسألة ١٢٩ وراجع السرائر، ج ١، ص ٢٩٦.

الظاهر نعم. واحتراً كثيراً بالكبير عدو قصر استأنف الظهر، ولا يجوز العدول إليها. ولو علم عدم اتساع الوقت لها صلى الظهر، ويكفي سعة للخطبتين وركعة كما لو خرج في الأثناء. والمأموم يكتفي بإدراكه ركعة في الوقت ولو لم يدرك الخطبة، ولا يشترط إدراك تكبيرة الركوع في الثانية خلافاً للشيخ^١، بل يكفي إدراك الركوع. ويجب السعي على البعيد قبل الزوال بحيث يدركها، ولو صلى الظهر لم تسقط الجمعة بل يجب السعي، فإن أدركها وإلا أعاد. ويستحب الجهر في قراءتها إجماعاً.

البحث الثاني في الشرائط

وهي قسمان:

[القسم] الأول في شرائط وجوبها.

وهي البلوغ والعقل والذكورة والحريّة والحضر أو حكمه والنصر والسلامة من المرض والإعقاد والهمية^٢ وألا يربد^٣ البعد عن فرسخين، ويجب على من بعد بفرسخين، خلافاً لابن بابويه^٤. وقال ابن أبي عقيل يجب على من بعد بعدوة بعد صلاة الصبح إلى أن يدرك الجمعة^٥؛ لخبر زرارة عن الباقر^٦ وابن الحميد: على من يدرك أهله بعدها قبل خروج اليوم^٧. ومن شرائط لوجوب ألا يخاف على نفسه أو ماله ظالماً، وأن لا يشعله جهار ميت أو تمرّض قريب أو حبس أو مطر أو وحل. والإمام العادل أو نائبه، وفي الغيبة أو العذر يسقط الوجوب لا الجواز. ومنع الجواز أبو الصلاح^٨ وسلار^٩ وابن إدريس^٨. وهو ظاهر المرتضى^٩. وهو بعيد.

١. النهاية، ص ١١٤.

٢. الهداية، ص ١٤٤.

٣ و٥. حكاهما عنهما العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٤١، المسألة ١٣٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٨، ج ١٦٣١ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ج ١٦٢١.

٦. الكافي في الفقه، ص ١٥٦.

٧. المراسم، ص ٧٧.

٨. الشرائع، ج ١، ص ٢٩٠.

٩. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٧٢.

فرع: إنما يجوز مع باقي الشرائط، والأقرب أن الصلاة على الأئمة منها، ويكفي الإجمال ولا يمتنع ذكر غيرهم، وإذا اجتمعوا بواو الوجوب وتجزئ عن الظهر، فيكون الوجوب هنا تخييراً.

القسم الثاني: شرائط الصلوة وهي سبعة:

الأول: الكمال، وتصح من الصبي تمريراً.

الثاني: الذكورة، وصحها ابن إدريس من المرأة لو حضرت، ويجزئها عن الظهر ولا تحسب من العدد^١، ومنع في المبسوط لصلوة والانعقاد من المسافر والعبد^٢، وهو بعيد.

الثالث: الإسلام، فلا يصح من الكافر وإن وحيت عليه.

الرابع: الاتحاد، فلا تصح جمعتان ويستهما دون فرسخ، فسطار لو اتفقا في الحرمة، وتصح السابقة وإن كانت اللاحقة جمعة السلطان، ولا عبرة بتقدم الخطبة أو التسليم. وكو أشتيكت السابقة أو أنسيت صلى الفريقان الظهر، وقال الشح: يصلّيان الجمعة^٣ ولو شك في السبق والمقارنة فالأقرب إعادة الجمعة خاصة، ولا فرق في اعتبار افرسخ بين مصر أو مصرين، بينهما نهراً أو لا.

الحامس: الخطبتان المشتملتان على «الحمد لله» بهذه الصيغة، والثناء عليه بما سنع، والصلاة على النبي وآله بلفظ «الصلاة» والوعظ، وقراءة سورة حفيفة أو آية تامة الفائدة.

وروى سماعة عن الصادق عليه السلام: «في الأولى الحمد والثناء والوصية بتقوى الله وقراءة سورة قصيرة، ثم يجلس، ثم يقوم فيحمد الله ويشني عليه ويصلي على

١. الرراتر، ج ١، ص ٢٩٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٤٣.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٤٩.

النبي ﷺ وأئمة المسلمين، ويستعقر للمؤمنين والمؤمنات»^١.

ويجب تقديمهما على الصلاة، والقيامُ فيهما مع القدرة، والجلوس بينهما، واللفظ العربي، وإيقاعهما بعد الروال على الأشهر. والطهارة من الحدث والخبث على الأقوى، واجتماع العدد وإسماعهم والترتيب بين أحزانهما كما سبق والأشبه وجوب الإنصات، وتحريم الكلام على غير الخطيب، وكراهيته له إلا مع الحاجة، وحرم المرتضى ما يحرم في الصلاة من الأفعال^٢.

ويستحب أن يكون الخطيب بليعاً، مواظباً على أوائل الأوقات، موصوفاً بما يوصي به وصعوده على منبر وشبهه، وكون المبر عن يمن المحراب، واعتماده على سيف أو قوس أو عِرة^٣ أو قضيب، والتعمم شتاءً وقبظاً، والارتداء ببردة يمينه أو غدنته، والسلام على الناس عند انتهائه في الصعود مستقبلاً لهم بوجهه، ثم الجلوس للاستراحة حتى مفرغ المؤذن، ولم يَشْهَبْ الشَّيْخُ السلام^٤. وأن لا يلتفت يميناً وشمالاً في خطبته، بل يستقبل الناس، ولو استدبر كره وأن يكون غير لحن، وأن لا يسعمل لألفاظ العربيه أو الوحشية أو ما يكره عقول الحاضرين

وتكره الصلاة في أثنائها ولو تحية، وعده الشيخ إجماعاً^٥، ولقول أحدهما (عليه السلام): «لا يصلي الناس ما دام على المنبر»^٦.

السادس: اجتماع خمسة أحدهم الإمام. واعتبر الشيخ سبعة في الوجوب وخمسة

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٢١، باب تهينة الإمام للجمعة - ح ١ مع اختلاف في العبارة: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٦٥٥

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٢٣١، المسألة ١٣١

٣ المِزَّة: عصا في قدر نصف الرمح أو أكثر شيئاً، فيها سنان مثل سنان الرمح وقيل: في طرفها الأسفل رُج كزج الرمح يتوكل عليها الشيخ الكبير وقيل هي أطول من العصا وأقصر من الرمح لسنان العرب، ج ٥، ص ٣٨٤، «عز»

٤ الخلاف، ج ١، ص ٦٢٤، المسألة ٣٩٤

٥ الخلاف، ج ١، ص ٦١٢-٦١٣، المسألة ٣٧٩

٦ الكافي، ج ٢، ص ٤٢٤، باب تهينة الإمام للجمعة - ح ٧: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٦٤٨

في الإجزاء^١؛ لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام^٢، والأوّل أشهر. ولو انقضوا قبل التلبس بالصلاة سقطت إلّا مع العود، وإن كان في أثناء الخطبة أعاد ما لم يسمعه، وبعده يجب الإتمام ولو كان واحداً.

السابع: فعلها جماعةً، فلا تقع مرادى ولو كثروا، ولو عرض للإمام مخرج من الصلاة قدّموا من يُتمُّ بهم، فإن لم يكن فيهم صالح للإمامة فالأقرب السقوط. وفي الخلاف: لا نصّ فيه وقضية المذهب الإتمام^٣، أمّا لو فرغ الإمام وبقي مسبوق لم يشترط الجماعة وإن أمكت.

ويعتبر في الإمام الكمال والإيمان والقُدلة والدكورة المتيقنة، وطهارة المولد. وأن يكون ممّا ينعقد به وإن لم يحب عليه الحضور، والمسافر والعبد إن قلنا بالانعقاد بهما جازت إمامتهما، وجوّز الشيخ^٤ والمتأخرون إمامتها ولو قلنا بعدم الانعقاد بهما إذا تَمَّ العدد بغيرهما. ويكره أن يكون أجذم أو أهرص، والمنع ضعيف.

وفي اشتراط اتّحاد الخطيب والمصلّي احتمال، وأوجبه قطب الدين الراوندي^٥ ومع الضرورة كعزل الخطيب وشبهه لا شبهة في الحوار، وحسنه لا يشترط أن يكون النائب ممّن حضر الخطبة وإن كان أفصل. نعم يشترط أن يكون متحرّماً بالصلاة، فلو ابتدأ التحريم حيثنّذ لم يجز إذا كانت الاستنابة في الأثناء.

ولو كان مصلّياً ظهراً كمسافر أو همّ، أو شرع قبل اجتماع الشرائط، فالأقرب جواز الإتمام به عند تعذر من ينعقد به إن قلنا لا يشترط كونه من المأمومين، كما هو ظاهر قول الشيخ في الخلاف^٦ ولو كان قد صلّى ظهره جاز الاقتداء به في

١. الخلاف ج ١، ص ٥٩٨، المسألة ٣٥٩.

٢. الفقيه ج ١، ص ٤١٣، ح ١٢٢٥؛ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٠، ح ٢٥؛ الاستبصار ج ١، ص ٤١٨، ح ١٦٠٨.

٣. الخلاف ج ١، ص ٦٠٠، المسألة ٣٦.

٤. المبسوط ج ١، ص ١٤٩.

٥. فقه القرآن ج ١، ص ١٣٥.

٦. الخلاف ج ١، ص ٦٠٥، المسألة ٣٦٦.

العصر ابتداءً، إذا كانت الاستتابة قبل التحريم، واستدامته إذا كان مؤتمراً بإمام الجمعة أو كان منفرداً على الاحتمال

فروع:

هل يجوز الدخول في هذه الجمعة ابتداءً؟ الأقرب ذلك إن قلنا بانعقادها حال الغيبة، ولو منعاه امتنع. ويمكن الدخول لسبق انعقادها عن إمام الأصل، وحينئذٍ الأولى وجوب الدخول عيناً ولو تشاح الأئمة في الغيبة قُدم الأقرأ، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصيح.

وكذا لو كان المنصوبون جماعة على التخير إن جوزناه ولو حصر الإمام الأعظم وجب تقديمه إلا لعذر، والأقرب وجوب بية الإمامة هنا

البحث الثالث في الأحكام

بحرم البيع وشبهه بعد النداء وهو الأذان الأول، سواء كان حال جلوس الخطيب أو قبله، ويكره بعد الزوال قبل الأذان، وفي المبسوط^١ والخلاف: وقت تحريم البيع جلوس الإمام على المنبر بعد الأذان^٢. ولا يحرم على غير المخاطب بالسعي عندنا، ولو حوطب أحدهما حرم عليه، ويكره بآخر لإبعائه، قاله الشيخ^٣، والأقرب انعقاده، ومنعه الشيخ^٤.

والأذان الثاني بدعة عثمانية، وقيل: صاحبها معاوية^٥، وفي المبسوط^٦ والمعتبر

١ المبسوط، ج ١، ص ١٥٠.

٢ الخلاف، ج ١، ص ٦٣٠، المسألة ٤٠٢.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٥٠.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٥٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٣١، المسألة ٤٠٣.

٥ قاله عطاء على ما حكاه عنه الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٤٩.

٦ المبسوط، ج ١، ص ١٤٩.

يكره^١. واختلف في وقت الأذان، فالمشهور أنه حال جلوس الإمام على المنبر، وقال أبو الصلاح: قبل الصعود^٢، وكلاهما مرويان^٣. فلو جمع بينهما أمكن نسبة البدعة إلى الثاني زماناً، وإلى غير الشرعي فينزل على القولين، وزعم ابن إدريس أن المنهي عنه هو الأذان بعد نزول الخطيب مضافاً إلى الإقامة، وهو غريب. قال: ويُقيم المؤذن الذي بين يدي الإمام وباقي المؤذنين ينادون «الصلاة الصلاة»^٤، وهو أغرب. وعن الباقر^٥: «الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة»^٦، ويمكن حمله على هذا بالنظر إلى الإقامة، وعلى أذان العصر يوم الجمعة، سواء صلاها جماعة أو ظهراً. وقال ابن البراج^٧ وابن إدريس: يؤذن للعصر إن صلاها ظهراً^٨، والأقرب كراهة أذان العصر هنا مطلقاً

وتجب الجمعة على البادية إذا قطعوا؛ لرواية لفضل عن الصادق^٩، وتردد فيه الشيخ^{١٠}. ومظهر من ابن أبي عقيل أن العصر أو القرية شرط^{١١}، وعن علي^{١٢}: «لا الجمعة على أهل القرى»^{١٣}، والطريق طلحة بن زيد الهنري وحفص بن غياث العامي. ولا يجب على المبعض ولو هأياها المولى فصادف يومها بوبته، خلافاً للشيخ في المبسوط^{١٤}، ولا على المدبر والمكاتب. وكل مسافر يجب عليه التمام مخاطب بها.

١. المختار، ج ٢، ص ٢٩٦.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٥١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٢٤، باب تهينة الإمام لجمعة... ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١ و ٢٤٤، ج ٦٤٨ و ٦٦٢.

٤. السرائر، ج ١، ص ٢٩٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩، ج ٦٧.

٦. التهذيب، ج ١، ص ١٠٢.

٧. السرائر، ج ١، ص ٣٠٤.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٨، ج ٦٢٤ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٠، ج ٦٦٤.

٩. المبسوط، ج ١، ص ١٤٤.

١٠. راجع ما حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٧ المسألة ١٤٠.

١١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٩ و ٢٤٨، ج ٦٢٩ و ٦٢٩ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٠، ج ٦٦٧-٦٦٨.

١٢. المبسوط، ج ١، ص ١٤٥.

وإن كان هي نيته الخروج من بدنها عند قضاء وطره من طلب علم أو تجارة، إذا نوى المقام عشراً أو مضى عليه ثلاثون يوماً، وتفرّد ابن الجبيل بيّة إقامة خمسة^١. ولو شكّ المأموم حال تحريره في ركوع الإمام ورفع أَعاد. ولا ترجّح جمعة الإمام الراتب، ولا التي في المسجد الجامع، أو في قصبة البلد على غيرها.

ويحرم السفر بعد الزوال قبل فعلها، وكثره قطب الدين الراوندي في فقه القرآن^٢، ويكره بعد العجر. ولا نصّح لخطبتان من دون حضور العدد، وجعله في الخلاف احتياطاً^٣. ومن سقطت عنه بصلي الظهر أوّل وقتها، ولا يستحب تأخيرها، ولا تكره الجماعة فيها ولو صلى الظهر ثم حصر الجمعة لم تحب، سواء كان بعد زوال عدده كعتق العبد أو لا، نعم يستحب، قاله في المبسوط^٤، أمّا الصبي والخشي المشكل لو بلغ ووصح لم تحرّم الظهر العابغه ولو صلى المكلف بها الظهر، وشكّ في وقوعها بعد الجمعة أو قبلها لم يُبَيّن، ولو لبثت فوات الجمعة لو سعى إليها لم يكف في فعل الظهر، بل يصبر حتى يبرغ، ويحتل الجوار.

ولا تحرم العريضة في الخطبة، فلو قرأها وجب السجود على المنبر إن أمكن وإلا نزل، ويسجد المستمعون، ولو كانت إحدى السجّات المندوبة استحبّ ويستحبّ الحضور على من بعد بأزيد من فرسخين، ولو كان عنده جمعة تخير بينها وبين غيرها وكذا من بعد بفرسخين إلى فرسخ، ولكن هذا يتمّ عليه الحضور مع عدم جمعة عنده، ومن نقص عن فرسخ نعى عليه الحضور، ولو أمكن هنا جمعتان للاختلاف في جهة القبلة تخير العامي مع تساوي المجتهدين، ولو ترك الإصغاء أو فعل الكلام في أثناء الخطبة أثم ولا تبطل جمعته، ويجوز

١. حكاها عنه العلامة في محتلف الشيعة، ج ٢ ص ٢٤٤ المأونة ١٣٧

٢. فقه القرآن، ج ١، ص ١٢٤

٣. الخلاف، ج ١، ص ٦١٠، ٣٧٣.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٤٦.

تسميت العاطس ورد السلام. ولو صَلَّى الجمعة ثم شك في بقاء الوقت أجرات. والمصلي خلف من لا يقتدى به ينوي الظهر وينتهي بعد فراغه، أو يصلّيها قبله أو بعده.

والممنوع عن سجود الركعة الأولى لا يركع ثانياً، فإذا سجد الإمام سجد معه ونوى الأولى، ولو أطلق فالأقرب صرفه إلى لأولى كما في كل مسبوق. والمروي عن الصادق عليه السلام إعادة السجدة الثانية إن لم ينوها للأولى^١، وهو يشمل الإطلاق وثية أنهما للثانية. وتفتقر الريادة هنا كما في سبق المأموم إلى السجود ناسياً، لكن [في] الطريق حفص، والبطلان متجه

وليس للمزاحم السجود على ظهر غيره، ولو زوحم عن الركوع والسجود في الأولى صبر إلى الثانية، فإن أدركها أجراً، للرواية عن الصادق عليه السلام^٢، وإلا أنها ظهراً، قاله في المعتمد^٣.

ولا تحزئ الحممة بغير خطبة، والحسن البصري^٤ معجوج بالإجماع، ولا تكفي الواحد، وقول النعمان^٥ مدفوع بالشهرة، وبمسكه بعمل عثمان معارض بفعل النبي صلى الله عليه وآله. وقال الشيخ: روى أن من فاتته الخطبتان يصلي ركعتين^٦، فعلى هذا لو لم يسع الوقت للخطبتين صَلَّى الجمعة ركعتين ثم احتاط بالمنع، وحمل الرواية على مأموم تفوته الخطبتان مع الإمام.

ولم يذكر المرتضى قراءة السورة في الخطبة الثانية، وطاهره وجوب الاستغفار

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٨

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٢٢٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦١، ح ٢٤٧

٣ المعتمد، ج ٢، ص ٣٠٠

٤. حيث ذهب إلى إجراء الجمعة بدون خطبة راجع المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥٠، المسألة ١٢٩٨.

٥. حيث ذهب إلى اكتفاء خطبة واحدة لصلاة الجمعة راجع بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٦٢، والمعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٥١، المسألة ١٣٠٠

٦. المشروط، ج ١، ص ١٤٧؛ والرواية مذكورة في الكافي، ج ٣، ص ٤٢٧، باب من فاتته الجمعة مع الإمام، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ١٦٥٦ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٦٢٢

للمؤمنين فيها. وقال البرزطي: يختتمها بقوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ»^١ الآية، ثم يقول: «اللهم اجعلنا ممن يتذكر فتنته الذكرى»^٢، وتبعه المرتضى في الآية^٣

ولا بأس بالكلام بعد الفراغ من الخطبة إلى أن تقام الصلاة ولو شك المسبوق في سجدة منسية هل هي من ركعته المنفردة أو ركعة الاقتداء، سجدها وأتى بالمرغمتين، ولا نحسب بركعة. ثم ينم ظهراً. ولو شك مقتدياً هل سجد واحدة أو اثنتين فلا حكم له. ولو حطب جالساً مع القدرة بطلت الجمعة، ولو لم يعلم بعض المأمومين بحلوسه صحت جمعهم لا غير، قاله الشيخ^٤

البحث الرابع في سنن الجمعة

وهي الغسل، وغسل الرأس باسدر والجطمي، والمباكرة إلى المسعد، وحلق الرأس، وقص الأظفار، وأخذ الشارب، والدعاء عندهما، وتسريح اللحية، والتطيب، وكبس الفاخر، والأنطف، والدعاء عند لخروج بقوله: «اللهم من تهيأ» إلى آخره والمشي بالسكينة والوقار، ولتقل بعشرين ركعة سداس عند انبساط الشمس وارتفاعها وقيامها قبل الزوال وركعتي عده، وابن أبي عمير قدمهما على الزوال^٥، وتبعه ابن إدريس ومسح من فعلهم بعد الزوال^٦، ويجوز فعل السنة الثالثة بين الفرضين، وروى ابن يقطين عن أكاظم^٧ اثنتين وعشرين^٨، فزاد ركعتين

١. النعل (١٦): ٩٠.

٢. الكافي، ج ٣ ص ٤٢٢، باب تهيئة الإمام للجمعة ج ٦.

٣. على ما حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٨٤.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٤٧.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٢٥٩، المسألة ١٥١.

٦. السرائر، ج ١، ص ٢٠١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١١، ج ٢٢: الاستبصار، ج ١، ص ٤١٠، ج ١٥٦٧.

بعد العصر. وقال ابن بابويه: هي ستة عشر، وتأخيرها عن الفرض أفضل^١.
والكل جائز.

وقراءة الجمعة والماضين، فإن قرأ غيرهما ناسياً عدل إن لم يتجاوز النصف، وإلا نقل النية إلى الفل ثم أعاد، وأوجبهما ابن بابويه^٢ وأبو الصلاح^٣؛ لظاهر صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^٤، وهو معارض بالكثرة^٥. وأنكر ابن إدريس النقل إلى النافلة^٦.

وصعود الإمام المنبر بالتؤدة، وألا يتجاوز عدّ مراقي منبر رسول الله صلى الله عليه وآله. وخطيب المدينة يقدم السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله على لسلام على الناس، ويجب الرد على الكفاية.

والدعاء لنفسه وللمؤمنين، وترك الالتفات في أثنائها، وتقصير الخطبة لتلا يخرج وقت العظيمة، والإقبال على الدعاء في ساعة الإجابة - وهي ما بين فراغ الخطيب إلى اسواء الصفوف - واستقبال الناس الخطيب إلا البعيد غير السامع، والحلوس حيث ينتهي.

ويكره لغير الإمام تحطّي الصفوف، إلا أن يكون بين أيديهم فرجة، وسواء في الكراهية ظهور الإمام وعدمه، واعتقاد مكان وعدمه ومن سبق إلى مكان فهو أحق به، ولا عبرة بإنفاذ المصلّي، فإن قام ورحله باقي فهو أولى به، وإلا فلا، والشيخ أطلق أولويته^٧.

١. المقنع، ص ١٤٦، الفقيه، ج ١، ص ٤١٥، ديل الحديث ١٢٢٦

٢. المقنع، ص ١٤٧، الفقيه، ج ١، ص ٤١٥، ديل الحديث ١٢٢٦

٣. الكافي في الفقه، ص ١٥٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٨

٥. منها ما رواه الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٤١٥، ح ١٢٢٧ والشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٢.

ح ٦٥٢ و ٦٥٤.

٦. السرائر، ج ١، ص ٢٩٧

٧. المبسوط، ج ١، ص ١٤٧

ويستحب يوم الجمعة قراءة « لساء » و « هود » و « الكهف » و « الصافات » و « الرحمن »، والإكثار من العمل الصالح والصدقة فيه، والإكثار من الصلاة على النبي ﷺ إلى ألف مرة، وفي غيره مائة مرة. وقراءة « الإخلاص » بعد فجر الجمعة مائة، والاستغفار مائة، وزياره النبي ﷺ والأئمة ﷺ فيه، وتطريف الأهل فيه بالفاكهة واللحم.

ويكره إنشاد الشعر فيه، والحجامة ومن يصلي الظهر يستحب له إيقاعها في المسجد الأعظم وإن لم يكن مقتدياً.

ويلحق بذلك آداب:

عمنها: السنن الحنيفة وهي خمس في الرأس: المضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الشعر وقص الشارب، وخمس في البدن: قص الأظفار وحلق العانة والإبطان والختان والاستنحاء وبحور الوهرة في الشعر تأسيماً برسول الله ﷺ^١، وهو أن يلمع شحمة الأذن^٢.

والسواك عند كل صلاة وخصوصاً الليلية وليكن عرضاً، والإدهان غيباً^٣، والاكتحال وترأ، وبحور تركه لصعف الأسنان، ويكره في الخلاء والحمام.

ومن فاته القلم يوم الجمعة فلم يوم اثلاثاء، وبحور في سائر الأيام ويستحب البداية بجنّهر اليسرى والحنم بحصر ليمنى، وتحسين القص، وحكّه بعد قصه ودفنه، ودهن الشعر والدم، ويكره القص بالأسنان، وليبق الساء من الأظفار للزينة. وليقل عند القلم وحرّ الشارب. «بسم لله وبالله وعلى سنة محمد وآل محمد

١ لم يشر عليه

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٥، باب اتّحاد الشعر والفرق، ح ٢

٣ الغيب وهو أن تدحس يوماً وتدعه يوماً ثم تعود. نهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ١٣٣٦ ولسان العرب، ج ١، ص ٦٣٥، «غيب».

صلوات الله عليهم»، فله بكل قلامة وحرارة عتق نسمة، ولا يمرض إلا مرض الموت. ويستحب الخضاب، ويتأكد للنساء، ولا تخلل كفها منه ولا نفسها من القلادة ولو كانت مسنة، ويجوز خضب الشيب بالسواد في الرأس واللحية، ويكره نشفه، ويجوز جزؤه.

ويستحب أخذ شعر الأنف ليحسن الوجه، وحفض النساء ولا يتأصل لإتارة الوجه. ويكره القنزع^١ في الحلق، والأخذ من اللحية إلا أن تتجاوز القبضة في الطول فيؤخذ الزائد.

ويستحب الاستحمام يوم الأربعاء، وعسل الرأس بالسدر والخطمي، ويجب فيه ستر العورة عن الناظر. ويستحب المنزر،^٢ ويقول عند نزع ثيابه: «اللهم انزع عني ربة الفاق وتبني علي الإيمان». وعند دخول البيت الأول: «اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي وأستعيذك من أذاه». وعند دخول البيت الثاني: «اللهم اذهب عني الرجس وظهر جسدي وقلبي». ثم يضع الماء الحار على هامته ورجله، ويستحب ابتلاع جرعة منه لينقى المثانة فإذا دخل بيت ثالث قال «عوذ بالله من النار ونسأله الجنة»، يرددها إلى خروجه، وليحذر الماء البارد؛ لأنه يضعف البدن إلا على القدمين. فإذا لبس ثيابه قال: «اللهم ألبسني لتقوى وجنني الردى»، فمن فعل ذلك أمن من كل داء.

ويكره الاتكاء فيه، وعسل الرأس بالطين، والتدلك بالخزف - وخصه بعضهم بطين مصر وخزف الشام^٣ - والدخول على الريق، ومسح الوجه بالإزار، وقراءة القرآن عارياً، ولا يكره لغير العاري، ولا بأس بالجماع فيه، ويقال للحارج من الحمام: «طاب ما طهر منك وطهر ما طاب منك».

ويستحب النورة في كل خمسة عشر يوماً، ويستحب من قيام، ويكره من

١ القنزع - جمع قنار - وهو أن يأخذ بعض الشعر ويترك منه مواضع متفرقة لا تؤخذ كالقنزع. لسان العرب،

ج ٨، ص ٢٠٣، «قنزع».

٢. لم يشر عليه.

جلوس، ونهى النبي ﷺ عن ترك العانة أربعين يوماً^١. وحلق الإبط أفضل من نتفه، وطلّئيه أفضل من حلقه، وقد ورد في الخضاب: «أنه يطرد الريح من الأذنين، ويجلو البصر، ويلين الخياشيم، ويطيب النكهة، ويشدّ اللثة، ويذهب بالصفار، ويقلّ وسوسة الشيطان، وتفرح به الملائكة، ويستبشر به المؤمن، ويغيط الكافر، وهو زينة وطيب، ويستحي منه منكر ونكير، وهو براءة له في قبره»^٢. وروي: «درهم في الخضاب أفضل من ألف درهم في غيره في سبيل الله»^٣.

ويستحبّ الاكتحال بالإثمد عند النوم وتراً وتراً. وتمام الآداب المذكور في الذكرى^٤ وغيرها.

١ الحصول، ج ٢، ص ٥٢٨، ح ٥

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٢، باب الخضاب، ح ١٢

٣ رواء الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ١٢٣ - ١٢٤، ح ٢٨٥

٤ ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٥٨ - ٦٢ (ضمن الموسوعة ج ٨).

الفصل الثاني في صلاة العيدين

وهي واجبة بشروط الجمعة، وتسقط عمن تسقط عنه، ومندوبة مع عدمها، جماعةً وفرداً، وظاهر الشيعة أنها تصلى فرادى عند عدم الشرائط^١، والمشهور شرعية الجماعة، صرح عليه ابن الجنيد^٢ وأبو الصلاح^٣ وابن إدريس^٤، وقال الراوندي: عليه عمل الإمامية^٥. وظاهر ابن أبي عقيل^٦ وابن بابويه^٧ عدم شرعية إلا جماعة مع الإمام، وقال علي بن بابويه وابن الجبلة: تصلى أربعاً لا مع الشرائط^٨، فابن بابويه بتسليمة^٩، وابن الجنيد بتسليتين^{١٠}، واعتبر ابن أبي عقيل في عددها سبعة بخلاف الجمعة^{١١}، وهما محوران.

وغير المكلف بها وحبواً يصلونها ندباً في منزلته، وكذا من لا يتمكن من الخروج مع الإمام، والظاهر اشتراط فرسخ بين فرضي العيد كالجمعة، لا بين السفلين أو فرض وفل.

١ الشيخ العبد في المقدمة، ص ١٩٤، والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٦٩.

٢. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٧، المسألة ١٦٤.

٣ الكافي في الفقه، ص ١٥٤.

٤ السرائر، ج ١، ص ٣١٥.

٥. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٥، المسألة ١٦١.

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٥، المسألة ١٦٢.

٧ المقنع، ص ١٤٩، الفقيه، ج ١، ص ٥١١، دليل الحديث ١٤٨٢.

٨. حكاية عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٧، المسألة ١٦٥.

٩. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٨، المسألة ١٦٥.

١٠. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٨، المسألة ١٦٦.

١١. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٥، المسألة ١٥٣.

ولو امتنع قوم من فعلها قوتلوا كما يقتلون على الجمعة، ولو فاتت فلا قضاء، و
جوزه الشيخ لا بقصد القضاء، قال إن شاء أربعاً، وإن شاء اثنتين^١، والظاهر من
ابن الجنيد استحبابه^٢، وقد يفهم من كلام ابن إدريس^٣، ويجوز حمل كلامه على
استحباب الإتيان بها في الوقت لس فاتته مع الإمام.

والنظر إما في ما هبته وأحكامها، أو في سبها

أما [النظر] الأول: فهي ركعتان كسائر الصلوات، والخطبة بعدها، كخطبتي
الجمعة. وأول من قدمهما عثمان^٤ ليمع الناس من الانصراف، وكانوا إذا صلى
انصرفوا ويقولون: ما نصع بخطبته وقد أحدث ما أحدث، وتبعه مروان^٥، ثم تركت
هذه البدعة بين كافة المسلمين وأكثر لأصحاب لم يصرحوا بوجوب الخطبتين،
ونقل في المعتمد الإجماع على استحبابهما^٦، وصرح الحليون بوجوبهما والاتفاق
على عدم وجوب استماعهما^٧

وليكتر فيها زائداً على المعاد الخمساً في الأولى، وأربعاً في الثانية بعد القراءة، فيهما،
ويقت وجوباً فيهما على الأقرب، ويستحب أن يكون بالمرسوم، وأوجب أبو الصلاح^٨،
وابن الجنيد: يكتر في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها^٩، وبه أخبار صحاح^{١٠}

١ المبسوط، ج ١، ص ١٦٩

٢ حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٧٧، المسألة ١٦٤

٣ السرائر، ج ١، ص ٣١٥

٤ الكافي، ج ٢، ص ٦٠، باب صلاة العيدين والخطبة فيهما، ج ٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٩، ج ٢٧٨

٥ صحيح البحاري، ج ١، ص ٢٦٦، ج ٩١٢: صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٠٥، ج ٨/٨٨٩

٦ المعتمد، ج ٢، ص ٣٢٤

٧ منهم ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣١٧، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ١٣٨، المسألة ٤٤٧، ونهاية

الإحكام، ج ٢، ص ١٦١ وابن حديد في الجامع للشرائع، ص ١٠٧

٨ الكافي في الفقه، ص ١٥٤

٩ حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٦٦، مسألة ١٥٤

١٠ منها ما رواه الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣١، ج ٢٨٤-٢٨٥: الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٠، ج ١٧٤٠-

محمولة على التقية والمفيد^١ وابن بابويه: التكبير والقنوت في الثانية ثلاثة^٢، بناءً على تقديم تكبيرة القيام إلى الثانية، والأول أشهر

ووقتها ما بين طلوع الشمس والزوال، فيحرم السفر قبلها فيه، ويكره بعد الفجر. ولو نسي التكبير لم يقضه بعد الصلاة، خلافاً للشيخ^٣ والأولى وجوب سجدة السهو له، ولو شك في عدده بنى على اليقين، ولو أدرك بعضه مع الإمام أتته لنفسه، فإن خاف فوت الركوع والى، فإن تعذر قضاء بعد التسليم عند الشيخ^٤. ولا يسحب القيام في الخطبتين وتجوّران على الراحة.

ولو اجتمع عيد وجمعة تغيّر من حضر العيد في حضور الجمعة مطلقاً؛ لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام^٥، وخضه ابن الجبير بالثاني^٦؛ لخبر إسحاق بن عمار عنه عليه السلام^٧، وكلاهما حكاية فعل علي عليه السلام، وأبو الصلاح^٨ وابن البراج^٩ أوجباهما معاً مطلقاً. ولا خلاف في الوضوء على الإمام، إلا ما يظهر من كلام الشيخ في الخلاف من سقوطهما عنه^{١٠}. ولو ثبت رؤية الهلال فطروا وصلوا إن بقي الوقت وإلا فلا، وابن الجنيد حكم بالصلاة بعد الزوال^{١١}.

[النظر] الثاني في سنتها: وهي الإصحار بها إلا بمكة فمسجدها أفصل، ولو منع من الصحراء صلّت في المساجد

١. النقطة، ص ٦٩٤.

٢. الفقه، ص ١٤٩؛ وحكاية عنهما العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٢٦٩، المسألة ١٥٦.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٧١.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٧١.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٩-٥-٥١٠، ح ١٤٧٥.

٦. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٢، المسألة ١٦٠.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٠٤.

٨. الكافي في الفقه، ص ١٥٥.

٩. المهذب، ج ١، ص ١٢٢.

١٠. راجع الخلاف، ج ١، ص ٦٧٣-٦٧٥، المسألة ٤٤٨.

١١. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٧، المسألة ١٦٤.

وخروج الإمام ماشياً خافياً ذكراً لله تعالى بسكينة ووقار، ولو شقَّ عليه ركب. والعمل والتنظيف والتطيب وليس ادخار السواك والتعمم شتاءً وصيفاً. وقال ابن الجنيد: ويتعمم الإمام بعمامة فطن^١ يُبقي أحد طرفيها على صدره، والآخر بين كتفيه، ويأخذ بيده عُكَّازاً

والخروج بعد طلوع الشمس - والمفيد قبله^٢ - وأن يطعم قبل خروجه في الفطر ويستحبّ الحلوى، وأبكر ابن إدريس التربة استضعافاً للرواية^٣، قال: والأفضل السُّكَّر^٤. وبعد عوده في الأضحى من أضحيتيه.

إخراج الإمام المُخْبَسِ فيها وفي لجمعة ثم ردهم.

وقيام الخطيب، والحثُّ على الفطرة وتقديرها وجنسها ووقتها ومستحقَّها، وكيفية الإخراج في عيد الفطر. وذكر الأضحية وما يعتبر فيها في عيد الأضحى والمناسك إن كان بمنى

وقول المؤذن. «الصلاة» ثلاثاً والتكبير لرجال والنساء في الفطر عقيب أرسع أولها المغرب ليلته، وفي الأضحى عقيب خمس عشرة للناسك بمنى أولها ظهر النحر، وعشر لغيره، وأوحيه المرتضى^٥ وابن الحنيد^٦، وقال ابن بابويه يكبر في الفطر أيضاً عقيب ظهرى العيد^٧ ولا يستحبّ عقيب النوافل، ولا في غير أعقاب الفرائض. فلو فانت فريضة فقضاها قصي تكبيرها ولو خرج وقته، واستحبّه ابن الحنيد عقيب النوافل^٨، وقال:

يكبر الإمام على الباب أربع مكبرات ثم يقول: «لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر

١ لم نثر على من حكاه عنه

٢ المقنعة، ص ١٩٤.

٣ القفیه، ج ٢، ص ١٧٤، مع ٢٠٥٨

٤ المراتر، ج ١، ص ٣١٨

٥ الانتصار، ص ١٧٢، المسألة ٧٢.

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٤ المسألة ١٧٥

٧ المقنعة، ص ١٥٠.

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٥، المسألة ١٧٧

على ما هدانا ولله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من
 بهيمة الأنعام، الحمد لله على ما أبلانا يرفع بها صوته، وكلما مشى نحو عشر
 خطى وقف وكثر

وقال: ويرفع به يديه إن شاء ويحركها تحريكاً يسيراً
 قال: ويستحب قضاءه لمن تركه، ولو صلى المسبوق أتى به بعد فراغه ولا يكبر
 مع إمامه، وقال البرنطي: يكبر الناس في الفطر إذا خرجوا إلى العيد ويقولون: «الله
 أكبر - ثلاثاً - ولله الحمد، الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، الله أكبر على ما
 هدانا، والحمد لله على ما أبلانا»^١

وقال المفيد^٢:

يقول في الفطر «الله أكبر، لله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر، والحمد لله على ما
 هدانا، وله الشكر على ما أولانا»، وهي الأضحية «الله أكبر - مرتين - لا إله إلا
 الله والله أكبر، والحمد لله على ما رزقنا من بهيمة الأنعام»^٣.
 ولا يشترط فيه الطهارة ولا استقبال القبلة.

وقال المفيد إذا مشى الإمام رمى بصره إلى السماء، وكثر بين خطواته أربع
 تكبيرات^٤.

والصلاة على الأرض والسجود عليها، وقراءة «الأعلى» في الأولى و«الشمس»
 في الثانية. والمفيد في الأولى «الشمس» وفي الثانية «الغاشية»^٥، وهو أصح إسناداً.
 وابن بابويه في الأولى «الغاشية» وفي الثانية «الأعلى»^٦.
 والجهر بها وبقنوتها، والتعريف^٧ في الأمصار وخصوصاً المشاهد الشريفة،

١. حكاه عنه بعض المحقق في المختار، ج ١، ص ٣٢٠ - ٣٢١ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٦،
 المسألة ١٧٨.

٢. المقتعة، ص ٢٠١.

٣. المقتعة، ص ٢٠٢.

٤. المقتعة، ص ١٩٥.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦٧، المسألة ١٥٥.

٦. التعريف: وهو أن يجلس يوم عرفة في حلوة ويصلي الفرائض والسنن، ويدعو بالمرسوم إلى غروب الشمس.

وخصوصاً عند الحسين (عليه وعلى آله سلام).
ويكره الخروج بالسلاح إلا للحاجة، والتنفل أداءً وقضاءً قبلها وبعدها إلى الزوال، إلا بمسجد النبي ﷺ فإنه يصلي ركعتين فيه قبل خروجه.
ولا يكره قضاء الفريضة، ومع ابن ليراج^١ وابن حمزة من التنفل^٢. وقال أبو الصلاح: لا يحوز التطوع والقضاء، وطبق^٣. وابن الجنيّد:
إن اجتار بمكان شريف كالمسجدين صلى ركعتين فيه قبلها وبعدها لما روي أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، مع أن مذهبه أنها تصلي في المسجدين^٤ قال. وليكن في الصحراء إلا أن تضيق فيصني في الطلال. قال. ويستحب إخراج المواتق والمجانز فيها^٥

وروي حماد بن عثمان عن الصادق ﷺ: «يخرج النساء في العيدين للتعريض للرزق»^٦ واستثنى الشيخ دوات الهتة والجمال، وحكم فیهن بعدم الحواز، وغيرهن يشهدن الصلاة^٧.

وأحبر صلاة العطر شيئاً عن صلاة الأضحية ويكره نقل المنبر بل يعمل منبر في الصحراء من طين أو غيره. ويستحب أن يرفع يديه مع تكبير صلاة العيد كتكبير اليوميّة، ولو قدّمه على القراءة ناسياً أعاده ما لم يركع، ويحوز للتقية. والخروج بطريق والعود بأحر ناسياً بالنبي ﷺ، ولا يخلف الإمام بالمصر من يصلي بضعة الناس ويستحب للنساء والعبيد والمسافر وكل من سقطت عنه فعلها، وكذا من فاتته الصلاة مع الإمام جماعةً وفرداً.

١ المذهب، ج ١، ص ١٢٣

٢ الوسيلة، ص ١١٥

٣ الكافي في الفقه، ص ١١٥

٤ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٩، المسألة ١٦٨.

٥ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٣، المسألة ١٧٤.

٦ أيضاً رواها في ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٧٠ (مصر: الموسوعة، ج ٨) ويتفاوت في السند رواها الشيخ في

تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٧، ج ٨٥٨

٧ المبسوط، ج ١، ص ١٧١.

الفصل الثالث في صلاة الآيات

والنظر في سببها وكيفيةها.

[النظر] الأول: السبب المرجب

وهو الكسوفان إجماعاً على الأعيان، والزلزلة، والرجفة، والريح المخوفة، والظلمة الشديدة، وكل آية سماوية مخوفة ولم يذكر أبو الصلاح سوى الكسوفين^١، وابن حمزة أضاف الزلزلة والريح السوداء المظلمة^٢، والأقرب عدم وجوبها بكسوف كوكب لأحد النيرين، أو كسوف كوكب آخر^٣.

ووقتها في الكسوف يبدو الاحتراق إلى الشروع في الانجلاء، وظاهر المرتضى^٤ والمعتبر^٥ إلى تمام الانجلاء، وكلاهما مرويان^٦، وشرعته الإعادة وجوباً كقول المرتضى^٧ وأبي الصلاح^٨، واستحباً كقول الأكثر^٩ يقوي الثاني، ومنع ابن إدريس من الإعادة أصلاً^{١٠}.

١. الكافي في الفقه، ص ١٥٥.

٢. الوسيلة، ص ١١٧.

٣. جمل العلم والعمل، ص ٨١.

٤. المعتبر، ج ٢، ص ٢٣٠.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥٥١-٥٥٢، ح ١٥٣٤ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ١٥٦ و ٢٩١، ح ٢٣٤ و ٨٧٧.

٦. جمل العلم والعمل، ص ٨١.

٧. الكافي في الفقه، ص ١٥٦.

٨. منهم ابن الجنيّد على ما حكاه عنه العلامة في مختلف النسخة، ج ٢، ص ٢٩٥، الصلاة ١٨١، والشيع في

المبسوط، ج ١، ص ١٧٣؛ والصدوق في المقنع، ص ١٤٣.

٩. السرائر، ج ١، ص ٢٢٤.

ووقتها في البواقي مدة السبب، فإن قُصُر فلا وجوب إلا الزلزلة. ويحتمل الوجوب بمجرد السبب وإن لم يسع زمان في الكسوف وغيره، وقد أوماً إليه في المعبر^١.

ويحتمل اشتراط ركعه مع الطهارة. قال كثير ويكون في الزلزلة أداءة دائماً، وصار بعضهم إلى أنها قضاء وفاء بحق الوقت، وأجرى بعضهم الأداء فيما عدا الكسوف. ولو غاب القرص كاسفاً، أو طلع لقمر خاسفاً، ثم سترته الشمس أو القمر، صلى أداءة؛ للأصل، ويحتمل للرجوع إلى عدل من أهل الرصد، فإن فانت قضي العالم العامد مطلقاً والأقرب أن الباسي كذلك، وبفترقان بالإثم في العامد. وفي النهاية^٢، والبسوط: لا يقضي الباسي ما لم يستوعب الاحتراق^٣، وظاهر المرتضى عدم وجوب القضاء ما لم يستوعب وإن تعمد الترك^٤. وأما العاهل بالوقوع، فأوجب المفد عليه القضاء وإن لم يستوعب غير أنها تقضى جماعة مع الاستيعاب، وفرادي لا معه، ذكره في خسوف القمر^٥ وأما بابويه أوجبا القضاء مطلقاً^٦، وظاهر الشيخ تخصيص القضاء بالإعقاب مع الجهل^٧، وهو قريب؛ لرواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام^٨.

فروع

لو كان رصدياً أو أخيره عدل رصدي أو جماعة لمساق بالحصول فالأقرب أنه

١. انظر المعبر، ج ٢، ص ٣٢٠.

٢. النهاية، ص ١٣٧.

٣. البسوط، ص ١٧٢.

٤. جعل العلم والعمل، ص ٨٢.

٥. المفصلة، ص ٢١١.

٦. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٢، المسألة ١٨٠، وراجع المقع، ص ١٤٤.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٧، دليل الحديث ٣٣٨ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٤، دليل الحديث ١٧٦.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٤٦٥، باب صلاة الكسوف، ج ٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٧، ج ٣٣٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٤، ج ١٧٥٩.

كالعالم، أما لو حضر الوقت فلم يُزَ ولا مانع فلا شيء.
وأما غير الكسوفين فلا قضاء مع الجهل قطعاً، ولا اعتبار هنا بحكم المنجم، نعم
يجب على العالم بها وإن نسي.

ولو جامعت الحاضرة قُدمت على النافلة وإن اتسع وقتها، وهو مروى في
الليثية^١، وجواز المؤقتة ظاهر المعبر^٢، ويتخير إذا كانت الحاضرة فريضةً واتسع
الوقت، وفي النهاية يبدأ بالحاضرة^٣ ولو تضيقت إحداهما قُدم المضيقة، وإن
تضيقتا قُدم الحاضرة، فإن فانت الكسوف ولم يكن فرط فيها ولا في تأخير
الحاضرة فلا قضاء، وإلا وجب إن فرط فيها، والأقرب وجوبه إذا كان قد فرط
في الحاضرة.

ولو جامعت الجنائز أو الطواف أو العمد الواجبة - نظراً إلى قدرة الله تعالى - أو
المذورة وشبهها فكال مكتوبة.

ولو دخل وقت الفريضة سلباً بالكسوف، فالمرى في الصحيح عن
الصادق عليه السلام: قطعها وفعل الحاضرة، ثم البناء في الكسوف^٤، وعليه المعظم^٥ وفي
المبسوط: يقطعها ويستأنف الكسوف^٦ وقيل بالرواية مع ضيق وقت الحاضرة
وإلا أتم الكسوف^٧، وهو قريب. ولا بضر أن فعل الكثير هنا؛ لأنه كإطالة أفعال
الصلاة الواحدة.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣٣٢

٢ المعبر، ج ١، ص ٢٤٢

٣ النهاية، ص ١٢٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٥٥، ح ٣٣٢

٥ منهم ابن بابويه في الفقيه، ج ١، ص ٥٥٠، ديل الحديث ١٥٣٣؛ والمصنف، ص ١٤٣-١٤٤؛ والشيخ في النهاية،

ص ١٢٧؛ وابن البراج في المهذب، ج ١، ص ١٢٥.

٦ المبسوط، ج ١، ص ١٧٤

٧ قاله أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٥٦؛ وس يدريس في السرائر، ج ١، ص ٣٢٢؛ والعلامة في

مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٦، المسألة ١٨٢

ولا يصح على الراحلة اختياراً، وتمسك ابن الجنيّد على جوازه^١ بمكاتبة الرضا عليه السلام^٢، ويحمل على الضرورة، وكذا العاشي. وتجوز صلاتها في الأوقات الخمسة. ولا يستحب الخطبة لها

وتلزم النساء والمسافر ويصلين مع رجال، ويكره لذوات الهيئة بل يصلين فرادى أو في جماعة النساء، والأحسن جلوس الحائض والنفساء في مصلّاهما كالمكتوبة، ثم لا قضاء عليهما

ولا يشترط في شرعها الإمام، وقول لثوري والشييباني به شاذ^٣، نعم يستحب جماعة وإن كان خسوف القمر.

فروع:

لو أدرك الإمام في أثناء الركوعات صبر حتى يدخل في الركعة الثانية مع سعة الوقت، وإلا صلى منفرداً.

ولو دخل نية الدب، ثم استأنف النية عند الثانية جاز، واحتمال الدخول وبلغ الركعات ضعيف.

ولو دخل بطن الركوع الأوّل فتبين غيره، استمرّ ندباً حتى يتم الركعة ثم يستأنف، واحتمال عدوله إلى الأفراد بعيد ويجوز اقتداء المفترض فيها بالمتفّل، والعكس كاليومية.

النظر الثاني في الكيفية

ويشترط فيها ما يشترط في اليومية، ونعين السبب في النية، وزيادة أربع ركوعات في كلّ ركعة من الركعتين، فيكون في كلّ ركعة خمس ركوعات. ويتخير في التبويض والتكميل في السورة، ويتعين الحمد مرّة في كلّ ركعة.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠١، المسألة ١٨٦

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٥، باب صلاة الكسوف، ح ٧: نفيه، ج ١، ص ٥٤٨، ح ١٥٣٠

٣. راجع المجموع شرح المهدّب، ج ٥، ص ٤٥.

وتتكرر وجوباً إن أتمَّ السورة، وإلا أجزاء بعض السورة. وأقل ما يجزئ في كل ركعة سورة كاملة، وأكثره خمس سور أو تكرار سورة أو أكثر خمساً، والظاهر أن القرآن هنا كالقرآن في المكتوبه. وقد ابن إدريس^١؛ إذا أكمل السورة استحَبَّ له قراءة الحمد، محتجاً بأن الركوعات ركعة واحدة^٢، والأخبار ظاهرة في الوجوب^٣.

فروع:

الأقرب أنه إذا قرأ بعض سورة يتخير فيما بعدها بين إكمالها وبين قراءة سورة غيرها كاملة أو مبقضة، فيتخير الحمد إن قرأ لكاملة، وكذا إن قرأ بعض سورة أخرى على الأقرب.

ولو قرأ في الركوع الثاني بعض تلك السورة التي قرأها في الركوع الأول لا على التالي احتمل المنع؛ لقول الصادق^٤ «ما قرأ من حيث قطعت»^٥. وهذا مشعر بعدم جواز العدول إلى سورة أخرى، سواء كانت كاملة أو مبقضة.

ولو بقض في قيام ثم أراد في القيام الثاني استئناف ذلك البعض أو قراءة السورة بكمالها احتمل المنع؛ لظاهر الخبر^٦، وحينئذ يشكل وجوب قراءة الحمد.

والمستحب اختيار طوال السور مع العلم بسعة الوقت أو الظن المستفاد من الرصدي وروي أن علياً^٧ بالكوفة قرأ «الأنبياء» و«الكهف» فيها كاملة خمس مرّات. ومساواة ركوعه لقراءته في انتطويل وكذا سجوده، والتكبير كلما قام من الركوع، إلا في الخامس والعاشر؛ فإنه يقول: «سمع الله لمن حمده».

١ السرائر، ج ١، ص ٣٢٤

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٣ - ٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ح ٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٥٤٩، ح ١٥٣٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣٣٣

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٦٣ - ٤٦٤، باب صلاة الكسوف، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٣٣٥، والحديث مروي عن الإمام الباقر^٨ ومعه «ما قرأ من حيث قطعت».

٤ الخبر السابق.

والقنوت على كلِّ مزدوج، ويحزني عنى الخامس والعاشر، وأقله على العاشر، وإطالته بقدر القراءة، وإيقاعها تحت السماء، والجهر بالقراءة مطلقاً، والجماعة سواء احترق كله أو بعضه. ويتأكد في الإيعاب، وإسا بابويه يصلي مع احتراق البعض فرادى^١، والإعادة لو فرغ ولما يحل على الأصح، ويحوز التسبيح والتحميد بدل الإعادة.

ويستحب في صلاة الزلزلة السجود بعدها وقراءة: «إِنَّ اللَّهَ يُخِيبُ السَّمَوَاتِ» الآية^٢، ثم يقول: «يَا مَنْ يُخِيبُ السَّمَاءَ أَنْ تَفْعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَمْسِكْ عَنَّا السَّوءَ»^٣

١. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٩٩، المسألة ١٨٤، المقنع، ص ١٤٣.

٢. فاطر (٣٥): ٤١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٤، ج ٨٩٢.

الفصل الرابع

في الصلاة الواجبة بالنذر وشبهه من العهد واليمين

وشروطها شروط الواجبة بالأصالة من تطهارة وشبهها وأفعالها سواء أطلق أو قيد، حتى لو قيد نذره بما يخالف المعتبر في الواجبة يبطل من أصله، وإن زاد على ذلك ما ينافي الصحة بطل، كما لو شرط ركوعين أو سجوداً زائداً. وإن لم ينافِ لزم سواء كان في الشروط كالستر بثوبين، أو في الأفعال كقراءة سورتين في ركعة أو القراءة بسورة معينة أو تسبح معين، أو في الوقت كيوم الجمعة، وشهر رمضان متى له مزية أو لا مزية له، أو في المكان [إذا كان له مزية كالمسجد. وإن خلا عنها فوجهان أقربهما للروم، وحسب لا يجوز العدول عنه ولو كان إلى أعلى مزية في الزمان أو المكان.

ثم المنذورة إن كانت نافلة مشروعة على وجه مخصوص، ونذرها كذلك وجبت. وإن أطلق وجب مراعاة عددها ومشخصها، كنذر صلاة جعفر عليه السلام، لا مراعاة ما فيها من الدعوات غير المشخصة لها، فلو نذر صلاة الليل أجزأته الثماني بغير دعاء. ولا يجب طوال السور وإن كانت من مكملاتها، والأقرب وجوب سورة مع «الحمد» لصيرورتها فريضة، وتلزم أوقات السافلة المشخصة بالوقت كنافلة شهر رمضان.

وإن نذر صلاة مطلقة فالأقرب وجوب ركعتين وعدم إجزاء الواحدة، انتهى النبي صلى الله عليه وآله عن البتراء^١، ولو قيد بعدد يشرع مثله لزم، ولو لم يشرع كخمس بتسليمه

١. لسان الميراث، ج ٤، ص ١٥٢، نصب الراية، ج ١، ص ٢٧٧؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٩٢، «بشراً».

فالأقرب بطلان النذر من رأس، ولو أطلق الخمس وشبهه نُزِّل على المشروع
فصلّي ثلاثاً واثنتين بتسليحتين.

ولو نذر هبته الكسوف والعيد في وقتها لرم، وفي غيره وجهان. ولو نذر فرض
الكفاية كصلاة الجنائز وجب عليه عيناً، فلو سبقه سابق بطل النذر إن قصد أداء
فرض الكفاية، وإن أطلق نذر صلاة جنازة لم يسقط ما دامت الصلاة مشروعاً
ولو نذر اليومية على صفة كمال - كالتقديم أوّل الوقت، أو فعلها في المسجد، أو
بسورة معتبرة في فصلها - انعقدت، ولو فعلها على غير ذلك الوجه فالأقرب الصحة،
والكفارة إن لم تكرر الوقت ولو نذر مجرد فعلها فالأقرب انعقاده؛ لأنّه لطف في
التحرّز من الإحلال، وتظهر العائدة في لكفارة لو أُخِلَّ

ولو نذر الصلاة الواحدة على وجه مرجوح، إمّا باعتبار المكان - كالصلاة في
الأمّاكن المكروهة - أو باعتبار الوقت - كالصلاة في آخره - أو باعتبار الأفعال -
كالإقتصار على تسبيحة واحدة - فالأقرب لغو النذر، وإن كانت غير واجبة بالأصل
فالشبه لغو القيد وصحة أصل الصلاة، ومثله ما لو نذرّها جالساً، أو على الراحلة،
أمّا لو قيد بالمحرّم - كالصلاة في المكان المعصوب أو مسدّد القبلة - فإنّه يبطل
من أصله.

ولا تدخل الجنائز في إطلاق نذر لصلاة، ولا تجزئ الواجبة بالأصالة ولو قلنا
بتداحل الححّ المنذور والواجب بالأصالة.

ولو قيد النذر بركعة فالظاهر انعقاده، ولا ريب في انعقاد نذر الوتر والوترية.
ولو نذر ركوعاً أو سجوداً، فرباع الأوجه انعقاد السجود خاصة، ولا تجب ركعة تامة.

الفصل الخامس في باقي النوافل

وهي إما مختصة بوقت أو لا، وكلاهما لا ينحصر ولكننا نذكر أشهره،
فالأول أقسام:

أحدها: نافلة شهر رمضان، وهي مشروعة على الأشهر، ونقل الشيخ^١ وسأله فيه الإجماع^٢، ونفاها ابن بابويه^٣، وقال ابن الحنيد: يزيد ليلاً أربع ركعات على صلاة الليل^٤، ولم يذكرها ابن أبي عقيل^٥ وروى عن الصادق^٦ نفيها^٧، ولكنه معارض بروايات تكاد تتواتر^٨، وبعمل الأصحاب، وتُحتمل أخبار السني على الجماعة فيها

وهي ألف ركعة زيادة على المعتاد، في العشرين خمسمائة ركعة، كل ليلة عشرون، ثمان بعد المغرب، واثنى عشرة بعد العشاء على الأظهر، وخير الشيخ بين ذلك وبين عكسه^٩، وفي ليلة تسع عشرة مائة زائدة، وفي العشر الأخير خمسمائة.

١. الخلاف، ج ١، ص ٥٢٢، المسألة ٢٦٩.

٢. الرسائل، ص ٨٢.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٩، ديل الحديث ١٩٦٩.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٦، المسألة ٢١١.

٥. راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٤٥، المسألة ٢١١.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٧-١٣٨، ج ١٩٦٧-١٩٦٨: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٦٨-٦٩، ج ٢٢٣-٢٢٤.

الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٦-٤٦٧، ج ١٠٨٤-١٠٨٥.

٧. الكافي، ج ٤، ص ١٥٤-١٥٥، باب ما يراد في الصلاة في شهر رمضان: الفقيه، ج ٢، ص ١٣٨، ج ١٩٦٩.

تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٧، باب فصل شهر رمضان: الصلاة فيه زيادة على النوافل المذكورة في سائر

الشهور: الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٠، باب الزيادات في شهر رمضان.

٨. النهاية، ص ١٤٠.

كلّ ليلة ثلاثون، ثمان بعد المغرب واثنان وعشرون بعد العشاء. وقال القاضي^١ وأبو الصلاح: اثنتا عشرة بعد المغرب^٢، وهما مرويان^٣، والأوّل أظهر وفي ليلتي إحدى وثلاث وعشرين مائتان زائدة، وهو رواية مسعدة وغيره عن الصادق^٤ وروى المعطل بن عمر عنه^٥ الاقتصار في ليالي الأفراد على مائة^٦، ويصلي في كلّ جمعة عشر ركعات، صلاة عليّ أربع، ثمّ فاطمة ركعتان، ثمّ جعفر أربع عليهم السلام. وفي آجر جمعة عشرون بصلاة عليّ^٧، وفي عشيتها ليلة السبت عشرون بصلاة فاطمة^٨، والأوّل أشهر رواية^٩، والثاني أظهر فتوى

وفي الأشهر أنّ الوتيرة بعد النوافل وروى محمد بن سليمان عن الرضا^{١٠}: تقدّمها^{١١}، اختاره سلار^{١٢}، وظاهر قول أبي الصلاح اختصاص النافلة بالصائم^{١٣}، ولم يذكره الباقر.

وروى سليمان بن عمرو عن الصادق^{١٤} عن أمير المؤمنين^{١٥} زاد مائة ركعة ليلة النصف^{١٦} وروى حميل بن صالح عنه^{١٧} أنّ عليّاً^{١٨} كان يصلي في اليوم واليلة منه ألف ركعة^{١٩}.

ويستحبّ إضافة الدعوات المأثورة إليها، ولا يصلي ليلة الشكّ، ولو ثبتت الرؤية

١ المذهب، ج ١، ص ١٤٥

٢ الكافي في الفقه، ص ١٥٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٢، ج ٢١٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٢، ج ١٧٩٦

٤ المصدر

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٦، ج ٢١٨

٦ المصدر

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٤، ج ٢١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٦، ج ١٨٠٢

٨ المرئسم، ص ٨٢

٩ الكافي في الفقه، ص ١٥٩

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٢، ج ٢١٢

١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦١، ج ٢٠٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦١، ج ١٧٩٤

ففي القضاء نظر، وكذا لو فاتت النافلة أجمع لغير عذر مسقط والجماعة في نافذة شهر رمضان وغيرها من النوافل بدعة، إلا الاستسقاء وما أصله فرض.

وثانيها: صلاة ليلة الفطر ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد مرةً والتوحيد مائة مرة، وفي الثانية الحمد والتوحيد مرةً، فيعطى ما سأل.

وثالثها: صلاة يوم الغدير قبل الروال بنصف ساعة، يقرأ في كل ركعة الحمد مرةً، وكلاً من «التوحيد» و«آية الكرسي» و«القدر» عشرًا، وثوابها مائة ألف حجّة وعمرّة ويُعطى ما سأل.

ورابعها: صلاة يوم المبعث - سابع وعشرين من رجب، أي ساعة منه - اثنتا عشرة ركعة، يقرأ بعدها الحمد أربعاً ويقول «لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله»، أربعاً «الله الله ربّي لا أشرك به شيئاً»، أربعاً^١. فستجاب دعاؤه

وخامسها: صلاة النصف من شعبان أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة الحمد والتوحيد مائة مرة.

وسادسها: صلاة أول يوم من ذي الحجة وهي بصفة صلاة فاطمة عليها السلام وسابعها: صلاة اليوم الرابع والعشرين من ذي الحجة، وقت تصدّي علي عليه السلام بخاتمه، تُصلى قبل الروال بنصف ساعة بصفة صلاة المدير وثامنها: صلاة يوم الماهنة، وهو الرابع والحامس والعشرون من ذي الحجة، ما شاء، ويستغفر عقيب كل ركعتين سبعين مرةً

وتاسعها: صلاة ليلة نصف من رجب، اثنتا عشرة ركعة، وكذا ليلة المبعث. وعاشرها: صلاة فاطمة عليها السلام، ويتأكد في أول ذي الحجة

وحادي عشرها: صلاة ساعة الغلة، وهي بين المغرب والمساء، ويستحب فيها ركعتان يقرأ في الأولى بعد الفاتحة «وَذَا آلِ لُؤْيٍ» الآيتين^٢، وفي الثانية بعد الفاتحة

١. مصباح المنهج، ص ٨١٤، ح ١٩/٨٧٦

٢. الأنبياء (٢١) ٨٧ و ٨٨

«وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ»^١، الآية، ثم يرفع يديه ويقول: «اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي علي محمد وآل محمد، وأن تفعل بي كذا، اللهم أنت ولي نعمتي والقادر على طلبتي تعلم حاجتي، فأسألك بحق محمد وآل محمد ﷺ لما قصيتها لي»، ويذكر حاجته

وركعتان أخريان يقرأ في الأولى بعد حمد «الزلزال» ثلاث عشرة مرة، وفي الثانية بعد الحمد «الإخلاص» خمس عشرة مرة.

وثاني عشرها: صلاة الأسبوع، وهي أربع ركعات ليلاً وأربع نهاراً في السبت والأحد، وليلة الإثنين اثنتا عشرة وبومه ركعتان، وليلة الثلاثاء ركعتان وبومها عشرون، وليلة الأربعاء ركعتان وبومها ثنتا عشرة، وليلة الخميس ركعتان وبومها ركعتان، وليلة الجمعة اثنتا عشرة وبومها.

وصلاة رسول الله ﷺ، وهي ركعتان، يقرأ في كل ركعة «الحمد» و«القدر» خمس عشرة مرة، ثم يركع ويقرأها خمس عشرة، ثم يستحب أن يقرأها خمس عشرة، ثم يفعل ذلك في كل سجدة ورفعة بينهما:

وللجمعة صلوات كثيرة منها الكاملة، وهي أربع قبل الروال، يقرأ في كل ركعة الحمد عشرًا، وكلاً من «الإخلاص» و«معوذتين» و«الحمد» و«آية الكرسي» عشرًا. وصلاة الأعرابي عند ارتفاع الشمس عشر ركعات بتسليم، يقرأ في الأولى بعد الحمد «الفلق» سبعاً، وفي الثانية بعد الحمد «الأساس» سبعاً، ثم يقرأ «آية الكرسي» بعد تسليمة سبعاً ثم يصلي ثمان ركعات بتسليمتين، في كل ركعة بعد الحمد «النصر» مرة، و«الإخلاص» حمساً وعشرين مرة، ثم يقول بعد الفراغ سبعين مرة «سبحان الله ربّ العرش الكريم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

ومنها صلاة الحاجة بعد صوم ثلاثة آخرها لجمعة.

والثاني صلوات^١:

أحدها: صلاة الاستسقاء، وهي سنة مؤكدة بإجماعنا، عند فتور الغيث وجفاف الآبار، جماعةً وفرداً. فيأمر الناس خطب الجمعة بصوم الأيام الثلاثة بعدها، وبالتوبة وردّ المظالم وإصلاح ذات البين، ويخرجون صائمين الإثنين، فإن لم يكن فالجمعة واختار أبو الصلاح الجمعة^٢، والمفيد لم يعتبر يوماً^٣، ويقدم الإمام المؤذنين، ويكثرون من الاستعمار، وبأيديهم العنز ومعهم المنبر في قول مشهور^٤ ثم يخرج بأهل الصلاح وذوي السن من الرجال والنساء، على سكينه ووقار حفاة، ولا يُخرجوا الكفار ولا الشواب من النساء، ويخرج الأطلال مفرقاً بينهم وبين أمهاتهم، وتصلّى في الصحراء إلا بمكة ففي المسجد الحرام.

ولا أذان فيها بل يقول المؤذن: «الصلاة» ثلاثاً، وتصلّى جماعة ويجهر فيها بالقرآن، ويقسم خمساً عقيب تكبيرات حمس في الأولى، وأربعاً عقيب أربع تكبيرات في الثانية كتكبير العيد، غير أن لقوتها بالاستغفار وسؤال توفير المياه، وأفضله ما نقل، فمنه: ما روي عن النبي ﷺ «اللهم اسق عبادك وبهائمك، وانشر رحمتك، وأحي بلادك الميتة»^٥.

فإذا فرغ من الصلاة حول رداءه من اليمن إلى اليسار، وبالعكس وروي تحويله بعد صعود المنبر^٦، وقال جماعة: يحوله ثلاث مرّات تفاولاً بتحويل الجذب خصباً^٧.

١ أي الصلوات للتواضع الغير محتصة بوقت.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٦٢.

٣. راجع المقتضى، ص ٢٠٧.

٤. حكاية عن القديسين وعن مصباح السيد العلامة في محتجب الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٧-٣٣٨، المسألة ٢٣٠.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥٢٧، ح ٢-١٥.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٢، باب صلاة الاستسقاء، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٨، ح ٣٢٢.

٧. ذهب إليه المعيد في المقتضى، ص ٢٠٨، وسأله في الراسم، ص ١٨٣ ولين للجراج في المذهب، ج ١، ص ١٤٤.

وفي استحباب التحويل للمأموم قولان^١، قريهما الثبوت.

ثم يكبر الإمام مائة مستقبل القبلة، ويسبح مائة عن يمينه، ويهتل مائة عن يساره، ويحمد الله مائة مستقبل الناس رافعاً صوته في الجميع، ويتابعه الناس في العدد ورفع الصوت. وقال ابن الجنيد: لا يرفعون في التكبير^٢، والأشهر الرفع. ولا يتابعونه في الجهات. ثم يخطب خطبتين والمقول أفضل، وفي التهذيب^٣ والفقهاء^٤ طرف منه صالح. ولو لم يُحسن الخطبة دعاء، ولو قدم الخطبتين على الأذكار جاز، بل هو الأشهر. والمفيد^٥ قال: يهتل عن يساره ويستغفر مستقبل الناس مائة مائة، ووافق في التكبير والتسبيح^٦، وذهب ابن الجنيد إلى أن الإمام يصعد المنبر قبل الصلاة وبعدها^٧.

ويستحب المبالغة في الدعاء، والتضرع بعد الذكر وبعد الخطبة، والركن الأعظم هنا الاستغفار.

ووقتها وقت العيد، وربما قيل بعد الزوال وهو مشهور بين العامة^٨، واستحب ابن الجنيد إذا لم يُنظرُوا الإمامة إلى آخر النهار^٩، ولا خلاف في استحباب إعادة الخروج حتى يجابوا.

فروع:

[الأول.] لو سُقوا قبل الخروج أو قبل لصلاة سقطت وصلوا شكراً، ولو سُقوا

١. القول بعدم الاستحباب قاله المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٣٦٦؛ والعلامة في مسهم للمطلب، ج ٦، ص ١٢٤.
٢. والقول بالاستحباب ذهب إليه الشيخ في الميسر، ج ١، ص ١٣٥، والخلاف، ج ١، ص ١٨٨، المسألة ٤٦٣.
٣. صلاة الاستسقاء، والعلامة في أحد قوله في تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢١٦، المسألة ٥٢١.
٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٢، المسألة ٢٣٥.
٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥١، ح ٣٢٨.
٦. الفقهاء، ج ١، ص ٥٢٧-٥٢٥، ح ١٥٠٣.
٧. المقتعة، ص ٢٠٨.
٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٩، المسألة ٢٣٢.
٩. المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٧٦.
٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٤، المسألة ٢٣٩.

في أثنائها أتوا، وفي الخطبتين نظر، أقربهما سقوطهما.

الثاني: لو نذر صلاة الاستسقاء في وقتها وجبت، إماماً كان أو غيره، ولا يلزم غيره الخروج معه، نعم يستحب له الخروج في من يطعمه كالأهل والولد فيصلّيها في الصحراء. ولو نذر في المسجد انعقد على الأصح، فلو صلاها في غيره أعاد، وكفر إن تعيّن الزمان. ولا تجب الخطبتان إلا أن يندرها، وكذا الأذكار، ولا يجب المنبر في الخطبتين إلا بالنذر، ولو نذرهما في وقت بعينه فمطّروا فيه أو قبله فالأقرب سقوط النذر.

الثالث: لو كثرت الأمطار حتى أفدت، استحب الدعاء بإقلاعها لا الصلاة، إلا أن تكون صلاة الحاجة.

الرابع: يستحب لأهل الحصب الدعاء لأهل الجذب بالإغاثة، وفي استحباب صلاتهم لأجلهم نظر، ولا مع من صلاة الحاجة هنا.

الخامس: نهى النبي ﷺ أن يقال: مطّرونا شَوْء كذا كالثريّا والدبران، وهو نهى تحريم إن اعتمده سبباً مستعلاً أو أن له مدخلاً، وإن اعتقدوا المصاحبه كره، والشيخ أطلق المنع^١.

وثانيها: صلاة عليّ عليه السلام ركعتان، في الأولى بعد الحمد «القدر» مائة، وفي الثانية بعد الحمد «الإخلاص» مائة.

وثالثها: صلاة فاطمة عليها السلام أربع ركعات بتسليعتين، في كلّ ركعة بعد الحمد «الإخلاص» خمسين مرّة. وقيل: هذه صلاة عليّ عليه السلام، والأولى صلاة فاطمة عليها السلام^٢. وإن من صلاها - أعني الأربع - خرج من ذنوبه، وقُصِّيت حوائجه.

١. سنن النسائي، ج ٢، ص ١٦٢، ح ١٥٢١: رواها الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٢٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٢٥.

٣. قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٢٤، وانتهية، ص ١١٠، وسألف في التراسيم، ص ٨٣.

ويستحب بعدها تسبيح عليّ عليه السلام وهو «سبحان من لا تبيد معالمه، سبحان من لا تنقص خزائنه، سبحان من لا اصحلل لفحره، سبحان من لا يثقف ما عنده، سبحان من لا انقطاع لمدته، سبحان من لا يشارك أحداً في أمره، سبحان من لا إله غيره»^١.

ورابعها صلاة جعفر عليه السلام: وهي أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في الأولى «الزلزلة»، وفي الثانية «والعاديات»، وفي الثالثة «النصر»، وفي الرابعة «التوحيد»، كل ذلك بعد الفاتحة ويستحب خمس عشرة مرة قبل كل ركوع، وعشراً فيه، وعشراً في رفعه، وعشراً في كل من السجودين والرفعين، فذلك ثلاثمائة وصورته. «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»، ويدعو في آخر سجدة بعد التسبيح بالمأثور.

ويحور تحريدها عن النسخ لضرورة ثم يقضي، واحسابها من الرواتب يل من الفرائض وحينئذ في إجراء الأذكار عن تسبيح الركوع والسجود - على القول بعفته - نظراً، أقربه عدم الإجراء وأفضل أوقات هذه الأربع الجمعة.

ويستحب صلاة جعفر عليه السلام كل يوم، ودونه كل يومين، ثم كل جمعة، ثم كل شهر، وأدون منه كل سنة مرة، فتمحو الدوب ولو كانت كزمني عالج وزيد البحر، وليدع بعدها بالمنقول.

وخامسها صلاة الحاجة، ولها هيات كثيرة، أتمها ما روي عن الرضا عليه السلام: من أنه يصوم ثلاثة آخرها الجمعة، ثم ليبرز إلى آفاق السماء بعد العسل والتطيب والصدقة، ويصلي ركعتين يقرأ في كل منهما بعد فاتحة «الإخلاص» خمس عشرة مرة، ثم يقرأها في كل من ركوعه وسجوده ورفعها خمس عشرة مرة، ثم بعد تسليمه

خمس عشرة، ثم يسجد ويقرأها كذلك، ثم يصع حذّه الأيمن و يقرأها كذلك، ثم الأيسر كذلك^١. ثم يعود إلى السجود ويقول باكباً: «يا جواد، يا ماجد، يا واحد، يا أحد، يا صمد، يا من لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، يا من هو هكذا لا هكذا غيره، أشهد أن كل معبود من لدن عرشك إلى قرار أرك باطل، إلا وجهك جلّ جلالك، يا معرّ كل دليل، ويا مذلّ كل عرير، تعلم كربتي، فصلّ على محمّد وآل محمّد وفرّج عني». ثم يقلّب حذّه الأيمن ويقول ذلك ثلاثاً، ثم الأيسر كذلك، ثم ليتوجّه إلى الله بمحمّد وآله بأسمائهم، ويسأل حاجته فيقصي إن شاء الله تعالى^٢.

وسادسها: صلاة الشكر عند تجدد نعمة أو دفع نقمة ركعتان، يقرأ في الأولى بعد الحمد «الإخلاص»، وفي الثانية بعد الحمد «بمحمد».

وسابعها: صلاة الاستخارة وهيئتها متعدّدة كما روى عن عليّ بن الحسين عليه السلام: أنه يصلي ركعتين يقرأ فيهما «الحشر» و«الرحمن»، ثم يقرأ «المعوذتين» ويقول: «اللهم إن كان كذا خيراً لي في ديني ودنياي وعاجل أمري وآخله، فيسرّه لي على أحسن الوجوه وأحسها، اللهم فإن كان كذا شراً لي في ديني أو دنياي وآخرتي وعاجل أمري وآخله، وصرفه عني على أحسن الوجوه، رب اغرم لي على رشدي وإن كرهت ذلك أو أبته نفسي»^٣.

وروي صلاة ركعتين هي المسجد، واستخارة الله مائة مرّة، ثم يفعل ما يقع في قلبه ويسأل الخيرة في العافية^٤. وروى هارون بن حارثة، عن الصادق عليه السلام كتابه ثلاث رقاع فيها بعد البسملة: «خيرة من الله العزيز الحكيم لعلان بن فلانة الفعله».

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٧، باب صلاة العواتج، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٤، ح ٤١٧.

٢. مصباح المتهجد، ص ٣٤٢، ح ٦٤/٤٥٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٠، باب صلاة الاستخارة، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٨.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٧١، باب صلاة الاستخارة، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٤٠٩.

وثلاث فيها بعد البسملة: «خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل، ووضعا تحت المصلّى وصلاة ركعتين، والسجود بعدهما قائلاً مائة مرة: «أستخير الله برحمته خيرة في عافية»، ثم يجلس ويقول: «اللهم خذ لي في جميع أموري في يسر منك وعافية»، ثم يشوش الرقاع ويخرج فيعمل على الأمر أو النهي في ثلاث متوالية، فإن تفرقت عمل على أكثر الخمس، ولا يخرج السادسة^١.

وروي كتابة ركعتين، في واحدة «نعم»، وفي أخرى «لا»، وجعلهما في بندقتين طيناً، ثم يصلي ركعتين ويجعلهما تحت ذيله ويقول: «يا الله، إني أشاورك في أمري هذا فأنت خير مستشار ومشير، فأشتر عليّ بما فيه صلاح وخير عافية»، ثم يخرج فيعمل بحسبه^٢.

وروي ما استخار الله عبداً بهذا الدعاء سبعين مرة إلا خير له، وهو «يا أبصر الناظرين، ويا أسمع السامعين، ويا أسرع العاسيين، ويا أرحم الراحمين، ويا أحكم الحاكمين، صلّ على محمد واهل بيته وجر لي في كذا»^٣.

ومنها: صلاة الزيارة لأحد المعصومين عليه السلام وهي ركعتان، يقرأ فيهما ما شاء، وصلاة التحية إذا دخل المسجد وهي ركعتان أيضاً، واستيفاء ذلك المذكور في مواضعه.

١. الكافي، ج ٢، ص ٤٧٠ - ٤٧١، باب صلاة الاستعارة، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨١، ح ٤١٢، وفيهما اختلاف يسير بالألفاظ.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٣، باب صلاة الاستعارة، ح ١٨ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٤١٣.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٤١٤.

المقصد الثالث في الجماعة

وفصوله ثلاثة:

[الفصل] الأول:

تستحب في الفرائض مؤكداً، وتجب في الجمعة والعيد إذا وجبت. والمشهور أنها لا تجوز في النوافل، إلا إذا كان أصلها الفرض وهو العيدان والصلاة المعتادة، أو كان مُشبهاً له وهو الاستسقاء، وألحق أبو الصلاح صلاة الغدير^١.

وفضلها لا يخفى، فقد صح عن النبي ﷺ المواظبة عليها والحث، حتى تؤعد بإحراق بيوت من لم يحضرها^٢. وقال ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»^٣، وروي «بخمس وعشرين»^٤، ولم يرخص الأعمى في عدم حضورها إذا سمع النداء. وعنه ﷺ: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان»^٥. وقال ﷺ: «من صلى الصلوات الخمس في جماعة فظنوا به كل خير»^٦. وقال ابن بابويه: من ترك الجماعة ثلاث جمع متواليات من غير علة فهو منافق.

١. الكافي في الفقه، ص ١٦٠.

٢. النقيه، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٩٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥، ح ٦٧.

٣. سنن النسائي، ج ٢، ص ١١٢، ح ٨٢٢.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٢-٣٧٣، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٥١.

٥. مشر أبي داود، ج ١، ص ١٥٠، ح ١٥٤٧؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١١٥-١١٦، ح ٨٤٢.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٣٧١، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ٣ مع الاختلاف.

والظاهر أنه رواه^١ وروى أيضاً عن لسبي^٢. «من صلى الغداة والعشاء الآخرة في جماعة فهو في ذمة الله، ومن ظلمه فإنما ظلم الله، ومن حقره فإنما يحقر الله»^٣. وعن الرضا^٤: أفضل الصلاة جماعة على الصلاة منفرداً في مسجد الكوفة^٥. وكلما كثروا كان أفضل، ومن ثم يستحب قصد المسجد الأجمع وإن كان أبعد، إلا أن يكون القريب لا يحصره أحد إلا بحصوره فهو أولى، وتجاوز في الصحراء وإن كان المسجد أفضل.

ويدرك الإمام بإدراك الركوع إجماعاً، وبإدراكه رакماً على الأقوى، سواء كان قد أتى بالذكر الواجب أو لا. ولو شك في كونه رакماً أو رافعاً فانت الركعة، والأولى قطعها بتسليمة والاستشفاء. ولو أريد دخول معه في الأثناء حاز في أي فعل اتفق، فإن أتى بركن في غير موضعه فالأقرب الإعادة، وإن كان في غير ركن فإن كان سجدة واحدة ففيها قولان مرثان^٦، وأولهما بالصحة، وإن كان مجرد ذكر وفود بسى عليه، ولا يحتاج إلى استئناف الكبير. والأقرب إدراك فصلة الجماعة في ذلك كله وإن كان آخر الصلاة، ولا ريب في الإدراك إذا اقتدى به في ركعه فصاعداً وهل الأفضل لمن أدركه في هذه الأحوال متابعتة فيها أو السريخ حتى يتم القدوة؟ الأقرب الأول

ويستحب له القنوت والتشهد تبعاً للإمام، ثم المسبوق ينتظر الإمام استحباً حتى يسلم، ثم يأتي بما بقي عليه مراعيًا نظم صلاته لا صلاة الإمام، فيقرأ في ثانيته «الحمد» وسورة لو أدرك معه الأولى، ويتخير بين الحمد والتسبيح في أخريه لو أدرك الأخيرتين، سواء كان الإمام قد قرأ أو سبّح على الأصح. ولا يكره تكرار الجماعة في مسجد في الصلاة الواحدة على الأقوى، نعم لو

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٥، باب ٥٦ الجماعة وفضلها.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١٠٩٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥، ح ٨٨.

٤. راجع القولين في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٧٥، المسألة ٢٦٤.

اجتمعوا جماعةً واحدةً كان أفضل.

ويجوز في السفينة الواحدة، والمتعددة مع عدم البعد، تواصلت أو لا. ويستحب تسوية الصفوف استحياباً مؤكداً، واحتصاص أهل الفضل بالأول، ومنع الصبيان منه وكذا العبيد والمخانيث وبين الصف أفضل، ويقدم الإمام ووقوفه بإزاء وسط الصف إن أمّ جماعةً، وجعل المأموم عن يمينه إن اتحد، والعرأة والنساء يقفون صفّاً.

ويستحب تقديم الرجال والخثاني على النساء في الأقوى، ويقدم الصبيان عليهن وعلى الخثاني، وقدم ابن إدريس^١ والفاضل الخثاني على الصبيان^٢. ولو وقف الخثاني أو النساء في الصف الأخير - ولا موقف أمامهن - وجاء رجال وجب تأخيرهم على القول بالتحريم، واستحب على القول الآخر، ولو لم يكن هناك متأخر سقط التأخير.

والأقرب كراهة القراءة خلف الإمام في الإحفاثة، والجهريّة إذا سمعها ولو همهمة، ولو لم يسمع استحب. ولو سبّح حيث لا يسمع القراء، جاز، وقال المرتضى: لا يقرأ في الأولين جهريّةً أو سرّيّةً، إلّا مع عدم السماع في الجهرية فيقرأ^٣.

وروي لزوم القراءة في السرّيّة^٤، وروي النخيب^٥ فأما الأخيرتان فالأولى القراءة أو التسبيح، وروي ليس عليه ذلك^٦.

ولو فاته ركعتان من الرباعيّة وجب أن يقرأ سرّاً في الأوليين «الفاتحة»، فإذا سلّم الإمام سبّح في الأخيرتين. وقال الصدوق عن القوم الاستماع في الجهرية،

١. السرائر، ج ١، ص ٢٨٢.

٢. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٨، المسألة ٣٦٤.

٣. جعل العلم والعمل، ص ٧٠.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٢٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدى به -، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٤، ح ١٢٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٦٥٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١١٦٢.

والتسبيح في الأخيرتين والإحفاتية^١

وأوجب ابن حمزة. الإتيان في الجهرية^٢.

وظاهر أبي الصلاح تحريم القراءة في الصبح والأولتين من غيرها مع السماع في الجهرية، والقراءة لا مع السماع، والتحجير في الأخيرتين بين القراءة والتسبيح، والقراءة فيهما أفضل عنده^٣.

وظاهر ابن إدريس المنع مطلقاً^٤

وفي المختلف:

محريم القراءة في الجهرية مع سماع. وتستحب لا معه، ويشحّر بين القراءة

والتسبيح في الإحفاتية والأخيرتين^٥.

ولو أحرم الإمام وهو في نافلة قصّها مستحباً، والأقرب هي الفريضة ذلك، والمشهور نقلها إلى النافلة وإمام ركعتين إن أمكن، ولا قطعها، قاله في المبسوط^٦. ولا يجوز العدول من الأفراد إلى الجماعة على الأئمة، إلا في صورة الاستخلاف وأطلق التسح في الخلاف جوازه محتجاً بالإجماع^٧. ولو كان الإمام الأعظم فلا خلاف في جوار قطع الفريضة وإن كان ممن لا يقتدى به استمرّ مطلقاً، فإن وافق تشهده قيام الإمام لم يقم وتشهده، فإن تعاهم حلف، فإن تعذر فعلة أو بعضه من قيام، وكذا التسليم.

ويكره أن يصلي نافلة بعد لإقامة، وفي النهاية: لا يجوز^٨. ووقت القيام عند

١ المصنوع، ص ١١٩

٢ الوسيلة، ص ١٠٧

٣ الكافي في الفقه، ص ١٤٤

٤ السرائر، ج ١، ص ٢٨٤

٥ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٠٤ المسألة ٣٦٠

٦ المبسوط، ج ١، ص ١٥٧

٧ الخلاف، ج ١، ص ٥٥٢، المسألة ٢٩٣

٨ لنهاية، ص ١١٩

«قد قامت الصلاة»، وقيل: عند «حيّ على الصلاة»^١، وقال الشيخ: عند الفراغ من الإقامة^٢

ويجوز التكبير مع خوف فوات الركوع، والمشي راکعاً ليلحق إذا كان في مكان يصح الاقتداء فيه.

ويستحب للإمام التطويل إذا شعر بداخل، بحيث لا يستضرّ المؤمنون، ولو كان في ركوعه طول بقدر ركوعين، ولا يفرّق بين لداخلين.

ويكره له التطويل انتظاراً لمن يأتي.

ويستحب لمن قرأ خلف غير المرضي إبقاء آية لو فرغ قبله، ليقرأها ويركع، وكذا إذا جوّزنا القراءة خلف المرضي.

فلو عرض للإمام عارض استتاب، وتيسر ممن شهد الإقامة، ويكره استتابة المسوق، قيل: والسابق للمؤمنين^٣، فتو فعلاً أو مأً (المسبوق إليهم بالتسليم، ومسلم السابق مؤذناً لهم بفراغه).

ويستحب للمأموم قول «الحمد لله رب العالمين» إذا فرغ الإمام من الفاتحة.

الفصل الثاني في شرائط الاقتداء

وهي عشرة:

[الشرط] الأول: أهلية الإمام بإيمانه وعدّسه وطهارة مولده وصحة صلاته في زعمه لا في نفس الأمر، وبلوغه وعقله وتقويم القراءة إلا بمثله وذكره إن أمّ الرجال أو الخنثى، وقيامه إن أمّ القِيَام. فلا يصح إمامة الكافر، ولا المخالف للحق وإن كان مستضعفاً، ولا الفاسق وإن أمّ أمثاهم، ولا ولد الزنى، ويجوز إمامة ولد الشبهة ومن نالت الألسن من نسبه، ولا فرق في دين بين إمام الجمعة والعيد وغيرهما

١. قاله أبو حنيفة على ما حكاه عنه ابن قدامة في المحمي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٥٢٨، المسألة ٦٣٧

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٥٧

٣. لم نشر على قائله

ولو تبين كرهه أو فسقه أو حدثه بعد الصلاة لم يُعِد المأموم مطلقاً. وقال ابن الجنيد^١ والمعتزلي: يعيد في الوقت، ولو صلى خلف من شك في طهارته أعاد مطلقاً^٢، وهو نادر. وجوز بعض الأصحاب التعويل في القدالة على حسن الظاهر^٣، وقال ابن الجنيد: كل المسلمين على القدالة إلى أن يظهر خلافها^٤، ولو قيل باشتراط المعرفة الباطنة أو شهادة عدلين كان قوياً.

فروع:

المخالف في الفروع الخلافية يحور الاقتداء به لمن يخالفه، إذا كان الخلاف ليس في أفعال الصلاة، أو فيها ولا تقتضي بطلانها عند المأموم، كما لو اعتقد الإمام وجوب القبوت والمأموم ندبه ولو افتضى إبطالها عنده - كما لو فعل التأمين أو الكف أو أحل بالسورة - فالأقرب صبح الاقتداء به ولو اعتقد ندب السورة وأنه بها أو تكبرك لتسليم وأنى به، أو أجزاء الذكر المطلق هي الركوع والسجود وتبى بالمتفق عليه، فالأقرب جوار الاقتداء به ولو فعل ما يعتقد تحرمة والمأموم إباحة كالتأمين فالأقرب الصبح من الهدوء، وأولى منه إذا كان شرطاً في الصلوة، كما لو صلى غير ساتر العورة المحققة وهو يعتقد وجوبه هذا

ولا يصح الاقتداء بالميمز إلا بمتله، ولا بالمحزون وغير المميز مطلقاً، وجوز الشيخ إمامة المراهق العارف ونقل فيه لإجماع^٥، ولو كان المحزون أدواراً جاز حال الإفاقة على كراهية.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٥١٣، المسألة ٣٧٣

٢. قال في المسائل الباصريات، ص ٢٤٢، المسألة ٩٧: وقد وردت رواية بأنهم يُعيدون في الوقت، ولا إعادة عليهم بعد خروج الوقت.

٣. قاله الشيخ المعيد في الإشراف، ص ٢٥ (صص مصنفات الشيخ المعيد، ج ٩)

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٥١٣، المسألة ٣٧٢

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٥٤

ولا يصح الاقتداء بالمحدث، ولا بغير مراعي الشرائط مع علم المؤتم، ولو جهل أجزاء، ولو علم في الأثناء فالأظهر تية لانفراد وصحة الصلاة. ولا بالأخرس، ولا بالأمي - وهو الذي لا يحسن القراءة - إلا بمثله. ولا بمن يبدل حرفاً بغيره، كالألنخ: وهو الذي يجعل الراء غيناً، والأزث الذي يُدغم الحرف في الآخر. وفي المبسوط:

الألنخ: الذي يبدل حرفاً مكان حرف، والألغ - بالياء المشنة تحت - هو الذي لا يأتي بالحروف على الباء والصحة، والأزث الذي يُزثع عليه في أول كلامه، فإذا تكلم انطلق لسانه^١، وجعل إمامهم مكروهة^٢

وأما التمتام والفأفأ فقال في المبسوط: هما من لا يحسن أن يؤدي «التاء» و«الفاء»، وكثره إمامتهما^٣، وقيل: هما من يكثر الحرفين^٤، وهو أقوى في جواز الإمامة، والأولى المنع في الموصفين، لا يمثلهما أمّا من في لسانه لكحة في بعض الحروف بحيث يأتي به غير فصيح (فالأقرب لجواز إمامته للمفصح، سواء كانا عريشين أو عجميين أو أحدهما^٥). ولو أمّ المصوح من إمامته بمثله وقارئ صحت صلاتهما دون القارئ، واستدرك بعضهم بطلان صلاتهما إن كان القارئ أهلاً للإمامة؛ لوجوب انتمامهما به^٦. وكذا يجب على الأمي الانتمام بمن يحسن شيئاً من القرآن غير الفاتحة.

ولا تؤم الخشي والمرأة رجلاً ولا خشي على الأقوى، خلافاً لابن حمزة^٧. وتؤم الخشي المرأة، والمرأة المرأة في العرض وتُقل على المشهور، ومنع ابن الجنيد^٨

١ المصباح المصير، ج ١، ص ٢١٨، «زنت» وراجع منتهى المطلب ج ٦، ص ٢٢٤.

٢ و٣. المبسوط، ج ١، ص ١٥٣.

٤. قاته العلامة في منتهى المطلب، ج ٦، ص ٢٢٣.

٥ كالعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٩١، المسألة ٣٥٢ وتذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٩٣، المسألة ٥٦٨.

٦ الوسيطة، ص ١٠٥.

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٦ المسألة ٢٤٤.

والمرتضى من إمامه المرأة النساء في 'مرض'؛ للأخبار الصحيحة^١، وجميع إليه
الفاضل^٢. ولا يؤم القاعد القتام، سواء كان الإمام الأعظم أو إمام الحي أو غيرهما،
وسواء رجا براءه من المرض أو لا وقال الباقر^٣؛ «صلى النبي ﷺ بأصحابه جالسا،
وقال: لا يؤمن أحد بعدي جالسا»^٤.

وكذا لا يؤم الأدنى في حالات صلاة الأعلى كالمستلقي بالمضطجع،
وكذا العاجز عن ركس للقادر عليه. ولو قدر كل منهما على ركس معجوز للآخر
لم يأت أحدهما بصاحبه، وجور الشيع في الخلاف انتماء القاعد بالمومي،
واللابس بالعارى^٥.

ويجوز إمامة العبد للأحرار ولو كانوا غير مواله على الأقرب، والمكفوف بمسدد
في الجماعة الواجبة والمستحقة وإن كان أصم، قال الباقر^٦؛ «إنما العصى عصى
القلب» *«فإنها لا تغنى الأبصر»*^٧، الآية، والخصي بالسليم خلافاً لأبي الصلاح^٨،
والأقطع بغيره إلا أن يؤدي إلى الإقعاد، والحدي^٩، والمنتقم بالمتطهر على كراهة،
ولا يكره العكس

ويكره الحصري بالسفري وبالعكس في الرابعة، وكذا يكره إمامه الأعرابي
بالمهاجري، والمجدوم والأبرص والمفلوح بالأصحاء، والمقيّد بالمطلق، والأغلف
بالمخنون إذا لم يمكن من المختار ولو تمكن لم تجزى إمامته ولا بمثله، وأطلق

١. حكاه عنه ابن إدريس في السرار، ج ١ ص ٢٨١

٢. وهي صحيحة العلبي وسليمان بن خالد ورواية أنور الكافي، ج ٣ ص ٣٧٦، باب الرجل يؤم النساء والمرأة
تؤم النساء، ج ٢، الفقيه، ج ١ ص ٣٩٧، ج ١١٧٩، تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ٢٦٨ و ٢٦٩، ج ٧٦٥-٧٦٦
و ٧٦٨، الاستبصار، ج ١ ص ٤٢٦-٤٢٧، ج ١٦٤٦-١٦٤٨

٣. مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٤٨٧، المسألة ٣٤٤

٤. الفقيه، ج ١ ص ٢٨١، ج ١١١٩

٥. الخلاف، ج ١ ص ٥٤٥، المسألة ٢٨٣

٦. الفقيه، ج ١ ص ٣٧٩، ج ١١١٠، والآية في الحج (٢٢، ٤٦)

٧. الكافي في الفقه، ص ١٤٤

٨. حكاه ورد في السخ الحطية الثلاث.

بعض الأصحاب منع إمامة الأغلف^١، ويكره إمامة المحدود والتائب بالبرية. ومنع كثير من الأصحاب إمامة الأعرابي والأحدم والأبرص والمقيّد والمفلوج والمحدود والمتيمّم بمن ليس كذلك، ومن يكرهه المأموم.

وأما السفه فإن نافي سَفَهه العدالة مُنِع من الإمامة، وإن أمكن مجامعته العدالة جاز، وما روي عن أبي ذرٍّ^٢: من المنع من إمامة أسفيه^٣، محمول على غير العدل. ولو تعارض الأئمة قُدِّم الراتب وصاحب المنزل والأمير على غيرهم وإن كان أكمل منهم، ثم من يختاره المأمومون. فإن اختلفوا لم يصل كلّ مختار خلف مختاره بل يتفقون على واحد، فيقدّم الأقرأ، ثم الأفقه، ثم الأشرف سبياً، قاله في المبسوط^٤ وفي موضع آخر منه أطلق أولوية الهاشمي^٥، ثم الأقدم هجرةً، ثم الأسنّ في الإسلام، ثم الأصبح وجهاً أو ذكراً وفي رواية أبي عبيدة، «الأقرأ، فالأقدم هجرةً، فالأسنّ، فالأفقه»^٦، وعلمه بعض الأصحاب^٧، وجعل أبو الصلاح القرشي بعد الأفقه، والأكثر لم يذكروا الهاشمي هنا^٨، ولجعل ابن زهرة بعد الأفقه^٩، ولو حولف هذا الترتيب ترك الأولى.

والسيد أولى من عبده وإن كان في منزل العبد، ولو كان راتباً في مسجد أو كان معه باقي المرجّحات فهو مرجّح على عبد مرجوح، وفي ترجيحه على الحرّ المرحوح نظر، وينتظر الراتب ما لم يخف فوت وقت الفضيلة

١ منهم أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٤٤

٢ الفقيه، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٠٢، علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٠، الباب ٢٠، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠، ح ١٠٧.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٥٧

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٥٤

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٦، باب من تكره الصلاة حمله وبعد يوم القوم - ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١، ح ١١٢

٦ حكاية عن أبيه الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، دليل المحدث ١١٠٠

٧ الكافي في الفقه، ص ١٤٣

٨ غنية النروع، ج ١، ص ٨٨

والمراد بالأقرأ: الأجود أداءً، ومراعاةً للمخارج، وصفات الحروف، ووجوه التجويد فيما تحتاج إليه الصلاة وروى عنه: «الأكثر قرآنًا»^١ وهو حسن إذا تساوى في الأداء.

فرع للمسوط:

لو كان أحدهما يقرأ ما يكفي في لصلاه بكنهه أفقه، والآخر كامل القراءة غير كامل الفقه لكن معه من أفقه ما يعرف أحكام الصلاة، جاز تقديم أهما كان^٢ فكأنه يرى تكافؤهما، وظاهر الخبر ترجيح الأقرأ^٣.

الشرط الثاني: العدد، وأقله اثنان - إلا في الجمعة والعيد من خمسة - وروي الأقل رجل وامرأة^٤، وهذه الرواية تُفَرِّقُ بينها إلى اتّصاف المرأة بالقص من الرجل، وإلى عدم الرغبة في جماعة النساء، إذ المرأتان بهذا الاعتبار أقل من الرجل والمرأة. وما ورد من الأخبار أن «المؤمن وحده جماعة»، وأن: «المصلي بأذان وإقامة جماعة»^٥ يراد بها فصل الجماعة.

[الشرط] الثالث: مساواة موقف الإمام للمأموم أو تقدّمه عليه، والمعتبر بالأعقاب، ومنع ابن إدريس من المساواة^٦ ولو تقدّم المأموم بطل اتّمامه، ولو تقدّم بمسجده لا غير لم يضر. ولو صلّى راكبين للضرورة، فتقدّمت راحلة المأموم أو سفينته نوى الانفراد، فإن لم يفعل وأخلّ بما يلزم المفرد بطلت، وفي الخلاف: لا تبطل تقدّم سفينة المأموم^٧ أمّا المصنّون في الكعبة أو إليها مشاهدين، فيجوز

١. فقه المسوّب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص ١٢٤.

٢. المسوّب، ج ١، ص ١٥٧.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٧٦، باب من تكره الصلاة خلفه، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١، ح ١١٣.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٦: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦، ح ٩١.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٣٧١، باب فصل الصلاة في الجماعة، ح ١٢: الفقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٧: تهذيب

الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٤٩.

٦. السرائر، ج ١، ص ٣٧٧.

٧. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٩، المسألة ٧، ٣.

فيهم الاستدارة كما مرّ على الأصح.

[الشرط] الرابع: نية الائتتمام، فهو تابعه بغير نية بطلت إذا أخلّ بما يلزم المنفرد، ويجب كونها بعد نية الإمام، فلو نوى معه فلا قرب البطلان، ولو نوى قبله بطلت قطعاً، فيسلم ثم يستأنف.

أمّا الإمام فلا يشترط فيه نية الإمامة إلّا في موضع وجوب الجماعة، نعم الأقرب استحبابها، ولا فرق بين إمامة الرجال والنساء والخنثى في عدم اشتراط نية الإمامة، ولو انتهت صلاة الإمام فنقل المأموم إلى صاحبه جاز ولو تعدّد

[الشرط] الخامس: تعيين الإمام، فلو كان بين يديه اثنان فصاعداً، فنوى الائتتمام بأحدهما لا بعينه، أو يزيد أو عمرو، أو يريد في ركعة وبعمرو في أخرى بطلت، إلّا في صورة الاستخلاف إذا كان بصفته، وكذا لو صلى اثنان ونوى كلّ منهما الائتتمام بصاحبه، أو شكّاً فيما نوباء في أثناء الصلاة ولو نوى كلّ منهما الإمامة أجزأت. ولو شك بعد النية في إمامه فالأقرب إيقاع نية الأفراد، وحسنه يعدل إلى من شاء إن جورنا عدول المنفرد، ويحتمل قوياً اختيار من شاء، نعم، ينبغي أن يختار من بقي عليه من القراءة أكثر لو تفاوتاً فيها.

[الشرط] السادس: اتّحاد الإمام، فلو نوى الاقتداء بإمامين فصاعداً دفعةً بطلت، ولو كان في صورة الاستخلاف والنقل صحت

[الشرط] السابع: قرب المأموم من الإمام، وقرب الصفوف بعضها من بعض، والمحكّم في قدره العرف. وفي الخلاف حدّه ما يسمع من مشاهدته والاقتداء بأفعاله^١، وفي المبسوط يظهر منه جواز البعد بثلاثمائة ذراع^٢، ويلوح أيضاً من الخلاف^٣، ولو اتّصلت الصفوف لم يصرّ لبعد وإن أفرط، إذا كان بين كلّ صفّين القرب العرفي، إلّا أن يؤدّي إلى التحلّف الدّخس عن الإمام.

١ الخلاف ج ١، ص ٥٥٩، المسألة ٣٠٨

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٥٦.

٣ راجع الخلاف، ج ١، ص ٥٥٩، المسألة ٣٠٨

وليس الاجتماع في المسجد كافياً عن مراعاة القرب، ولا الكون في السفر مخصصاً للبعد، وقدّر أبو الصلاح البعد في الصفوف بما لا يتخطى^١؛ لرواية زرارة عن الباقر^٢، وتُحمل على الأفضلية^٣؛ إذ يستحب أن يكون بينهما مريض عنز.

فرع: لو خرجت الصفوف المتعذلة بين الإمام والمأموم عن الاقتداء - لانتفاء صلاتهم أو بنية الانفراد - روعي البعد بينه وبين الإمام، فإن لم يخرج عن العرف استمر، وإن خرج فالأقرب لمساح القدوة ولو انتقل إلى حد القرب لم تعد القدوة، ولو جدد نيتها فوجهان مبيتان على جوار تحديد نية المنفرد، وأولى بالحوار لسبق القدوة. نعم لو أحس بانتفاء صلاتهم، فنقل قبله استمر ما لم يكن فعلاً كثيراً، ولو صدر منه الانتقال ناسياً غفر لفعل الكثير، ولو تحرّم البعد قبل القريب صح الاقتداء وإن كان البعد مرطاً؛ لأنه في حكم الاتصال

[الشرط] الثامن مساواة موقف المأموم للإمام أو علوه عنده، فلو علا موقف الإمام بما يعدّ بطل الاتِّصاف، موقفاً في الخلاف. يكره أن يكون الإمام على مثل سطح ودكان^٤. وحمل على التحريم. وقال ابن الحنبل:

لو كان المعتدون أحرّاء، لم يصرّ عن الإمام مع السماع، ولا يجوز في البصر إذا لم يروا حركات الإمام لأهل العلو^٥

فكانّه يشترط في المبصر الإدراك البصري، ولا يجزئ بالسمع، بخلاف الضير، وقدّر العلو بما لا يتخطى، وهو قريب، وقدّر بشر، وهو ضعيف. ولو علا مكان المأموم جاز، ما لم يضرّ في حدّ البعد المفرط، ولو كانا على أرض منحدره اعتبر العلو من الجانبين.

[الشرط] التاسع: مشاهدة المأموم الإمام، أو مشاهدة من يشاهده ولو بوسائط.

١ الكافي في الفقه، ص ١٤٤

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١١٤٤

٣ الخلاف، ج ١، ص ٥٥٦، المسألة ٣٠١

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٥١٥، مسألة ٣٧٧.

فلو كان هناك حائل يمنع من المشاهدة بطل الاقتداء، ولا يعد الطريق والأساطين والماء حائلاً، ومنع أبو الصلاح من حيلولة النهر^١، وفي الشُّكَّاق قولان^٢، أقربهما الجواز. أمّا المقصورة غير المحرّمة فمانعة من الاقتداء، ولو صَلَّى الإمام فيها فصلاة من إلى جانيبه في الصفّ الأوّل باطلة إذا لم يشهده، وصلاة الصفوف الباقية صحيحة، ولو فرض عدم مشاهدة غير الصفّ الأوّل بطل أيضاً، ولو كانت محرّمة أو قصيرة تمنع حالة الجلوس لا غير فلا بأس، والمحراب الداخل إن منع فكالمقصورة.

فرع للشيخ: إذا صَلَّى في داره مشاهداً صفوف صحّت القدوة، ولو كان باب المسجد عن يمين بابها أو يساره وتصلت الصفوف صحّت، سواء كان على الأرض أو في غرفة منها^٣.

ولا تصح صلاة من على جانيبي باب المسجد كما قلنا في المحراب، وتسقط المشاهدة في اقتداء المرأة بالرجل، وتحوّز الحائل [الشرط] العاشر: توافق الصّلاتين نظماً لا تنوعاً، فلا ائتمام بين اليومية والحنارة، ولا بينها وبين الكسوف والعديد، ولا بين كلّ واحدة من هذه مع الأخرى. ويجوز الائتمام في ركعتي الطّوف باليوميّة، وفي الفريضة بالنافلة، وبالعكس، و النافلة بالنافلة في مواضع وأوّل الجوار الاحتلاف بالشخص، كالظهر والمغرب وقال الصدوق: يصلي الظهر خلف مصلي العصر لا العكس، إلّا أن يتوهمها المأموم العصر^٤ ولا أعلم وجهه، فإن قيل به ففي استعابه على المغرب والعشاء نظر.

١. الكافي في الفقه، ص ١٤٥.

٢. القول بالسنع ذهب إليه أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٤٤؛ والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٥٦. والقول بالجواز ذهب إليه جماعة منهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١١٠، المسألة ٣٦٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٥٦.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١١٦، المسألة ٣٨٠.

فروع:

[الأول:] لو اقتدى في فريضة يقص عددها عن عدد صلاته أتمها بعد تسليم الإمام منفرداً، أو مقتدياً بمن صاحبه في الاقتداء، وفي جواره بغيره منفرداً أو إماماً وجهان مبنيان على جواز تجديد نية الاثتمام للمنفرد، وكذا لو تحرّم إمامه بأخرى فنقل اليه. ولو زادت صلاة الإمام، تخير المأموم في الانتظار حتى يسلم الإمام وهو الأفضل، وفي التسليم وفي إلحاق مثل هذا بالسري والحضري هي الكراهية نظر، أقربها انتفاء الكراهية.

الثاني: الأقرب استحباب انتظار الإمام فراغ صلاة المأموم لو نقصت صلاة الإمام عنها، وأوحبه المرتضى في اتمام لمقام بالسافر^١، وفي استحباب انتظار المسبوق نظر.

ولو كان معه مؤتمرون مساوون بصلاته تبعوه في الانتظار مستحباً، أما ملازمته موضعه بعد التسليم حتى يتم المسبوق فلا ريب في استحبابه، ورواية عتار بحوار قيامه لا تنافه^٢

الثالث: الأقرب حواز الاقتداء بين الجمعة واطهر، أو العصر وباقي اليوميّة ولو قلنا فيها بتثنيه القنوت؛ لأنه لا يحلّ ينظم أيوميّة

الفصل الثالث في التواحق

وفيه مسائل:

[المسألة الأولى:] يجب متابعة الإمام في الركوع والسجود والأذكار، بمعنى عدم التقدّم بها عليه، فلو تقدّم ناسياً أعاد ما فعل، وإن تعمد استمرّ وإن أثم. ولو ركع متعمداً قبل قراءة الإمام فالأقرب البطلان وإن قرأ لنفسه؛ إذ الندب لا يجزئ عن

١. جمل العلم والعمل، ص ٧٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٣، ح ٧٩٠.

الواجب، ولو قلنا بوجوب القراءة أجزأت. ولو رام الناسي العود فوجد الإمام قد فارق فالأقرب سقوط العود، ولو لم يعد الناسي صار متعمداً، والظان كالناسي. وقال في المبسوط: لو فارق الإمام لغير عذر بطلت صلاته^١. ولعله أراد به لا مع نية الانفراد إذا استلزم فوات القراءة أو بعضها.

[المسألة] الثانية: يستحب استواء الصفوف في الأثناء، كما يستحب في الابتداء، وليس ذلك فعلاً خارجاً عن الصلاة، والمعتبر تساوي الساكن. روي ابن بابويه عن النبي ﷺ أنه قال: «أقيموا صفوفكم ولا تغالفوا، فيخالف الله بين قلوبكم»^٢. وفي التهذيب عن السكوني عن الصادق عليه السلام: «بإساده إلى رسول الله ﷺ: «سوّوا بين صفوفكم، وحاذوا بين مناكبكم، لا يستحوذ عليكم الشيطان»^٣.

ويكره وقوف المأموم وحده، إلا أن تكون امرأة خلف رجل ولا نساء هناك أو خنتى مطلقاً، أو يخاف المراحة. وسحب مع لودحام الصفوف استقال بعضهم، سواء تقدّم أو تأخر، رواه علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام^٤. ولو وجد فرجة في صف استحب السعي إليها، وفي مضمّر محمد بن مسلم: يتقدم المأموم ولا يتأخر^٥. وفي استحباب جذب المنفرد واحداً إليه واستحباب إحابته نظر، وكثره الجذب الفاضل^٦.

[المسألة] الثالثة: يستحب للمنفرد إعادة صلاته، إذا وجد من يصلي معه إماماً كان أو مأموماً، والأقرب استحباب ذلك لمن صلى جماعة، واسترسال الاستحباب. نعم، لو صلى جماعة لم يستحب لهم إعادتها إذا لم يأت مبتدئ الصلاة، فلو أتى مبتدئ استحب لإمامهم أو لبعضهم أن يأتهم أو يؤمّ به، واستحب للباقيين المتابعة، والنية هنا نية التدب على الأقرب. وروي هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام في المصلي منفرداً ثم

١ المبسوط، ج ١، ص ١٥٧

٢ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٥، ح ١١٣٩.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٢، ح ٨٢٩.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٥، ح ٧٩٩.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٨٥، باب الرجل يخطو إلى الصف. ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٧.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٥٠، المسألة ٥٤٩: منتهى المذهب، ج ٦، ص ٢٥٦-٢٥٧.

يجد جماعة. «يصلّي بهم ويجعلها لغيره»^١. وقال الصدوق: وروي أنه يحسب له أفضلهما وأتمهما^٢ وروي أبو بصير عن الصادق عليه السلام: «يختار الله أحبيهما إليه»^٣.

(المسألة الرابعة) لو قام الإمام إلى لعامة سهواً لم يكن للمسبوق الائتتمام فيها؛ لبطلانها.

ولو ائتم فيها ناسياً، فإن ذكر بعد الفراغ صحّت ولا قرأ لنفسه، وقد أشير إلى هذا في رواية سماعة عن الصادق عليه السلام^٤. ولو قلنا باعقادها نافلة لو ذكر، وتتميمها ركعة^٥؛ لعدم جواز اقتداء المفترض بالمسفل لها أمّا لو صلّى الإمام ركعة الاحتياط اللازمة له قل الائتتمام به، فحوار اقتداء المأموم به مبني على حواز السفل من الانفراد إلى الائتتمام.

(المسألة الخامسة) يجوز للمأموم طلب تطويل ركوع الإمام، إمّا بالقول أو بالإشارة أو بالتحنج، والأقرب كراهة التكلم بها، لأنه في حكم الكلام بعد الإقامة ولو طوّل حتى أدركه فتحنج آخر فالأقرب أنه إن كان قد أسي بقدر ركوعين لم يستحب الانتظار، وإلا استحب بعد ركوعين لا أزيد، وكذا الكلام في الثالث ويستحب للإمام بحفيف الصلاة، إلا مع حبّ المأمومين الإطالة وإحصارهم، وصلاته بهم مخففة أفضل من صلاته وحده مطوّلة.

(المسألة السادسة) يستحب للمسبوق متابعة الإمام في التشهد والقنوت والجلوس، ولا يتمكّن في الجلوس بل يتحافى وإن لم يكن على نظم صلاته، ولا يسقط عنه نظم صلاته، فيقتل نفسه إذا لم يؤدّ إلى التخلف عن الإمام. وفي المبسوط: إذا تشهد الإمام حمد الله وسبّحه^٦. والأفضل كون أفعال المأموم وأذكاره

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٣-٢٨٤، ح ١١٣٢

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١١٣٣

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٩، باب الرجل يصلي وحده، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٦

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢١٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٧٩٤

٥. في «ش»: «ركعتين».

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٥٩

بعد أفعال الإمام، ويجوز المساوغة ولو انتهت صلاة المسبوق أولاً إليهم بالتسليم، وروي أنه يقدم رجلاً منهم فيسلم بهم وينتّم المسبوق صلاته^١.

[المسألة] السابعة: يجوز التسليم قبل الإمام مع نيّة الانفراد في غير الجماعة الواجبة، ولو سلم قبله لا بنيّة الانفراد فهو مفروق وكذا كل عمل يستقدم به على الإمام إن نوى الانفراد لا يأنم، ولكن ترك الأفضل. وإن استصحب نيّة الائتمام أثم، وفي بطلان الصلاة الوجهان. ومع الضرورة كن ذلك جائز وينوي الانفراد.

[المسألة] الثامنة: يُعلم الإيمان بالإقرار بالشهادتين والتوكل والتبري، ولا تكفي في العلم به أو بالإسلام الصلاة؛ نحواز صدورها منه هزوءاً، سواء كان في دار الإسلام أو دارالحرب على لأقوى ولو اقتدى بمصلي لا يعلم حاله بطلت صلاته، أمّا على اشتراط العدمه - كما هو عندما - فظاهر وأمّا على قول المخالف فلعدم الحكم بالإسلام بسبب الصلاة. حتى لو وصف الكفر بعدها لم يحكم بارتداده.

ولو وجد من يصلي إماماً لم يكن له الاقتداء به، حتى يعلم اجتماع الشرائط فيه، إلا أن يعلم اقتداء العدل به فذلك كافٍ، والأقرب اشتراط تعدده؛ لأنه تزكية. ولو اقتدى به بظن زيد العدل، فظهر غمراً بعد الصلاة أجزأت، سواء كان عمره عدلاً أو لا. ولو كان في الأثناء، فإن كان فاسقاً انفرد، وإن كان عدلاً فعلى القول بجواز نقل المنفرد ينقل، وعلى المنع ففي الاستصحاب نظر. ولو اقتدى بمن يظن فسقه فظهر عدلاً، أو الخنثى فظهر رجلاً أعاد.

ولو جهلت الأمة العتق فصلت مكشوفة رأس، أو جهل نجاسة ثوبه، ففي جواز الائتمام للعامة بالعتق والعالم بالحاسة وجهان، والفرق بينهما ليس مذهبن.

[المسألة] التاسعة: لو خالف المأموم سنة لموقف ترك الأولى، وأبطل ابن الجنيّد الصلاة بالمخالفة^٢، وهو متروك. ولو وقف عن يمين الإمام ثم جاء آخر استصحب

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤١، ح ١٤٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٣ ح ١٦٧٣

٢. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ١٤، المسألة ٣٧٥

للاول التأخر ليصيرا صفاً حسنة، قال ابن بابويه: إلا أن يكون الداخل عالياً فليس بصفاً^١.

ولو كان حلفه ساء وصبي وقف لصبي عن يمينه والنساء خلفه، رواه إبراهيم بن ميمون عن الصادق عليه السلام^٢، والظاهر أن الرجل كذلك. ولو أمت المرأة وقفت عن يمينها، ولو أمت الخشي المرأة فالأقرب وقوعها خلفها كما لو اتتمت المرأة بالرجل، وكذا لو اتتمت الخشي بالرجل يقف خلفه.

ولو امتلأت الصفوف ولم يبق إلا جديبا الإمام جاز مسامحة الإمام. وقال الصدوق: يقف عن يمينه أول داخل، وسألت شيخنا محمداً بن الحسن عن موقف من يأتي بعده، فقال: لا أدري ولا أعرف به حديثاً^٣، ولظاهر أنه نفى علم الاستحباب إذا الأصل الجوار. وروى سعيد الأعرج عن الصادق عليه السلام فيمى لا يجد في الصف مقاماً: «يقوم بعداء الإمام»^٤ ولو وقف الواحد عن يساره حوله إلى يمينه مسحاً، والصبي هما كالرجل.

[المسألة] العاشرة لا سفي ترك الجماعة إلا لعذر عام كالمرض والبرد الشديد والوخل والرياح الشديدة؛ لقول النبي عليه السلام: «إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال»^٥. والنعال: وسه الأرض الصلبة، أو لعذر خاص كالمرض والخوف ومداومة الأخشين وحضور الطعام مع شدة الشهوة، أو فوت رفقته، أو فساد طيبخ أو خبز، أو ضرر يلحقه دني أو دنيوي، أو تمرض من يخاف عليه، أو غلبة الناس.

ولو كان يرحو زوال العذر وإدراك الجماعة استحب له التأخير. ويستحب للإمام التعجيل إلى المسجد ليقبض به، ولو عجم من المأمومين التأخير جاز الترتيب، بل يستحب ما لم يخرج وقت الفضيلة.

١. لم نثر عليه ولا على من حكاه عنه.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٧٥٩.

٣. لم نثر عليه ولا على من حكاه عنه.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥١، ح ١٧٩.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١١٠٠.

[المسألة] الحادية عشرة يستحب حضور جماعة أهل الخلاف استحباباً مؤكداً، قال الصادق عليه السلام: «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله ﷺ في الصف الأول»^١ وعنه عليه السلام «يحب لمن لا يقتدى مثل من يقتدى»^٢ ويستوي في ذلك من صلى الفرض ومن لم يصله قال الصادق عليه السلام: «من صلى في مسجده ثم أتى مجدهم فصلّى معهم خرج بحسناتهم»^٣. وقال عليه السلام: «إذا صليت معهم غفر لك بعدد من خالفك»^٤.

[المسألة] الثانية عشرة: لو ركع لخوف فوت الركوع بالتحاقه، تخير بين السجود مكانه ثم اللحاق بعد قيامه، وبين المشي في حال ركوعه، وروي أنه يجزئ رجله في مشيه ولا يتخطى^٥، ولو وقف بجنبه مأموم آخر لم يستحب له الانتقال حينئذ.

[المسألة] الثالثة عشرة يستحب لتسبيح لمن لم يقرأ حلف الإمام، وكذا لمن مرغ القراءة قبله ويكره له السكوت، إلا في الجهرية إذا سمعها فالإنصات أفضل. ويستحب للإمام إسماع من خلفه جميع الأدبار، ويتأكد في التشهد والتسليم، ويكره لهم إسماعه ويستحب أن يدعو لهم كلما دعا لنفسه، ويكره تخصيصه نفسه بالدعاء.

[المسألة] الرابعة عشرة: لو عرض للإمام يبطل الصلاة استناب من يُتِم بهم، فيعدلون إلى الانضمام به. ولو لم يستتب قدمو من يُتِم بهم، وكذا لو مات أو أغمي عليه، ويستحب له إذا انصرف لحدث أن يقبض بيده على أنفه والأفضل أن يستناب من شهد الإقامة، وروي جميل بن ذراج عن الصادق عليه السلام فيمن قدم نائياً لا يدري ما

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١١٢٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٣، باب فضل الصلاة في الجماعة، ح ٩، الفقيه، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١١٢٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٥٢.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢١١.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢١٤.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١١٤٩.

صَلَّى مِنْوَيْهِ - «يَذْكُرُهُ مَنْ حَلَفَهُ»^١، وَفَدَّ يُفْهَمُ مِنْهُ جَوَازُ اسْتِنَابَةِ الْمُنْفَرِدِ، أَوْ مَشَى
الصَّلَاةَ الْآنَ

[المسألة] الخامسة عشرة: لَا تَجِبُ لَجْمَاعَةٍ عَيْنًا وَلَا كِفَايَةً، إِلَّا فِيمَا مَرَّ. وَلَوْ
نَذَرَهَا وَجِبَتْ بِشَرَطِ أَنْ يَجْتَمَعَ لَهُ الشَّرُوطُ، فَيَجِبُ السَّعْيُ إِلَى مَكَانٍ فِيهِ إِمَامٌ، أَوْ
مُؤْتَمَّرٌ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ أَحَدٌ. وَلَوْ نَذَرَ الْإِمَامَةَ وَحَبِثَ إِنْ اقْتَدَى بِهِ أَحَدٌ.
وَهَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ؟ الْأَقْرَبُ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَدْعُودِ
الْإِجَابَةُ، نَعَمْ يَسْتَحَبُّ. وَلَوْ نَذَرَ الْاِتِّمَامَ لَمْ يَجْزِ بِهِ الْإِمَامَةُ وَبِالْعَكْسِ، وَلَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ
فِي جَمَاعَةٍ احْتَرَأَ بِأَيِّهِمَا كَانَ.

[المسألة] السادسة عشرة: لَا يَكْرَهُ أَنْ يَوْمَّ الرَّحْلِ جَمَاعَةُ النِّسَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ
رَحْلٌ وَإِنْ كُنَّ أَجَانِبٌ وَلَا يَحُورُ الْاِقْتِدَاءُ بِالْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يُتَّبَعُ وَلَا يُتَّبَعُ، وَلَوْ ظَنَّنَهُ
الْإِمَامَ فَظَهَرَ خِلَافُهُ بِطُلِّ الْاِقْتِدَاءِ.

[المسألة] السابعة عشرة: يَرَادُّ أَنْ يَكْمَلَ لِلْكَامِلِ فِي الْإِمَامَةِ جَارٌ، وَالظَّاهِرُ
الْكِرَاهَةُ مِنْ حَانِبِ الْأَدْنَى وَالْمَأْذُونِ لَهُ، أَمَّا لَوْ كَانَ التَّرْجِيحُ لَا لِكَمَالِهِ كَالْأَمِيرِ
وَالرَّائِبِ وَذِي الْمَنْزِلِ فَإِنَّ الْكِرَاهَةَ تَزُولُ.

[المسألة] الثامنة عشرة: قَالَ فِي الْمَسْوُوطِ:

لَوْ وَقَفَ فِي طَرَفِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامُ فِي طَرَفٍ آخَرَ وَلَا صَفُوفٌ، أَوْ فَوْقَ سَطْحِهِ،
أَجْزَأُ مَا لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ^٢

وَلَمْ يَرَأَ الْقُرْبَ وَالْبَعْدَ. فَظَاهِرُهُ الْاِكْتِنَاءُ بِأَنْ يَخْتَمِعَهُمَا مَسْجِدٌ؛ وَلَعَلَّهُ بِنَاءٌ عَلَى
جَوَازِ ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى مَا مَرَّ وَقَالَ. لَيْسَ عَلَى الْمَأْمُومِ مُتَابَعَةُ
الْإِمَامِ فِي النِّعَاقِ^٣. وَهَذَا مَرْوِيٌّ^٤.

١. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١١٩٦

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٥٥

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٦٠

٤. الكافي، ج ٢، ص ٣٤١، باب النعيق بعد الصلاة والدعاء، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٢٨٦

وقال: من صلى خلف من لا يقتدى به فقرأ عريضة ولم يسجد سجد المستمع إيماءً وأجزأه^١.

ويشكل بأن حقيقة السجود لم تحصل فيحب القضاء، وبأن ظاهره أنه لو سجد الإمام سجد معه، وهو ينافي إبطال السجدة الفريضة

[المسألة] التاسعة عشرة: روى عمر بن يزيد جواز إمامة من يُسمع أبيه غلط الكلام ما لم يكن عاقاً قاطعاً^٢، وهو يدل على أن الصغيرة لا تُطعن في العدالة. وروى أبو عبيدة تقديم الأقرأ، ثم الأقدم هجرة، ثم الأسن، ثم الأفقه^٣. وروى زرارة عن أحدهما عليه السلام الإنصات والتسبح في نفسه^٤ وهو يدل على أن التسبيح لا ينافي الإنصات.

ويفتتح على الإمام إذا أخطأ أو أرتع عليه، وهل يجب؟ الظاهر نعم، ولو أحل به المأموم مع علمه ففي بطلان صلاته رد، نعم لو تلفظ به أجزأ بالنسبة إليه

[المسألة] العشرون: يُعزى المصلي خلف من يمتلي في المحرمة مثل حدث النفس، ولو ركع قبل فراغ الحمد أتمها في ركوعه ولو وجدته راکعاً فدخل معه تقيته فالأقرب سقوط العراء^٥، لرواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام

[المسألة] الحادية والعشرون: لا تفوت ائقودة بفوات ركن أو أكثر، غير أنه ينقص من عدد صلاة المأموم، وقد مر في مراعاة الجمعة^٦. ولو سها عن الرجوع حتى ركع الإمام ورفع رأسه ركع ثم لحقه في السجود، ولو لم يلحقه في السجود سجد والتحق به قبل ركوع الثانية، فإن ركع في الثانية ولمَّا يركع المأموم في الأولى

١ المبسوط، ج ١، ص ١٦٠

٢ الفقيه، ج ١، ص ٣٧٩ - ٢٨٠، ج ١١١٤: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٦

٣ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٦، باب من تكرر الصلاة خلفه، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١، ج ١١٣.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٣٧٧، باب الصلاة خلف من يقتدى به، ج ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢، ج ١١٦.

الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ج ١٦٥١

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٨، ج ١١٣، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣١، ج ١٦٦٦

٦ تقدم في ص ١٨٩

جعل ركوع الثانية لركوع أولاه وأحره.

[المسألة] الثانية والعشرون لو شيع من حضور المسجد صلى جماعة في منزله معياله وخدمه، ولو فعل ذلك اختياراً حاز وكان تارك الأفضل. ويستحب لمن رأى مصلياً وحده أن يقتدي به إذا كان أهلاً، وليمش طالب الجماعة على عادته ولا يسرع، ولو خاف القوت فلا بأس بالإسراع وتتفاوت الجماعات في المساحد بحسب تفاوت شرف المساجد، ولو تساوت في الشرف كان الأكثر جماعة أفضل، ولو كان إمام الأقل أرجح ففي اعتباره نظر. لا أن يكون الإمام الأعظم فإنه أرجح قطعاً.

[المسألة] الثالثة والعشرون قد بينا أن المعتبر في الموقف بتساوي الأعقاب، فلو استويا وتقدم رجل المأموم لطولها جار. ولو تقدم عقب المأموم ولكن رجل الإمام طويلة، فتقدم أصابعه على رجل المأموم أو ساوتها بطل، والأفضل تأخر المأموم عن الإمام وإن كان واحداً، لكنه لا يخرج عن اسم التيامس

ولو تقدم المسديرون حول الكعبة على الإمام إليها، فإن كانوا في سمته بطل اقتداءؤهم، وإن كانوا في سمت آخر ولا قرب البطلان أيضاً وفقاً لابن الجنيّد.

[المسألة] الرابعة والعشرون روى عتار عن الصادق عليه السلام في مدرك الإمام في التشهد وحلعه رخل «لا يتقدم الإمام ولا يسأخر الرجل، ويقعد الداخل خلف الإمام»^١. وفيه تسيبه على أن السنة تأخر المأموم أو تقدم الإمام لو كان الاقتداء مستمراً

ويستحب للإمام ملازمة مجلسه بعد التسليم فنيته، لينم المسبوق ما فاتته. ولو أدرك الإمام في التشهد الأول كثير وتخير في القعود معه أو في انتظاره حتى

١ راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١٤، المسألة ٣٧٦

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦، باب الرجل يعطو إلى صف أو يقوم. ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٧٢، ح ٧٨٨.

يقوم، وهو ظاهر خبر أبان بن عثمان عن الصادق عليه السلام^١. وروى عمار عن الصادق عليه السلام:
«أنه يفتح ولا يقعد معه حتى يقوم»^٢

وروي إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام: «لا يصل بالناس من في وجهه آثار»^٣، والظاهر أنه أراد البرص. وروى هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام: «لا يصل الإمام بعد فراغه في مقامه حتى ينحرف عنه»^٤. وروى عمار عنه عليه السلام: أنه لا يجوز التوشع للإمام^٥، وهو للكراهية.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٨١ و ٣٨٢، باب الرجل يدرك مع الإمام بعض صلاته ... ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٧٨٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٧٩٣.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨١، ح ٨٢٢.

٤. لم نثر عليه.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٢، ح ٨٣٦.

المقصد الرابع في الخلل الواقع في الصلاة

وبيانه في ثلاثة أبحاث:

[البحث] الأول العمد

فمن أخلّ بشرط أو واجب - ركناً أو غير ركن - متعمداً بطلت صلاته وإن كان جاهلاً، إلا الجهر والإحفات فيُعذر فيهما جاهل، وكذا لو فعل ما يجب تركه عمداً، وإن جهل كونه واجب الترك أو جهل الإبطال به ويُعذر جاهل عصية الماء، أو السائر أو المكان أو نحاستهما - إلا ماء الطهارة فإنه لا عذر فيه - أو موب الحلد المأخوذ من سوق المسلمين، أو يد مسلم، بخلاف ما لو وجده مطروحاً أو أحده من الكافر أو من سوق الكفار تعلساً للدار فيهما

البحث الثاني السهو

وهو مبطل بترك أحد الأركان، كمن ترك نقيام حتى نوى، أو البتة حتى كثير، أو التكبير حتى قرأ، أو الركوع حتى سجد، أو السجدين حتى ركع بعدهما، ولا فرق بين الأولين والآخرين. وقيل: يحذف الزائد ويؤتى بالفائت^١، وقيل في الأخيرتين^٢، وهما ضعيفان

ولو شك في كون السجدين من ركعه أو ركعتين رخصاً بجانب الاحتياط، وكذا تبطل بزيادة أحد الأركان سهواً ولا تبطل بزيادة غير ركن سهواً.

١ حكاه عن ابن الجبيل وعن ابن يابويه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٥، المسألة ٢٥٨

٢ قاله الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٠٩، ويهيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٩، دليل الحديث ٥٨٤.

ولو زاد ركعة سهواً، ولم يجلس عقيب الرابعة بقدر التشهد أعاد وإن جلس فقولان^١، والأقرب الإعادة بناءً على وجوب التسليم. ولو ذكر الزيادة قبل الركوع جلس وأتم، ولو ذكر راكعاً فإن قلنا بالإرسال أرسل نفسه وإلا بطلت، وأولى بالبطان لو ذكر بين الركوع والسجود.

وتفتقر الزيادة سهواً - هي المشهور - في تمام المقصر إذا ذكر بعد خروج الوقت وجهلاً فيه وإن بقي الوقت على الأظهر، وبو نقص ركعة فما زاد سهواً أتمها ما لم يحدث ولو تكلم على الأصح.

وفي الاستدبار والفعل الكثير نظر، فظاهر أكثر الأصحاب الإتمام بناءً على عدم منافاتها للصلاة سهواً، وروى البناء وإن طال الرمان^٢.

ولو ذكر بعد شروعه في صلاة أخرى واجبة فالأقرب إكمالها بها ما لم يتجاوز عددها، فتبطلان على إشكال، ولو كانت بدلاً فالبناء بعد وإن سها عن غير ركن فأقسامه ثلاثة:

[القسم] الأول: [ما] لا حكم له

وهو من نسي القراءة أو أبعاضها أو صغائرها حتى ركع، أو نسي الجهر أو الإخفات - وإن كان في أثناءها - أو تسبيح الركوع أو طمأنينته حتى انصب، أو الرفع منه أو الطمأنينة فيه، أو ذكر السجدين أو اطمأنينة فيهما، أو إكمال الرفع من الأولى أو بعض الأعضاء سوى الجهة، أو قال، لا أدري سهوٌ أم لا، أو سها عن ذكر سجدي السهو، أو ذكر صلاة الاحتياط وهو أحد معاني السهو في السهو، أو كثر سهوه بتكرره ثلاثاً في فريضة واحدة أو ثلاث فرائض متواليه.

فرع: لو كثر حذفه الواجب سهواً، فإن كن ركعاً فلا بد من الإعادة، وإن كان غيره

١ راجع لقوانين في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٩٢، المسألة ٢٧٨

٢، الفقه، ج ١، ص ٣٤٧، ح ١٠١٢ - تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨١، ح ٧٢٦ - الاستبصار، ج ١، ص ٣٧١،

وكان يقضى فلا بد من القضاء. وبما تؤثر الكثرة في إسقاط سجدة السهو له، وكذا يسقطان لو كثر ترك ما لا يقضى إن أوجباها له، أو سها المأموم مع حفظ الإمام. وبالعكس. ولو سها المأموم في ترك ما يسجد لأجله سجود السهو والإمام حافظ، فلا سجود على المأموم على قول الشيخ مدّعياً الإجماع^١.

أما لو ترك المأموم ركناً حتى دخل في آخر لم يقده حفظ الإمام بل يعيد الصلاة، وكذا لا يفيد الحفظ سقوط قضاء السجدة^٢ و لتشهد ولو كان المأموم قد نسي السجود حتى ركع بعده قبل الإمام ناسياً^٣ وبالعكس رجع وتدارك، والعمد يستأنف الصلاة. ولو عرص للإمام موحب سجود السهو وحده لم يجب المتابعة على المأموم فيه على قول^٤. وقال الشيخ يجب^٥ أما من لم يدركه حتى حصل السبب، فإنه لا يتابعه قطعاً

ولو حوّرنا تحديد اقتداء المنفرد، وكان قد وجب عليه السجود فلما تابع الإمام وجب على الإمام السجود، فإن قلنا بالتبعية وجب على المأموم أربع سجعات، وإلا فاثنتان

ولو ترك الإمام سجدين، ثم قام فسبح به المأموم فلم يرجع بوى الانفراد، ولو كانت واحدة استمر، والفرق فساد صلاته في الأول لا الثاني

ولو سلم قبل الإمام لظنه سلامه احتتم الاحتراء به، ولو قلنا بعدم الاجتزاء سلم مع الإمام وسجد للسهو إن قلنا بعدم التحتمل. ولو طن المسبوق سلام الإمام فقارقه وأتم فتبى عدم سلامه أحرأه فعنه ولو رى المأموم الإمام يسجد للسهو تابعه على القول بالوجوب وإن لم يعلم وجود السبب منه.

ولو اشركا في نسيان السجود أو انتشهد رجعا ما لم يركعا، فلو رجع الإمام بعد ركوعه انفرد المأموم، ولو سها في المأفلة فلا حكم له.

١ الخلاف، ج ١، ص ٤٦٣ - ٤٦٤، المسألة ٢٠٦

٢ قال به العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٣٦ المسألة ٣٠٣

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٢٤

[القسم] الثاني: ما يتدارك من غير سجود

وهو قراءة الحمد أو السورة أو أبعاضهما، ما لم يصر في حد الركع، والركوع ما لم يسجد، والسجود ما لم يركع فيعيد القراءة أو التسبيح. ولا فرق في وجوب الرجوع بين السجدين والواحد، وأوجب ابن إدريس إعادة الصلاة بترك السجدين إذا قام، وأوجب الرجوع للواحدة^١ ويشك بأن المصل إن كان باقياً رجع لهما، وإلا لم يرجع لهما.

ويتلافى التشهد والصلاة على النبي وآله (صلى الله عليهم) ما لم يركع، والتشهد الأخير ما لم يحدث، فإن أحدث أتى به بيته مستأنفاً - كالتشهد الأول - وسجد للسهو. وحكم ابن إدريس بالبطان في التشهد الأخير هـ^٢، بناءً على عدم الخروج بهذا التسلم؛ لأنه ليس في محله. فيكون قد أحدث في أثناء الصلاة

فرع لو رجع لتدارك السجدة رَحَبَ الْجُلُوسُ^٣، إن كان لم يجلس عقيب الأولى. خلافاً للشيخ^٤، ولو كان قد جلس للاستراحة فالأقرب الاجتزاء به.

[القسم] الثالث ما يتدارك مع سجود السهو

وهو نسيان السجدة الواحدة، أو التشهد أو أبعاضه ولما يذكر حتى يركع، سواء كان ذلك في الأولتين أو الأخيرتين على الأصح، خلافاً للتهذيب حيث أبطل الصلاة بالسهو في الأولتين^٥.

وقال المفيد إذا ذكر بعد الركوع سجد ثلاث سجرات، إحداها قضاء^٦.

١ السرائر، ج ١، ص ٢٤٥

٢ السرائر، ج ١، ص ٢٤٦

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٢٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٨، ديل للحديث ٧١٣

٥ المقنع، ص ١٤٦.

ويُقرَّب منه قول علي بن بابويه^١

وظاهر ابن أبي عقيل إبطال الصلاة بنسيان سجدة مطلقاً^٢.

ويجب أيضاً سجود السهو للسلام ناسياً، والكلام بحررين ناسياً، والشك بين الأربع والخمس بعد السجدين، وأوجبهما الصدوق^٣ والمرتضى^٤ للقيام في موضع قعود وبالعكس وأوجبهما المفيد على من شك في أثناء الصلاة هل زاد سجدة أو نقصها، أو زاد ركوعاً أو نقصه وقد تعارض محلّهما^٥. ونقل الشيخ وجوبهما لكل زيادة ونقصان، وفرّع عليهما زيادة النفل ونقصه^٦. وأنكر في المختلف وجوبهما لتقيصة النفل؛ إذ لا يجب شيء بتركهما عمداً، وأوجبهما لزيادة النفل، كالفنوت في غير محلّه، وهما بعد التسليم مطلقاً^٧. وقال ابن الجنيد للتقيصة قسله^٨، وجوزّه الصدوق تقيّة^٩.

وبتعدد السجود بتعدد السبب ما لم يكن بعضاً من جملة، أو يدخل في حيز الكثرة. وتجب فيهما التّية، وما يجب في سجود الصلاة، وذكرهما «بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد»، أو «بسم الله وبالله والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، ثم يشهد شهاداً حقيقياً ويسلم، ويستحب فيهما تكبيره الافتتاح وفي رواية عثمان نفي التكبير إلا أن يكون إماماً فيكبر إذا سجد، وإذا رفع رأسه^{١٠}.

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٣٧٢ - ٣٧٤، المسألة ٢٦٣

٢. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٣٧٢، المسألة ٢٦٢

٣. الفقيه، ج ١ ص ٣٤١، دليل الحديث ٩٩٤

٤. جمل العلم والعمل، ص ٧٢

٥. المقمّة، ص ١٤٧

٦. المبسوط، ج ١ ص ١٢٤؛ الحلا، ج ١ ص ٤٥٩، مسألة ٢٠٢

٧. مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٤٢٦، المسألة ٢٩٩

٨. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٤٢٦، المسألة ٢٩٩

٩. الفقيه، ج ١ ص ٣٤١، دليل الحديث ٩٩٦

١٠. الفقيه، ج ١ ص ٣٤١ - ٣٤٢، تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ١٩٦، ح ١٧٧، الاستبصار، ج ١ ص ٣٨١

ح ١٤٤٢

والأقرب وجوبهما قبل فعل منافي الصلاة من كلام وغيره، واعتبار نيّة الأداء. ولو فاتتا نوى القضاء، ولا تبطل الصلاة وإن طال الزمان. وقال الشيخ: هما شرط في صحة الصلاة، مع أنّه حكم بأنّ الناسي يأتي بهما وإن طال الزمان^١. ولا تجبان في صلاة الجبازة والبالغة وسجدة التلاوة وسجدة السهو، والسجدة المنسيّة على احتمال.

البحث الثالث في الشكّ

وقواعده سبعة:

الأولى: لا حكم للشكّ إذا غلب الظنّ على أحد طرفيه وإن كان ذلك في عدد الأولتين، ويظهر من ابن إدريس اعتبار اليقين فيهما^٢. وكذا لو كثر شكّه بما مرّ فيني على الفعل. سواء كان الشكّ في العدد أو الأجزاء، أركاناً كانت أو لا. وشكّ المأموم مع حفظ الإمام وبالعكس، سواء كان في العدد أو الفعل.

الثانية: كلّ من شكّ في فعل وهو في محلّه أي به، فإن ذكر سبق فعله بطلت إن كان ركناً، وفي الركوع إذا لم يرفع رأسه قولان أولاهما البطلان. ولو كان غير ركن لم تبطل، وظاهر المرتضى البطلان إذا تبين زيادة سجدة^٣.

الثالثة: كلّ من شكّ في فعل وقد تجاوز محلّه لم يلتفت، كمن شكّ في التكبير أو النيّة بعد القراءة، أو فيهما بعد الركوع، أو في بعض واجباته بعد رفع رأسه منه، أو في أصل الركوع بعد السجود، أو في السجود وقد ركم بعده، وكذا في التشهد.

ولو شكّ فيهما قبل الركوع فالأقرب عدم الالتفات، وفي النهاية يرجع لهما^٤. ولو لم يستوف القيام فالأقرب الرجوع. ولو شكّ في قراءة الحمد وهو في السورة

١. الخلاف، ج ١، ص ٤٥٦-٤٥٨، المسألة ١٩٩-٢٠٠.

٢. المراتي، ج ١، ص ٢٤٥.

٣. المسائل الناصريّة، ص ٢٤٦، المسألة ٩٦.

٤. النهاية، ص ٩٢.

فالأقرب الرجوع، خلافاً لابن إدريس^١ وأولى بالرجوع لو شك في قراءة بعض الحمد في أثنائها والظاهر امتداد وقت القراءة إلى أن ينتهي إلى حدّ الركع، وامتداد محلّ الشك في الركوع حتى يصير ساجداً، ولا فرق بين الأولتين والأخيرتين هنا على الأصح.

الرابعة: كلّ من شك في عدد الثنائية أو الثلاثية، أو لم يحصل الأولتين من الرباعية بطلت صلاته، وهي رواية عمار لو شك في المغرب بين الاثنتين والثلاث سلّم واحتاط بركعة من قيام^٢، واحتارده لصدوق مقيداً بذهاب الوهم إلى الثالثة^٣، وتعارض بأصحّ منها^٤

ولو شك هل قيامه لثنائية أو ثنائية، أو ثنية أو رابعة، أو ثائية أو ثالثة أو رابعة، أو ركوعه أو سجوده كذلك بطلت، ولو تذكر بعد ذلك بنى، إلّا أن يأتي بالمنافي. الخامسة كلّ من شك في الرباعية بعد إحراز الأولتين بنى على الأكثر، وأتى بعد التسليم بعثل العائت أو بدله، فبأتي بركعة قائماً أو اثنتين جالساً لو شك بين الاثنتين والثلاث، أو بين الثلاث والأربع، وركعتين قائماً للشك بين الاثنتين والأربع، وبهما ثم بركعتين جالساً للشك بين الاثنتين وثلاث والأربع، وقبلهما بأتي بركعة من قيام وركعتين من جلوس^٥

السادسة لو تعلّق الشك بالحادثة مع الشك فيما ذكر، فكلّ مكان يتعدّر الباء على أحد طرفيه يبطل، كالشك بين الاثنتين والخمس، أو بين الثلاث والخمس وكلّما يمكن فيه الباء على عدد صحيح بنى عليه، ولا يلتفت إلى الزائد، غير أنّه يسجد للسهو. ولو تعلّق الشك بالسادسة فما زاد، فظاهر ابن أبي عقيل طرد الحكم

١ السرائر، ج ١، ص ٢٤٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٢، ح ٧٢٧ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧١، ح ١٤١٢

٣ المقنع، ص ١٠١

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٦ و ٣٧٠، ح ١٣٩٠ و

١٣٩٦ و ١٩٨

٥. قاله الصدوقان وابن الجبيل على ما حكاه عنهم العلامة في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٣٨٤ المسألة ٢٧٢.

في الخامسة^١. وقال الصدوق: يصلي الشاك بين الأربع والخمس ركعتين جالساً^٢.
وحمل على الشك قبل الركوع فيهدمها.

ولو كان الشك في الركوع أحمل للإكمال، والإرسال والإبطال، فعلى الإرسال
يحتاط بركعة قائماً كما لو شك قبل الركوع، ولو كان في السجود أو بينه وبين
الركوع فالإكمال أو الإبطال، والأقرب الإكمال مطلقاً والمرغمتان.

السابعة: لا حكم للشك مع الكثرة، ويحصل بتوالي ثلاث في فريضة أو فرائض،
فيبني على فعل ما شك فيه، سواء كان عدداً أو فعلاً فلو أتى بالمشكوك فيه في
محله بطلت إن كان عدداً قطعاً، أو ركناً على الأقوى، وإن كان غيرهما فالأقرب
البطلان. ولا حكم للشك مع حفظ الإمام أو المأموم، ولا للشك في الاحتياط أو
المزعمين، بل يبني على فعل ما شك فيه ولا للشك في وقوع السهو منه أو وقوع
الشك أو تعيين المشكوك فيه أو تعيين المتروك، إلا أن ينحصر بين ما يتدارك فيؤتى
بمعلق الشك، كما لو شك بين كون المنسي سجدة أو تشهداً ولو انحصر بين مبطل
وغيره فالأقرب الإبطال ولا للشك في الناقلة فسي على ما شاء، والماء على
الأقل أفضل

مسائل:

يجب في الاحتياط ما يجب في صلاة مستقنة، غير أنه لا تجب السورة مع
الحمد فيه. ويتعين فيه الحمد على الأصح وإخفات، ولا يطله تخلل المسافي به
وبين الصلاة على الأقوى.

ولو ذكر بعده ما فعل لم يلتفت وإن تبين استقصان، سواء كان الوقت باقياً أو لا.
ولو ذكر في أثنائه فوجهان: أقربهما الإنعام، إلا أن يكون قد أحدث قبله
فالإعادة.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٩٠، المسألة ٢٧٧

٢. المقنع، ص ٣٦

ولو ذكر ذو الاحتياطين - بعد أحدهما - انفصال روعي في الصلّة المطابقة،
إلا أن يكون قد صلى ركعة من قيام ثم ذكر أنها اثنتان فالأقرب إضافة ركعة أخرى،
ولو كان قد صلى ركعتين جالساً أحصل قوياً ذلك.

ولو ذكر قبل الاحتياط نقصاً استدرك ما لم يكن قد أتى بالمنافي. ولو ذكر
التمام في أثناءه أنه بنيت النعل وإن كان عليه فرض على الأقرب

ولو أحدث قبل الأجراء المنسية فالأقرب الطهارة والإتيان بها، ولو خرج الوقت
فالأقرب الإتيان بها وبالاحتياط قضاء، وحينئذ تترتب على العائنة السابقة، ولا
فرق بين العمد والسهو في الفوات، وفيه نظر

ولو وجب على المتحيز في القبلة احتياط في جهة تعين إليها، ولو ظهر أنها غير
القبلة سقط، ولو كانت الصلاة محرية إلى غير القبلة - كما بين المشرق والمغرب -
صلى الاحتياط إلى القبلة

المقصد الخامس في القضاء

ويسقط عن غير المميز والمجنون والمغص عليه في الأصح، والحائض والنفساء والكافر الأصلي، بخلاف المرتد - وإن كان عن فطرة على الأقرب - وبخلاف غير المتمكن من الطهور فإن الأقرب القضاء. ويجب على المكلف غير من ذكر وإن كان الفوات بنوم أو سيار أو شرب أو أكل ما يزيل العقل عالماً قضي وإلا فلا، وكذا لو أكره عليه فلا قضاء.

ويستحب قضاء النافلة الراتبة، وإن فاتت بمرحوم لم يتأكد القضاء، واستحب الصدقة عن كل ركعتين بمدة، ثم لكل أربع مدة، ثم مدة لصلاة الليل ومدة لصلاة النهار، والصلاة أفضل.

ويستحب تعجيل فاتة الليل نهاراً وبالعكس، وتقضى أوتاراً في ليلة، ولو قضى الوتر بعد الزوال فالأصح أنه ثلاث لا أربع ويقضي المميز تمريناً. ويجب مساواة القضاء للأداء في القصر وتمام والحجر والإخفات. وأما هيئة الصلاة فمعتبرة بحال فعل الصلاة، فيقضي الصحيح ما فاته مريضاً مستوفياً للأفعال، وبالعكس صلاة المريض وكذا الخائف.

ويجب ترتيبه كما فات، ولو جهل الترتيب فالأقرب سقوطه، سواء كان في قصر أو تمام أو في أحدهما، فيصلي بحسب ظنه إن كان، وإلا تغير. وفي وجوبه على الفور أو التراخي أقوال، أقربها توسعته وصحة الأداء قبله، سواء كانت الفائتة متحدة أو متعددة، ليومه أو لغيره. نعم، يستحب الإتيان بالقضاء

إلى أن يتضيق وقت الأداء، وقيل: بل يقدم الأداء مستحباً^١.

ولو ذكر سابقة في أثناء لا حقه عدل ما لم يتجاوز محله فصيح، ثم يأتي بالسابقة بعدها، وقد يترامى العدول ويدور وليس فيه إلا نية تلك الصلاة. ولا يترتب عليه المُرغمَتان بفوات الحهر أو الإحفات، وفي العدول قبل التسليم وحدها مستيان على وحيه، وأنه حزم من الصلاة أو لا وقد يكون من الأداء إلى القضاء وبالعكس، كما يكون بين الأذنين والقضائين، ومن الفرض إلى مثله والنفل إلى مثله، ومن الفرص إلى النفل دون العكس خلافاً للشيخ^٢ وابن الجنيد^٣.

ولو لم يخص قدر العائت أو الفائت كزر حتى يغلب على الطنّ الوفاء، ولو جهل العين صلى الرابعة مرددة، وكذا الثانية إذا تكررت، وأتى بالمغرب عبثاً. ولو ترددت المغرب بين الأداء والقضاء أجزأته نية مرددٍ ولو ذكر بعد التردد التعيين فلا إعادة، ولو كان في أثناء الصلاة جزم بالواقع لا غير.

وبحوز اهداء المردّد بمثله، وفي جواز اقتداء المعنى بالمردّد نظر أقربه الحواز؛ لأنها صلاة صحيحة طاهراً وفي نفس الأمر.

ولا تريب بين الفوائت غير اليوميّة للأصل، ولا بينها وبين اليوميّة على الأقرب. وترتيب النوافل مستحب ولو تعدّد الاحتياط ترتب كأصله، وكذا الأجزاء المسميّة في الصلاة أو أكثر.

ولا يقصى الجمعة والعيدان كما سلف^٤. ولو ارند أو سكر ثم جُرَّ أو حاصت قصى أيامهما دون الجنون والحيض وبو استجلبت الحيض بالدواء فلا قضاء، وكذا لو شربت دواءً فأسقطت فتنفست. ونمشهور عدم جواز التنفل لمن عليه قضاء،

١ قاله الشيخ أبو علي الحسن بن طاهر الصوري على ما حكاه عنه أيضاً في نهاية المراتب ج ١، ص ٧٠ (ضمن الموسوعة، ج ١).

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٢٧.

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥١ المسألة ٣١١.

٤ تقدّم في ص ١٩٦.

والأقرب جواز ما لا يضّر بالقضاء، وقد حققناه في الذكرى^١.

تتمّة. يَمُرّن الصبي على الصلاة لست، ويتكّد لسبع، ويضرب لعشر، ويقهر عند بلوغه بالاحتلام أو الإنبات أو خمس عشرة في الذكر، وتسع في الأنثى على الأصح. ومن ترك الصلاة الواجبة أو شرطاً مجمعا عليه مستحلاً فهو مرتد، يقتل إن كان عن فطرة، ويُستتاب إن كان عن غيرها، فإن تاب وإلا قتل ولو ادّعى المستحلّ الشبهة قبل مع إمكانها في حقّه، كقرب عهده بالإسلام ولو تركها غير مستحلّ عُرّر، ولو عاد عُرّر، فإن عاد قُتل في الثالثة، وقيل، في الرابعة^٢، والأوّل مروى في أصحاب الكبائر^٣. وفي المبسوط:

إذا خرج وقت الصلاة أمر بقصانها، فإن أبى عُرّر، وإن أقام على ذلك حتّى ترك ثلاث صلوات متوالة وعُرّر فيها ثلاث مرّات قتل في الرابعة، ولا يقتل حتّى يستتاب ويستمع، ويغسل ويكفّل ويصلى عليه^٤.

ويحب على الوليّ قضاء ما فات ذبّاه مطعماً، ومنهم من حصّه بما فات لعذر كالمرض والنسيان ويختصّ الوجوب بالأكبر، وفي قضاء غيره من الأولياء وجه قوي، وفي القضاء عن المرأة والعبد تردّد أحوطه القضاء. ولو أوصى بها الميت سقطت عن الوليّ، ولو عيّن لها مالاً، قيل إنّه من الثلث لإمعان الإحازة. ولو لم يكن له وليّ ولم يُوص، قيل وجب إخراجها - كالحج - من ماله^٥، وعلى هذا يكون من الأصل، أوصى بها أو لا، ولا بأس به، ولو مات الوليّ قبل فعلها لم يتحمّلها وليّه.

١ ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٨ - ٢١٠، ٢٠٥ و ٢٢٥ (ضمن الموسوعة، ج ٦).

٢ من القائلين به العلامة في منتهى المطالب، ج ٧، ص ١٢٦.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٢٧٨، باب الكبائر، ح ٨.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٢٩.

٥ قال به أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ١٨٩.

المقصد السادس في القصر

وله سببان: أحدهما: السفر، والثاني: الخوف،

السبب الأول: السفر

والكلام فيه إما في الشروط، أو الأحكام.

الأول الشروط

وهي عشرة:

[الشرط الأول] ربط الفصد بسفر معلوم، فلا يقصر الهائم وطالب الأبق وشبهه ولو نحادى في السفر إلا في عوده، ولأخير والمملوك والزوجة سابعون للوالي عليهم، وكذا الولد والصدق وشبههم ممن لا يحب عليه المساعة إذا وطن نفسه عليها أما المكره على السفر فإن ظن ارتفاع الإكراه أو تساوى الاحتمالان فلا قصر، وإلا قصر.

[الشرط الثاني] كون المقصود مسافة وهي مسير يوم: برندان، كل يريد أربعة فراسخ، كل فرسخ ثلاثة أميال، كل ميل أربعة آلاف ذراع، وروي ثلاثة آلاف وخمسمائة^١، وفيل مد البصر في الأرض المستوية^٢، بحيث يتمير الفارس والراجل للمبصر المتوسط، والذراع ست قبضات أربعة وعشرون إصبعاً ولو قصد دونها فلا قصر، وإن طال السفر بتعدد المقاصد، إلا أن يكون أربع فراسخ ويريد الرجوع

١ الكافي ج ٣، ص ٤٣٢، باب حد المسير اندي تقصر فيه الصلاة، ح ٣

٢ الصحاح، ج ٢، ص ١٨٢٣: «سار العرب ج ١١، ص ٦٣٩، «مير».

ليومه أو ليلته أو يتصل السفر في الذهاب والعود، وفي التهذيب: يتخير بين التمام والقصر^١.

ولو بات فالظاهر الإتمام وإن بقي العزم، ولو تردد في الزائد على الأربعة فكالأربعة، وفي الناقص عنها لا قصر وإن لم ينته إلى محل الإتمام.

ولو قصد أربعة ولم يرد العود ليومه أتم على الأقرب، وقال ابن بابويه^٢ والمفيد: يتخير في الصلاة والصوم^٣، وقال الشيخ: يتخير في الصلاة خاصة^٤.

ولو شك في بلوغ المسافة أتم، ولو تعارضت البيتان قصر؛ ترجيحاً للإثبات على النفي. ولو كان لبلد طريقان أحدهما مسافة فسلك الأبعد قصر إلى أن يرجع، ولو سلك الآخر أتم إلى أن يرجع بالأبعد فيقصر في رجوعه.

وقال ابن البراج لو سلك الأبعد لحاجة أو سماع في الأقرب قصر، وإلا فلا^٥. ومبدأ المسافة من منتهى عمارة البلد المتوسط، ولم تعاطم فمبذوها منتهى محلته.

[الشرط الثالث: استمرار قصد، فلو توقع رفقة علق سفره عليهم أتم، إلا أن يكون بعد المسافة فيقصر إلى ثلاثين يوماً، ولو كان التوقع في محل رؤية الجدار أو سماع الأذان أتم، وإن جزم بالسفر دونها قصر، وفي النهاية: إن توقع على أربعة فراسخ قصر ودونها يتم^٦.

ولو تردد المسافر في القصد زال الترخص، فإن عاد قصر. وفي احتساب ما مضى من المسافة حينئذٍ نظر، أقربه الاحتساب ولو نوى المقام عشراً هي أثناء المسافة أتم، ولم يحتسب الماضي بالنسبة إلى

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨، ديل الحديث ٤٩٦.

٢. الهداية، ص ١٤٢، الفقيه، ج ١، ص ٤٣٦، ديل الحديث ١٢٧٠، وفيه «هو بالخيارين شاء أتم وإن شاء قصر».

٣. المقنع، ص ٣٤٩.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٤١.

٥. المهذب، ج ١، ص ١٠٧.

٦. النهاية، ص ١٢٥.

السفر الحديدي إذا صلى على اتمام. ولو علق لمقام بوجود زيد فوجد أتم، وإلا فهو باق على القصر.

ولو نوى المقام بعد بلوغ لمسافة حزمًا^١ أو تعليقاً على شرط ووجد أتم، فإن رفض النية قصر ما لم يكن صلى تماماً ولو صلاة، ولو رفضها في أثناء الصلاة بعد تجاوز القصر أتم، وإلا قصر.

ولو نوى المقام في أثناء صلاة القصر أتم، ولو كان قبل التسليم أو في أثناءه ترتب الحكم على كون التسليم جزءاً من الصلاة أو خارجاً عنها وعلى القول بالدينونة لا اعتبار بالسنة، وخارج بعض الأصحاب أن الشروع في الصوم وفوت الصلاة لا لعذر مسقط كالصلاة على اتمام^٢

ولو صلى تماماً في أحد الأربعة فهي اعتبارها نظراً، أقربه ذلك، ولو نوى القصر سهواً ثم أتم سهواً فلا إشكال أقوى ولو تفرّد على رأس المسافة قصر إلى شهر ثم أتم ولو صلاة، وإذا خرج بعدها اعتبرت المسافة حسنة وماقي الشرائط.

والظاهر أن العشرة ملفقة، فلا يحسن يومين^٣ بعض اليوم يوم كامل، ولو نوى إقامة العشر الأخير من الشهر لم يكف وإن صادف المم، وتفرّد ابن الجبيل بالاكْتفاء بنية إقامة خمسة أيام^٤. وبه رواية حسنة^٥ وأولت بالعمل على الأماكن الأربعة أو على استحباب الإتمام، وليس شيئاً.

ولو اعطع السفر بعد أن صلى قصر فلا إعادة، وإن كان في الوقت ولما يبلغ المسافة، خلافاً للاستبصار^٦.

[الشروط الرابع. أن لا يمر على بلد له فيه منزل قد استوطنه ستة أشهر، وحكم

١ لم يشر عليه.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيمه، ج ٢، ص ٥٣٦، المسألة ٣٩٤.

٣ وهي حسنة أبي أيوب راجع للكافي، ج ٢، ص ٤٣٦، باب المسافر يقدم البلدة كم يقصر الصلاة، ح ٣: تهذيب

الأحكام، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٥٤٨: الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٨، ح ٨٤٩.

٤ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٨، دليل الحديث ٨٠٩.

الضيعة بل النخلة كذلك، ويكفي المتفرقة ولأقرب اشتراط كون صلاته فيه تماماً في هذه المدة، فلا يحسب أتيام القصر، وكون التمام مع تية الإقامة فلا يحسب التمام بعد الشهر على إشكال، وكذا الأتيام التي أتم فيها رخصة لفضيلة البقعة أو لكون سفره لا يقصر فيه. ولا يكفي الاستيطان قبل الملك، ولا استيطان الوقوف العامة كالمدارس، وأولى منه المساجد. ولو خرج عنه الملك عاد إلى ما كان قبله، والمقيم يبلى اتخذه وطناً على الدوام يلحق بالمتملك^١ على الظاهر، وفي اشتراط إقامة ستة أشهر هنا أو العشرة أولاً إشكال. ولو استوطنه تبعاً لحاجة كطلب علم أو متجراً، أو استيطاناً محدوداً، فلا حكم له وإن طالبت امدة

وظاهر ابن البراء أن السفر لا ينقطع بالوصول إلى المنزل المستوطن إلا بنية المقام عشرة^٢.

وقال أبو الصلاح: إن نزل به أتم ولو صلاة وإلا فلا^٣، وبه أخبار صحاح^٤. وأجرى ابن العميد منزل الزوجة والأب والأخ مع كونهم لا يُزْعَجُونَهُ، محرى منزله^٥.

فرع: لو تعددت المواطن أتم فيها، وقصر في كل طريق تبلغ مسافة، ولا يدخل في حيز الكثرة وإن زادت على منزلين على الظاهر، إذا كان السفر منوياً على الاتصال.

[الشرط] الخامس: أن لا يكون سفره معصية، ولا يشترط كونه واجباً، وقول

١. في نسخة «ن»: «بالمملك» بدل «بالمملك».

٢. المهدب، ج ١، ص ١٠٦.

٣. الكافي في الفقه، ص ١١٧.

٤. منها صحيحة إسماعيل بن فضل عن الصادق عليه السلام، وصحيحة سعد بن أبي خلف عن الكاظم عليه السلام، راجع الفقيه،

ج ١، ص ٥٥١، ج ١٣٠٩: تهذيب لأحكام، ج ٣، ص ٢١٠ و ٢١٢، ج ٥٠٨ و ٥١٨: الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٨ و

٢٣٠، ج ٨١٠ و ٨١٩.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦٣، المسألة ٤٠٧.

ابن مسعود شاذلاً، ولا كونه راححاً، وقول عطاء متروك^٢، فيقتصر في المباح ولا يقتصر العاصي بسفره، كالساعي بالمسلم إلى الظالم وطالب الشحنة والباغي والعادي واللاهي بصيده أو المتنزه به.

وفي السفر للمرته بغيره عدي إشكال؛ لقوى رواية رارة في المتنزه بالصيد^٣، ولو كان الصيد لقوته وقوت عيابه أو لصدقة قصر. ولو كان للتحارة أظفر إجماعاً، وفي قصر الصلاة قولان^٤، أظهرهما الإتمام، ولا نعلم مأخذه، مع دعوى المرتضى الإجماع على التسوية بين القصر والفطر^٥، وفي صحيح معاوية بن وهب: «إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قصرت»^٦.

فرع لو رجع عن المعصية، اعتبرت لمسافة حينئذٍ، ولو عاد إلى المعصية سقط اعتبارها، وكذا لو نوى المطع المعصية انقطع السفر حينئذٍ وقال ابن مایوه لو قصد مسافة ثم مال في أثنائها إلى الصيد أتم حاله^٧، وقصر عند عوده إلى الطريق^٨، فظاهره عدم انقطاع المسافة، وإذا عاد العاصي إلى بلده ملتبساً بالمعصية أتم، وإن أفلح عنها قصر ولو كان مقصده مباحاً إلا أنه يعصي في سفره لم يقدح فيه. ولو سلك طريقاً مخوفاً يظن التلف فيه نفساً أو مالا فهو عاصٍ، إلا أن يكون ما يتوقعه في سفره من المال أعظم مما يتلف منه، أو يكون التالف ممّا لا يضره ولو فحاه الخوف في الأثناء تحرّى لأصلح من العود أو المصّي، فإن تساوى تخيّر وقصر.

١ راجع أحكام القرآن، ابن الجصاص، ج ٢، ص ٣٦٠.

٢ راجع المحلى، ج ٤، ص ٢٦٩، أحكام القرآن، ابن الجصاص، ج ٢، ص ٣٦٠.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٨، ج ٥٤٠.

٤ راجع للقولين مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢١-٥٢٢، المسألة ٣٨٨.

٥ المسائل الناصريّة، ص ٢٥٦، المسألة ١٠٧.

٦ الفقيه، ج ١، ص ٤٣٧، ج ١٢٧١.

٧ الفقيه، ج ١، ص ٤٥٢، ذيل الحديث ١٣١٤.

[الشرط] السادس. أن لا يكون ممن يلزمه الإتمام في سفره كالجابي والأجير^١، والتاجر، والراعي والبدوي والمكاري والبريد - وهو الاشتقان وقيل: أمين البريد - والملاح والحتال ما لم يقيم أحدهم عشرة في بلده مطلقاً، أو غيره بنيتها، ولو أقام خمسة، فالمروي أنه يقصر صلاتي لنهار، دون الليل ودون الصوم^٢، والمعتبر صدق الاسم، والظاهر أنه في الثالثة، سواء كان ذلك صنعة أو لا. ولو أقام عشرة متفرقة لا يفصل بينها بمسافة فالأقرب عوده إلى القصر لو سافر بعدها.

فرع - لو خرج إلى صعدة أخرى فالظاهر أنه يتم، ولا يشترط التعمد. أمّا لو خرج إلى سفر مقصود يلب فيه اسم صنعة، كالبدوي يبيع، فالأقرب القصر.

[الشرط] السابع. أن ينواري عن جدران بلده ويخفى عليه أذانه، وكذا في عوده، وقال عليّ ابن بابويه: يقصر من منزله إليه^٣، ولا عبرة بالصور والأعلام والساتين والمرافع والمنخفض بقدر فيه الاستواء، والبدوي يعتبر محلته، وذو المصر العظيم محلته، وقول عطاء بالقصر في بلده إذا نوى السفر خلاف الإجماع^٤.

[الشرط] الثامن. أن لا يصادف الوقت حضره، فلو سافر بعد دخول الوقت أو قدم في أثناءه أتم على الأقوى، وكذا قضاؤها، وكذا يستحب قضاء ناقلتي الظهرين لو سافر بعد دخول الوقت، والمعتبر في أول لوقت إمكان الطهارة وكمال الصلاة، وفي آخره يكفي الطهارة وركعة.

١. في المتن: «والأجير».

٢. الفقيه ج ١، ص ٤٣٩ - ٤٤٠، ح ١٢٧٩: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٦، ح ٥٣١: الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٨٣٦.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٥٣٤، لمألة ٣٩٢.

٤. أحكام القرآن، ابن الجصاص، ج ٢، ص ٣٦٠.

[الشرط] للقاسع كون العريضة مؤدّة، فلا قصر في قضاء الرباعية الفائتة في الحضر، كما لا إتمام في هوائت السفر وإن صَلَّيْتُ في الحضر.

[الشرط] العاشر شرط تحمُّ القصر أن لا يكون في مسجد مكّة والمدينة والكوفة والحائر (على ساكنها الصلاة والسلام) والحق المرتضى مشاهد الأئمة عليهم السلام، وظاهره منع القصر فيها، وأنكر ابن بابويه خروج هذه المواضع عن التقصير^١.

فروع

قال بعض الأصحاب المخير في البدان الأربعة^٢، وفي المعشر: الحرمان كمسحديهما بخلاف الكوفة^٣.

والأهرب أن القضاء كالآداء في التخيير، سواء وقع فيها أو في غيرها، وسواء فاتت عمداً أو نسياناً، وسواء كان قد حلاها تماماً ثم تسنّ الخلل أو لا.

هذا إذا فاتت وهو فيها، ولو حصرها زماناً يتسع الصلاة، ثم خرج وقد بقي ما يسمعها ففانت، ففيه وجهان مرتبان على محاضر أول الوقت فيسافر آخره، وأولى بالقصر هنا؛ لأن الإتمام عارض غير عريضة، ولا عبرة هنا بكونه مسافراً حال دخول الوقت إذا تحقق الفوات فيها، مع إمكان بنائه على حضور المسافر بعد دخول الوقت. ولو نذر التمام هنا لزم؛ لأنه الأنصل، ولو نذر القصر احتمل لزومه ليخرج من الخلاف.

والأقرب اشتراط نية القصر أو التمام هنا، وأنه لا يخرج بها عن التخيير، وأنه لو

١. جعل العلم والعمل، ص ٨٣.

٢. النقيه، ج ١، ص ٤٤٢، ديل الحديث ١٢٨٥.

٣. قاله يحيى بن سعيد في كتاب له في السعر على ما حكاه عنه أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ١٧٩ (ضمن الموسوعة، ج ٨).

٤. المعتبر، ج ٢، ص ٤٧٧.

شك بين الاثنين والأربع يتبع ما نواه، فتبطل بالشك في المنوية قصرًا ويحتاط في الأخرى. وأنه لو شك بين الاثنين والثلاث كذلك، وكذا باقي الأقسام.

وأنه يكره اقتداؤه بمخالف نيّة، فياذنتم بميم تأكد استحباب الإتمام، ولا يستحبّ القصر لو ائتمّ بمقصر، وأنه مع ضيق الوقت إلا عن قصر الفريضتين يقصرهما، ولو بقي مقدار ستّ تخير في أيّهما شاء.

الثاني في الأحكام

القصر عريضة عدا ما استثنى، سواء ائتمّ بتمّ أو لا، والأفضل له هنا أن يصلي معه نافلة في الأخيرتين، رواه حماد^١، ولو جمع الظهرين مع ظهر الإمام جاز، والأقرب استحباب جمع المسافرين بين الظهرين والعشاءين وإن استحبّ التعريق للمحاضر.

ويستحبّ جهر المقصوره بقوله: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» ثلاثين مرة عقبها، وفي الرواية: «يجب»^٢.

ولو ائتمّ عامداً عالماً أعاد وقصّ، وإن كان جاهلاً أجراً مطلقاً، وأوجب أبو الصلاح الإعادة في الوقت^٣، وإن كان ناسياً أعاد وقصّ في قول^٤، بناءً على وجوب التسليم، والأشهر الإعادة في الوقت خاصة.

وإذا عزم على المّقام في بلد عشرًا، ثم خرج إلى ما دون المسافة، عازماً على العود وإقامة عشرة أخرى، ائتمّ في ذهابه وإيابه ومّقامه، وإن عزم على مسجّد العود قصر.

وإن عزم على إقامة دون العشر فوجهان، أقرّيهما الإتمام في ذهابه خاصة، ولو كان من نيّته في ابتداء المّقام الخروج لم يتمّ إلا أن يكون بحيث لا يخرج عن محلّ الترخّص.

١ الكافي، ج ٢، ص ٤٢٩، باب المسافر يدخل في صلاة تعليم، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٥٧٦؛

الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥ ح ١٦٤١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٠، ح ٥٩٤.

٣ الكافي في الفقه، ص ١١٦.

٤ قال به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٤٠.

ولو جُنَّ المسافر أو أُعْمِيَ عليه ثم عاد رجع إلى حكم السفر
ولو قصر غير العالم بوجوب القصر بعد قصره إذا كانت المسافة معلومة، سواء
كان الوقت باقياً أو لا. ولو لم يعلم المسافة حتى صلى، فإن كان الوقت باقياً أعاد
قصره، وإلا فالأقرب القضاء تماماً ولو بوى المسافر التمام سهواً ثم سلم على
ركعتين فالأقرب الإحراء، عمداً سلم أو سهواً ولو قصر في الصبح أو المغرب أعاد
مطلقاً، وفي المغرب رواية شاذة بعدم القضاء^١.

ولو ظنَّ المسافة فأتى ثم تبين القصور فالأقرب الإعادة مطلقاً، ولو أتى لا بظنَّ
المسافة ثم تبين المسافة فلا إعادة مطلقاً، ويقصر ما بعد ذلك وإن كان الباقي أقل
من مسافة.

المسحب الثاني^٢: الخوف

وهو كافٍ في قصر العدد، سواء صلى في جماعة أو مفرداً على الأقرب وإن لم يكن
مسافراً، ونهل في المبسوط اشتراط السفر، واختار اشتراط الجماعة في الحضر^٣،
والمقبول شاذ والمختار ضعيف

وروي أن النبي ﷺ تعبد أولاً بأحير الصلاة إلى الأمن، وأنه أخر أربع صلوات
يوم الخندق، ثم نسيخ بقوله تعالى: ﴿إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾^٤ الآية، فصلّى رسول الله ﷺ قصرأ
بذات الرقاع^٥، وحكمها باقي إلى الآن، وقول أبي يوسف شاذ^٦.

١. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٠ دليل الحديث ١٣٠٧: تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٣٥، ج ٦١٨: الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٠، ج ٢٧٩.

٢. تقدّم أولها في ص ٢٥٤.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٦٢.

٤. النساء (٤)، ١٠٢.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٤٥٦، باب صلاة الخوف، ج ١٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٦٠-٤٦٣، ج ١٣٢٦: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢، ج ٢٨٠.

٦. أحكام القرآن، ابن الجصاص، ج ٢، ص ٣٦٢-٣٦٣.

وشروطها أربعة: كون العدو في غير جهة القبلة، أو فيها مع حائل يمنع من رؤيتهم لو هجموا، فلو كان في جهة القبلة ولا حائل صلّوا صلاة عُسْفَان، نعم لو تعدّرت صلاة عُسْفَان فالأقرب الجواز.

وقوّة العدو بحيث يُخاف هجومه عليهم في الصلاة.
وإمكان الافتراق شطرين.

وعدم احتياحهم إلى الزيادة على شطرين.

ولا يشترط تساويهما عدداً، فينحاز الإمام بأحدهما إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو فيصلّي بهم ركعة، ثم ينفردون بعد قيامه فيصلّون ركعة أخرى مخففة، وسلّمون ويأخذون موقف أولئك ليُدركوا مع الإمام الثانية، ثم ينفردون ويستتمون صلاتهم والإمام ينتظرهم حتّى يسلم بهم.

وفي المغرب يتخيّر في الركعة أو الركعتين الأولى، والأول أفضل، فيحصل المخالفة في ستّة: تخفف الإمام الأولى، وتطويل الثانية، وانفراد المؤتمّ وجوباً، وتوقع الإمام للمأموم، وإتمام القائم بالقاعد ^١ قلنا ببقاء القدوة في العرفه الثانية، وبوجوب انتظار الإمام إلى التسليم، ووجوب أخذ السلاح حالة الصلاة إلا أن يمنع واجباً إلا للضرورة والمجاسة غير مانعة.

والأقوى أن الإمام يكون قارئاً في انتظار إحرام الثانية مطوّلاً للقراءة، ولو سكّت أو ذكر الله فالأقوى الجواز، ثم يقرأ عند حضورهم، إلا أن التخفيف أنسب بالأولى، ولو ركع قبل حضورهم وانتظرهم راکعاً فالأولى العواز؛ إذ الأصح الإدراك.

ويسقط استعجاب القراءة عن المأموم هنا في الجهرية والسريّة، ويكون في انتظار إتمامها مشغولاً بالشهّد والدعاء، ولو أحرّ الدعاء أو الذكر فالظاهر جوازه، وكذا لو سكّت.

وروي جواز التسليم قبلهم ^٢، فحينئذٍ يقتدون ببعضهم مستعجلاً، وقيل بسقوط

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٦، باب صلاة العوف، ح ٢، الفقيه، ج ١، ص ٤٦٠ - ٤٦٣، ح ١١٣٣٦ تهذيب الأحكام، ج ١٢٢٢، ح ٣٨٠؛ وللمزيد راجع وسائل الشريعة، ج ٥، ص ٤٧٩، باب ٢ من أبواب صلاة العوف والمطاردة.

القدوة في الركعة الثانية لهم؛ لوجوب قراءة عليهم وإنما الباقي الأفضلية^١.

فروع:

قال الشيخ:

لو انتظر الإمام الثانية جالساً عقب الأولى، فإن كان لعذر جاز، وإلا بطلت صلاته دون الأولى لمعارفتها، والثانية إن لم تعلم تمتددة الجلوس لا لعذر، وإلا بطلت صلاتها أيضاً^٢.

وهو أعلم بما قال، مع أنه لو انتظر في المغرب الفرقة الثانية في تشهد جاز؛ لاشتغاله بذكر مشروع.

ولا حكم لسهو المأمومين حال القدوة بل حال الانفراد. وتظهر الفائدة في عدم البطلان بالشك في العدد، وعدم وجوب سجدة السهو إن قلنا بتحمل الإمام ولو فرقتهم في المغرب ثلاثاً فالأقرب الحواز، ولو شرطنا السفر جاز التوسع في الحصر، ولا يحور الزيادة على الأربع، والأقرب أن الاختصار على الفرقتين هنا أفضل.

ويجوز فعل الجمعة بفرقتين، فيخطب للأولى بشرط تمام العدد بها، ولو أمكن الخطبة لهما وجب، وإنما يكون ذلك حضراً، وكذا صلاة الآيات. ولو صلوا هذه الصلاة آمين فالأقرب لحواز وإن كره، وكذا لو كان القتال محرماً أو كانوا طالبي العدو.

ولو كان العدو في جهة القبلة، ولا حائل يمنع من رؤيته، ويخاف هجومه، وأمكن افتراق المسلمين فرقتين صلى بهم صلاة عسفاً، وفي كيفيتها قولان، أشهرهما أنه يصفهم صفين، فيحرّم بهم ويركع بهم ويسجد معه الصف الأول، والثاني يحرس، فإذا قاموا سجد الحارس، ثم انتقل كل صف إلى مكان صاحبه، ثم يركع

١ راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٦٨-٤٦٩، المسألة ٣٢٧.

٢ المبسوط ج ١، ص ١٦٤.

بهم، وسجد الأول ثم الثاني ثم سلم بهم.

ولو تعاكست الحراسة والسجود، أو اختص بها أحد الصَّفين في الركعتين، أو تركوا التنقل، أو تكثر الصعوف فترتبوا في السجود والحراسة، فالأقرب الجواز. وتوقف الفاضلان في هذه الهيئة؛ لعدم نقلها من طريقنا^١، وكفى بالشيخ ناقلاً^٢.

وقال ابن الجنيد: صَلَّى النبي ﷺ بغُسفان بالفرقة الأولى ركعةً وسَلَمُوا عليها، ثُمَّ صَلَّتْ معه الثانيةُ ركعةً وسَلَّمَ بهم، فكانت صلاته ركعتين، ولكل فرقة ركعة^٣. وروى الصدوق ردَّ الركعتين إلى ركعة في الخوف، عن الصادق عليه السلام^٤.

وشرطها ابن الحنيد بالمصافة والتعبئة والتهيؤ للماوشة^٥.

وأما صلاة بطن النخل، فإنها مشروطة بشروط ذات الرقاع، إلا أن الإمام يتم الصلاة بكل طائفة، والثانية له نفل.

وأما صلاة شدة الخوف - وتسمى صلاة المطاردة والمسايقة - فعند التحام القتال وعدم إمكان الافتراق، فصلُّون بحسب الإمكان رجالاً وركباناً، وإلى القبلة وغيرها مع عدم إمكان الاستقبال جماعةً وفرداً.

ويفتقر الاختلاف في القبلة هنا، واتحاد جهة الإمام والمأموم كالمستدبرين حول الكعبة.

ولو تعذر الركوع والسجود فالإيماء والسجود أخفض. ولا أثر للفعل الكثير هنا مع الحاجة إليه.

ولو تمكَّن من النزول للسجود وجب، فإن احتاج إلى الركوب ركب مُتِمّاً صلاته، ولو لم يمكنه النزول سجد على قَرْبُوس سُرْجِه.

ولو ضاق الخناق عن الأفعال والأدكار صَلَّى صلاة علي عليه السلام ليلة الهرير

١. المعتبر، ج ٢، ص ٤٦٣ - ٤٦٤؛ تنكيره الفقهاء، ج ٤، ص ٤٣٢ - ٤٣٣، السألة ٦٦٢ - ٦٦٣

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٦٧

٣. لم نعر على من حكاه عنه.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٤ - ٤٦٥، ح ١٣٤٢

٥. لم نعر عليه.

بالتسبيحات الأربع عن كل ركعة مرة. ويجب التكبير والتشهد والتسليم، ولا يجب قضاء شيء من صلوات الخوف. ولو أمن في الأثناء أتم ولو كان قد استدبر، ولو خاف الأمن أتم مقصراً.

وكل أسباب الحوف متساوية في قصر الكم والكيف، حتى السيل والسبع والحرق. ولو طرأ السب ففصر ثم تبى لعدم أجزاء، ولا يجب التأخير وإن رجا زوال السب، نعم يستحب إلى ضيق الوقت.

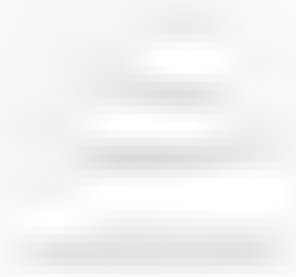
ولو خاف المخرم فوت الوقوف بالإتمام قصر العدد أو الهيئة^١ على قول. ولو هرب مستحق التؤد لم يجز له التقصر وإن رجا العفو بعد سكون الغليل وتحوز صلاة الحوف للدفاع عن المال كالنفس وإن لم يكن حيواناً. والموتحل والغريق يقصران انكيفية. مما العدد فإن كان يحصل به نجاة حاز، وإلا فلا.

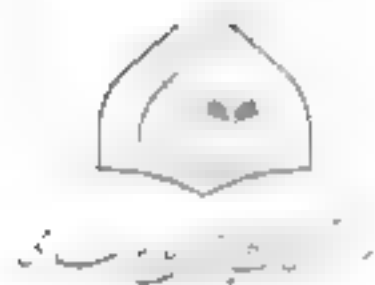
ولو اضطر المحارب إلى ليس الجسم جاز، وإن كان جلد ميتة أو نجس العين ولا فرق في القصر بين الرجال والنساء في الحرب، خلافاً لابن الجنيد^٢ ويجب أحد السلاح على الحارسين كما يجب على المصلين، ولو أحلوا به لم تطل الصلاة.

١ في نسخة «ش»: «والهيئة» بدل «أو الهيئة».

٢. حكاه عنه العلامة مغتلب الشيعة، ج ٢، ص ٤٦٨ المسألة ٣٢٦.

كتاب الزكاة





كتاب الزكاة

وهي مصدر «زكا» إذا نما، فإن إخراجها يستجلب بركة في المال وتنمية،
وللنفس فضيلة الكرم.

أو من «زكا» بمعنى طهر، فإنها تطهر المال من الخبث، والنفس من البخل.
وشرعاً، قدر معين يثبت في المال، أو في النعمة للطهارة والسماء.

ووجوبها بالكتاب والسنة والإجماع.

ويكفر مستحل تركها، إلا أن يدعى الشبهة المحتملة.

ويقاتل مانعها لا مستحلاً حتى يدفعها، ولا تباح أمواله وذريته، ولا يؤخذ منه
زيادة على الواجب.

وقول الصادق عليه السلام: «من منع قيراطاً من الركاء فليس بمؤمن ولا مسلم»^١ معمول
على المستحل، أو على نفي كمال الإيمان والإسلام، بناءً على إطلاقهما على الأعمال.
وثوابها عظيم، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من أدى ما فترض الله عليه فهو أسخى الناس»^٢.
وقال الصادق عليه السلام: «إن أحب الناس إلى الله عز وجل أسخاهم كفاً، وأسقى الناس
من أدى زكاة ماله»^٣. وقال الكاظم عليه السلام: «من أخرج زكاة ماله تامة فوضعها في

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٣، باب مع الزكاة، ح ٢، الفقيه، ج ٢، ص ١١-١٢، ح ١٥٩٢، تهذيب الأحكام، ج ٤،
ص ١١١، ح ٣٢٥.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٧١٢.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٧-٨، ح ١٥٨١.

موضعها لم يُسأل من أين اكتسب ماله»^١.

وعقاب تركها عظيم، روى أبو ذر عن النبي ﷺ: «ما من رجل له إبل أو بقر أو غنم لا يؤذي حقها، إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما يكون وأسمه، تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها، كلما جازت أخراها ردت عليه أولاهها حتى يُقضى بين الناس»^٢.
وقال الصادق عليه السلام: «ما من ذي مال - ذهب أو فضة - يمنع زكاة ماله، إلا حبسه الله يوم القيامة بقاع قزقر - أي أُمّلس - وسنط عليه شحاعاً أفرع، فيقضم يده، ثم يصير طوقاً في عنقه. وما من ذي مال - إبل أو بقر أو غنم - يمنع زكاة ماله إلا حبسه الله يوم القيامة بقاع قزقر، يطؤه كلّ دابة ظلف، وينهشه كلّ ذاب ناب. وما من ذي نحل أو كرم أو زرع مع زكاته إلا طوقه الله عرّ وجلّ ربيعة أرضه إلى سبع أرضين»^٣.

ثم الركاه قسمان زكاة المال، وزكاة الفطرة

١ الكافي، ج ٣، ص ٥٠٤، باب مع الزكاة، ح ٩

٢ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٨٦-٦٨٧، ح ٣٠/٩٩٠ مع تعاوني

٣ الكافي، ج ٣، ص ٥٠٥-٥٠٦، باب مع الركاه، ح ١٩ الفقيه، ج ٢، ص ٩-١٠، ح ١٥٨٥

القسم الأول: زكاة المال

وهو يعتمد على أربعة أركان:

الركن الأول فيمن تجب عليه

وهو البالغ العاقل الحر المالك، فلا زكاة على الطفل والمجنون في النكدين إجماعاً، ولا في الغلات والمواشي على الأصح.

نعم، يستحب فيهما وفي نقده إذا اتجر الولي أو مأذونه للطفل، خلافاً لظاهر كلام ابن إدريس في نفي الاستحباب في الموصعين^١

وقال المفيد: يجب إخراج زكاة التجارة من مالهما^٢، ويريد به التدب، لأنه يقول باستحباب زكاة التجارة.

ولو اتجر الولي لنفسه ضامناً للمال مئتيًا ملك الربح، خلافاً لابن إدريس^٣، ولو لم يكن مئتيًا واشترى بالعين فكالشراء لليتيم وقال العاضل: لا زكاة هنا^٤، وكذا لو كان أجنبيًا وأجازه الولي ولو اشترى في الدمة ضمنا المال، وفي تملك المبتاع تردد.

فرع: لو كان المال لحمل ففي إلحاقه بالمنفصل وجهان، أقربهما أنه مراعى بالانفصال حيًا، فلو انفصل ميتاً كان المال لمن عده، فإن كان موليًا عليه من

١ السرائر، ج ١، ص ٤٤٦

٢، المقنعة، ص ٢٣٨.

٣ السرائر، ج ١، ص ٤٤٦

٤ المعتمد، ج ٢، ص ٤٨٧؛ مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٢٩، المسألة ٢.

المتصرف نفذ، ولا ينظر إلى خصوصية قصد اليتيم، وإن كان غير مولى عليه وقف على أجازته، وله تتبع العقود بالنقض ولا بقاء بيعاً وشراءً.

والفرق بين الطفل والمجنون - في تعلق الزكاة بماله دون المحتنون - مدخول ولا يجب على العبد، إمّا لفقد المسك، أو لفقد إمكان التصرف - ولو صرفه المولى - لتزله، والزكاة على المولى، وعلى انقوله بملك العبد فالأقرب انتفاؤها عنهما؛ لنفي ملك المولى، ونفي تصرف العبد، وقدرة الولي على الانتفاع لا تؤثر في الوجوب عليه؛ إذ لا يلزم من القدرة الملك بالفعل، ونقل الشيخ وجوبها على العبد^١ ولا فرق بين المكاتب والمذبر والمستولدة. ويجب على المبيع إذا ملك بنصيب الحرية.

ولا يجب الزكاة على غير المالك، ولو أقرضه وشرطها على المقرض فالأشبه فساد الشرط، ولو وهبه ولما يقبض بني على لقول بانتقال الملك، والأشهر أنه بالقبض، ولو أوصى له لم يجر في الحول حتى يقبل بعد الوفاة، ولا يشترط القبض ولو التقط نصيباً جرى في الحول بعد تملك شرعي، ولو جعل النصاب صدقة أو أضحية بالنذر خرج عن الملك، سواء قارن النذر الجعل أو نذر مطلقاً ثم عيّن عن الأضحية ولا بد من كون المالك معيّن، فلا زكاة في مال بيت المال، ومن كون الملك تاماً، ونقصه بالمع من التصرف.

والموانع ثلاثة:

أحدها: الشرع كالوقف، ولو نتج ركني لنتاج إلّا أن يشترط الواقف دخوله، قاله الشيخ^٢. ومنذور الصدقة به، سواء كان نذر مطلقاً أو مشروطاً على قول. أمّا لو نذر الصدقة بمال في الذمة لم يكن مانعاً من وجوب الزكاة في ماله، وإن كان مصفات المنذور والرهن، إلّا مع قدرته على فكّه على الأقرب، ولو كان يبيعه وهدى السياق

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٦.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٥.

بعد عقد إحرامه به أو وجوب سوقه. ومال المفلس بعد الحجر عليه، والدين وإن كان على موسر ما لم يعيته ويمكّنه منه في وقته على الأقوى وأوجبها الشيخ إذا كان على موسر^١، والظاهر أنه أرد به النقد؛ إذ الحيوان في الذمة لا يعقل فيه السوم. والمبيع والتمن المعين قبل القبض في كل موضع لا يجب تسليمه، كما إذا باع ولم يتقابضا، فللبائع حبس المبيع والمشتري حبس الثمن حتى يُسلمَ معاً. فإذا افتقر التسليم إلى زمان لم يجر في الحول قبله، وما راد على ذلك الزمان ليس مانعاً شرعياً، وصاحب خيار التأخير غير مانع فيه ولا بعده، فيجب على المشتري مع تمكّنه من دفع الثمن، وإلا فلا.

وهل يجري تمكّنه من سح المبيع بالتمن مجرى تمكّنه من الثمن؟ يحتمل ذلك ولو اشترى بخيار للبائع أو لهما فالأقرب حريانه في الحول بالمقد، سواء كان أصلياً - كخيار الحيوان - أو لا.

والغنيمة إلا بعد الفسمة، وقبض الغنائم أو وكيله، ولا يكفي تعيين الإمام، نعم لو عين له قابضاً عنه تم الملك، ولو قلنا لا تُملك الغنيمة بالامتياز فهو من باب عدم الملك. المانع الثاني القهر، فلا يجب في المعصوب والمسروق والمبيع في يد من يسمعه ظلماً والمحجود مع عدم إمكان الاستنقاذ. ولو أمكن وجب، ولو صانعه بيعه وجب في المقبوض، وفي إجراء إمكان لمصانعة مجرى التمكّن نظر، وكذا الاستعانة بظالم، أما الاستعانة بالعادل فيمكن. ولو خُيس عن ماله من غير إثبات اليد عليه وجبت الزكاة؛ لنفوذ تصرفه فيه، نعم لو كانت سائمة لا راعي لها ولا حافظاً احتمل السقوط؛ لاشتراطهم في لغائب كونه في يد الوكيل.

المانع الثالث، القبيّة، فلا زكاة في الموروث حتى يصل إليه أو إلى وكيله، ولا في الضال والمدفون مع جهل موضعه، وساقط في البحر حتى يعود، والنفقة المُرصدة للعيال مع غيبة المالك وإن فضل منها النصاب إذا لم يعلم زيادتها عن قدر الحاجة، ويجب مع حضوره، وابن إدريس لم يفرّق بل اعتبر التمكّن من

التصرف وعدمه في الوحوب وسقوطه^١. ولو مضى على الغائب ستان فصاعداً ثم عاد، زكاه لسنة استحباباً

وهنا أمور ظُنَّ أنها مانعة وليست كذلك، وهي سبعة:

[الأول] الكفر، وليس مانعاً، فتجب وإن لم تصح منه، نعم هو شرط في الضمان، ولو تلف النصاب حال كفره فلا ضمان عليه وإن كان بتعريضه. ويستأنف العول لو أسلم منذ إسلامه، ولو ارتد المسلم انقطع بحول إن كان عن فطرة، وإلا فلا. والحجر عليه غير مانع؛ لقد رتته على إزالته ولو كره المرتد امرأة لم ينقطع العول مطلقاً. ولو التحق المرتد بدار الحرب انقطع على هول المبسوط^٢، وأنكره الفاضل^٣. وتؤخذ الركاة حال الردة، ويؤي الساعي عند قبضها وإعطائها المستحق. ولو عاد إلى الإسلام كان المأخوذ محزباً، بخلاف ما لو أداها نفسه ما لم تكن العين باقية، أو يكن القابض عالماً برده، فإنه يستأنف النية ويحرم^٤.

الثاني الذين، وليس مانعاً، ولو انحصر بالإبقاء فيه ما لم يحجر عليه للفلس ولا فرق بين كون الدين من جنس مما يجب فيه الزكاة - كالقند - أو لا، ولا بين كون المال الذي مع المديون من جنس الدين أو لا

فروع

الأول لو ملك مائتي درهم وعليه مثله، فعلى قول الشرح يمكن أن تحب الزكاة عليهما^٥، ولا شيء؛ لعدم اتحاد المحل وفي رواية مسطور بن عازم: «إن أدى المقرض الزكاة فلا ركاة على المقرض، وإلا أداها المقرض»^٥. وفيها دلالة على عدم الجمع بين الزكاتين.

١ السرائر، ج ١، ص ٤٤٣

٢، المبسوط، ج ١، ص ٢٠٤.

٣ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٧، المسألة ٩

٤، المبسوط، ج ١، ص ٢٢٤.

٥، الكافي، ج ٣، ص ٥٢٠، باب زكاة المال الغائب والدين والوديعة، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٢، ح ٨٢

الثاني: لو ملك أربعين شاةً وعليه مثلها، فالزكاة على المديون خاصة؛ لعدم تصوّر السوم في الدين.

الثالث: لو مات المديون قبل الوفاء وبعد تعلّق الزكاة وضاق المال فالأقرب تقديم الزكاة؛ لسبق تعلّقها، ولقوله «فدين الله أحقّ بالقضاء»^١. نعم لو عُدِمَتْ أعيان متعلّق الزكاة وصارت في الدمة وُزِعَت التركة مع القصور.

الرابع: لو وجب عليه الحجّ لم يكن مانعاً من وجوب الزكاة؛ لأنّ المال غير مقصود في الحجّ، ولو قصد فغايتته أنّه دين وهو غير مانع. ولو استطاع بالنصاب فتمّ الحول قبل سير القافلة وجبت الزكاة، فلو خرج بدفعها عن الاستطاعة سقط وجوب الحجّ في عامه. وهل يكون تعلّق الزكاة كاشفاً عن عدم وجود الاستطاعة، أو تنقطع الاستطاعة حيث تعلّق الزكاة؟ إشكال. وتظهر الفائدة في استقرار الحجّ، فعلى الأول لا يستعزّ، وعلى الثاني يمكن استقراره إذا كان قادراً على صرف النصاب في جهازه؛ لأنّه بالإهمال جرى مجرى المتنّف ماله بعد الاستطاعة.

الخامس: لو مات المديون وحلّت ثمرة وعليه دين مستوعب، فبدا صلاحها قبل الإيفاء، فالدين غير مانع إن قلنا بملك الوارث، ولو جعلناه على حكم مال الميت فلا زكاة. وعلى تقدير وجوب الزكاة على الوارث فالأقرب أنّه يُغْرَم العُشْرُ للذَّيَّان؛ لسبق حقّهم. نعم لو زادت الثمرة عن وقت الانتقال إليهم فلهم الزيادة ويتقاضان، ويحتمل عدم غرم الوارث؛ لأنّ الوجوب قهري، فهو كنقص السوق والنفقة على التركة. وإذا قلنا بالتفريم ووجد الوارث مالاً يخرجّه عن الواجب، ففي تعيّن الإخراج وجهان: أحدهما: نعم؛ لأنّه لا فائدة في الإخراج ثمّ الغرم. والثاني: لا؛ لتعلّق الزكاة بالعين، فاستحقّ أربابها حصّة منها.

الثالث: تنزل الملك، فلا يمنع خيار البائع من انعقاد النصاب كما سلف، وأولى منه تطرّق الانفساخ والاقسام إلى انعين المسأجرة، فلو قبض مائة دينار أجرة سنتين وجب عليه عند كلّ حول زكاة جميع ما في يده، وأولى منهما وجوب الزكاة على

الزوجة في المهر المعين، فلو طلق قبل مدحول بعد الحول وجبت الزكاة عليها، فإن طلق بعد الإخراج أخذ نصف الباقي و نصف قيمة المخرج، ولا ينحصر حقه في الباقي على الأقوى. وإن طلق قبل الإخراج احتمل أن لها الإخراج من العين وتضمن للزوج، ولو اقتسما قبل الإخراج فالأقوى صحة القسمة وتضمن للساعي، فلو أفلس قبل الرجوع على الزوج ثم هو يرجع عليها ولو طلق قبل تمكّنها من الإخراج لم تسقط زكاة ما أخذ الزوج، لرجوع عوضه إليها وهو البضع، بخلاف ما إذا تلف بعض المصاب قبل التمكن من الإخراج.

الرابع السفه، وهو غير مانع وإن استمر، ويتولّى الإخراج الحاكم، ويحب على السفه النّية عند أخذ الحاكم.

الخامس العرض، ولا يقطع الحول وإن حُجِرَ عليه في غير الثالث

للسادس. لاشتراط زكاة المال على غير صاحبه غير مائة من الوجوب على مالكة، وله صورتان:

أحدهما اشتراط المستقر من الزكاة على المعرض، وجوزه الشيخ فأسقط الزكاة عن المستقر^١؛ للرواية^٢، وحُجِلَ على تبرّع المقرض بالإخراج، ويُشكّل بعدم اعتبار النّية من غير المالك أو وكيله

الثانية، لو باع شيئاً وقبض ثمنه واشترط على المشتري زكاة ذلك المال سنة أو سنتين، لم يؤثر الشرط، خلافاً لعلي بن بابويه؛ للرواية^٣.

السابع عدم إمكان الأداء، وهو غير مانع من الوجوب وإن منع من الضمان، فلو حال الحول وهو غير متمكّن من الأداء وجب الإخراج إذا تعدّد التمكن، فلو تلف المال قبله فلا ضمان، ولو تلف البعض سقط من الواجب بنسبته، ولا تسقط الزكاة بموته، سواء كان قد تمكّن من الأداء أم لا.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٦

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٠، باب زكاة المال الغائب والدين والتوديعة، ج ١٦، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٢، ح ٨٥.

٣. حكاية ابنه في المصنف، ص ١٦٩؛ والفتاوى، ج ٢، ص ٢١ ضمن الحديث ١٦٠٤

الركن الثاني في المحلّ

وفيه مقصدان:

[المقصد] الأول فيما يجب فيه

وهو تسعة.

الأنعام الثلاثة: الإبل، والبقر، والغنم. والفلات الأربع: الحنطة، والشعير، والتمر، و
الزبيب. والنقدان: الذهب، والفضة.

وأوجب الشيخ الزكاة في العَلَس - يفتح العين واللام - بناءً على أنه حنطة،
وحمل نصابه عشرة أوسق قبل أن يلقى عنه لِكَمَامٍ بالدق والطحن، وخمسة أوسق
بعد أحدهما، لأنّ حَبَّتَيْنِ منه في كَمَامٍ، وقرعُهم أهله أنه بعد دقّه يبقى على النصف.
وأوجبها أيضاً في السُّلْت - بصم السين وسكون اللام - بناءً على أنه شعير^١. ونفاهما
الفاضلان لمغايرة الاسم^٢، والأقوى الأول: نصّ أهل اللغة.

وأوجب ابننا باهويه زكاة التجارة^٣، وابن نجيد زكاة ما يدخله القفيز من
الحبوب في أرض العشر^٤، وكذا في الزيتون والزيت منها^٥، وكذا في العسل منها^٦.
وهما نادران.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢١٧

٢. المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٤٩٤؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٦٦، المسألة ٣٦.

٣. المقنع، ص ١٦٨، الفقيه، ج ٢، ص ٢٠، حسن الحديث ١٦٠٤؛ وحكاها عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣،
ص ٦٧، المسألة ٤٢

٤. حكاها عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٠، المسألة ١٥

٥. حكاها عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧١، المسألة ٤٦

٦. حكاها عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٢، المسألة ٤٧

فرع: على قوله عليه السلام الظاهر أنه يتخير بين إخراج الزكاة من الزيتون أو من الزيت وكسبه، وليس الكسب كالتبن؛ لأن الزكاة تحب في الحب، وهنا في الزيتون، و يحتمل الاحتزاء بزكاة الزيت؛ لأنه المقصود من الزيتون. أمّا الشمع فالظاهر وجوب الإخراج منه، ويحتمل عدمه؛ لعدم التسمية.

فهنا فصول أربعة:

الفصل الأول في زكاة الأنعام

وفيه ثلاثة مباحث:

البحث الأول في زكاة الإبل

ويشترط فيها خمسة:

أولها: الحول، وهو مضي أحد عشر شهراً، فإذا أهل الثاني عشر وجبت الزكاة، ويحتسب من الحول الأول.

وثانيها: أن تكون سائمة طول الحول، ولا عبرة بالعلف لحقة^١. وفي المبسوط^٢ والخلاف^٣: يعتبر الأغلب من السوم والعلف، فإن تساويا قال في المبسوط: الأحوط إخراج الزكاة وإن كان عدم الوجوب قوياً^٤. وقال ابن إدريس^٥ والفاضلان: يقدح في الوجوب ما يسمى علماً^٦.

والأول أقوى، وهو حيرة ابن الجنيد^٧: لصدق السوم على ذلك عرفاً، أمّا لو

١. المبسوط، ج ١، ص ١٩٨.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٥٢، المسألة ٦٢.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٩٨.

٤. الترائر، ج ١، ص ٤٤٦.

٥. المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٥٠٦-٥٠٧، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤١، المسألة ١٠.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤١، المسألة ١٠.

تساويا فالوجه السقوط؛ للأصل السالم عن معارضة العرف.
وثالثها: أن تكون غير عوامل؛ للنص الصحيح عن الباقر والصادق عليهما السلام^١، والكلام
في اعتبار الأغلب هنا كالكلام في السوم

فروع أربعة:

الأول: لو غطى الثلج المرعى فعلفها المالك رُوعي الأغلب، سواء كان يقصد
ردّها إلى السوم أم لا، وكذا لو منع من خروجها مانع.

الثاني: لو علفها غير المالك بغير إذنه من مال الغير ما يعتدّ به فالأقرب خروجها
عن اسم السوم، ويحتمل العدم نظراً إلى المعنى؛ إذ لا مؤونة على المالك فيه، ولو
علفها من مال المالك بغير إذنه فكذلك؛ لوجوب الضمان عليه.

الثالث: لو صانع ربّ الماشية ظالماً على المرعى بعوض لم يخرج عن
السوم، ولا يكون ذلك العوض مؤونة تخرج من النصاب، كما لا تخرج أجرة
الراعي والإصطبل ولو اشترى المرعى في موضع الجواز، فإن كان ممّا
يستنبته الناس كالزروع فعلفه، وإن كان غيرهما فعندي فيه تردد؛ نظراً إلى
الاسم والمعنى.

الرابع: لا يبنى حول الأثمات على حول لسخال عندنا، وهل يشترط في ابتداء
سوم السخال؟ اعتبره الفاضلان^٢، ورواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام مصرّحة بأنّ مبداء
التناج^٣، وعليها ابن الجنيد^٤ والشيخ عليه السلام^٥، وهو الأقرب إذا كان اللبس الذي تشربه
عن السائمة.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٦، باب صدقة الإبل، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢، ح ٥٥: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦٥.

٢. المحقق في المحتبر، ج ٢، ص ٥٠٧: والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٢، المسألة ١٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤١، ح ١٠٤: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٦.

٤. حكاية العلامة مختلف للشيعة، ج ٢، ص ٤٢، المسألة ١٢.

٥. الخلاف، ج ٢، ص ٢٢، المسألة ١٨.

ورابعها: بقاء عين النصاب طول الحول. فلو بذله في أثنائه استأنف، سواء كان فراراً من الزكاة أم لا. وقال المرتضى^١: يجب مع الفرار إجماعاً في جميع ما تجب فيه الركاة، وكذا لو سبّك التقدين^٢. والأول أجود ومن هذا لو كان معه نصاب ففرقه في أحناس مختلفة. وقال الشيخ في الخلاف: يلزمه الركاة إذا فعله فراراً على أشهر الروايات^٣. قال: وقد روي^٤ أن ما أدخله على نفسه أكثر^٥.

وخامسها: بلوغ النصاب. ونُصِب الإبل اثنا عشر خمسة كل واحد خمس، وفيه شاة، إتما جدد من الضأن عمره سعة أشهر، أو ثني من المعز دخل في السنة الثانية. وفي أجزاء ما يجرى في باقي النُصْب من بنت امخاض فما فوقها ها مع نقص قيمته عن الشاة نظر. أقربه الصع.

فإذا بلغت ستاً وعشرين صارت كلها نصاباً، وفيه بنت مَخاض دخلت في الثانية فأتمها ما حض، وبحرئ عنها ابن لهن لو فقدت، وتخير لو لم يكونا عنده في شراء أيهما شاء. والوجه تعيها مع الإمكان، فإن تعذرت فإن اللبن لفهم رواية زرارة عن أحدهما^٦.

وقال ابن الجبيل وابن أبي عقيل^٧: يجب بنت المحاض في خمس وعشرين، لرواية جماعة عنهما^٨. وهي معارضة بأشهر منها ومحمولة على التقية.

١ الانتصار، ص ٢٦٩، المسألة ١٠٨ حمل العلم والعمل، ص ١٢٤

٢ روايات وجوب الزكاة في الكافي، ج ٢، ص ٥٢٦، باب المال الذي لا يحول عليه الحول، ج ١٤ وتهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩، ح ٢٤ - ٢٦ والاستبصار، ج ٢، ص ٨، ح ٢١ - ٢٢ و ٢٤، وروايات عدم الوجوب في الفقيه، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٦٢٦؛ وتهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩، ح ٢٦

٣ الكافي، ج ٣، ص ٥١٨، باب أنه يس على انعلي وسيلك الذهب، ح ٧ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩، ح ٢٦؛ الاستبصار ج ٢، ص ٧، ح ٢٣

٤ الخلاف، ج ٢، ص ٥٧، المسألة ٦٦.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٢٣، ح ١٦٠٦.

٦ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٣، مسألة ١٣

٧ الكافي، ج ٣، ص ٥٣١ - ٥٣٢، باب صدقة الإبل، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٢، ح ٥٥؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠، ح ٥٩

فإذا بلغت ستة وثلاثين ففيها بنت لبون دخلت في الثالثة فأتمها ذات لبن، ثم في ست وأربعين حقة دخلت في الرابعة فاستُحِقَّت الركوب وطروق الفحل، وهو معنى قول ابن أبي عقيل وابن الجبيل: إنها تكون طروقة الفحل^١، ثم في إحدى وستين حذغة دخلت في الخامسة، ثم في ست وسبعين بنتا لبون، ثم في إحدى وتسعين حقتان، وقال ابن بابويه: في إحدى وثمانين شي^٢، وهو نادر فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين استقرَّ الوجوب أبدأً على وجوب حقة في الخمسين، وبنت لبون في الأربعين، وللمرتضى^٣ قول شاذ بأنه لا يعمّر الفرض عن إحدى وتسعين إلا ببلوغ مائة وثلاثين^٤

فرع: في انبساط الوجوب على الواحدة نظر، من أن الوجوب في الأربعين يمنع هذا البسط، ولا يبعد أن تكون الواحدة شرطاً في تعيين الواجب وإن لم يتعلق بها، كما أن الأحويين محجبان عن الإثبات وإن لم يثبتا، وهو ظاهر الروايات^٥، ومن اعتبارها في الوجوب، وقول بعضهم يجب فيها ثلاث بنات لبون^٥، وتظهر الفائدة لو تلفت بعد الحول بغير تفريط أو تلف أكثر منها

مسائل

الأولى: كل ما لا يتعلق به الوجوب يسمى شقاً، فلو تلف ما بين النصابين لم يسقط عليه الوجوب، ويسمى محل الواجب فريضة، ولو تلف من الفريضة شيء بغير تفريط فسقط، فلو هلك من ست وعشرين خمسة سقط خمسة أجزاء من ستة وعشرين جزءاً من بنت مخاض، وهكذا

١ حكاها عنهما العلامة في مختلف الشبهة، ج ٣، ص ٤٩، مسألة ١٦

٢ الهداية، ص ١٧٢؛ وحكاها عنهما العلامة في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٤٨، المسألة ١٥.

٣ الانتصار، ص ٢١٥، المسألة ١٠٤

٤ الكافي، ج ٢، ص ٥٣٤-٥٣٥، باب صدقة الصم، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥، ح ٥٨.

٥ قال به الشيخ المفيد في المقصدة، ص ١٢٣٨، راجع غاية المراد، ج ١، ص ١٧١-١٧٢ (صم الموسوعة، ج ١).

للقائمة. تجزئ شاة من غير غسم البند وإن كانت أدون، وقال في المبسوط:
تؤخذ من نوع البلد لا من نوع آخر، فالمكته بحلاف العربية والنبطية والشامية
والعراقية، ويجزئ الذكر والأنثى عن الإبل الذكور والإناث^١

للقائمة. يجوز إخراج القيمة عن الوحب، وسعه ابن الجنيد في ظاهر كلامه^٢.
والمفيد هنا وفي باقي الأنعام^٣، والمعتبر قيمة السوق حين الإخراج.

للقائمة. يجوز لمن لم يجد العرض إخراج الأعلى بسن والأدون منه، ويأخذ من
المستحق شاتين أو عشرين درهماً لو دفع الأعلى، ويدفع إليه ذلك لو دفع الأدنى،
سواء زاد عن القيمة السوقية أو نقص، ولخيار في الأعلى والأدنى والشاتين
والدراهم إلى المالك وجعل علي بن بابويه الجبر بشاة بين بنت اللبون وبنت
المخاض^٤، ولو زاد العلو بما فوق درجة فالقيمة السوقية وطرد الشيخ - في ظاهر
كلامه^٥ - وأبو الصلاح الحبر الشرعي في الجمع^٦، وأجمعوا على انتقائه فيما زاد
على الجذع وفي أسنار غير الإبل

الخامسة. لو أمكن في مريضه شاة اللبون وأحقاق نحير المالك، وفي الخلاف
يتخير الساعي^٧ ولا يجب إخراج الأغبط للفقراء ولا التشقيص، ولا تجزئ ذكر إلا
بالقيمة، إلا في ابن اللبون عن بنت المخاض.

السادسة. لا تجزئ المريضة عن الصحاح، ويجزئ عن مثلها، وكذا المعيبة ولو
تبعض النصاب وزرع، ولو أريد الجبر في المريضة زوعي الأغبط للفقراء، فلو أخرج من
عنده ست وثلاثون مراً حقة مريضة مجبورة من الفقراء لم يُخز، إلا مع حفظ القيمة.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٩٦

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٣، ص ١٠٧، المسألة ٧٩

٣. المقعة، ص ٢٥٣

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعية، ج ٣، ص ٥٠، مسألة ١٧

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٩٤

٦. الكافي في الفقه، ص ١٦٧.

٧. الخلاف، ج ٢، ص ١٤، المسألة ٨

ولو أخرج بنت مخاض وجبرها أجرات، ولا يجزئ الجبر بشاة وعشرة دراهم في الصعاح ولا المراض، ولا الجبر بشاة مريضة وإن كانت الفريضة مراضاً، إلا أن تكون القيمة السوقية محفوظة، فإن الإجراء محتمل ولو كان الواجب شاة والفريضة مريضة أجزاء شاة مريضة، والظاهر اشتراط اتحاد نوع المرض.

السابعة: يجوز إخراج الأعلى عن الأدنى وإن نقص في السوق، أما الثني فما فوقه من الرباع والسداس والبازل فمعتبر بالقيمة، ولو أخرج عن ابن اللبون حقاً أو جذعاً أجزاً.

الثامنة: لو كان عنده ألف من الإبل فله التحيرات المحتملة وإخراج الحقائق أفضل. ولو فقد الصنفان جاز له إخراج الجذعات وبنات المخاض مع الجبر، ولو وجد بعض الواجب أخرجه وجبر غيره، وليس له جبر مهما أمكن الواجب.

فلو وجد عشر حقائق وعشر بنات لبون أخرج الحقائق عن خمسمائة، وبنات اللبون عن أربعمائة، ثم يتخير بين إخراج قيمة حقتين وبين شرائهما، وبين جذعتين ويأخذ الحبر، وبين بنتي مخاض ويعطى الجبر إن قلما باطراًده. وليس له إخراج بنتي لبون ونصف إلا بالقيمة عن الحقتين، سواء جبرهما أم لا، ولا إخراج عشر بنات لبون مجبوراً عن عشر حقائق.

التاسعة: البخاتي والقراب واللوك يضم بعضها إلى بعض، وفي الإخراج إن تطوع بالأرغب وإلا فالأقرب التقيط، فيؤخذ واحد منها بثلاث قيمة المجموع، ومال الفاضل إلى التخيير؛ لشمول الاسم.

العاشرة: لو حال الحول على النصاب وهو دون بنت المخاض في السن أخرج منه، وحيثن ربما تساوى المخرج في الست والعشرين إلى الإحدى والستين، ويحتمل وجوب السن الواجبة عن غيره.

الحادية عشرة: لو كانت السن الواجبة حاملاً، فإن تطوع المالك بإخراجها، وإلا أخرج غيرها وكانت كالمفقودة. ولو تعددت السن في إبله تخير في دفع أيها شاء،

وقيل: يُقَرَّع^١ وهو على الدب، ولو طَرَقَهَا العجل فكالهامل؛ لتحويز الحمل.
 للثانية عشرة: لا تُؤْخَذ الأَكُوَّة، وهي السمينة المَعْدَّة للأكل، ولا فحل الضراب،
 وفي عَدَّه هَوَلار^٢؛ أقربهما المنع، إِلَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا فَحَوْلًا أو معظمها قُتْعَدَ، وكذا لو
 تساوت الفحول والإناث ولو كانت كُنْه حوامل أُخِذَت حامل، وفي وجوبه عندي
 نظر، وقطع به الفاضل^٣.

البحث الثاني في زكاة البقر

وشرائطها شرائط زكاة الإبل الخمسة. ونصابها: ثلاثون، وفيه تبيع أو تبعة، وهو ما
 دخل في الثانية لتبعية قُرْبِهِ أدْنَه، أو لتبعية أُمِّهِ في المرعى. وأربعون، وفيه مسنة
 دخلت في الثالثة ولا يجرى المسن إِلَّا بالقيمة، نعم، يحزى عن التبيع، أمَّا ما فوق
 المسنة فمعتبر بالقيمة.

وما نقص عن النصاب وَفُصَّ، وكذا ما بين النصابين، وهو تسعة دائماً إِلَّا ما بين
 أربعين إلى ستين فإنه تسعة عشر. ويتغير في نحو مائة وعشرين بين الأتبعة
 والمسان، ويتضاعف التخيير بتضاعف العدد.

ويضم الجاموس إلى البقر إجماعاً، وكذا سوسي البقر إلى بطلية، فلو كان
 عنده ثلاثون من كلِّ عشرة، وتبيع الجاموس يساوي عشرين، وتبيع السوسي
 يساوي خمسة عشر، وتبيع البطي يساوي عشرة، أخرج سبيعا من أيها شاء
 يساوي خمسة عشر عند الشيخ^٤ ويحتمل أن يجب في كلِّ صنف ثلاث تبع منه
 أو قيمته.

وَرَدَّ بَأَنَّ عدول الشرح في الناقص عن ستِّ وعشرين من الإبل إلى غير العين

١. لم نشر على قائله.

٢. راجع القولين في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٥، المسألة ٢٢.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ١١٧، المسألة ٦٠.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٠١.

إنما هو لئلا يؤدي الإخراج من العنق إلى التشقيص، وهو هنا حاصل. نعم، لو لم يؤدَّ إلى التشقيص كان حسناً، كما لو كان عنده من كل نوع نصاب. ولا زكاة في بقر الوحش حملاً تلفظ على حقيقته، ولا عبرة بتأنسها. ولو تولد بين الركوي وغيره روعي فيه لاسم لا الأم، وفي المبسوط المتولد بين الطيباء والعنم إن كانت الأمهات طيباء فلا زكاة فيه إجماعاً، وإن كانت الأمهات عنماً فالأولى الوجوب؛ لتداول اسم العنم له، وإن قلنا: لا يجب؛ لعدم الدليل كان قريناً، والأول أحوط^١.

البحث الثالث في زكاة الغنم

وشرائطها الخمسة السالفة.

ونُصِّبها أربعون وفيه شاة، ثم مائة وإحدى وعشرون وفيه شاتان، ثم مائتان وواحدة وفيه ثلاث شياه، ثم ثلاثمائة وواحدة وفيها قولان^٢ مشهوران مروتان^٣. أظهرهما أن فيه أربع شياه، ثم أربعمائة فيستقر الوجوب على شاة في كل مائة. وعلى القولين يلزم تساوي المأخوذ في الأقص والأكثر، فعلى المشهور تساوي ثلاثمائة وواحدة وأربعمائة، وعلى القول بسقوط الاعتبار من ثلاثمائة وواحدة فإنه يجب فيه ثلاث شياه فتساوى هو ومائتان وواحدة، ولكنَّ المحلَّ متغاير والضمان تابع.

ومن النوادر قول ابن أبي بويه: إنه لا يجب في الغنم الزكاة حتى تبلغ إحدى أربعين^٤. والضأن والمعز جنس، وفي الإخراج يراعى ما سلف، وإس الجنيد حكم بالأغلب هنا، وفيما سلف^٥.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٤.

٢. راجع القولين في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٨٢-٨٣، المسألة ٥٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٥، ح ٥٨-٥٩ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٢-٢٣، ح ٦١-٦٢.

٤. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٤، المسألة ٢١.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٦، المسألة ٢٤.

ولا تؤخذ المريضة إلا من الجراح، ولا ذات العوار إلا من مثلها، ولا الهرمة كذلك، ولا الرُبِّي - وهي الوالد إلى خمسة عشر يوماً وقيل: إلى خمسين يوماً - ولا الأَكولة، ولا فحل الضراب، وفي عذّه القولان^١، وعذّه ابن إدريس^٢.

وما نقص عن النصاب أو كان بين نصابين معفو. ولا ركاة في الضباء إجماعاً. ولا تشترط الأنوثة في الأنعام خلافاً لسألا^٣، ونمسكه نحو «في سائمة العسم الزكاة»، و«في خمس من الإبل شاة»^٤ ضعيف، لأنّ التأنيث باعتبار التأويل في الإبل بالنفس أو بالدابة، وهي العنم باعتبار الشاة التي تطلق على الذكر.

فرع: لو ملك أربعين بعض الحول ثم ملك ما لم يكمل به النصاب فلا شيء فيه. ولو ملك أربعين فصاعداً فبيع أو جهز أو ابتداء حوله مطلقاً والثاني ابتداءه إذا كان يكمل النصاب الثاني والثالث عدم ابتدائه مطلقاً حتّى يكمل حول الأول، وكذا الكلام في باقي الأنعام.

تتمّة: لا عبرة بتفرّق الماشية في مكان مع اجتماعها في ملك واحد، كما لا عبرة باجتماعها مع تعدّد المالك. فلا أثر لخلطة عندنا، سواء كانت خلطة أعيان، كما لو اشتركا في ثمانين من العنم فإنّه يجب عليهما شاتان، ولو اشتركا في أربعين فلا شيء، أو خلطة أوصاف، كما إذا اجتمعت الماشيتان لمكلفين بالزكاة في المسرح وللمراح والمشرع والفحل والحالب والمعلب، فإنّه لا ضمّ.

١ تقدّم في ص ٢٨٤، الهامش ٢

٢ المراتر، ج ١، ص ٤٣٧

٣ المراسم ص ١٢٩

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣ ح ١٦٠٦

الفصل الثاني في زكاة لفلات الأربع

وفيه بحثان:

[البحث] الأول في شروطها

وهي ثلاثة:

الأول: التملك بالزراعة، فلا زكاة فيما مَلَكَ غيرها كالإرث والعقد، إلا أن يكون قبل بدو صلاحه فيجب.

الثاني: بلوغ النصاب، وهو خمسة أَوْسُق، كُلُّ وَسْقٍ سِتُّونَ صَاعاً، كُلُّ صَاعٍ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، كُلُّ مَدٍّ رَطْلَانِ وَرَبْعُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ، كُلُّ رَطْلِكُمْ أَحَدٌ وَتِسْعُونَ مِثْقَالاً، وَرَوِي تِسْعُونَ مِثْقَالاً^١ واختاره الفاضل^٢، وَشَدَّ قَوْلَ الْبِزْزَنْطِيِّ: إِنَّ الْمَدَّ رَطْلٌ وَرَبْعٌ^٣.

ولو نقص عن النصاب قليلاً سقط، والاعتبار بالوزن وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكْفِيَ الْكِيلُ لَوْ نَقَصَ عَنِ الْوِزْنِ، كَمَا فِي الْحَنْظَلَةِ الْخَمِيصَةِ وَالشَّعِيرِ، وَهِيَ جَنْسَانِ هُنَا. وَلَوْ اخْتَلَفَتْ الْمَوَازِينُ فَبَلَغَ فِي بَعْضِهَا وَتَعَذَّرَ التَّحْقِيقُ فَلِأَقْرَبِ الْوَحُوبِ، وَلَوْ تَعَذَّرَ الْإِعْتِبَارُ فَإِنْ عَلِمَ النَّصَابُ وَحِبٌّ، وَإِلَّا فَلَا، وَلَكِنْ يَسْتَحَبُّ عَلَى قَوْلٍ.

الثالث: إخراج المؤن كلها من المبتدئ إلى لمنتهى، ومنها البدر وحصة السلطان والعامل. وفي الخلاف^٤ والميسوط^٥ كُلُّ الْمَوْءِ عَلَى الْمَالِكِ^٦، وَتَقِلُ فِي الْخِلَافِ فِيهِ الْإِحْمَاعُ إِلَّا مِنْ عَطَا^٧.

١. لم نشر على روايته.

٢. منتهى المطلب، ج ٨، ص ١٩٤.

٣. حكاة عبد المعطى في المصير، ج ٢، ص ٥٣٣.

٤. الخلاف، ج ٢، ص ٦٧، المسألة ٧٨.

٥. الميسوط، ج ١، ص ٢١٤.

٦. الخلاف، ج ٢، ص ٦٧، المسألة ٧٨.

ويجب على العامل كالمالك، بخلاف مؤجر الأرض، فإنه لا ركاء عليه وإن كان مال الإحارة غلةً. وسوى ابن زهرة^١ بين الأمرين فأسقط الزكاة عن العامل أيضاً إن كان البذر من مالك الأرض، ولا فعلى العامل^٢ ولا زكاة على مالك الأرض؛ لأن الحصة كالأجرة. قلنا: لو سلم لكن قد ملك قبل بدو الصلاح فيجب عليه كباقي صور، حتى لو آجر الأرض بزرع قبل بدو صلاحه زكاه.

فإن منع تملك غير صاحب البذر، لا بالانعقاد في الغلة وبدو الصلاح في الثمرة، فهو بعيد، ولو سلم فالغلة حينئذٍ تأخر ملكه لا كونه أجرة.

فروع:

الأول: يحرق المضري ثمن الثمرة كالمؤن، أما ثمن الأصل فلا ولو اشتراها وزرع الثمن، ولو أصدقها ثمرة قبل بدو الصلاح أخرج قدر مهر مثلها، ولو وهب الثمرة فلا مؤونة، والحل كاتصداق، وعندي في الكل تردد.

الثاني: قال في المبسوط

لو اشتراها قبل بدو الصلاح بشرط انقطع فأنعم على التبقية زكاه، وإن طالب أحدهما بانقطع أو أهمل فبدل لصلاح فلا ركاء على أحدهما^٣

وفي المختلف أوجبها على المشتري^٤.

والأقرب أن المشتري إن طلب بقطع فسنعه البائع، أو كان قد شرط فعله على البائع فتركه، وجبت الزكاة على المشتري، وإن طلب البائع القطع الواجب على المشتري أو أهمل من الجانبين ففيه تردد، من عدم التمكن من التصرف التام (ومن بدو الصلاح في الملك فتجب، وهو أولى)^٥.

١ غية النزوع، ج ١، ص ١١٩.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢١٩.

٣ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٦٢، المسألة ٣٣.

٤ ما بين القوسين أثبتناه من حاشية ص ٥.

الثالث: لو باعها المالك على من لا يخطب بالإخراج كالصبي والذمي، ثم اشتراها بعد بدو الصلاح، فإن كان لا فراراً فلا زكاة، وإن قرّ فعلى الخلاف، وأطلق في المبسوط عدم وجوبها^١.

الرابع: المؤن اللاحقة للسقي الموجب لمقص الواجب كغيرها في اعتبار الإخراج، ولعلّ المقص مستند إلى مشقة المالك، وبشكل يتصرّحهم أنّ نصف العشر لأجل المؤونة فتكون فيه تقوية لقول الشيخ بوجوب المؤن على المالك كما مرّ^٢.

أمّا على القول بوجوبها وسطاً فالإشكال ثابت، محتمل أن يسقط مؤونة السقي لأجل نصف العشر ويعتبر ما عداها، إلّا أنّنا لا نعلم به قائلًا.

الخامس: لو كان له زروع متعدّدة فالمؤن محرّجة من الجميع وإن تفاوتت في الحاصل، ولو أيفّ بعض الزروع أو لم ينبت أو أيفّ بعضه ففي إسقاط مؤونته عندي تردّد.

السادس: لو اشترى بذرًا فالأقرب أنّ المخرج أكثر الأمرين من الثمن والقدر، وبمحتمل إخراج القدر خاصّة، لأنّه مثلي ما لو رتفعت قيمة ما بذره أو انخفضت ولم يكن قد عاوض عليه، فإنّ المثلي معتبر قطعاً، ولو كان البذر معيباً فالظاهر أنّ المخرج بقدره صحيحاً.

السابع: لا تحتسب على المالك ما ينبت في حقل الزرع من الزّوان وغيره وإن كان له قيمة، وكذلك التبن.

الثامن: لا يمسح الدين زكاة العلات ولا غيرها، وأحبّة كاست أو مندوبّة، مائيّة أو فطريّة. نعم، لو مات بعد بدو صلاحها وعديه دين وقصّرت تركه قال في المبسوط: يوزّع على الدين والزكاة، نظراً إلى اتّحاد متعلّقيهما لأنّ^٣

١ المبسوط، ج ١، ص ٢١٨

٢ تقدّم في ص ٢٨٧

٣ المبسوط ج ١، ص ٢١٨

وقال الفاضلان: يقدم الزكاة؛ لسبق لتعلق^١، وهو حسن إن قلنا: تتعلق الزكاة بالمال تعلق الشركة، وإن قلنا كتعلق الرهن أو الجنابة بالعبد فالأول أحسن. ولو مات قبل بدو الصلاح، سواء كان بعد الظهور أو لا، فلا زكاة على الوارث عند الشيخ إذا كان الدين مستوعباً حال موت^٢، بناءً على أن الشركة على حكم مال الميت، سواء فضل له نصاب أم لا. ولو قسا بملك الوارث وحبث إن فضل نصاب عن الدين، ويحتمل عندي الوجوب في متعلق الدين على هذا القول؛ لحصول السبب والشرط، أعني إمكان التصرف، وتعلق تدينهما أضعف من تعلق الرهن.

البحث الثاني في المخرج

وهو العشر فيما سقي سقياً أو بقللاً أو عذباً ونصف العشر فيما سقي بالنواضح والدوالي وشبههما ولو اجتماعاً حكم للأغلب، إما في عدد السقي وإما في مدة العشر، فإن تساوى العدد والزمان أخذ منه ثلاثة أرباع العشر، ولو تقابل العدد والزمان فاشكال، كما لو سقي بأصبع مرة واحدة في أربعة أشهر، وبالسبح ثلاثاً في ثلاثة أشهر، فإن اعتبر العدد فالعشر، وإلا فصعده.

ويحتمل اعتبار الأنفع بحسب ظن المعبّر، ولا يطر إلى العدد والزمان، فعلى هذا لو استويا في النفع فالتقسيم، ولو أشكل الأغلب فالأقرب أنه كالاستواء، ويحتمل العشر ترحيحاً للاحتياط، ونصفه ترحيحاً للأصل ولا يلتفت إلى سقية يقطع بأنه لا نفع لها أو بأنها ضارة. ولا يعتبر النصاب بعد الأول، بل يخرج من الزائد وإن قل.

ويضمّ الزرع والثمار المتلاحقة بعضها إلى بعض، سواء اتسفت في الإدراك والإطلاع أو اختلفت فيهما أو في أحدهما. ولو كان له تهماية ونجدية، فجذت التهماية ثم أطلعت النجدية ضمت إلى التهماية.

١. المحرر، ج ٢، ص ٥٠٥: تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ١٤٩، المسألة ٨٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢١٨.

فلو أطلعت التهامية ثانياً قال في المبسوط لا يضم هذا الطلع إلى إحداهما؛ لأنه في حكم ستة أخرى^١، وضمه الفاضلان^٢

ووقت تعلق الزكاة عند انعقاد الحب والثمرة، وبشرط الاشتداد في الحب، وبدؤ الصلاح في الثمرة بأن يصير حَضِراً أو بُسْراً أحمر أو أصفر، وقال ابن الجنيد^٣ والمحقق: يشترط التسمية عنياً وتمرأً^٤ ووقت الإخراج هي الغلة إذا صُفِّت، وفي الثمرة إذا احترقت وشُمِّت. وما لا يبلغ من العنب زيباً ومن التمر رطباً، يقدر فيه البلوغ ليعلم النصاب ثم يخرج منه قدر واجب، إما من العين كما هي، أو منها مقدرة زيباً أو تمرأً أو قيمة أحدهما.

ولو اتخذ من العنب طلاً ومن التمر صفراً وأخرج من ذينك أحراً، إلا أن ينقص عن قيمتي الزبيب والتمر، ولو دفع الواجب على رؤوس الأشجار أجراً، وليس له التصرف إلا بعد ضمان ما يتصرف فيه أو الخرص، فيضمن أو يضمن له الساعي، ولو تركها أمانة جاز بخرص وغيره.

ويجوز قطع بعض الثمرة قبل البدؤ لمصلحة، ويكره لا لها إن قرَّبه، ولا زكاة في الموضعين على الأعراب، ولا يكره قطع طبع الفعل مطلقاً. ويكفي الحارص الواحد العدل، لاقتصار النبي ﷺ على إيفاد عبد الله بن رواحة إلى خيبر للخرص^٥، قال في المبسوط: والاثنتان أحوط استظهاراً^٦.

واستقرار الوجوب مشروطاً بالسلامة، فلو أيعت الثمرة من السماء أو الأرض ولو من ظالم فلا ضمان، وإن كان بعد النضمين ما لم يعرّط، ولو اقتضت المصلحة التخفيف من الثمرة بعد البدؤ سقط بالنسبة ويقدم قول المالك في قدر الواجب، وفي

١. المبسوط، ج ١، ص ٢١٥.

٢. المختار، ج ٢، ص ٥٢٥؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٦٠، المسألة ٩٤.

٣. حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٦٠، المسألة ٢٨.

٤. المختار، ج ٢، ص ٥٢٤.

٥. سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٠، ح ١٦٠٦، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٨٢، ح ١٨٢٠.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٢١٦.

النقص المحتمل، وهي الإخراج من غير يمين، وكذا في باقي أجناس الزكاة، وفي كيفية السقي، وأوجب في المبسوط عليه اليمين في السقي^١.

ولا تتكرر الزكاة في العلة إلا إذا تكرّر الررع. ولا يحزئ العنب والرطب عن الزبيب والتمر، فلو أخذه الساعي وجب ردّه، فإن تلف ضمّنه، ولو جفّ فنقص طائب، وإن زاد طوئب. ولو باع المالك ثمرة بعد البدو بطل في نصيب المستحق، إلا مع تقدّم الضمان.

ولو جزّها بשרاً أو رطباً أخرج عُشره، أو عُشر ما يصير إليه تمرّاً. ولو جرّها تلحاً فكذلك عند الشيخ^٢، وفيه بُعد؛ لعدم تعلق الوحوب حينئذٍ.

ولو اختلفت أصناف العلة في الجودة والأجود التقيط، إلا أن يتطوّر بالأجود وينبغي للحارص التخفيف بقدر ما حرت العادة بهلاكه من الثمرة، كما تأكله المازة والهامة. ولا يمين على المالك لو ادّعى التلف بسبب حفي أو ظاهر، ولا تهمة، ولو اتهم قال الشح يحلف^٣ ولو ادّعى غبط الحارص قيل في المحصل دون غيره، ولو ادّعى تعدّد الكذب لم يقبل، ولو زاد عين الحارص فالزيادة للمالك عند ابن الجنيّد، ويستحقت بدلها، ولو نقص فلا شيء عليه، ولو خرص المالك بنفسه جاز إذا كان عارفاً.

فروع:

[الأوّل:] لا تسقط الزكاة في الأرض بخراجيّة بأخذ الحراج، بل يجتمعان والخراج من المؤن وروى رفاعه بن موسى عن الصادق عليه السلام وسهل بن اليسع عن الكاظم عليه السلام سقوط العُشر بالخراج^٤.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢١٤

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢١٤

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢١٦

٤ الكافي، ج ٣، ص ٥٤٣ - ٥٤٤، باب فيما يأخذ السلطان من الخراج، ج ٢ و ٥: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٧.

ج ٩٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥، ج ٧١

ويتصور هذا الخراج في موضعين: في المفتوحة عنوة، وفي أرض صالح الإمام أهلها الكفار على أن تكون للمسلمين وعلى رعايهم الجزية، ثم رد الأرض عليهم مخرجة ثم يسلمون، فإنه يبقى الخراج ولا تسقط الزكاة، بخلاف ما لو ضرب على أرضهم المملوكة خراجاً وأسلموا فإنه يسقط، والفرق أن الأول أجرة والثاني جزية.

الثاني: تحب الزكاة في غلة الأرض الموقوفة، سواء كان الوقف خاصاً أم عاماً أم للمساجد والربط إذا أجرها الناظر، أما لو زرعها الناظر ببذر من مال المسجد مثلاً فلا زكاة؛ لعدم تعيين المالك، وكذا تجب في غلة الضيعة المغصوبة وإن وجب إخراج الأجرة، ويشكل بعدم كمال التصرف.

الثالث: قال الشيخ:

إذا أراد القسمة - يعني السامي - بدينار بالمالك فأعطاه تسعة أو تسعة عشر، وللمساكين الباقي؛ لأن حق المسكين إنما يظهر بحق المالك فهو تابع فيه^١ وهذا يتم إذا لم يكن قد اعتبر المجموع، أما إذا اعتبر وعرف قدر نصيب المساكين فإنه يقتصر على إخراجة.

الرابع: الأقرب حريان الحرص في الررع، واستتاره بالسنبيل لا يسمع ظن الخبير، ونفاه الفاضلان في المعبر^٢ والتحرير^٣، وبه قل ابن الحنيد، قال: ويدع الخارص من التمر والعنب ما يأكله أهله والمارة رطباً وعنباً، وقال: وقت الخرص الرمان الذي يصح فيه البيع^٤.

الخامس: لو تضررت الأصول ببقاء الثمرة إلى الاختراف فالأقرب قطع الثمرة وإن تضرر المساكين؛ لأنهم ينتفعون ببقاء الأصول فيما يأتي، فحينئذ يخرج عشر ذلك أو قيمته وإن كان قد سبق منه ضمان.

١. المهسوط، ج ١، ص ٢١٨.

٢. المعبر، ج ٢، ص ٥٣٧.

٣. تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٣٧٨، الرقم ١٢٧٤.

٤. لم يشر على من حكاه عنه.

السادس: لو أخذ الظالم العشر أو نصفه باسم الزكاة، ففي الاحتراء بها روايتان^١، والأقرب عدمه، وحينئذٍ تركي الباقي وإن نقص عن النصاب بالمخرج.
السابع: لا تتكرر الزكاة في العلل^٢ وإن بقيت أحوالاً، وقول الحسن البصري بوجوب العشر في كل^٣ حول ملحق بالإجماع.

الفصل الثالث في زكاة التقدين

وبختص بهما شروط ثلاثة:

[الشرط الأول]: أن يكونا مضروبين دينير أو دراهم سكة المعاملة ولو زال التعامل بها، فلا زكاة في السبائك وإن تعامل بها، ولا في اليبر وهو غير المضروب من الذهب، ولا في الحلوى، محرماً كان - كالذهب للرجال وحلله المرأة لهم - أو محللاً.

ولو فرّ بذلك ففيه القولان^٤، والأقرب إسقاطه، ولو كان الفرار بعد الحول لم يسقط، فلو سبك المائتين حدثاً فصارت قيمته إلى ثلاثمائة وقلنا بالوجوب مع الفرار، قال الشيخ

يتخير بين إخراج ربع العشر وقت البيع، وبين إخراج خمسة دراهم قيمتها سبعة ونصف، وبين إخراج قيمتها ذهباً^٥

وليس له أن يدفع مكان الخمسة سبعة دراهم ونصفاً؛ لأنه ربا، وبشكل بأنه ليس معاوضة، وإخراج القيمة جائز عندنا، ولأن الشيخ يحكم بأنه لو أتلها متلف فعليه

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٣، باب فيما يأخذ السلطان من بخراج، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٧، ح ٩٣ -

١٩٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧٠ - ٧٢

٢. حكاه عنه في حلية العلماء، ج ٢، ص ٨٦.

٣. قال بعدم الوجوب الشيخ في النهاية، ص ١٧٥؛ وتهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩، ديل الحديث ٢٦، وقال بالوجوب السيد في جمل العلم والعمل، ص ١٢٤؛ وشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢١٠.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢١٠ - ٢١١

قيمتها وقيمة الصنعة والزيادة، لمكان الصنعة^١ مع أنه معاوضة، فهنا أولى.
ولو ضرب من النقدين وجبت ويخرج به حساب، فإن علمه، وإلا توصل إليه
بالسبك أو ميزان الماء إن أفاد اليقين أو الاحتمال. ولو ضرب من أحدهما وغيرهما،
اشترط بلوغ الخالص نصاباً، ثم إن علم النصاب أخرج عن جملة المفشوشة منها
بحسابه، أو عن الخالصة منها إن علم الفش، وإلا توصل إليه بالميزان أو بالسبك إن
لم يحتط، ولو جهل قدر النصاب فلا شيء عملاً بالأصل.
ولو اتفق العيار واختلفت القيمة لرغبة - كالرضوية والراضية - في الجودة
وغيرهما دونهما، جُمعا في النصاب وتؤرعا في الإخراج، إلا أن يتطوع بالأرغب
وقال الشيخ:

التوزيع على الأقل، فلو أخرج من ثَمَها كان أجزاءً لقوله: «هي كل مائتين
حمسه»^٢ ولم يفرق^٣

الشرط الثاني: حوّل الحول المعتبر في الأنعام، ولا بد أن يكون عنها باقية فيه
من أوله إلى آخره، فلو بدلها بغيرها من جنسها أو غيره فلا زكاة وإن قصد الفرار،
وكذا لو نقص عن النصاب في أثناء الحول.

الشرط الثالث: بلوغ النصاب، ولكل منهما نصابان وعفوان، فنصاب الذهب الأول
عشرون ديناراً على الأظهر، وقال علي بن بابويه: أربعون ديناراً^٤، وهما مرويتان^٥،
غير أن الأول أكثر ونصابه الثاني أربعة دنانير، وقال: «إنه أربعون ديناراً أيضاً»^٦،
وهو في تلك الرواية المتضمنة للنصاب الأول.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢١١

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١٦، باب زكاة الذهب والنقصة، ج ٦

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٠٩

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٧، المسألة ٢٥.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥١٥ - ٥١٦، باب زكاة الذهب والنقصة، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١، ح ٢٩؛ وللمزيد

راجع وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٩٢، باب ١ من أبواب زكاة الذهب والنقصة.

٦. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٨، المسألة ٢٦

ونصاب الفضة الأول مائتا درهم. ونصابها الثاني أربعون درهماً. والعفو فيهما ما نقص عن النصب ولو حبةً، سواء أثر النقصان في الرواج أم لا، كما لو كان المتعاملون يسمحون بأخذ المائتين ماقصة حبةً أو حبتين؛ لعدم القدر المتعلق عليه. والمعتبر في الدينار بزنة المتقال، وهو لم يختلف في الإسلام ولا قبله. وفي الدرهم ما استقرَّ عليه في زمن بني أمية بإشارة زين العابدين عليه السلام، بضم الدرهم البغلي إلى الطبري وقسمتها نصعين، فصار الدرهم ستة دوايق كل عشرة سبعة مثاقيل، ولا عبره بالعدد في ذلك، والواجب رُبْع العُشْر فيؤخذ من العشرين نصف دينار، ومن الأربعة قيراطان، ومن المائتين خمسة درهم، ومن الأربعين درهم. ولو ملك في أثناء الحول مالاً آخر، اعتبر له حول بانفراده، وفيه ما مرّ، ولكن الوجوب هنا أقوى؛ لعدم الحكم باتحاد لنصاب هنا، بخلاف الأنعام فإن المجموع يصير نصاباً واحداً.



الفصل الرابع في اللواحق

وفيه مسائل:

الأولى روى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، وسأله ما أقل ما تجب فيه الزكاة؟ قال: «خمسة أوساق، ويترك معافاةً ومُجُوراً لا يركيان وإن كثرتا»^١. وهما ضربان من أردب التمر، وقال الأصمعي: «نَجُور» ضرب من الذَّقْل تحمل شيئاً صفاراً، لا خير فيه^٢. وروى أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن لونين من التمر: الجعور، ولون حَبِيق^٣، وهو أيضاً ذَقْل والمراد أنهما لا يؤخذان في الزكاة، فيحتمل تفسير الترك في الخبر الأول بذلك أيضاً، وإن كان ظاهره تركهما بغير زكاة؛ لعدم الانتفاع بهما منفعة التمر.

١ الكافي، ج ٣، ص ٥١٤، باب أقل ما يجب فيه الزكاة من العثر، ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨، ح ٤٧.

٢ حكاه عنه ابن منظور في لسان العرب، ج ٢، ص ١١١، «الجور».

٣ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٠، ح ٧١٦٦، سنن النسائي، ج ٥، ص ٤٤، ح ٢٤٨٨.

الثانية: لا تسقط الزكاة بموت المالك بعد الحول، ويجب إخراجها وإن لم يوص بها من أصل المال، ولو مات في أثناء الحول استأنف الوارث الحول.

الثالثة: لا يضم جنس إلى غيره ليكمل النصاب، سواء كان حيواناً أو نقداً. كمن عنده أربع من الإبل وثمان من الغنم، أو عشرون من البقر وثلاث نصاب من الغنم، أو عشرة دنانير ومائة درهم.

الرابعة: لو باع النصاب قبل الحول سقطت الزكاة، سواء باعه بجنسه أو غيره، زكوي أو غيره. فلو وجد المشتري به عيباً فردّه، أو وجد البائع بالثمن المعين فردّه استأنف الحول من حين الردّ فلو ردّه بعد الحول صحّ إن كان قد ضمن الزكاة، ويحتمل المنع؛ لأنّ تعلّق الزكاة به شركة فهو عيب، ولو لم يضمن لم يصحّ الردّ قطعاً. ولو تبين فساد البيع فلا زكاة على المشتري، وهل يجب على البائع؟ الأقرب المنع، إلّا مع علمه بالفساد وقدرته على الاسترجاع.

الخامسة: لو أخرج في الزكاة منفعة بدلاً من العين - كسكنى الدار - فالأقوى الصحة، وتسليمها بتسليم العين، ويحتمل المنع؛ لأنّها تحصل تدريجاً.

ولو آجر الفقير نفسه أو عقاره تمّ احتساب مال الإجارة جاز وإن كان معرضاً للفسخ. السادسة: وجوب الزكاة في العين، ونقل ابن حمزة عن بعض الأصحاب وجوبها في الذمّة^١. والفائدة في تكرّرها بتكرّر الحول، وفي سقوطها بتلف النصاب بغير تفريط بعد الحول. ولو كان عنده أزيد من نصاب وتكرّر الحول، تكرّرت حتّى تنقص عن النصاب.

ومتى تعدّى أو فرّط تعلّقت بالذمّة، بمعنى عدم سقوطها بتلف النصاب، لا في تأثيره في التكرّر بحسب الحول في النصاب الواحد.

السابعة: في كيفيّة تعلّقها بالعين وجهان: أحدهما: أنّه بطريق الاستحقاق، فالفقير شريك، وثانيهما: أنّه استيثاق، فيحتمل أنّه كالرهن، ويحتمل أنّه كتعلّق أرش الجناية

١. لم نثر عليه في الوسيلة ولعلّه كان في كتابه الأمر المسمى بالواسطة والواسطة فقد ولم يصل إلينا.

بالعبد. وتضعف الشركة بالإجماع على حواز أدائها من مال آخر، وهو مرجع للتعلق بالذمة، وعورص بالإجماع على تتبع الساعي العين لو باعها المكلف، فلو تمخض التعلق بالذمة امتنع. ويحتمل أن يرد معلق الزكاة في نصب الإهل الخمسة بالذمة؛ لأن الواجب شاة ليست من جنس المال، ويجاب بأن الواجب في عين المال قيمة شاة.

الثامنة. إذا باع مالك النصاب بعد الوجوب، نفذ في قدر نصيبه قولاً واحداً. وفي قدر الفرض يبي على ما سلف، فعلى شركة يبطل البيع فيه، ويستخير المشتري الجاهل لتقص الصفقة فلو أخرج الباع من غيره ففي نفوذ البيع فيه إشكال، من حيث إنه كإحازة الساعي، ومن أن قضية الإجازة تملك المجيز الثمن، وهنا ليس كذلك، إذ قد يكون المحرج من غير جنس الثمن ومخالف له في القدر.

وعلى القول بالذمة يصح البيع منه قطعاً، فإن أدى المالك لرم، وإلا فللساعي تتبع العين، فيتحدد البطلان ويتخير المشتري. وعلى الرهن يبطل البيع، إلا أن يتقدم الصمان أو يخرج من غيره. وعلى الجناية يكون البيع التراماً بالزكاة، فإن أداها نفذ، وإن امتنع تتبع الساعي العين.

وحيث قلنا بالتتبع، لو أخرج البائع الزكاة فالأقرب لزوم البيع من جهة المشتري، ويحتمل عدمه؛ إما لاستصحاب خياره، وإما لاحتمال استحقاق المدفوع، فيعود مطالبة الساعي.

المقصد الثاني فيما يستحب فيه الزكاة

وفيه فصلان:

[الفصل الأول في مال التجارة]

وهو المملوك بعقد معاوضة للتكسب عند انتمك، فلا تكفي النية المجردة من دون الشراء؛ لعدم مستى التجارة بغير تصرف، كما لا تكفي نية السوم من دون الإسامة. وقال في المختار - وهو قول بعض العامة^١ - تكفي؛ لأن التبرص والانتظار تحارة، ولأن نية القنية يقطع التجارة هكذا العكس^٢. ولا الملك بغير عقد كالإرث و أرش الجنابة والاحتطاب والاصطياد وإن قصد التجارة. ولا بعقد غير معاوضة كالهبة والصدقة والوقف. ولا يملك من توابع المعاوضة، كما لو رجع إليه المبيع بالخيار فنوى باسترجاعه التجارة؛ لأنه لا يعد معاوضة. أما لو تفاوض التاجران ثم ترادًا بالعيب وشبهه فإن المتاعين جاريان في التجارة؛ لتعلقها بالمالية لا بالعين. ولو اشترى عرضاً للتجارة بعرض قنية فرد عليه عرض القنية بالعيب انقطعت التجارة؛ لأن النية كانت في العقد وقد استرد. ولو باع عرض تجارة بعرض للقنية ثم رد عليه عرضه فكذلك؛ لانقطاع التجارة بنية القنية في بدله الذي يجري مجراه في الدائنة التي هي معتبرة في التجارة. وهل يعتبر في المعاوضة أن تكون محضة؛ ليخرج الصداق والمختلع به

١ المعلن، ج ٦، ص ٨٤.

٢ المختار، ج ٢، ص ٥٤٨.

والصلح عن دم العمد إذا نوى به التجارة؟ نظر، من أنه اكتساب بعوض، ومن عدم عدّ مثلها عوضاً عرفاً. أمّا الصلح على الأعيان فكافي، سواء قلنا بفرعيته أم بأصالة.

ولو استأجر داراً نية التجارة أو أجر أمتعة التجارة فهي تجارة، ونتاج مال التجارة منها على الأقرب؛ لأنه جبرء منها، ووجد العدم أنه ليس باسترباح فلو نقصت الأثم ففي جبرها به نظر، من حيث إنه كمال آخر، ومن تولّده منها. ويمكن القول بأن العبر متفرّع على احتماله من مال التجارة، فإن قلنا به جبر، وإلا فلا.

وثمار بخل التجارة كالنتاج، ولا يسمع وجوب العشر فيها من انعقاد حول الأصل ولا حولها، وفي المبسوط:

يمنع، لأن المقصود من النخل والأرض الثمرة، فهي كالنابعة لها وقد ركبت بالعشر الواقع على الثمرة والشجرة ^{ومقرها} قلنا لا سلّم السعة لوجوب العشر على من ملك الثمرة مجردة عن الأصل والمفروض، ولئن سلّمنا ذلك فتحتمل الركائز متغايرتان فلا شيء. ولا بدّ من مقارنة النية للانتقال، فلو تأخّرت عنه ففيه ما سلف. ولو نوى القنية في الابتداء سقطت زكاة التجاره، ولو نواها في الأثناء انقطع حولها. وحيث علمت ماهية التجارة، فلمشرع في مباحثها وهي ثلاثة:

البحث الأول في النصاب

ويعتبر في تعلق الزكاة وجوده طول بحول، فلو نقص بانخفاض الأسعار في آنٍ منه انقطع، ولا يكفي وجوده في الابتداء أو الانتهاء. وكذا يعتبر وجود رأس المال طول الحول، فلو طُلِبَ بقيصة في أثناءه سقطت، فلو عاد النصاب ورأس المال استؤنف الحول من حين العود.

والعبرة بالقيمة لا بالعين، فيقوم بما اشترى به، ولو اشتراه بعرض اعتبر قيمة العرض بالنقد العالب، فإن تساوى النقدان وبلغ بأحدهما زكّى، وإن بلغ بكل واحد منهما قوم بما شاء، ولا يجب التقويم بالأنفع للمستحق. ولو اشترى بالنقدين قسط وقوم بالنسبة، كما لو اشترى بمائتي درهم وعشرين ديناراً وكان قيمة العشرين أربعمئة، فيقوم ثلثاء بالذهب وثلثه بالنقصة.

ولو اشترى مائتي قفیر حنطة بمائتي درهم فتمّ الحول وهي على ذلك أخرج منها خمسة دراهم أو خمسة أقدرة، فإن صارت تساوي ثلاثمئة درهم بعد الحول فليس عليه سوى خمسة دراهم أو حنطة بقيمتها؛ لأنّ الزيادة لم يخلّ عليها الحول ولو قلنا تتعلق بالعين - كما أوما إليه في المعتبر^١ وتبعه في التذكرة^٢ - أخرج خمسة أقدرة أو سبعة دراهم ونصف، ولو ساوت بعد الحول مائة درهم لميب أو نقص السوى ولم يكن قسط زكّى الباقي، وإن قسط من خمسة لا غير وإن راد ثمن الحنطة فيما بعد، وكذا لو تلفت بتفريط

البحث الثاني في الحول

وهو معتبر أيضاً بتمامه كحول المائيّة، ولو ربح في الأثناء فللربح حول بانفراده من حين ظهوره. ولو اشترى عرضاً للتجارة بعرض للتجارة فالأقرب البناء، ولا يقدر تبدّل الأعيان؛ لأنّ المعتبر المائيّة، ونقل فيه الفاضل الإجماع^٣، وقيل: يقدر كالعينيّة^٤، وهو ضعيف للتعليق بانعين هـ.د.

ولو اشتراه بعرض قيمة، فابتداء الحول من حين التجارة.
ولو اشتراه بنقد كان تجارة بنى أيضاً.

١. المعتبر، ج ٢، ص ٥٥٠.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ١٨٧ المسألة ١٢٣

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢٠٢، المسألة ١٣٥

٤. في نسختي «ن» و«م»: «كالنسيئة» بدل «كالعينية». ولم نثر على قائله

ولو اشتراه بنقد كان قبية ففي بدئه نظر، من أنه مردود إلى القيمة، وهو قول المبسوط^١ والخلاف^٢، محتجاً بقول الصادق عليه السلام: «كل عرض فهو مردود إلى الدراهم والدنانير»^٣، وادّعى بعض العامة عليه الإجماع^٤، ومن عدم مسمى التجارة قبل الشراء.

ولو اشترى سلعة بالنقد فبلغ أحدهما نصاباً زكاه دون الآخر، نصّ عليه الشيخ^٥، وبعض المتأخرين أثبت التقويم بنقد البلد لا بما اشترى به^٦، فعلى قولهم يضم. وكذا لو اشترى سلعة بدراهم فباعها بعد الحول بدنانير، قومت السلعة بالدراهم، وعلى قوله يركي الدنانير. ولو باع السلعة بعد الحول كان البيع صحيحاً، بخلاف العينة؛ لتعلق الزكاة بها بالقيمة ولو اشترى سلعة بعد سلعة فلكل حول، فإن كانت الأولى نصاباً زكاهها عند حولها، وإلا ضمها من حين بلوغ النصاب، ويركي ما بعد ذلك إذا بلغ أربعين درهماً.

ولو اشترى رقياً للتجارة ثم تفن زكاة الفطرة عن زكاة التجارة ولم يمنعها، أمّا زكاة العين فإنها مأمعة، كما لو ملك أربعين سائمة.

ولو عارض أربعين سائمة للتجارة بمثلها للتجارة بي على حول العينة عند الشيخ^٦، والأقرب عندى الباء على حول التجارة، فيستحب عند كمال حول الأولى ثم تحب عند كمال حول الثانية على تردد من حرياتها في حول التجارة، فلا تجري في حول المالية.

وكذا لو اشترى معلوفة للتجارة ثم سامها في أثناء الحول، فإنه يستحب إخراج الزكاة عند تمام الحول الأول، وفي وجوب المالية عند تمام حولها الوجهان.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٢١.

٢ الخلاف، ج ٢، ص ٩٥-٩٦، المسألة ٩.

٣ لم يشر عليه.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٢١.

٥ قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢١٩، المسألة ١٥٠.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٢.

البحث الثالث في الأحكام

هذه الزكاة وإن وجبت في القيمة فهي مشروطة ببقاء العين أو تلفها بعد التمكن من الإخراج، فحينئذ يتعلّق بالذمّة، وكذا على لقول المشهور بالاستحباب وتستحبّ في مال القراض على المالك ولعامل إن بلغ نصيبه النصاب؛ لأنّه يملك بالظهور على الأصحّ، ولا يني حوله على حول المالك، ولا يكفي بلوغ الأصل نصاباً؛ إذ الخلط عندنا لا أثر لها. ومبدأ حوله من حين ظهور الزيادة، لا من حين اقتسام الربح.

وللمالك الاستبداد بالإخراج، وفي استبداد العامل وجهان، لتحرّز التكليف عليه، فلا نعلّق على غيره. وحينئذ لو خسر المال في ضمان ما أخرج للمالك نظر، من حيث أنّه كالمؤمن. أو كأخذ طائفة من المال، وكذا إذا أخرج المالك والثاني أقرب، والأوّل ظاهر مذهب الشيخ^١؛ لأنّ المالكين يملكون من ذلك المال جزءاً، فإذا ملكوه خرج عن الوفاية لخسران يجرّيه، وهو حسن على القول بوجوبها. ولا يكفي إنضاض المال في الاستبداد، بل لا بدّ من إذن المالك على ما مرّ أمّا لو اقتسما الربح، وفسخت المضاربة فلا إشكال في الاستبداد وعدم تعلّق أحدهما بالآخر، ولو اقتسما وبقيت المضاربة فله الاستبداد، وفي الضمان الوجهان.

والدين لا يمنع من زكاة التجارة كما مرّ في العينيّة وإن لم يكن الوفاء من غيره؛ لأنّها وإن تعلّقت بالقيمة فالأعيان مرادة، وكذا لا يمنع من زكاة الفطرة إذا كان مالاً مؤثراً في السنة، ولا من الخمس إلّا خمس الأرباح نعم، يمكن أن يقال لا يتأكّد إخراج زكاة التجاره للمديون؛ لأنّه نقل يضّرّ بفرص. وفي الجعفریات عن أمير المؤمنين عليه السلام: «من كان له مال وعليه مال فليحسب ماله وما عليه، فإن كان له فضل مائتي درهم فليعط خمسه»^٢. وهذا نصّ في منع الدين لزكاة، والشيخ في الخلاف ما تمسك

١. الميسوط، ج ١، ص ٢٢٣.

٢. الجعفریات، ضمن قرب الإسناد، ص ٩٤، ح ٢٢٥.

على عدم منع الدين إلا بإطلاق الأخبار الموحية للركاة^١

الفصل الثاني في باقي ما يستحب فيه الزكاة

وهو ستة:

أحدها: جميع ما تنبت الأرض عد لأربع، والخضروات وإن كان مكثراً أو موزوناً، ونصابه والمخرج منه كالأربع، ويعتبر السقي هنا أيضاً

وثانيها: الخيل الإناث السائمة إذا حال عليها الحول، ففي العتيق ديناران، وفي البرذون دينار، وفي اشتراط الانفراد ومع استعمالها عدي نظر، واشتراطهما قريب، وخصوصاً الانفراد، فلو ملك اثنان فرساً فلا ركاة.

وثالثها: الحلي، وركاته الإعارة على الرواية^٢.

ورابعها: ما يفتر به من الزكاة قبل الحول.

وخامسها: المال العائث إذا عاد بعد سنين

وسادسها: العقار المتخذ للسماء كالدكان والخان والدار، وتسحب الزكاة في حاصله، والظاهر أنه يشترط فيه الحول والنصاب؛ عملاً بالعموم ويحتمل عدم اشتراط الحول إخراجاً له مجرى العلات، فعلى هذا لو حال الحول على نصاب منه وجبت الزكاة. ولا يمسحها الإخراج لأوّل، وحسيني لو آجره بالقد لم يتحقق الاستحباب على قولنا، ولو آجره بالعرض وكان غير زكويّ تحقق

وفي التذكرة: لا يشترط النصاب ولا الحول، بل يخرج ربع العشر مطلقاً^٣. ولم يذكر عليه دليلاً.

ولا زكاة في الرقيق والحمير والغال، ولأمانة لمؤخدة للفتنة، كأثاث البيت وشبهه.

١ العلامة، ج ٢، ص ١٠٧-١٠٨، المسألة ١٢٥

٢ الكافي، ج ٢، ص ٥١٨، باب أنه ليس على الحلي وسبائك الذهب. ح ٦: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨،

ح ١٢٢، الاستبصار، ج ٢، ص ٧، ح ١٩

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢٣٣، المسألة ١٦١

الركن الثالث في المستحق

وهو ثمانية أصناف

أحدها: الفقراء. وثانيها: المساكين

واختلف الأصحاب في الأشد حاجةً منهما، ومعنى به الذي لا يملك شيئاً يُقْتَدُّ به،
والآخر من يملك مالاً يقوم بكفايته. هاب الجنيدي^١ والشيخ في النهاية^٢ وسَلَّار هو
المسكين^٣؛ لصحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «المعسر الذي لا يسأل الناس،
والمسكين أجهدُ منه»^٤.

وقال في المبسوط^٥ والخلاف^٦، وتبعه جماعته منهم ابن إدريس هو الفقير^٧؛
للاقتداء به، ولسؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسكنة^٨ واستعادته من الفقر^٩.

والإتفاق واقع على أنه يشترط فيهما أن يقصر مالهما عن مؤونة السنة لهما

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٣، ص ٧٥، المسألة ٤٨.

٢. النهاية، ص ١٨٤.

٣. المراسم، ص ١٣٢.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٠١، باب من من الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، ج ١٦، تهذيب الأحكام، ج ٤،

ص ١٠٤ ح ٢٩٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٦.

٦. الخلاف، ج ٢، ص ١٥٤، المسألة ١٩٦.

٧. المراسم، ج ١، ص ٤٥٦.

٨. سنن النسائي، ج ٨، ص ٢٧٥ ح ٥٤٧٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ١٨ ح ١٣١٥٠، وص ١٩،

ج ١٣١٥٣.

٩. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢٨١ - ١٢٨٢ ح ٤١٢٦، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ١٨ ح ١٣١٥١،

وص ١٩ - ٢٠ ح ١٣١٥٤.

ولعليهما، أو عن نصاب أو قيمته على اختلاف القولين، والأوّل أقوى.
وقال الشيخ^١ والراوندي^٢ والفاصل: يدخل كلّ منهما في إطلاق لفظ الآخر^٣.
فإن أرادوا به حقيقةً ففيه منع، ويوافقون على أنّهما إذا اجتمعا - كما في الآية -
يحتاج إلى فصل يميّز بينهما.

ويعطى صاحب العادم والدابة مع الحاجة إليهما. ودو الحرفة والصنعة إذا قصراً
عن حاجته، أو شغلاه عن طلب العلم على الأقرب
ويأخذ الفقير والمسكين غناءهما دفعةً وذو التكبّ القاصر على خلاف، وقيل:
يأخذ التتمة^٤، وهو حسن

وما ورد في الحديث من الإغناء بالصدقة^٥ محمول على غير المتكسّب. ونقل
الشيخ في الخلاف عن بعض الأصحاب حوار دفع الزكاة إلى المتكسّب من غير
اشتراط قصور كسبه، ونقل الإجماع على خلافه^٦. لقول النبي ﷺ «لا حطّ فيها
لغنيّ، ولا لذي قوّة مكتسب»^٧

ويعطى صاحب الكثير - كسبع المائة - إذا لم ينهض بحاجته، ويمنع صاحب
الحمسين إذا نهضت. ولا يشترط مع العمر ثمانية، ولا النصف.

ومن تجب نفقته على غيره لفقره عيٌّ مع بدل المنفق، وفي رواية عبدالرحمن بن
الحجاج: يجوز له تناولها^٨، وهو قويّ، نعم لا يجوز له أخذها من قريبه المنفق، ولو
لم يبذل النفقة جاز من غيره قطعاً

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٦

٢ فقه القرآن، ج ١، ص ٢٢٦

٣ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٥، المسألة ٤٨

٤ أيضاً نسبته إلى قاتل المحقّق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية،
ج ١، ص ٤٠٣، الرقم ١٣٦٦.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦٣-٦٤، ج ١٧٠ و١٧٤

٦ الخلاف، ج ٤، ص ٢٣٠-٢٣١، المسألة ١١

٧ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٨، ج ١٦٣٣

٨ الكافي، ج ٣، ص ٥٦١، باب من يحلّ له أن يأخذ الزكاة - ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٣١٠.

وثالثها: العاملون عليها، وهم السعاة في جبايتها بولاية وكتابة وقسمة وحساب وعِرافة وحفظ، ولا يشترط فيهم الفقر، وتشترط العدالة والفق في الزكاة، وفي المعتبر: يكفي سؤال العلماء^١، وهو حسن.

ويتخير الإمام بين الجعالة والإجارة، ويشترط في الإجارة العلم بالعمل والأجرة. ولو قصر السهم عن أجرته أتعاه الإمام ﷺ من بيت المال، أو من باقي السهام، ولو زاد نصيبه عن أجرته فهو لباقي المستحقين. ولو لم يسم له شيئاً جاز، ويُعطيه الإمام ﷺ ما يراه، رواه الحلبي عن الصادق ﷺ^٢.

ويجوز كون المكاتب عاملاً، وفي لقن وجهان من حيث الملك، وأهلية التكتب. ولا يجوز كونه هاشمياً؛ لمنع النبي ﷺ من ذلك الفصل بن العتاس والمطلب بن ربيعة، وقال «الصدقة أوساخ الناس، ولا تحل لمحمد وآل محمد»^٣.

فرع: لو قرض للهاشمي أجره من بيت المال، أو بولي يحاله قبيلة فالوجه الجوار، وكذا لو تعدد الخمس. هذا، ويجب على الإمام بعث ساع في كل عام، ولو علم أن قبلاً يؤدونها لم يجب البعث إليهم. وبو فرقها المالك بنفسه، أو فرقها الإمام أو الفقيه، سقط نصيب العاملين.

ورابعها: المؤلفة قلوبهم. وهم كفار يُستعملون للجهاد بالسهم.

وقال ابن الجنيد: هم المنافقون لجهادوا^٤. وقال المفيد ﷺ: يجوز كونهم مسلمين^٥.

١ المعتبر، ج ٢، ص ٥٧١.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٥٦٣، باب من يحل له أن يأخذ الزكاة - ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٣٦١.

٣ البسيط، الشيخ الطوسي، ج ١، ص ٢٤٨، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٥٤، ح ١٦٨/١٠٧٢، سنن أبي داود،

ج ٢، ص ١٤٧-١٤٨، ح ٢٩٨٥.

٤ حكاية عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٧٧، المسألة ٤٩.

٥ المقنع، ص ٢٤١.

وبه قال ابن إدريس^١، والفاضلان^٢ والمسلمون أربعة: قوم لهم نظراء من المشركين إذا أعطوا رغب نظراؤهم. وقوم في ثباتهم ضعف فتقوى ثباتهم. وقوم يازأئهم آخرون من أصحاب الصدقات، إذا أعطوا جبهوا وأغنو الإمام عن عامل. وقوم من الأعراب في أطراف بلاد الإسلام، إذا أعطوا سموا الكفار من الدحول أو رغبوا في الإسلام ولقائل أن يقول مرجع هذه إلى سبيل له وإلى العَمالة، والظاهر أن التألف باقي بعد موت النبي ﷺ.

وخامسها الرقاب، وهم المكاسبون ولعبد في شدة، وروى علي بن إبراهيم في تفسيرها جواز المكفر للعاجز^٣، وربما حُمل على العارمين، وروى عبد الله بن زرارة، شراء العبد مطلقاً من الركاة عند عدم المستحق^٤، والمكاتب إنما يُعطى مع قصور كسبه وإن لم يحل النجم على الأعراس. ولو صرفه في غيره قال الشيخ: أجراً^٥، وقوى المحقق ارتجاعه إذا كان لصرف، لكونه مكاتباً^٦، وتقبل دعواه الكتابة من غير بسنة ولا يمين حاله يكذبه المولى، ويجوز إعطاء مكاتبه، خلافاً لابن الجنيد^٧.

وسادسها: العارمون، إذا لم يستدينوا في معصية، ولو تابوا صُرف إليهم من سهم الفقراء وجار القضاء. وجوز المحقق الإعطاء من سهم الفارمين أيضاً^٨، وهو بعيد

١. السرائر، ج ١، ص ٤٥٧.

٢. المحقق في الاعتبار، ج ٢، ص ٥٧٢؛ والملازمة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٧، المسألة ٤٩.

٣. تفسير الفقهي، ج ١، ص ٢٩٩.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٧، باب الرجل يبيع من الركاة أو يبتغي، ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٠، ح ٢٨١، وفيهما: «عبيد بن زرارة» وهو الصحيح.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٥٠.

٦. الاعتبار، ج ٢، ص ٥٧٥.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٧، المسألة ٥٩.

٨. الاعتبار، ج ٢، ص ٥٧٥.

ولو جهل فيما أنفقه مُنِعَ عند الشيخ^١؛ لمرسلة محمد بن سليمان عن الرضا^٢،
وللشك في الشرط. وجاز عند الفاضلين^٣، حملاً لتصرف المسلم على الجائز
ولا يجزئ لو صرفه في غير الغرم، خلافاً للشيخ^٤ وإنما يُعطى مع الحاجة.
ويجوز مقاضة المستحق وقضاء دينه حباً كان أو مبيعاً، ولا يعتبر الإذن،
ولا كونه غير واجب النفقة، وهل يشترط في الاحتساب على الميت قصور تركته
عن دينه؟ صرح به ابن الجنيد^٥، والشيخ في المبسوط^٦، ونفاه الفاضل؛ للعموم،
ولانتقال التركة إلى الوارث فيصير عاجراً^٧. وفي الأخير مع ظاهر؛ لتأخر
الإرث عن الدين، نعم لو أنلف الوارث المال وتعدّر الاقتضاء لم يبعد جواز
الاحتساب والقضاء.

وسابغها سبيل الله، وهو الجهاد، والأقرب عمومها، فيدخل فيه معونة الحاج
والزائرين وباء القاطر والمساجد والمساكن، وكل جمع سبيل الخير؛ لما رواه
علي بن إبراهيم في التفسير^٨
ولا يشترط في العاري الفقر، ولو غزاه يستعد، ولو صرفه في غيره فالوجهان،
ولو احتيج إلى الجهاد في الغيبة صرف فيه، ولا فرق بين المرتزقة - وهم المبتوتون
في سهم الفية - وبين غيرهم على الأقوى ولو تطوّع المرتزق أو انتقل المرتزق إلى
التطوّع جاز.

١ النهاية، ص ٢٠٦

٢ الكافي، ج ٥، ص ٩٣، باب الدين، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٥، ج ٣٨٥

٣ المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٥٦٧، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٧٩، المسألة ٥١.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٥٢

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٧-٨٨، المسألة ٦١

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢٥٢

٧ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨٨، المسألة ٦١، وراجع الكافي ج ٣، ص ٥١٩، باب أنه يُعطى عيال المؤمنين من

الزكاة...، ج ٢، ص ٥٥٨، باب قصاص الزكاة بالدين، ج ١، لقيه، ج ٢، ص ٥٨، ج ١٧٠٢

٨ تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩٩

وثامنها ابن السبيل، وهو المجتاز بعير بلده، فيعطى مع حاجته وإن كان غنياً في بلده، ويدخل الضيف فيه. وقال ابن الحنيد، وكذا المنشئ للسفر^١. ومعه الفاضلان إلا من سهم الفقراء^٢ ويشترط كون السر مباحاً، وابن الحنيد شرط كونه واجباً أو ندباً^٣. وروى علي بن إبراهيم كونه طاعة^٤. ويُعطى ما يكفيه فإن فضل أعاده، ولو صرفه في غير سفره فالوجهان.

ويُلحق بذلك مسائل:

الأولى: يشترط الإيمان في الجميع، لا المؤلف، فلا يعطى الكافر ولا معتقد غير الحق من المسلمين، ولو أعطى مخالف فريقه ثم استبصر أعاد، ولو كانت العين باقيةً فالأقرب جواز استرجاعها. ولو فقد المؤمن ففي رواية يعقوب بن شعيب: «يجوز دفعها إلى من لا يصب»^٥.

وأقوى في الحواز زكاة الفطرة؛ لرواية الفضل عن الصادق عليه السلام^٦، والوجه المنع فيهما. وحكم الطفل حكم أبويه ولا يضر فسقهما. ولو تولد بين المسلم والكافر مسلم، ولو تولد بين المحق والمستدع فالأقرب حواز إعطائه، وخصوصاً إذا كان المحق الأب.

أما الصدقة المندوبة فلا يشترط في قابضها الإيمان، خلافاً لابن أبي عقيل^٧.

الثانية: العدالة شرط في المؤمن عند المرتضى نافلاً فيه الإجماع^٨، واختاره

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨١، المسألة ٥٤.

٢. المحقق في المحتبر، ج ٢، ص ١٥٧٨ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨١، المسألة ٥٤.

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٢، المسألة ٥٥.

٤. تفسير الفتى، ج ١، ص ٢٩٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٦، ح ١٢١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨٨، ح ١٢٦٠ الاستبصار، ج ٢، ص ٥١، ح ١٧٣.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٦، المسألة ٥٨.

٨. جمل العلم والعمل، ص ١٢٨، الانصاف، ص ٢٦٨، المسألة ١٠٦.

الشيخ^١، وهو منصوص في شارب الخمر^٢، وجوز الفاضلان إعطاء الفاسق^٣، واقتصر بعضهم على مجانة الكبائر

الثالثة: لا يجوز صرف الزكاة إلى واحي البقرة، ولو صرفها في توسعه فالأقرب جوازه. ويجوز صرف الزوجة إلى زوجها وإن كان ينفق عليها منها، ومنع ابن بابويه من إعطائه مطلقاً^٤، وابن الجنيد: تعطيه ولا ينفق منه عليها ولا على ولدها منه^٥ ويجوز أن يُدفع إليهم من غير سهم الفقراء إذا اتصفوا بموجبه.

وابن السبيل يُعطى الزائد عن نفقة الحصر، ولو كان في عياله يتيماً تبرعاً جاز صرفها إلى وليه وإنفاقها عليه بإذنه. ويجوز صرفها إلى باقي الأقارب غير العمودين، وإن كانوا في عياله أو كانوا وارثين بل هو أفضل.

الرابعة: لا يجوز صرفها إلى الهاشمي من غير قبيله، إلا مع قصور الخمس عن حاجته فيقتصر على الضرورة، ويحور الصدوق ولمواليهم، وكرهه ابن الجنيد^٦ والشيخ^٧؛ لقول الصادق عليه السلام: «مواليهم منهم»^٨ ولا تحل الصدقة من الغريب لمواليهم، وربما حُملت على الباقي على الرقبة، وهم الآن بنو أبي طالب، والعبّاس، وألحارث، وأبي لهب. وفي منع بني المطلب أخى هاشم قول للمفيد^٩ وابن الجنيد^{١٠}؛ بناءً على استحقاقهم الخمس، ولم يثبت.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٢، ح ١٣٨.

٣. المحقق في المختار، ج ٢، ص ٥٨٠، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٤، المسألة ٥٧.

٤. المقنع، ص ١٦٦.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٧، المسألة ٦٠.

٦. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٩٤، المسألة ٦٧.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٢٥٩.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٩، ح ١٥٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١٥.

٩. المقنع، ص ٢٤٣.

١٠. انظر مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٩٣، المسألة ٦٦.

فرع: لو وجد الهاشمي زكاة قبيله وحماًساً تخير في الأخذ، وفي الأفضل منهما عندي نظر، ولعل الأقرب الخمس، لأن زكاة أوساح في الجملة، ولو أخذ الزكاة من الأجانب فتمكّن من الخمس، ففي استعادتها نظر من الملك، وزوال المقتضي.

الخامسة: تقبل دعوى الفقر إلا مع عدم لكذب، وكذا دعوى العجز عن التكسب اللاتق بهالة، ودعوى طلب العلم المانع من التكسب، ولو كان ذا مال فادعى تلفه كلف البيّنة عند الشيخ^١، والوجه المنع عنها وعن اليمين ولو ظهر غناؤه استعيدت، فإن تعذر أحزأت مع اجتهاد الدافع، وأعد لامعه ولو ادعى ابن السبل تلف ماله قبل قوله بغير بيّنة، خلافاً لشيخ^٢ ولا يجب إعلام المستحق بكونها زكاة، فلو كان ممن يترفع عنها أهديت إليه.

السادسة: يحور أن يعني الفقير مع اتحاد الدافع، لقول النبي ﷺ «خير الصدقة ما أتقت غنى»^٣، ولقول الباقر ﷺ «**ذَا أُعْطِيَ غَايَةً**»^٤. ولو تعدد الدفع فملك مؤونة البسة حرم الزائد، وإن نقص بعد ذلك عن المؤونة وله الأخذ.

السابعة: لا يجوز إعطاء الزكاة للمعد وإن كان مالكة من أهلها؛ لعدم ملكه، ولو قيل: يملكه، فهو في معنى ملك السيد، ولو ظهر أن المدفوع إليه عبد فكظهور العنى، إلا أن يكون عبده، فإنه لا يحزى؛ لعدم بخروج عن ملكه. ولا فرق بين كون الدافع إلى من يظهر عدم أهليته إماماً أو ساعياً أو وكيلاً أو مالكاً

الثامنة: يجوز الدفع إلى الفارم في إصلاح ذات البين وإن كان غنياً، وكذا يجوز صرفها في إصلاح ذات البين ابتداءً، ولا يراعى إذن الحاكم.

١ الميسوط، ج ١، ص ٢٥٣.

٢ الميسوط، ج ١، ص ٢٥٤.

٣ مسند أحمد ج ٤، ص ٤٥٥، ح ١٥١٤٩؛ المعجم للكبير الطبري ج ١٢، ص ١١٥، ح ١٢٧٢٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦٤، دليل الحديث ١٧٤.

ومنع ابن الجنيد من قضاء مهور^١ النساء المستغنى عنهن من الزكاة^٢، وفي رسالة العباس عن الصادق عليه السلام: «على الإمام أن يقضي الديون ما خلا مهور النساء»^٣. وفي ما رواه علي بن إبراهيم تقييد الإنفاق بنعي الإسراف^٤، وجوزة الفاضل^٥. والوجه قول ابن الجنيد.

التاسعة: لو تعدد السبب حاز أن يتناول بحسبه، فإن كان في الأسباب الفقر فلا حصر في الإعطاء إذا كان دفعةً، وإلا تقيّد بحسب الحاجة. ويستحبّ بسطها على الأصناف وجعل جماعة من كل صنف.

العاشرة: أقل ما يُعطى الفقير ما يجب في أول نصاب من النقدين، كنصف دينار أو خمسة دراهم. وقال ابن الجنيد^٦ وسلار: ما يجب في النصاب الثاني^٧، والأشهر الأول، ولم يقدّره المرتضى^٨، والأقرب أن ذلك على سبيل التدبّر.

ولو اجتمع جماعة وقصر الحاصل فالأفضل، والأقرب استحباب الترجيع بمرجّعات دينيّة، كشدة الحاجة والعلم والورع والرحمة. قال المفيد: يجب تفصيل الفقراء في الزكاة على قدر مشاركتهم في الفقه والبصيرة والطهارة والديانة^٩. وعن الباقر عليه السلام: «أعطيهم على الهجرة والدين والعمه والعقل»^{١٠}.

الحادية عشرة: لا يملك أهل السهمان إلا بالقبض، فلو مات قبله لم يكن لوارثه

١ في «ش»: «مهور» بدل «مهور».

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٣، ص ٨٩، المسألة ٦٣.

٣ الكافي، ج ٥، ص ٣٨٢، باب بولدر في المهور، ج ١٨، والحديث مروي عن المشرق عن عدة محدثين.

٤ تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩٩.

٥ مختلف الشيعه، ج ٣، ص ٨٩، المسألة ٦٣.

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعه، ج ٣، ص ١٠٤، المسألة ٧٨.

٧ المراسم، ص ١٣٤.

٨ جعل العلم والعمل، ص ١٢٨.

٩ المقنعة، ص ٢٥٩.

١٠ الكافي، ج ٣، ص ٥٤٩، باب تفضيل أهل الزكاة... ح ١١، الفقيه، ج ٢، ص ٢٥، ح ١٦٢٣، تهذيب الأحكام،

ج ٤، ص ١٠١، ح ٢٨٥.

شيء وإن كان مثبتاً في ديوان الزكاة.

الثانية عشرة: يكره تملك ما أخرج من الزكاة اختياراً، ويجوز مع الضرورة إليه، ولا كراهية في الميراث وشبهه، كقضاء دينه، وشراء وكيله.

ويستحب إعطاء أهل التجمل زكاة لنعم، وإعطاء المشهورين بأخذها غيرها. وفي رواية عبد الله بن سنان: «تدفع صدقة الظلف والخف إلى المتجملين، وصدقة الذهب والفضة والغلات إلى المذقيين»^١؛ لأن المتجملين يستحيون من الناس فيدفع إليهم أحلّ الأمرين عند الناس، ويكره لسفيرة الامتناع من قبولها.

الثالثة عشرة: لو وكل في إحراجها مستحقاً، فإن عيّن له لم يتعدّه، وإن أطلق ففي جواز أخذه قولان، أقربهما الجواز. وكذا كل من وكل في الدفع إلى قبيل وهو منهم. قال الشيخ: ويأخذ مثل غيره لا أزيد^٢، والرواية^٣ تدلّ عليه دلالة قاطعة.

ولا تسقط الزكاة بالموت، وتجب على من أدركته الوفاة - وهي عنده - الوصية بها. الرابعة عشرة: فيما لو مات العبد المبتاع من الزكاة ولا وارت له، ورثه أرباب الزكاة^٤، ورواه عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام فحين أعتق مملوكاً من الزكاة؛ لعدم وجود مستحق^٥، ولا يعلم فيه مخالفاً إلا احتمالاً للمحقق من أنه يرثه الإمام جرياً على العموم، فإن العبد أحد مصارفها فلا يكون المال للمعقر، واستضعافاً لسند الرواية، ثم قوى فتوى الأصحاب^٦.

١ الكافي، ج ٣، ص ٥٥٠، باب تفصيل أهل الزكاة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠١، ج ٢٨٦

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٧

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٤، ج ٢٩٥

٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٠، ج ٢٨١

٥ الكافي، ج ٣، ص ٥٥٧، باب الرجل يبيع من الزكاة أو يبتغي، ج ٣

٦ المستزاد، ج ٢، ص ٥٨٩

الركن الرابع في دفع الزكاة

وفيه فصول:

[الفصل الأول في الدافع]

يجوز للمالك دفع الزكاة بنفسه، والأفضل صرفها إلى الإمام وخصوصاً في الأموال الظاهرة.

وقال المفيد^١ وأبو الصلاح: يجب حملها إلى الإمام أو نائبه، ومع الغيبة إلى الفقيه المأمون، وطرد أبو الصلاح الحكم في الخمس^٢ [والأصح الاستعباب في الجمع]^٣ ونقل الشيخ الإجماع على جواز طريق زكاة الباطن بنعمه^٤، ولو طلبها الإمام من المالك وجب دفعها إليه، فلو لزمها المالك فالأصح عدم الإجزاء؛ لعدم إيقاعها على الوجه المأمور به شرعاً.

ولا يجوز دفعها إلى الجائر إلا مع الخوف، فلو خاف وكان قد عزلها لم يضمن بالدفع إليه، وإلا فالأقرب الضمان.

وإذا قبض الساعي الزكاة لا يصرفها إلا بإذن الإمام، وليس له بيعها إلا مع الضرورة كعطبها أو خوف تلفها، ومع الإذن لا يجوز له التأخير.

وينبغي قسمة زكاة البادية فيها والحاضرة فيها، ولا يجوز النقل إلى بلد آخر مع إمكان الدفع في بلد المال فيضمن، ولو لم يمكن الدفع لعدم المستحق وشبهه فلا

١. المقنعة، ص ٢٥٢.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٧٢.

٣. ما بين الموقوفين مشطوب عليه في «ش» و «م».

٤. الخلاف، ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ١٩٧.

ضمان لو تلفت في الطريق أو بعده بغير تفرط. ويظهر من المبسوط جواز النقل مع وجود المستحق بشرط الضمان^١

وصرح ابن حمزة بکراهة النقل والصمان^٢. وهو فتوى الفاضل في المختلف^٣، لرواية أحمد بن حمزة^٤ ودرست^٥. وشرط أبو الصلاح في نقلها إذن الفقيه^٦.

وأجرة الكيل والوزن على المالك. وفي موضع من المبسوط: هي من سهم العاملين^٧. ويدعو الإمام أو الساعي أو نفقيه للمالك عند الأخذ استحباباً على الأقوى، ويحوز الصلاة. لقول النبي ﷺ «لَهُمْ صَلَّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^٨. أو يقول: «أَجْرَكَ اللَّهُ فَمَا أُعْطِيَ وَجَعَلَهُ طَهُوراً، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أُبْقِيتَ»

والصلاة عندما جائزة على كل مؤمن معترف للغة: لقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ»^٩. «أَوَلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ»^{١٠}. والقول بکراهتها على غير النبي ﷺ، أو بأن تركها أولى تحكّم محض

وستحبّ وشم الإبل والقر على أفخاذها، والغنم على آذانها، لكثرة الشعر على أفخاذها. وليكن يسمها أطفه من يسمّ البقر، وهو أطف من ميسم الإبل.

والعائذ فيه تميزها عند الاشتباه، ومعرفة مالکها بها؛ لنلا يستر بها، ويكتب في

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٥

٢. الوسيلة، ص ١٤٠

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٢٢، المسألة ٩

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٦، ح ١٢٢

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٤، باب الركاة ثبت من بلد إلى بلد... ح ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ٣٦، ح ١٦٢٢، تهذيب

الأحكام، ج ٤، ص ٤٦، ح ١٢٠ و ١٢٢

٦. الكافي لمي الفقهاء ص ١٧٣ وفيه «إذن الفقير»

٧. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٦

٨. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٤٤، ح ١٤٢٦، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٥٦-٧٥٧، ح ١٧٧/١٠٧٨، سنن

أبي داود، ج ٢، ص ١٠٦، ح ١٥٩٠

٩. الأحزاب (٣٣): ٤٣

١٠. البقرة (٢): ١٥٧

الميسم: «زكاة لله أو صدقة».

ولو ادعى المالك الإخراج أو عدم الحول أو تلف المال فبيل بغير يمين. ولو شهد عليه شاهدان بالحول، أو ببقاء المال، أو بنفي الإخراج وكان نفياً محصوراً شُمت الشهادة.

ولو كان ماله في غير بلده فصرفها في بلد المال أولى، ولو صرف بدلها في بلده جاز، ولو نقل الواجب إلى بلده فعلى ما مضى. ويستحب عزلها مع عدم المستحق ويستحب دفع زكاة الفطرة في بلد البدن وإن كان ماله في غيره.

ولو عزلها من مال حاضر أو غائب في موضع جواز العزل، ثم نقلها لمدم المستحق فلا ضمان، كما لا يضمن في زكاة المال.

الفصل الثاني في كيفية الدفع

وتجب منه النية، وهي القصد إلى الزكاة الواجبة أو الساقطة - مائتة أو بدنية - لوجوبها أو نديها؛ تقريباً إلى الله تعالى، مقارنةً للدفع أو واقعة بعده، أو احتساباً لما في الذمة. ولا يشترط تعيين نوع المال، فلو كان عنده خمس من الإبل وأربعون من العجم، فأخرج شاة عما في ذمته، برئت الذمة بها ونفي عليه شاة، وكذا لو أخرج همه شاة فلو تلف بعد ذلك من أحد النصابين أو منهما^١ بغير تفريط فالظاهر التوزيع، ويحتمل أنه يصرف الآن إلى ما يشاء، وهو فتوى التذكرة^٢.

ولو دفعها إلى الإمام أو نائبه نوى عند الدفع، ويوي القابض أيضاً عند الصرف، فلو نوى القابض خاصةً فالأصح الجوار وإن أخذها طوعاً؛ لأنه كالولي للمالك، وكذا الوكيل. وقال الشيخ^٣ والمحقق: لا تجزئ نيته عن نية المالك ولا بالعكس^٤.

١. في «م»: «أحد النصابين أو منها».

٢. تذكرة الفقهاء، ص ٣٣٧، المسألة ٢٤٢.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٣.

٤. المعتمد، ج ٢، ص ٥٦٠.

والوجه إجزاء الطرد لا العكس وفي المختلف كلاهما مجزئان^١.

ولو قال من له مال غائب تحب فيه الزكاة إن كان مالي باقياً فهذه زكاته، وإن كان تالفاً فناقلة صح. ولو قال هذه زكاة أو ناقلة لم يجزئ، سواء جعله في مال غائب أو حاضر؛ لعدم تعيين العرض بخلاف الترديد؛ لأنه أفرد كل قسم بنية، وفي المبسوط سوى بينهما في الإجزاء^٢.

ولو قال: إن كان الغائب باقياً فعنه، وإن كان تالفاً فعن الحاضر أجزاً؛ لأن مقتضى إطلاقه هذا.

ويحتمل المنع؛ لأن الإجزاء عن الحاضر مبني على تلف الغائب، وهو مشكوك فيه بخلاف نية النقل على تقدير تلف لغائب، للتسامح فيه.

ولو نوى عن الغائب لظن بقائه فظهر تلفه جاز جعلها عن مال آخر مع سقاء العين أو تلفها وعلم الفقير، ولو تلفت ولم يعلم لم يحزئ النقل؛ لعدم كونها مضمونة عليه وفي المبسوط مع كون النقل على الإطلاق، لفوات محل النية^٣.

ولو دفع زكاة مال غائب لا يتمكن منه لرجاء وصوله لم يجزئ؛ إذ لا وجوب عليه، ولو جوز موت مورثه فنوى نية جازمة على زكاته أو مترددة فظهر ملكه لم يجزئ أيضاً.

والأفضل المباشرة للدفع لا اسوكيل بحصول اليقين، أما الدفع إلى الإمام عليه السلام أو الفقيه فهو أفضل عندما، إذ لا يتطرق إليهما الحياة؛ لعصمة الإمام وعدالة الفقيه، ومعرفة بمصرفها وكيفية صرفها.

وولي الطفل والمجنون يتولى النية عنهما، ويتولى الإمام النية عن المرتد والممنوع من دفعها.

١ مختلف الشبهة، ج ٣، ص ١٣٠، المسألة ٩٩

٢، المبسوط، ج ١، ص ٢٣٢.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٣٢

الفصل الثالث في وقت الدفع

وهو واجب عند كمال الشرائط على الفور، فلا يجوز التأخير إلا لعذر، كعدم التمكن من المال، أو الخوف من الجائر، أو انتظار المستحق فيضمن مع الإمكان. وجوز الشيخان تأخيرها شهراً أو شهرين^١. وفي رواية معاوية بن عمار الصحيحة عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بتأخيرها من شهر رمضان إلى المحرم وبتعجيلها في شهر رمضان وإن كان الحول في المحرم»^٢ وروى حماد بن عثمان عنه عليه السلام جواز التأخير والتعجيل شهرين^٣. وروى أبو بصير جواز تعجيلها إذا مضت خمسة أشهر^٤. وحملت على انتظار المستحق والقرض، نعم به الترتيب للأفضل والأحوج والمعتاد للطلب منه بما لا يؤدي إلى الإهمال ويظهر من ابن أبي عقيل^٥ وسأله جوار تعجيلها زكاةً، وقدره ابن أبي عقيل بمصنوع ثلث لسنة فصاعداً^٦.

وأكثر الأصحاب على جعل ذلك قرصاً، واحتسابه من الركاء بشرط بقاء المال على الوجوب والمقترض على الاستحقاق، فهو استغنى بغيره ارتجع، وكذا به إذا كان سلبه منه لا يخرجه عن الغنى، كما لو تصدع الثمن عن القيمة يوم القبض ويحور ارتجاعه منه وإن بقي على الاستحقاق ودفعه إلى غيره، ودفع غيره إليه، ودفع غيره إلى غيره، ولا فرق بين موته وحياته.

ولو عجل من أربعين شاة صحَّ على القول بالتعجيل، ويُراعى بقاء المال كله، وعلى القول بالقرض يسقط الوجوب؛ لأنَّ النصاب تلم، وقال الشيخ: لا يسقط مع

١. المقنعة، ص ١٢٤٠ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٤، ج ١١٢ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ج ٩٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٤، ج ١١٤ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ج ٩٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٤، ج ١١٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ج ٩٧.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١١٣، المسألة ٨٤.

٦. المراسم، ص ١٢٨.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١١٦، المسألة ٨٥.

بقاء الشاة؛ بناءً على وجوب دفعها بعينها لو طلبها المالك والشيخ صرح بأنها باقية على ملك الدافع ما دامت عندها باقية، وقرع عليه أنها لو رادت زيادةً منفصلةً أو متصلةً كانت للمالك، ولو نقصت أحده المالك ولا أرض، مع قوله بأنها لو تلفت لزم قيمتها يوم القبض كالقرض^١.

وكل هذا مبني على أن القرض إنما يملك بالتصرف وربما عُلل وجوب الزكاة مع بقاء العين بأن هذه رخصة أثبتت إرفاقاً بالمساكين، فلا يشأ من عين الرخصة منعها.

فروع على التعجيل:

[الأول:] لو قال المالك: هذه زكائي المعجّلة، وإن سقط الوجوب ارتفعتها فله الرجوع قطعاً

الثاني، لو قال، هذه زكاة معجّلة، أو علم المستحق ذلك بقرينة ولم يذكر الرجوع فالأصح أنه كالأول.

الثالث: أن لا يعرّض للتعجيل ولا يعلم للمستحق به، ففي جواز ارتجاعها احتمال، ولا فرق بين كون الدافع مالكاً أو الإمام، وقطع في المبسوط بعدم جواز الارتجاع^٢، ولو ادّعى علم المستحق بالتعجيل فله إحلافه.

ويحتمل قبول قول المالك في قصد التعجيل بيمينه؛ لأنه أعرف، أمّا لو ادّعى التلّظ بالتعجيل افتقر إلى البيّنة؛ لإمكان إقامتها عليه.

أمّا الإمام عليه السلام فقوله مقبول؛ لمصحته، وفي الساعي وجهان؛ لأنه كالنائب عن الفقراء.

الرابع: أن يقول: هذه صدقتي الواجبة، وفيه وجهان: أقربهما حملة على المنجز فلا يرجع به؛ لأنّ الوحوب حقيقة في لماجز.

الخامس: لو كانت العين باقيةً وتغيّرت الشرائط استردّها المالك، وفي جواز منع

١ راجع المبسوط، ج ١، ص ٢٣١

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٣٠

القابض من العين إلى بدلها مثلاً، أو قيمة وجهها، مبيّتان على أن التغير هل يكشف عن عدم الملك - كما أن بقاء الشرائط كاشف عن الملك - أو أن التغير يجعل العين كالقرض. فعلى الأول تتعين العين، وعلى الثاني يبنى على أن القرض يملك بالقبض أو بالتصرف. فعلى الثاني تتعين العين، وهو قول الشيخ ^١، وعلى الأول لا تتعين.

السادس لو تلفت العين فهي مضمونة، فإن قلنا بالأول فالقيمة يوم التلف، وإن قلنا بالثاني فالقيمة يوم القبض، وعلى توقف الملك على التصرف يوم التصرف. ولو عابت ينزل أرشها مرة أرش المبيع تتعب قبل قبض المشتري. فإن أثبتناه هناك ينبغي الثبوت هنا، وهو الأقوى فيهما تنزيلاً للجزء منزلة الكل.

السابع: لو كان القابض قد باع العين أو وهبها أو وقفها وقلنا بصيرورته قرصاً فلا سبيل إلى إبطاله، ويكون كالتلف. وإن قلنا بالكشف ينبغي بطلان التصرفات، لأننا يئنا بعدم الشرائط عدم الملك، نعم لو أجاز له لمالك بعد

الثامن. لو عجل عن نصاب يئنه فقلنا له أحسابه عن نصاب آخر من جنسه، أو غير جنسه

التاسع: قال في المبسوط:

لو تسلف الساعي الزكاة بعير مسألة أربابها ولا دافعها. وحال الحول على الشرائط وقعت موقعها، وإن تعيّرت جوار ارتجاعها، وإن تلفت في يد الساعي ضمنها سواء فوط أم لا. وإن كان بسؤال أربابها فضمنان عليهم، وإن كان بسؤال الدافع فهي من ضمانه، وإن سألناه فالضمان عليهما دون الساعي ^٢

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٠

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٨.

القسم الثاني في زكاة الفطرة

وفصولها ثلاثة:

[الفصل] الأول: فيمن يجب عليه

وهو البالغ العاقل الحر المالك لمؤونة السنة له ولعصباله. فلا يجب على الصبي والمجنون والمعمى عليه، ولا على العبد، بل يجب على من يعولهم إذا كان من أهلها ولو كان غير المكلف غنياً يُعال من ماله فلا زكاة على أحد، وقال الشيخ في الخلاف: نفقه وفطرته على الأب^١، وكذا ولده^٢ المولد.

ولا فرق بين القن وغيره. والمكاتب المطلق إذا تحرر بعضه وجبت عليه بحسابه وفي حرثية الرق والمكاتب المشروط خلاف، فاستعتبها ابن البراء إذا لم يعله المولى، ولو عاله وجبت عليه^٣. وفي الخلاف لا تجب على الحرء الحر^٤، وقواه في المبسوط، وقوى فيه أيضاً عدم وجوبها على السيد في الجزء الآخر^٥. وفي موضع آخر من الخلاف^٦ أشار إلى ما قلناه.

ولا يجب على من يقصر ماله عن مؤونة السنة المستقبلية، وقيل: من يحل له زكاة المال^٧، وهو حسن إذا قيد بسبب الفقر، فإن الغارم تحل له زكاة المال مع

١ الخلاف، ج ٢، ص ١٢٤، المسألة ١٦٤.

٢ المهذب، ج ١، ص ١٧٤.

٣ الخلاف، ج ٢، ص ١٣١، المسألة ١٦٠.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٩.

٥ الخلاف، ج ٢، ص ١٤٢، المسألة ١٧٧.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢١٠.

٧ قاله الصدوق في المنع، ص ٢١٣.

وجوب الفطرة عليه إذا ملك المؤونة.

واكتفى ابن الجنيد بأن يفضل عن مؤوته ومؤونة عياله صاع^١، وهو نادر. والأخبار الصحيحة المتضمنة لثبوتها على فقير^٢ محمول^٣ على النذب؛ توفيقاً بين الأخبار.

واعتبر جماعة ملك النصاب أو قيمته في الوجوب^٤، ولم تقف لهم على شاهد. ودعوى ابن إدريس الإجماع عليه^٥ لم يثبت.

ولو كان له كسب يقوم به فهو عني، فيجب عليه إن فضل معه ما يخرجده. ولا يمنع الكفر وجوبها غير أنها لا تصح من الكافر. فلو أسلم قبل الهلال وحيت، ولو أسلم بعده، أو تحرر العبد أو استغنى الفقير أو ولد له ولد أو تزوج أو ملك رقياً استُجبت ما لم يصل العيد. ولا يجب قضاء ما سلف زمن كفره من زكاة بدنية ولا مالية. وإذا كملت الشرائط أخرجها عن نفسه وعياله، من ولد وإن نزل، وزوجة وأب وإن علا، وضيف وخدام وعبد وأمة كقار^٦ كانوا أو مسلمين ولو عا لهم غيره وكان أهلاً سقطت عنه وإلا وجبت وفطرة زوجة العبد على المولى. ويعتبر في الزوجة التمكين، ولو كانت صغيرة أو ماهرة فلا فطرة وقال ابن إدريس: يكفي في الوجوب لزوجة، فيجب على الزوج وإن لم يغلها ولو كانت مؤجلة النكاح أو ناشزاً^٧.

ولو جهل خبر الرقيق الغائب فلا فطرة عند الشيخ^٨ والفاضل^٩، وأوجبها

١ حكاها عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٢٧، المسألة ١٠٦.

٢ راجع الكافي، ج ٤، ص ١٧٢، باب الفطرة، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٤ و ٧٥، ج ٢٠٨ و ٢١٠، الاستبصار، ج ٢، ص ٤١ و ٤٢، ج ١٣٢ و ١٣٤.

٣ راجع تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٢٧٠ - ٢٧١، المسألة ٢٧٨ و ٢٧٩.

٤ راجع السرائر، ج ١، ص ٤٦٥؛ وما نسب إليه العلامة في مسكن المطلب، ج ٨، ص ٤٢٨.

٥ السرائر، ج ١، ص ٤٦٦.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٩.

٧ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٤٥، المسألة ١١١.

ابن إدريس^١، وما أخذ القولين الشك في سبب، ولا تصحاب.

ويجب على الزوج فطرة حادم المرأة الواجب إحداها، سواء كان ملكها أو مستأجراً أو مستعاراً عند الشيخ في المبسوط^٢، وأكره ابن إدريس^٣، وقال الفاضلان: يجب على غير المسأخر، أما المستأجر فطرته على نفسه، سواء شرطت له النفقة أم لا؛ لأن النفقة أجرة^٤ وفي التحرير: لو أنفق عليه مستأجراً وجبت الفطرة^٥. وحادم القريب مع الزمانة كحادم الزوج.

ولو غصب العبد وعاله الغاصب وجبت عليه فطرته وسقطت عن المولى، ولو لم يعله أو كان غير أهل للوحووب وجبت على المالك عند ابن إدريس^٦، خلافاً للشيخ في المبسوط^٧، ولعله بناء على أن تمكن من التصرف فيه شرط، كما قال في الغائب، ولم يوجبها على الغاصب أيضاً.

ولو مات المدبون قبل الهلال وكان من أهل لوحووب وله عبد فبيع في الدين، ففي وجوب إخراج فطرته على الوارث وحها، مبيّان على انتقال الشركة إلى الوارث، أو كونها على حكم مال الميت وقطع الشيخ^٨ والمحقق^٩ بعدم وجوبها، وقطع الفاضل بالوجوب^{١٠}.

ولو مات الموصي بعد قبل الهلال فقيل الموصى له بعده ففي الوجوب على الورثة أو على الموصى له وحها، مبيّان على أن القبول هل هو نافل أو كاشف؟

١ السرائر، ج ١، ص ٤٦٧.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٣٩.

٣ السرائر، ج ١، ص ٤٦٦.

٤ المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ١٦١؛ والعلامة في معتمد الشيعة، ج ٣، ص ١٤٧، المسألة ١١٣.

٥ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٢١-٤٢٢، الرقم ١٤٤٨.

٦ السرائر، ج ١، ص ٤٦٧.

٧ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠.

٨ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠.

٩ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٧٢.

١٠ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٤٩، المسألة ١١٨.

فعلى الأول الزكاة على الوارث، وعلى الثاني على الموصى له. وقال الشيخ:
لا زكاة على أحد؛ لأن ملك الوارث يمتد الوصية، وملك الموصى له يمنعه تأخير
القبول، فكان على حكم مال الميت^١

ولو وهب له عبداً فمات بعد القبول وقبض الوارث قبل الهلال ففي وجوب
فطرته على الوارث وجهان، مبتنان على بطلان الهبة بموته قبل القبض أو عدمه،
وهو مبني على أن القبض هل يشترط في انعقادها أو لا؟ ومختار الشيخ في
أحد قوليه الوجوب^٢. وكذا لو قبض الوارث بعد الهلال، أو تأخر قبض الموهوب له
عن الهلال.

ولو اشترى عبداً فأهله سؤال في زمن خياره الأصلي ففي وجوب الفطرة على
البائع أو المشتري وجهان، مبتنان على أن، مبيع يملك بما ذا. واختار في الخلاف
الوجوب على البائع؛ لأنه ملكه^٣. ولهذا لو تلف كان من ماله.
قال:

وكذا لو كان العيار للبائع أو لهما، ولو زاد خيار المشتري على الثلاثة ففطرته
على المشتري عنده^٤.

ولا يشترط في وجوب الفطرة والنفقة على الولد الزمانة، وكذا الوالد.
ولو صار المملوك معزوباً أو مفقداً عتق، ولا نفقة له ولا فطرة على المولى.
ولو أسلم عبد الكافر لم يكلف إخراج فطرته.
ولو أخرجت الروجة عن نفسها بإذن لزوج صح، وإلا فلا على الأصح.
ولو كان العبد بين شريكين فصاعداً تعاوضوا في الفطرة، وقال الصدوق: لا فطرة
عليهم^٥، ولو اشترك العبيد بين اثنين فكذلك على الأصح. ولو اختلف أقوات الموالي

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٤٠

٣. الخلاف، ج ٢، ص ١٤٢، المسألة ١٧٧.

٤. الهداية، ص ٢٠٥.

جاء اختلافهم في المخرج، ولو اتفق اتفقوا، وقال في الخلاف: يجرى المختلف مطلقاً^١، وهو قوي.

ولو تهايا الموليان فاتفق الوقت في نوبة أحدهما لم يختص بالفطرة، وكذا لو هابا المبعوض مولاه. ولو ضاقت التركة عن فطرة الرقيق والدين قسّمت بالحصص. ولو كان زوج الحرّ أو الأمة معسر^٢ أو مملوكاً فلا فطرة على أحد عند الشيخ في الخلاف^٣ والميسوط^٤. وقال ابن دريس يجب على الزوجة والمولى^٥ وفي المختلف:

إن بلغ الإعسار إلى حدّ تسقط معه نفقة الروحة، بأن لا يفصل منه شيء البتّة وجبت عليهما، وإن أعتق عليهما مع إعساره فلا فطرة؛ لأنها تابعة للإتفاق^٦ ويصحّ بأنّ النفقة لا تسقط فطرة العنّي إلا إذا تحمّلها المنق، ثم رُجع إلى بناء المسألة على وجوبها على الروح بالأصالة ثم عليها بالأصالة ويستحمّلها الزوج، فعلى الأول لا فطرة على أحد، وعلى الثاني يجب على الروح والمولى، وظاهر الأصحاب وجوبها أصالة على الزوج.

وتجب فطرة الرجعيّة لا البائنة إلا مع حمل فيجب، سواء قلنا: النفقة للحمل أو للحامل. وبهاها الفاضل على المذهبين، فأسقطها إن قلنا بأنّها للحمل؛ إذ لا فطرة له^٧. قلنا: الإتفاق في الحقيقة على الحامل وإن كان لأجل الحمل.

والضيافة الموجبة للفطرة مختلف في قدرها، فالمرتضى^٨ والشيخ^٩ طول شهر

١. الخلاف، ج ٢، ص ١٤١، المسألة ١٧٥.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ١٤٧، المسألة ١٨٥.

٣. الميسوط، ج ١، ص ٢٤١.

٤. المراتر، ج ١، ص ٤٦٨.

٥. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٥٢، المسألة ١٢١.

٦. تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٢٦، الرقم ١٤٤٣.

٧. الانتصار، ص ٢٢٨، المسألة ١١٧.

٨. الخلاف، ج ٢، ص ١٣٣، المسألة ١٦٢.

رمضان، واكتفى المفيد بالنصف الأخير منه^١، واجتزأ ابن إدريس بليلتين في آخره^٢، والفاضل بآخر ليلة منه^٣. وموثقة عمر بن يزيد مطلقه^٤، فيمكن الاكتفاء بمسمى الضيافة في جزء من الشهر، بحيث يدخل شؤل وهو عنده كما قاله في المعبر^٥، إلا أن مخالفة قدماء الأصحاب مشكل.

وكل من وجبت فطرته على غيره سقطت عنه، وطاهر ابن إدريس وجوبها على الضيف والمضيف^٦، ولو كان المضيف معسراً فهي واجبة على الضيف. ولو تبرع المعسر بإخراجها عن الضيف مستحباً لم يُخزى. وفي المختلف احتمال الإجزاء؛ لأن هذه زكاة الضيف وقد ندب الشرع إليها^٧.

ولمائع أن يمنع النذب في هذا، وإنما المنصوص استحباب إخراجها للفقير عن عياله ونفسه، والمفهوم من عياله الفقير سلباً، لكن النذب قاصر عن الوحوب في المصلحة الراجحة، فلا ساو به في الإجزاء.

ولو أدار الفقير صاعاً بسنة الإخراج على عياله^٨ ثم تصدق به الأخير منهم على أجنبي تأدى الاستحباب، فلو تصدق به الأجنبي الفقير على المتصدق فطرة أو غيرها كره تملكه، كما قلناه في زكاة المال، وهل يكون الكراهية مختصة بالأخير منهم؛ لأنه المباشر للصدقة عن نفسه، أو هي عامة للجميع؟ الأقرب الثاني؛ لصدق إعادة ما أخرجه من الصدقة إلى ملكه، ولأن إخراجها إلى الأجنبي مشعر بذلك، وإلا لأعادها الأخير إلى الأول منهم صدقة.

١. المفنعة، ص ٢٦٥.

٢. السرائر، ج ١، ص ٤٦٦.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٥٤، المسألة ١٢٣.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٧٣، باب الفطرة، ح ١٦، الفقيه، ج ٢، ص ١٧٨، ح ٢٠٦٩، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٩٦.

٥. المعبر، ج ٢، ص ٦٠٤.

٦. السرائر، ج ١، ص ٤٦٨.

٧. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٥٥، المسألة ١٢٤.

وتجب الفطرة على البادية كالحاصرة وقول عطاء وعمر بن عبد العزيز وربيعه بسقوطها عنهم مردود^١.

ولا تجب الفطرة على العبد، وقول داود بوجوبها عليه وبوجوب إطلاقه للتكسب^٢ ضعيف.

ولو ملك العبد عبداً فالفطرة على المولى عهما وإن قلنا يملك العبد. ويحتمل على هذا سقوط الفطرة عهما، أمّا عن العبد فلما نزع العبوديّة، وأمّا عن المولى فليسب الملكية

الفصل الثاني في وقتها

وتجب بهلال شوال على الأظهر، وتمتدّ إلى زوال الشمس يوم العيد. وقال المعيد^٣ والمرتضى^٤ وابن الجنيّد^٥ والعسّيون^٦ تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر. وكثير من الأصحاب ناط خروج وقتها بصلاة العيد ولا يركب أن الأفضل إخراجها قبل الصلاة ويظهر من أبي بابويه أن تقيّد الشرائط بما من طلوع الفجر إلى الروال مقتضية للوجوب، كما لو أسلم الكافر أو تحدّد بولد^٧ وحوّراً إخراجها في جميع شهر رمضان، وحملًا آخر يوم منه أفصر وقتها^٨ والشيخ أيضاً حوّز إخراجها في الشهر^٩.

١. حكاه عنهم في المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١١١٢ والشرح الكبير المطبوع مع المصنف ج ٢ ص ٦٤٧ والمعلّى ج ٦ ص ١٣١

٢. حكاه عنه في المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٢٠

٣. المقنعة ص ٢٤٩

٤. جمل العلم والعمل ص ١٢٩

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشجرة ج ٢ ص ١٦٧، المسألة ١٣٣.

٦. هم أبو الصلاح الحلبي وابن زهرة وابن البرّاج. راجع بكافي في الفقه ص ١٦٩ وغنية الترويع ج ١ ص ١٢٧ والمذهب ج ٢ ص ١٧٦

٧. المقنعة ص ٢١٢

٨. الهداية ص ٢٠٥ وحكاه عنه والده في نقيده ج ٢ ص ١٨٢ دليل الحديث ٢٠٨٣

٩. المبسوط ج ١ ص ٢٤٢

والأكثر على تقديمها فيه قرضاً ثم يحتسب. وفي الصحيح من الأخبار عن الباقر والصادق عليهما السلام: «هو في سعة أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان إلى آخره»^١. وعليه اعتمد في المختلف^٢، وهو محمول على القرص توفيقاً بينه وبين الأخبار النافية^٣.

ولا يجوز تأخيرها عن الروال إلا بعذر، فيأثم بدونه ويحب قضاؤها، عزّلها أولاً. وقال ابن بابويه^٤ والمفيد تسقط ويأثم إن تعمد^٥.

وقال ابن إدريس: تجب بنية الأداء كالمالية، لو حود سبب الوحوب فيهما^٦. ويشكل بعدم التحديد في المالية بخلاف لفظة، وتجدد الشرائط مبني على الوقت، ويستحب فيما بين الوقت إلى الزوال

ولو عُدِمَ المستحق - وهو من تقدم في زكاة المال - وجب نية القضاء واستحب العمل. ولو أدركته الوفاة وجب عزّلها والإيصاء بها، ولا تسقط بموته، بل يخرج من صلب المال ويحاصّ الدين ولا يجوز تأخيرها مع وجود المستحق فيضمن ويأثم، وكذا نقلها، وكترهه ابن إدريس^٧، والأفضل إخراجها في بلده وإن كان ماله في غيره ولا يعطى الفقير أقل من صاع رجواً في ظاهر كلام معظم الأصحاب، وصرّح كثير منهم بالمنع من السفص عن صاع كإني بابويه^٨ والمرضى^٩. وقال الشيخ: يستحب^{١٠}، ونسبه في المختلف إلى الشاذوذ^{١١}. ولو ضاقت عنهم

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٦، ح ١٢١٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٤٧.

٢. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٧٢-١٧٣، المسألة ١٣٦.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٥، باب ٢٢ من الزكاة: الاستبصار، ج ٢، ص ٤٤، باب ٢٢.

٤. المقنع، ص ٢١٢؛ الهداية، ص ٢٠٤؛ وحكاة عن والده في الفقيه، ج ٢، ص ١٨٢، دليل الحديث ٢٠٨٣.

٥. المقنع، ص ٢٤٩.

٦ و٧. السرائر، ج ١، ص ٤٧٠.

٨. المقنع، ص ٢١٠؛ والهداية، ص ٢٠٤؛ وحكاة عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٠، المسألة ١٣٩.

٩. جمل العلم والعمل، ص ١٣٠.

١٠. المبسوط، ج ١، ص ٢٤١.

١١. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٠، المسألة ١٣٩.

وَزَعَتْ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى غَنَاؤُهُ دَفْعَةً.

ويجوز للمالك صرفها بنفسه، ودفعها إلى الإمام أو الفقيه أفضل، ولو تلمعت في يد أحدهما بغير تفريط فلا ضمان عليهما ولا على المخرج كركاة المال. ويستحب احتصاص القرابة والجيران، وتعزّي الأعلم والأورع. وتجب النية - في إخراجها وعزلها - المشتملة على الوجوب والقرينة والتعيين والأداء أو القضاء.

الفصل الثالث في المخرج

وهو صاع ممّا يُقْتَنَات غالباً، وقصره جماعة على العلات الأربع والأرز والأقسط واللبن^١، لرواية إبراهيم الهمداني في مكتبة الهادي^٢، وهو على الأفضل. فيجوز الإخراج من الذرة والدُّخْن والسُّنْت ولو قننا بعاير الحطة، والأفضل التمر ثم الزبيب ثم غالب قوت البلد.

وقال سَلَار-الأفضل الأربع قيمة^٣، وفي الخلاف: المستحب غالب قوت العام لا قوت نفسه^٤، وقال ابن البراج بتخصيص أهل الحرمين واليمامة والبحرين والعراقين وفارس والأهوار وكرمان وأطراف الشام بالتمر، وتخصيص أهل الموصل والحزيرة وخراسان والحبال بالحطة والشعير، وتخصيص أوساط الشام ومرو وخراسان والريّ بالزبيب، وتخصيص أهل طبرستان بالأرز، وأهل مصر بالبز، والأعراب بالأقسط ثم اللبن^٥، لعديث الهمداني، وهو معمول على الأغلب أو الأفضل.

والصاع تسعة أرطال بالعراقي، ورنه ألف درهم ومائة وسبعون درهماً من جميع الأجناس على الظاهر من كلام الأكثر. وقال الشيخ: يجزئ من الأقسط واللبن

١ منهم السيد المرتضى في جعل العلم والعمل، ص ١٢٩، والشيخ المعيد في المقمة، ص ٢٥٠، والشيخ الطوسي في النهاية، ص ١٩٠.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٩، ج ٢٢٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٤.

٣ المراسم، ص ١٣٥.

٤ الخلاف، ج ٢، ص ١٥٠، المسألة ١٨٩.

٥. المذهب، ج ٢، ص ١٧٤.

سنة أرطال^١، وتبعه ابن حمزة^٢ وابن إدريس في اللين^٣. وفي رواية مرسله: أربعة أرطال من اللين^٤. وفتره الشيخ بالمديني لرواية أخرى^٥. وأكثر الروايات على عدم الفرق^٦.

ويجوز العدول إلى القيمة اختياراً بسعر الوقت، وقال المفيد سئل الصادق عليه السلام عن القيمة فقال «درهم في الغلاء والرخص»^٧ وروي أن أقل القيمة هي الرخص ثلثا درهم^٨. وروي الشيخ عن إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام درهماً^٩، ثم قال الشيخ: هذه رخصة لو عمل بها لم يأنم^{١٠}، ورله بعض على سعر ذلك الزمان^{١١}.

والدقيق والسويق قيمة عند الشيخ، والحز بطريق أولى^{١٢}. وقال ابن إدريس: الخبز أصل^{١٣}، فيلزمه أصالة الدقيق، والسويق بطريق أولى. وفي الخبر عن الباقر والصادق عليهما السلام: ذكر الدقيق والسويق والذرة وسلت^{١٤}.

ولو كان نصف صاع دقيق بإزاء صاع شعير أو حطة فظاهر الشيخ إجراؤه، بل ظاهره أنه يجزئ نصف صاع حطة لثمن صاع شعير وغيره بالقيمة^{١٥}، ونصره في

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٤١

٢ الوسيلة، ص ١٤١

٣ السرائر، ج ١، ص ٤٦٩

٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨٤، ج ٢٤٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٥٠، ج ١٦٥

٥ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨٤، ج ٢٤٤، الاستبصار، ج ٢، ص ٤٩، ج ١٦٤

٦ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨٠، باب ٢٥ من الزكاة: الاستبصار، ج ٢، ص ٤٩، باب ٢٥

٧ المقنعة، ص ٢٥١

٨ ذكرها الحر العاملي في وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٤٢، ج ٢٤ نقلاً عن المقنعة، ص ٢٥١

٩ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٧٩، ج ٢٢٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٥٠، ج ١٦٨

١٠ الاستبصار، ج ٢، ص ٥٠، ذيل الحديث ١٦٨

١١ كالمعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٣٨٧، المسألة ٢٩٢

١٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٢

١٣ السرائر، ج ١، ص ٤٦٩

١٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨٢، ج ٢٣٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٤٣، ج ١٣٩

١٥ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٢

المختلف^١. والأقرب أن الأصول لا تكون قيمة، نعم لو باعه على المستحق بثمن المثل ثم احتسب الثمن قيمة عن جنس أجزاً.

ومنع الشيع من إخراج صاع من جنس؛ لمخالفة الخبر^٢. وجوز الراندي والمحقق على سبيل القيمة^٣. وفي المختلف: يجوز أصلاً كما لو اتفق الشركاء في العبد^٤. والأقرب أن الاعتبار بالكيل، فلو نقص المكيل عن الوزن لحقة الجوهر احتمل الإجزاء، ولو زاد المكيل عن الوزن ففي وجوب الزائد نظر.

ويجوز الإخراج من غير العالب على قوته وإن كان مرجوحاً، لكن الغالب أفضل ولو اشتعل البر على تراب يسير جرت العادة به أو رُوان فالظاهر الإحراء وإن كانت التصفية أفضل، ولو خرج إلى حد الكثرة أو كان في المخرج عيب لم يجزئ.

وروي جماعة عن الصادق عليه السلام: «إجزل كصيف صاع من بر»^٥؛ ولعله تقية؛ لما روي أن معاوية قال: إني لأرى يُدعى من سمره الشام تعدل صاعاً من تمر، فأخذ الناس بذلك^٦، وحمله الفاضل على القيمة عن غيره^٧.

١. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٦٦ المسألة ١٣٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٤١.

٣. الراندي في فقه القرآن، ج ١، ص ٢٥٣ والمحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٦٠٨.

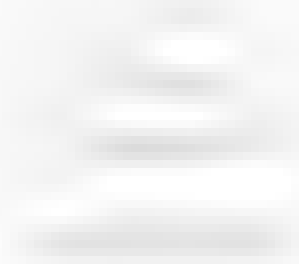
٤. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٦٧، المسألة ١٣٢.

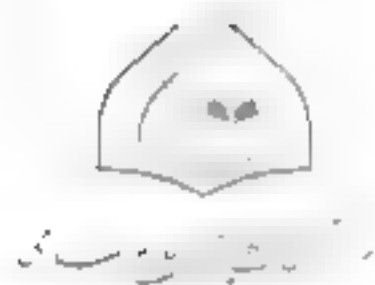
٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٨١، ج ٢٢٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٤٧، ج ١٥٤.

٦. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧٨، ج ١٨/٩٨٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٢، ج ١٦١٦.

٧. تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٣٩٠، المسألة ٢٩٥.

كتاب الخمس





كتاب الخمس

وهو الحق الواجب في الغنيمة للإمام الأعظم وقبيله، ودلّ على وجوبه في
الجملة الكتاب والسنة والإجماع.
وبيّاه في فصلين؛

{الفصل} الأول في محله

وهو بشهادة الاستقراء سبعة داخله في اسم الغنيمة

أحدها: غنائم دار الحرب من الحيوان الأناسي وغيره، والمنقول وغيره، ما
لم يكن غصباً من مسلم أو مسالم فهو للمغضوب منه. ولا يعتبر في الغنيمة مقدار
على الأصح، وقال المفيد في العروة: يعتبر فيها بلوغ عشرين ديناراً^١.
واختلف ابن الجنيّد والشيخ في النفل: وهو ما يجعله الإمام ﷺ لبعض الغانمين،
كنفل البدأة والرجعة، فأوجب فيه الخمس ابن الجنيّد^٢، ونفاه الشيخ^٣. وكذا الخلاف
في السلب، فنفي الشيخ الخمس فيه على الإطلاق^٤، وبه قال ابن الجنيّد في كتاب

١ حكاة عن العروة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٩١، المسألة ١٤٨.

٢ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٩، المسألة ١٤٦.

٣ و٤ المبسوط، ج ٢، ص ٦٦.

الأنفال، وقال في كتاب الخمس: يجب فيه الخمس إذا كان المُنْفِل له غير إمام عدل ولا صاحبه^١، يعني نائب الإمام وقال بعض الأصحاب: يقدّم الخمس على المؤمن كلّها^٢، فعلى هذا يخمس النّفْل والسّبب والجمائل وغيرها
وقال أبو الصلاح: يخرج الإمام عليه السلام صعاياه ومؤنه ويخمس الباقي^٣.
ولا يشترط في وجوب الخمس في القنينة قبض العسكر، بل يجب فيما لم يحوه من الأرضين والأموال البعيدة.

وثانيها: المعادن، واشتقاقها من «عَدَن» إذا أقام، لإقامتها في الأرض، سواء كانت مطبوعة، كالقدين والحديد والصفير والرصاص، أم غير مطبوعة، كالياقوت والعقيق والبلخش والفيروزج، أم مائنة كالقارّ والنفط والكبريت والملح. وألحق به حجارة الرحي، وكلّ أرض فيها خصوصيّة عظم الانتفاع بها، كالنورة والنفرة^٤.
وبشترط فيها بلوغ عشرين ديناراً أو قيمتها بعد المؤونة، والظاهر الاكتفاء بمائتي درهم نصّاً، كما هو ظاهر الأصحاب، وإن كانت صحيفة البيزطي عن الرضا عليه السلام لم تتضمنها^٥ وأكثر الأصحاب ظاهرهم الوجوب في مستأ، ومنهم من صرح به كالشيخ في الخلاف^٦، وأبو إدرس^٧ وقال أبو الصلاح: نصابه دينار^٨، وهو مروي عن أبي الحسن عليه السلام^٩ ولا فرق بين كون المعدن مكلّفاً أو لا، حرّاً أو عبداً.

١. لم تذكر علي من حكاة عنه غير الشهيد

٢. راجع معتدب الشهادة، ج ٤، ص ١٧، المسألة ٣٠

٣. الكافي في الفقه، ص ٢٥٨

٤. النفرة الطين الأحمر. المصباح المنير، ج ٢، ص ٥٧٦، «سر».

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٢٩١

٦. الخلاف، ج ٢، ص ١١٩، المسألة ١٢٤

٧. السرائر، ج ١، ص ٤٨٦

٨. الكافي في الفقه، ص ١٧٠

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩ - ٤٠، ح ١٦٤٦، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٣٥٦.

فروع:

[الأول:] لو استأجر على إخراج المعدن فالخارج للمستأجر، ولو نوى الأجير التملك لنفسه لم يملك.

الثاني: يُنْتَع الذمّي من العسل في المعدن لنفسه وإن خالف، وقال في الخلاف: يَمْلِك ويضمّس^١.

الثالث: لو وَجَد معدناً في أرض مملوكة فهو لصاحبها ولا شيء للمخرج، ولا تعدّ هذه مؤونة بالنسبة إلى المالك.

الرابع: لو أخرج خمس تراب المعدن ففي إجزائه عدي نظر، من اختلافه في الجواهر، ولو اتحد منه دراهم أو دنانير أو حُدَيَا فالظاهر أَنَّ الخمس في السبائك لا غير.

الخامس: لا يشترط في المعدن [الإخراج دكماً] بل يضمّ بعضه إلى بعض، وشرط الفاضل أن لا يتحلّل بين المراتب ^٢ ^١ فلو أهمله مَفْرَضاً ثمّ أخرج لم يضمّ. و في اشتراط اتّحاد المعدن في النوع نظر، فإن قلنا به لم يضمّ الذهب إلى الحديد و المغرة، وإلّا ضمّ، وهو قوله^٣.

السادس: لو اشترك جماعة في استخراجها، اشترط بلوغ نصيب كلّ واحد النصاب، وظاهر الرواية^٣ قد يُفْهَم منه عدم لاشتراط. ويعني بالشركة الاجتماع على الحفر والحيّازة. فلو اشترك قوم فصدر من بعضهم الحفر، وعن آخرين النقل، ومن قوم السبك، احتمل كونه للحائز، وعليه أجره الباقل والسابك، واحتمل كونه بينهم أثلاثاً، ويرجع كلّ واحد منهم على الآخرين بثلث أجره عمله، بناءً على أن نيّة الحائز تؤثر في ملك غيره.

١ الخلاف، ج ٢، ص ١٢-١٢٩، المسألة ١٤٤

٢ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٣٤-٤٣٥، الرقم ٣ ١٥.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٣٨-١٣٩، ح ٣٩١

وثالثها: الكنوز، ويسمى الكنز الركن، وهو المال المدفون في الأرض، مشتق من الركن، وهو الصوت الحفي، وله شرطان:

[الشرط الأول] أن يبلغ عشرين ديناراً، ويمكن إقامة نصاب الفضة مقامها.

الشرط الثاني أن يكون في دار الحرب، سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا. وهي دار الإسلام إذا خلا من أثره، ونعني بأثر الإسلام اسم النبي ﷺ أو أحد ولاية الإسلام.

ولو وجد في كنز دار الإسلام أثره فلا قرب أنه لقطة، ولو كان في ملك الغير عرّفه، فإن عرّفه فله، وإلا فلولواجد ويخمسّه. ولو وجد فيما انتاعه عرّف كل من حرت عليه يده. ولو وحده في مؤرث وجب تعريف كل وارث، فإن نفوه عرّف من سبقهم من الملاك

فروع:

[الأول] لا فرق بين كون واجده حرّاً أو عبداً، مكلفاً أو غيره، مسلماً أو كافراً، ويتناول الإخراج الولي.

الثاني لا فرق بين أنواع الكنوز ممّا يعدّ مالاً، وفي ضمّ بعض الأنواع إلى بعض نظر، ولا يعتبر فيه الإظهار، بل يجب الخمس وإن كتبه الواحد.

الثالث، اعتبار النصاب بعد المؤونة، ويظهر أنه يجب في الزائد عن النصاب من غير اعتبار ما يعتبر في الركاة، ويسوح من الرواية^١ اعتباره، ولا يشترط إخراجه دفعةً.

الرابع لو استأجر على حفره فهو للمستأجر، وإن استأجر على حفر بئر مثلاً فهو للأجير إن كانت الأرض مباحةً

الخامس: لو اختلف مالك الدار ومستأجرها، أو مستعيرها أو معترها في ملكية

الكنز، عُمل بقرينة الحال مع اليمين إمّا للمالك فمكظهور التقدّم على زمان الإجارة، وإمّا للمستأجر فمكظهور التأخر. ومع عدم قرينة علل الشيخ قولان: ففي المبسوط يحلف المالك؛ لسبق يده، ولأنّ داره كيده^١، وهو اختيار المحقّق في المعتبر^٢. وفي الخلاف للمستأجر؛ لثبوت يده حقيقةً، ويذكر للمالك حكماً، ولاستبعاد إجارة دار فيها كنز^٣، وهو اختيار الفاضل في المختلف^٤، وهو قريب.

أمّا لو اختلفا في القدر حلف من نُسِبَ إلى الخيانة. ولو نفياء عن أنفسهما تَبَعَ المالك من قبل.

ورابعها: الفوص، وهو كلّ ما يخرج من البحر من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضّة، التي ليس عليها سكّة الإسلام. فهو كان عليها سكّة الإسلام ففي اعتبارها عندي نظر. ورواية السكوني تسند كونها غير معتبرة^٥، لأنّه حكم بكون مال السفينة المنكسرة الخارج بالفوص المخرج.

ويعبر بلوغه ديناراً أو قيمته، ولا يبحث في الدفعة والدفعات كما سلف، والأقرب ضمّ الجميع وإن أعرض أو تباعد الزمان.

فروع:

[الأوّل] اعتبار الدينار في الفوص بعد مؤن، ولو أخذ منه شيء من غير عوص فالظاهر أنّه بحكمه ولو كان ممّا ألقاه الماء على الساحل. أمّا العنبر فالنصّ عن أبي الحسن عليه السلام: «أنّ فيه الخمس»^٦.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٢٧

٢ المعتبر، ج ٢، ص ٦٢١

٣ الخلاف، ج ٢، ص ١٢٣-١٢٤، المسألة ١٥١

٤ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٩٤، المسألة ١٥٢

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٤٢ باب ضمان الصاع، ح ٥، تنقيح ج ٣، ص ٢٥٤-٢٥٥، ح ٢٩٢٤

٦ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٣٦٦ الاستيصار، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٨٥

ولكن هل هو من المعادن أو من الفوص؟ فصل بعض الأصحاب فقال: إن أخرج من قعر البحر فهو من الفوص، وإن جُني من وجه الماء أو من الساحل فهو معدن^١. وهل هو نابت في الماء، أو من عين في البحر؟ قال الشيخ بالأول^٢، وقال أهل الطب: هو جماجم يخرج من عين في بحر أكبرها وزنة ألف مثقال.

الثاني: الحيوان المصيد من لبحر من باب لأرياح وقال الشيخ: لا خمس فيه^٣. والظاهر أنه أراد نهي كونه من العوص، وكان بعض من عاصرنا يجعله من قبيل العوص.

الثالث لو اشترك جماعة في الفوص فالأقرب اشتراط بلوع نصيب كل واحد منهم نصيباً، ونظم أنواع المخرج بعضه إلى بعض في التقويم، ولا يتعين الإخراج من العين بل تجزئ القيمة.

وخامسها: أرض الدمي المنقلة إليه من مسلم بالشراء أو غيره وإن كانت رواية أبي عبيدة عن الباقر عليه السلام بلفظ «اشترى»^٤، ولم يذكرها ابن أبي عقيل، وابن الحنيد، والمفيد، وسلار، وأبو الصلاح.

فروع:

[الأول:] لا فرق على القول بالوجوب بين ما خُمس من الأرض - كالمفتوحة عنوة - وبين غيرها في موضع جواز بيع لمفتوحة عنوة تبعاً لآثار المتصرف الثاني: لو اشتملت على أشجار وبناء فالخمس واجب في الأرض لا فيهما، وفي المعتبر: الطاهر أن المراد أرض الزراعة لا المساكن^٥، فظاهره انتفاء الخمس في

١. كالمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦٣.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٢٧.

٤. النقيض، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٦٥٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٣، ح ٣٥٥.

٥. المعتبر، ج ٢، ص ٦٢٤.

أرض المسكن. ويجوز الأخذ من الرقبة ومن الارتفاع، ولا يشترط فيها النصاب و
لا الحول ولا النية.

الثالث: لو باعها الذمي على ذمي آخر لم يسقط الخمس إذا لم يكن قد أخذ، ولو
باعها على مسلم فالأقرب أنه كذلك؛ لأن أهل الخمس استحقوا في العين.

الرابع: لو شرط الذمي في البيع سقوط الخمس عند فساد الشرط، والأولى فساد
البيع، ولو تقايلا بعد البيع احتمل سقوط الخمس؛ لأن الإقالة فسخ عندنا.

وسادسها، الحلال المختلط بالحرام ولا يعرف قدره ولا صاحبه؛ لما روي عن
أمير المؤمنين عليه السلام^١.

ولم يذكره ابن الجنييد والمفيد وابن أبي عقيل، وربما احتج المانع برواية عبد الله بن
سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة»^٢. قلنا: كل ذلك غنيمة



فروع:

[الأول:] لو عرف صاحب الحرام وقدره دفعه إليه، ولو عرفه دون قدره صالحه
عليه، ولا خمس بعد ذلك.

ولو عرف قدره خاصة وينس من صاحبه، تصدق به على مصارف الركاة.
ولو علم زيادته على الخمس وشك في قدر الزيادة، فالظاهر أنه يتصدق بما
يغلب على ظنه، وقال الفاضل: يجب الخمس ثم ما يغلب على الظن من الزائد^٣.
وقال الشيخ في المبسوط:

إذا اختلط الحلال بالحرام وغلب الحرام احتاط في إحراج الحرام منه، وإن
لم يتميز له حقيقته وحل الباقي^٤.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٣٥٨

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٦٤٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٣٥٩

٣. تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٣٩، الرقم ١٥٢٥

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٣٦

الثاني: لا فرق بين أن يكون لمحتشط من كسبه أو من ميراث يعلم ذلك فيه، ولا يشترط في ذلك نصاب.

الثالث: لو كان خليط الحرام فيما فيه الخمس - كالمعادن والفوص والأرباح - لم يكف خمس واحد؛ لأنه ربما يكون بإزاء الحرام، بل يجب الاحتياط هنا بما يغلب على الظن من خمس الحلال، ثم خمس الباقي بعد الحلال المظنون. ولو تساوى الاحتمالان في المقدار احتمل إخراج خمس واحد؛ لأنه يأتي على الجميع.

الرابع: لو أخرج الخمس ثم تبين الريادة عليه - إما معلومة المقدار أو مجهولة - احتمل إخراج الزائد صدقة، واحتمل استدراك الصدقة في الجميع بالاسترجاع، فإن لم يمكن أحزاً وتصدق بالزائد. ولو تبين نمالك بعد الإخراج فالأقرب الصمان، ويحتمل عدمه؛ لامتنال الأمر.

الخامس: ظاهر الأصحاب أن مصرف هذا الخمس أهل الخمس، وفي الرواية «تصدق بحمس مالك، فإن الله رضي من الأموال بالخمسة»^١، وهذه تؤذن أنه في مصارف الصدقات؛ لأن الصدقة الواحدة محرمة على مستحقي الحمس.

وسابعها. جميع أنواع التكسب من تجارة وصناعة وزراعة وغير ذلك، ويعتبر فيها إخراج مؤونة سنة له ولعِياله، ومنها قضاء دينه وحجّه وغزوه، وما ينوبه من ظلم، أو مصادرة على الاقتصاد من غير إسراف ولا إقتار، فيجب خمس الزائد عن ذلك. وظاهر ابن الجبيل^٢ وابن أبي عقيل العفوي عن هذا النوع، وأنه لا خمس فيه^٣، والأكثر على وجوبه^٤، وهو المعتمد؛ لانعقاد الإجماع عليه في

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٤، ح ٣٥٨.

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ١٨٥ انمسألة ١٤١

٣. انظر المعتمد، ج ٢، ص ٦٢٣.

٤. المعتمد، ج ٢، ص ٦٢٣.

الأزمة التابعة لزمانها واشتهار الروايات فيه^١.

فروع:

[الأول:] أوجب أبو الصلاح في الميراث والهدية والهبة الخمس^٢. ونفاء ابن إدريس^٣ والفاضل^٤ للأصل، فلا يثبت لوجوب مع الشك في سببه، نعم لو نما ذلك بنفسه أو باكتساب الحق بالأرباح.

الثاني: لو قتر في النفقة فلا شيء في الفاضل لسبب الإقتار، ولو أسرف وجب في الفائت بسبب الإسراف.

الثالث: لا يعتبر الحول في الوجوب، بمعنى توقف الوجوب عليه، بل بمعنى تقدير الاكتفاء، فلو علم الاكتفاء من أول الحول وجب الخمس، ولكن يجوز تأخيرها إلى آخره احتياطاً له وللمستحق؛ لجواز زيادة النفقة بسبب عارض أو نقصها، ولا يعتبر الحول فيما عدا المكاسب.

وثانها: العسل المأخوذ من الجبال والمن، ذكره الشيخ^٥ وابن إدريس^٦ وجماعة^٧. وهل هو قسم برأسه، أو من قبيل المعادن، أو من قبيل الأرباح؟ ظاهر الفاضل أنه من قبيل الأرباح^٨. وقال السيد المرتضى: لا خمس فيه^٩، فيحتمل

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٢ و ١٢٣، ح ٣٤٨ و ٣٥٢ الاستبصار، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٨٠ - ١٨١؛ وللمزيد الاطلاع أنظر وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٣٤٨، باب ٨ من الخمس.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٧٠.

٣. السرائر، ج ١، ص ٤٩٠.

٤. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٦، المسألة ١٤٢.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٣٧.

٦. السرائر، ج ١، ص ٤٨٨.

٧. منهم ابن حمزة في الوسيلة، ص ١٣٦.

٨. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٨٧، المسألة ١٤٣.

٩. المسائل الناصرات، ص ٢٨٠، المسألة ١٢٦.

نفي الماهية، ويعتدل نفي الخصوصية.

ونفى بعض الأصحاب الخمس على لمسك^١، والاحتمالان فيه قائمان، والظاهر أنه من المكاسب.

الفصل الثاني في مصرف الخمس

وهو المذكور في الآية، قال الأصحاب فهم الله ورسوله وذو القربى للإمام، والثلاثة الأخر - وهي النصف - ليتامى لهاشميين ومساكينهم وأبناء سبيلهم، وشذ قول ابن الحنيد أنه مقسوم على ستة فهم لله يلي أمره الإمام، وسهم رسول الله ﷺ لأولى الناس به رجماً وأقربهم إليه نسباً، وسهم ذوي القربى لأقارب رسول الله ﷺ من الهاشميين والمطلبين^٢ وروى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام: «سهم الله للرسول يصعه في سبيل الله، وخمس الرسول لأقاربه، وخمس ذي القربى لأقاربه»^٣ وقال ابن الحنيد:

المراد باليتامى والمساكين وأبناء السبيل العموم، لكن يقدم ذوو القربى، فإن فصل عنهم شيء فعموالهم غنائة، فإن فصل شيء فللأصناف الثلاثة من المسلمين^٤.

وهذا من الشذوذ بمكان. وروى رثعي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام: «أن خمس الخمس للنبي ﷺ، وأربعة أحماسه لذوي القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل»^٥. والمعتمد الأول.

١ لم يشر عليه.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٩٨ - ١٩٩، للمسألة ١٥٦.

٣، الفقه، ج ٢، ص ٤٢، ح ١٦٥٣.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٦، المسألة ١٥٨.

٥، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٣٦٥ الاستبصار، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٨٥.

ويشترط الانتساب بالأب فلا يكفي الأم، وقال المرتضى^١ وابن حمزة^٢، يكفي^٣،
والأول مروى عن الكاظم^٤، ويشترط فيهم لإيمان لا العدالة على الأقرب فيهما.
ولا تجب القسمة في الأصناف الثلاثة وإن كان أحوط، وظاهر الشيخ^٥
وأبو الصلاح الوجوب^٦ وفي رواية البرنظي^٧ نفوذ إلى الإمام^٨، ويشترط في
المسكين ما سلف، وكذا ابن السبيل.

وأما اليتيم - وهو الطفل الذي لا أب له - فقال الشيخ^٩ وابن إدريس^{١٠} لا يعتبر فيه
الفقر، وإلا لتداخلت الأقسام، والوجه شتراطه، ولا تداخل؛ للمغايرة بوجه.

ومع حضور الإمام^{١١} يُدفع إليه جميع الخمس، فيقسمه على الأصناف بحسب
احتياجهم، والفاضل له والمفوز عليه؛ للرواية عن الكاظم^{١٢}، وقال ابن إدريس:
لا يحل له الماض ولا يجب عليه الإكمال^{١٣} ولو أخرج المكلف حصّة الأصناف
أحزاً عند المحقق^{١٤}، وبسفي استثناء ما ينضم من المشركين، فإنه لا يتولاه
غير الإمام.

ومع الغيبة أقوال^{١٥}، أصحها صرف الصنف إلى لأصناف الثلاثة وجوباً أو
استحباً، ولا تجب التسوية بينهم، وحفظ نصيب الإمام إلى حين ظهوره، ولو

١ حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ٦٣٠ - ٦٣١، والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٠٣، المسألة

١٥٩، وانظر رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨

٢ الوسيلة، ص ١٤٨، وورد فيها أن من يستحق الخمس من رداء هاشم من الطرفين أو من قبل الأب خاصة.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٨، ج ٢٦٦، الاستبصار، ج ٢، ص ٥٦، ج ١٨٥

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٣.

٥ الكافي في الفقه، ص ١٧٤.

٦ قرب الإسناد، ص ١٧٠

٧ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٢.

٨ السرائر، ج ١، ص ٤٩٦.

٩ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٦، ج ٣٦٣

١٠ السرائر، ج ١، ص ٤٩٢ - ٤٩٣

١١ المعتبر، ج ٢، ص ٦٣٨

١٢ راجع للأقوال المعتبر، ج ٢، ص ٦٤٠ - ٦٤١، انتهى المطبوع، ج ٨، ص ٥٨٦ - ٥٨٧.

صرفه العلماء إلى من يقصر حاصله من الأصناف كان جائزاً بشرط اجتماع صفات الحكم فيهم.

ويستحب توقير بني فاطمة عليها السلام على باقي الهاشميين؛ لزيادة القرب إلى النبي صلى الله عليه وآله. ثم باقي بني علي عليه السلام، ثم باقي الطالبين، ثم الباقر من الهاشميين. وظاهر المفيد في العريضة^١ أنه لا يشرط فيه الحاكم، ورخص في حال العيبة المناكح والمساكن والمتاجر، أي حل الأمة المسيبة وإن كانت للإمام. وسقوط الخمس في المهر، وفي المسكن وفيما يشتري ممن لا يفتن، إلا إذا نما فيجب في النماء.

وقول ابن الجنيد: بأن الإباحة إنما هي من صاحب الحق في زمانه، فلا يباح في زماننا^٢ ضعيف؛ لأن الروايات ظاهرها لعموم، وعليه إطباق الإمامية. ولا يجوز نقل الخمس إلى بلد آخر، إلا مع عدم المستحق فيصمن بالنقل. ولا يجب تتبع الغائب بل يقسمه عليه السلام من حضر، ولو احتج إلى نقله اقتصر على أقرب الأماكن فالأقرب. والأقرب أنه لا يجوز أن يتجاوز بالدفع إلى المسكين مؤنه السنة وإن كانت دفعة، لما قلناه من قسمه الإمام عليه السلام.

ويلحق بذلك الأنفال

وهي ما يختص به الإمام عليه السلام بالانتقال من النبي صلى الله عليه وآله. وهي كل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، أو انجلى أهلها عنها أو سلموها بغير قتال، أو باد أهلها وإن كانوا مسلمين. وميراث من لا وارث له، ورؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام. وموات الأرض التي لا مالك لها. وصفايا الملوك من أهل الحرب، وقطائعهم غير المفصولة من محترم المال كالمسلم والذمي. وصفو الفنيمة بحسب اختياره، وليس له

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٤، ص ٢٢٦، المسألة ١٦٦.

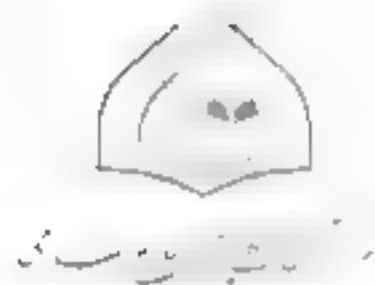
٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٢١٢ و ٢١٤، المسألة ١٦٥؛ منتهى المطلب، ج ٨، ص ٥٨٥.

الاستغراق خلافاً لأبي الصلاح^١. وغنيمة من يقاتل بغير إذنه على المشهور. ومع وجوده لا يجوز التصرف في شيء من ذلك بغير إذنه، فلو تصرف متصرف أثم وضمن. ومع غيبته فالظاهر إباحة ذلك لشيئته. وهل يشترط في المباح له الفقر؟ ذكره الأصحاب في ميراث فاقد الوارث، أمّا غيره فلا ومنع ابن إدريس من اختصاص الإمام برؤوس الجبال وبطون الأودية على الإطلاق، بل قيّد ذلك بما يكون في موات الأرض، أو الأرض المملوكة للإمام^٢. وهذا القول يفضي إلى التداخل، وعدم الفائدة في ذكر اختصاصه بهذين النوعين. وأمّا المعادن الظاهرة والباطنة فثبتها من لأنفال بعض الأصحاب^٣، والوجه أنها للمسلمين.

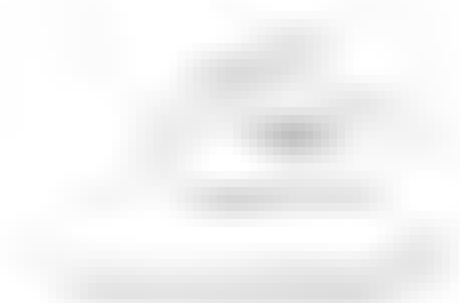
١. الكافي في الفقه، ص ١٧٤.

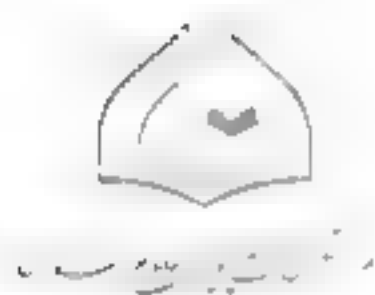
٢. السرائر، ج ١، ص ٤٩٢.

٣. كالشيخ المفيد في المقنة، ص ٢٧٨؛ وسلك في الرسم، ص ١٤٠.



كتاب الصوم





كتاب الصوم

وهو لغة: الإمساك المطلق^١. وشرعاً: إمّا لإمساك عن المفطرات مع النية، فيكون تخصيصاً للمعنى اللغوي والنية شرطاً. أو توطئ النفس على الإمساك عنها، فيكون نقلاً عن المعنى اللغوي والنية جزءاً

وهو من أفضل العبادات، فمن النبي ﷺ فيما ذكر عن ربه (جلّ وعلا) أنه قال: «كلّ عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلّا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وطعامه من أجلي»^٢.

وقال ﷺ: «الصوم جنة من النار»^٣.

وقال ﷺ: «الصوم نصف الصبر»^٤.

وفي خبر آخر: «الصبر نصف الإيمان»^٥. وهذا يقتضي أن يكون الصوم ربع الإيمان. وقال ﷺ: «إنّ الله وكل ملائكته بالدعاء للصائمين، وما أمر الله ملائكته بالدعاء لأحد إلّا استجيب لهم فيه»^٦.

١ المصباح المنير، ج ١، ص ٣٥٢، صام.

٢ معاني الأخبار، ص ٤٠٩، باب بؤادر المعاني، ج ٩١.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٦٢، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم، ج ١، ص ٢٤، ح ١٧٧٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦ و ١٩١، ح ١١٨ و ٥٤٤.

٤ مس ابن ماجه، ج ١، ص ٥٥٥، ح ١٧٤٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٦٧؛ مستد أحمد، ج ٥، ص ٣٢١، ح ١٧٨٢٣.

٥ أخرجه أبو بصير في العلية، والبيهقي في شعب الإيمان كما في الجامع الصغير، ج ٢، ص ١١٢، ح ٥١٣٠.

٦ الكافي، ج ٤، ص ٦٤، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم، ج ١١، الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨٠.

وقال ﷺ «الصائم في عبادة وإن كان نائماً على فراشه ما لم يغترب مسلماً»^١.
 وقال الصادق عليه السلام: «نوم الصائم عبادة، وصمته تسبيح، وعمله مستقبل، ودعاؤه مستجاب، وأعظم الثواب أجر صوم شهر رمضان»^٢.
 وقال الباقر عليه السلام: «خطب رسول الله ﷺ في آخر جمعة من شعبان، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إنه قد طلكم شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، وهو شهر رمضان - إلى قوله - وهو شهر رزقه رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره إجابة والعتق من النار»^٣.
 وعن النبي ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر الله له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة رمضان إيماناً واحتساباً غفر الله له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر غفر الله له ما تقدم من ذنبه»^٤.
 وروى الشيخ في أماليه بإسناد إلى جابر بن عبد الله قال: «قال رسول الله ﷺ: أعطيت أمي هي شهر رمضان أحسن من ثلثي أمة نبي قبلي إذا كان أول يوم منه نظر الله عز وجل إليهم، وإذا نظر الله عز وجل إلى شيء لم يعذبه بعدها، وخلق أفواههم حين يمسون أطيب عند الله عز وجل من ريح المسك، تستعبر لهم الملائكة في كل يوم وليلة، فإذا كان آخر ليلة منه غفر الله عز وجل لهم جميعاً»^٥.
 وعن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: للصائم فرحتان، فرحه عند فطره، وفرحه يوم القيامة»^٦.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٧٤-٧٥، ح ١٧٧٤.

٢. قريب منه أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، كما في الجامع الصغير، ج ٢، ص ٦٧٨، ح ٩٢٩٣.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٦٦، باب فصل شهر رمضان، ح ٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩٤-٩٥، ح ١٨٢٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٤٢٢.

٤. الأمالي، الشيخ الطوسي، ص ١٤٩-١٥٠، المجلس ٥، ح ٦٠/٢٤٧.

٥. الأمالي، الشيخ الطوسي، ص ٤٩٦، المجلس ١٧، ح ٥٧١-٨٧.

٦. الأمالي، الشيخ الطوسي، ص ٤٩٦، ح ٥٧/١-٨٨.

والكلام في الصوم يعتمد أربعة أركان:

الركن الأول فيما به يتحقق الصوم

وهو النية والإمساك وشرائطه.

فهنا فصول ثلاثة:

[الفصل الأول في النية]

وفيه مطلبان:

[المطلب الأول في صفتها]

ويكفي من شهر رمضان نية القرية مع الوجوب، ولا يشترط نية التعيين، وكذا يكفي القرية في الدب إذا تعيّن كأتمام البيض وفيما عداهما يفتقر إلى نية التعيين، وهي المشتملة على نوع الصوم، كالقضاء والندب والكفارة المعيّنة، والدب المطلق، كالندب القلبي لصوم مطلق وأجرى المرتضى^١ الندب المعيّن محرم رمضان^٢، ويلزم مثله في العهد المعيّن والحبس المعيّنة، وأكره الشيخ^٣، وهو الأولي

قروع:

الأول: لو كان الأصل واجباً مطلقاً فنذر تعيينه ففي انسحاب الحكم فيه نظر، من الالتفات إلى ما كان عليه، وما صار إليه.

الثاني: لو تعيّن القضاء بنضي رمضان فهذا تعيّن طارئ، فينسحب فيه هذان الوجهان، والأقرب بقاءهما على اشتراط لتعيين، وأولى بالاشتراط ما لو ظن

١. لم نثر في كتبه، نقله عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١ ص ٣٧.

٢. الميسوط، ج ١، ص ٢٧٨.

الموت في النذر المطلق؛ لأنَّ الظنَّ قد يخطئ.

الثالث: المتوحيّ لشهر رمضان - كالمحبوس الذي لا يعلم الأهلّة - هل يشترط فيه التعيين؟ يحتمل ذلك؛ لأنّه زمان لا يتعيّن فيه لصوم، ويحتمل العدم؛ لأنّه بالنسبة إليه شهر رمضان، ويقوّي الأوّل أنّه معرض للقضاء، والقضاء يشترط فيه التعيين. وباحتمل اشتراط التعيين إن قلنا بأنّه لا يشترط التحري، بل جوّزنا له الصوم في أيّ وقت شاء، وإن قلنا يجب تعيّن أمانة يغلب معها الظنّ بدخول الشهر لم يجب التعيين.

الرابع لو أضاف التعيين إلى القرنة والوحدوب في شهر رمضان فقد زاده خيراً، والأقرب استحبابه، أمّا التعرّض لرمضان هذه السنة فلا يستحب ولا يضر. ولو تعرّض لرمضان سنة تتعيّن في غيرها، فإن كان غلطاً لغا، وإن تعدّد فالوجه الطلّان.

الخامس لو عيّن في رمضان طويلاً غيره فإن كان مكلفاً به لم يعقد ذلك المعين، وفي انعقاد رمضان قولان، أقربهما قول ابن بابويه^١، وابن إدريس^٢ بعدم الانعقاد؛ لأنّ التعيين وإن لم يكن شرطاً إلا أنّ قصد غيره مانع وقال المرتضى^٣ والشيخ^٤ يقع عن رمضان؛ لحصول المعبر في النية، والنهي عن الزيادة يكون لغواً.

ولو نوى رمضان وغيره فالوجه لهو نصيحة وانعقاده لرمضان، هذا في العالم به، أمّا لو كان في آخر شعبان هو غير رمضان فإنه يقع عن رمضان إن اكشف كونه منه، سواء كان العنويّ واجباً أو ندباً.

ولو لم يكن مكلفاً بأدائه - كالسافر - فتوى الصوم في رمضان واجباً أو ندباً،

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ١٤٦، المسألة ١٣.

٢. السرائر، ج ١، ص ٣٧٢.

٣. جميل العلم والعمل ص ٩٥.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٦٤، المسألة ٤.

فللشيخ احتمال بانعقاده^١، وأنكره بعض الأصحاب؛ لعدم قبول الرمان له^٢
 السادس: لو ترك التعيين في موضع وجوبه لم يعقد صومه وإن كان ناسياً، ولو
 عيّن آخر شعبان لنذر مثلاً ثم ظهر أنه من رمضان وجب هنا نيّة التعيين لرمضان؛
 ليطمئن منه.

ويحتمل عدمه؛ استصحاباً لما كان في أصل صوم رمضان من عدم اشتراط التعيين.
 السابع: تجب في النيّة الجزم، فلو أوقعها شاكاً لم يُجزئ. ولو ردّد الجاهل
 بدخول الشهر النيّة على تقدير الوجوب وعدمه فيه قولان^٣، والأقرب الإجزاء.
 ولو نوى الصوم عدداً واحداً أو بدأ من غير ترديد فالأقرب البطان.
 ولو ردّد المتوخيّ ذلك بين الأداء والقضاء، أو بين الوجوب والندب احتمل
 إجزاء ذلك أيضاً؛ لأنه قصّة التوخيّ وإن لم يخطره بالبال.

الثامن: إنما ينوي الوجوب في رمضان مع العلم بوجوبه، فلو نوى الوجوب مع
 الشكّ فعل حراماً، والأقرب عدم الإجزاء؛ بأنه يكتفي عنه وقال ابن أبي عقيل
 وابن الحنيد^٤، والشيخ في الخلافة يجزئ؛ مطابقاً الواقع^٥.
 ولو أسند ذلك إلى أمانة لم يعتبرها لشرع - كخير العدل الواحد أو جماعة
 الفساق - ففيه وجهان مرتبان، وأولى بالإجراء؛ لقوة الظن.

التاسع: لو قرن نيّة الصوم بمشيئة زيد بطل، وإن كان بمشيئة الله تعالى فإن كان
 للتعليق الموجب للتردد بطل على الأقرب، وإن كان للتميزك أو للتعليق بالحياة أو
 بالصحة أو بالتوفيق صحّ.

العاشر: لو نوى ليلة الثلاثين من رمضان الصوم إن كان الشهر باقياً، والإفطار إن
 ظهر العيد، وكذا في عيد النحر وأيام التشريق، أو نوت الحائض ذلك أو العارم على

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٧٦

٢ قال به العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٤٦ المسألة ١٣

٣ راجع الأقوال مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٥٣، المسألة ١٧

٤ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٢٥٣ المسألة ١٧

٥ الخلاف ج ٢، ص ١٧٠، المسألة ٩

[٢٨١]

درس

في المرهون به

وهو الحق الثابت في الذمة وإن لم يستقر الذي يمكن استيفاءه من الرهن، فلا يصح الرهن على غير الثابت، كئمن ما سيشتريه، أو أجرة ما سيستأجره، ومال الجمالة قبل العمل وإن كان قد حصل البذل، والدية قبل استقرار الجناية وإن حصل الجرح.

ويجوز بعد الاستقرار في النفس والطرف، فإن كانت مؤجلة، فبعد الحلول على الجاني، أو على العاقلة في شبه العمد والخطأ، ويجوز على الدين المؤجل، والفرق، تعين المسحق عليه فيه، بخلاف العاقلة، فإنه لا يعلم المصروب عليه عند الحلول، ويحتمل قوياً جواره في الشيء على العاني، لتعنه ولو علل بأن الاستحقاق لم يستقر إلا بالحلول في الجناية شمل الجاني والعاقلة، إلا أنه ينتقص بالرهن على الثمن في الخيار، فالظاهر جوار أخذ الرهن من الجاني، كالدين المؤجل.

وفي جواز الرهن على الأعيان المضمونة كالمغصوب، والمستام، والعارية المضمونة وجهان، والجواز قوي.

ويجوز الارتهان على مال الكتابة على لأقوى وإن كانت مشروطة، وعلى مال السبق والرمي؛ إذ الأصح لزومهما، وعلى ثمن في مدة الخيار وإن كان معرضاً للزوال، فإذا فسخ بطل الرهن.

وهل يجوز مقارنة الرهن للدين؟ فيه وجهان، فيقول: بعثك الدار بمائة وارتهنت العبد بها، فيقول: قبلتهما، أو، اشتريت ورهنت، ولو قدم الرهن لم يجز.

ويجوز الرهن على عهدة الثمن لو خرج مستحقاً، وكذا المبيع والأجرة وعوض الصلح إن جوّزنا الرهن على الأعيان.

السفر الموجب للقصر فالأقرب بطلان نيّة: لعدم الجزم، ولا يلزم من كونه هو الواقع إخطاره بالبال وجعله متعلّق القصد.

الحادي عشر: لو نوى من تعبّر عليه، صوم الإفطار في الغد ثم جدّد النيّة نهائياً، فإن كان بعد الزوال لم يُخزئ ووجب قضاء، ولا ثواب له على هذا الإمساك؛ لأنّه غير مشروع، و يحتمل أن يُثاب على الإمساك الثاني المقرون بالنيّة المتجدّدة، وإن كان قبل الزوال ففيه وجهان، أقربهما عدم الإجراء.

ولو ترك النيّة عمداً طول النهار فلا ثواب له ويحب القضاء، وفي وجوب الكفارة قول لأبي الصلاح^١، وبه كان يعنى بعض مشايخ المعاصرين^٢، لأنّ فوات الشرط أو الركن أشدّ من فوات متعلّق الإمساك.

الثاني عشر: لو منع من المعطّرات بغير نوى الصوم، ففي إحرائه نظر، أقربّه عدم الإجزاء إذا كانت النيّة مستترة عن المنع، وخصوصاً إذا كان عارماً على رفض الصوم متى حصل التمكن.

ولو كان مريضاً بضوء تناول نوى الصوم ليجمع بين الإحصاء والأجر أجزاً إن كان بدأ وإن كان واحداً غير معيّن فالأقرب عدم الإجراء، لعدم الإخلاص، وإن كان واجباً معيّنّاً فالإجزاء أقوى؛ لوجوب الإمساك هنا، وهذا قريب من ضمّ نيّة التبرّد في الطهارة.

المطلب الثاني في وقتها

وهو الليل، فإن قارن بها طلوع الفجر فالوجه الإجراء، وظاهر المفيد^٣ وجماعة تحثّم إيقافها ليلاً^٤، وقال المرتضى: وقتها من قبل طلوع الفجر إلى قبل الزوال^٥

١ الكافي في الفقه، ص ١٨٢

٢ لم نثر عليه

٣ المقنعة، ص ٣٠٢

٤ راجع مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٣٥، المسألة ٧

٥. جعل العلم والفعل ص ٩٥

وقال ابن الحنيد: يجوز الابتداء بها وقد بقي بعض النهار وإن كان الصوم واجباً^١، وهو شاذ.

ولو فاتت نسياناً جاز تجديدها إلى الزوال في جميع الصوم. ولو تركها عمداً في المتعين ففيه الوجهان، وإن كان غير متعين فالأصح الإجزاء، كالقضاء والكفارة والنذر المطلق، وأولى منه المندوب.

وجوز بعض الأصحاب التجديد في الندب ما لم تغرب الشمس، وهو تصريح ابن حمزة^٢، وظاهر المرتضى^٣ والشيخ^٤. وفي رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: يجوز تحديدها إلى العصر^٥، ولا بأس به. وحديث يترتب ثواب الصوم على انعقاده، فلا يتخصص الثواب بزمان النية، ولا استبعاد في تأثير النية فيما مضى بوضع الشرع. وما عدا شهر رمضان يعتبر لكل يوم نية، وهي شهر رمضان خلاف، فذهب الأكثر إلى الاكتفاء بنية واحدة من أوله، ونقل فيه المرتضى^٦ والشيخ^٧ الإجماع والأقرب وجوب تعددها؛ لانفصال كل يوم عن الآخر بمحل، وخروجه عن حكم الصائم. ولو سمي أول الشهر نية الصوم يوماً أو يوماً فالأقرب القضاء، سواء كان عازماً على ذلك في أخريات شعبان أم لا. وقال الشيخ - ونقله عن الأصحاب -: يجزئ العزم السابق^٨، وفيه بعد؛ لقول النبي ﷺ: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»^٩. ولو ذكر عند دخول الشهر لم يجزئ العزم السابق قولاً واحداً، ولو ذكر

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٢٣٥، المسألة ٧.

٢. الوسيلة، ص ١٥١.

٣. جمل العلم والعمل، ص ٩٥.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٨.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٢٢، باب الرجل يصبح وهو يريد الصيام فيمطر...، ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٦.

ج ٥٢١ مع الاختلاف في العبارة.

٦. الانتصار، ص ١٨٢، المسألة ٧٩.

٧. الخلاف، ج ٢، ص ١٦٦، المسألة ٣.

٨. الخلاف، ج ٢، ص ١٦٦، المسألة ٥.

٩. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٣٤٠، ج ٩، سنن النسائي، ج ٤، ص ٢٠٢، ج ٢٣٣٠ بطلوت.

في أثناء الشهر وجب أيضاً التجديد.

وعلى القول بالاكْتفاء بالنية الواحدة للجميع، هل يكفي لما بقي منه، أو لأيام معدودة محصورة منه؟ يحتمل ذلك؛ لأن ذلك أحق من الجميع، والوجه المنع؛ لأننا نجعل رمضان عبادةً واحدةً أو ثلاثين عبادةً، فلا يجوز أن يجعل قسماً آخر.

ولا يكره صوم يوم الشك بنية شعبان وإن كانت الموانع من الرؤية منتفية، وقال المفيد: يكره مع الصحو إلا لمن كان صائماً قبله^١. ولو نوى يوم الشك قضاء رمضان ثم أفطر بعد الزوال متعمداً ثم تبين من رمضان، فالأقرب عدم الكفارة، أما عن رمضان فلعدم علمه به، وأما عن القضاء فلعدم انعقاده، وأولى بسقوط الكفارة لو كان صائماً عن واجب غير معين مما لا كفارة فيه، نعم لو كان منذوراً معيناً فالأقرب وجوب الكفارة، بناءً على جواز نذر رمضان. وإن قلنا بمنعه - كقول الشيخ^٢ - فلا كفارة أيضاً؛ لأننا بيننا عدم انعقاد نذره.

ويجب الاستمرار على حكم النية، فلو نوى الإفطار نهائياً أو رفض نية الصوم فالأقرب بطلانه، سواء جدد قبل الزوال أم لا، وقطع الشيخ بالصحة مطلقاً^٣، وبعضهم قيدها بتلافي نية الصوم قبل الزوال^٤.

ولا تصح النية من الكافر والمجنون، ولا من الصبي غير المميز، ويصح من المميز، ويكون صومه شرعياً على الأصح. ولو ارتد المسلم في الأثناء ثم عاد حكم الشيخ بصحة صومه^٥، وهو من باب الإتيان بمنافي النية.

ولا تبطل النية النوم، ولا تناول ليلاً بعدها، وفي الجماع وما يوجب الغسل تردد، من أنه مؤثر في صيرورة المكلف غير قابل للصوم فيزيل حكم النية، ومن حصول شرائط الصلوة وزوال المانع بالغسل.

١. المقننه، ص ٢٠٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٢.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٨.

٤. قال به العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٥، المسألة ١٩.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٦.

فائدة: قال الشيخ في المبسوط:

النِّية وإن كانت إرادة لا تتعلق إلا بالحدوث، بأن يكون الشيء قائماً بتعلق بالصوم بإحداث توطين النفس وقهرها على الامتناع، بتجديد الخوف من عقاب الله عز وجل أو بفعل كراهية لحدوث هذه الأشياء، فتكون متعلقة على هذا الوجه فلا ينافي الأصول^١.

وقال أبو الصلاح:

النِّية هي العزم على كراهية الأمور المذكورة؛ لكون الصوم لطفاً في الواجب العقلي إن كان واجباً، ولطفاً في الندب العقلي إن كان نديماً^٢.

وكأنهما نظرا إلى أنَّ العدم غير مقدور لاستمراره، والمكلف به مقدور، فوجب رد ذلك إلى أمر وجودي، إما توطين النفس أو إحداث الكراهية. ومن هذا تبين أنَّ الصوم منقول عن معناه اللغوي، فلا يلزم العامي معرفة ذلك؛ لعسره، بل هو من فرض العلماء.

مركز تحقيق مكتبة نور علوم حسبي

الفصل الثاني في الإمساك

وفيه مطالب:

الأول فيما يمسك عنه، وهو أقسام:

القسم الأول: الابتلاع، يجب فيه ...

إلى هنا انتهى كلام المصنف، السعيد الشهيد، شمس الملة والحق والدين،

أبي عبد الله محمد بن مكِّي (قدس الله روحه، وتور ضريحه بمحمد وآله).

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٨.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٨١.



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی اسلامی



Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

معلونة الأبحاث لمكتب الاعلام الإسلامي

في الحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir